THE
CARTER CENTER

مراقبة انتخابات
السودان القوميِّة 2010

ابريل 18-11، 2010

التقريرُ النِهائيِّ

Waging Peace. Fighting Disease. Building Hope.

The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
SUDAN
EGYPT
SAUDI ARABIA
Lake Nasser
Administrative boundary
RED SEA
Halaib
Wadi Halfa
Selima Oasis
Semna West
Kumma
Lake Nubia
Salala
Muhammad Qol
Nubian Desert
NORTHERN
Wadi Odlie
Laqiya Arba'in
Abu Hamed
Port Sudan
Suakin
Kerma
Dongola
Nukheila
Jebel Abyad Plateau
Nile
Karima
NILE
Merowe
Haiya
Tokar
Old Dongola
El'Atrun
Karora
Atbara
Ed Damer
CHAD
Jebel Nagashush
Wadi el Milk
Gadamai
Wadi Howar
Meroe
Shendi
Atbara
ERITREA
Libyan Desert
Abu 'Uruq
KHARTOUM
KASSALA
NORTHERN DARFUR
Omdurman
Khartoum
Halfa al Gadida
Kassala
Asmara
Miski
NORTHERN KORDOFAN
El GEZIRA
Wad Medani
Umm Badr
Dar Hamid
Sodiri
Gedaref
Tekezé
El Geneina
Al Fasher
GEDAREF
Sinnar
El Obeid
Kosti
WESTERN DARFUR
En Nahud
WHITE NILE
SENNAR
Gonder
Abu Zabad
Blue Nile
T'ana Hayk'
Nyala
SOUTHERN KORDOFAN
Renk
Ed Damazin
Ed Da'ein
Al Fula
BLUE NILE
Tullus
Nuba Mts.
Famaka
Buram
Muglad
Kologi
Kadugli
Talodi
SOUTHERN DARFUR
White Nile
Paloich
Radom
Bahr el'Arab
Abyei
Abbay
UPPER NILE
ETHIOPIA
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
Kafia Kingi
UNITY
Malakal
Lol
NORTHERN BAHR
Bentiu
Kigille
Aweil
Jur
Addis Ababa (Addis Ababa)
WESTERN BAHR
Raga
EL GHAZAL
WARRAB
Fathai
Akobo
Pongo
Wau
Bahr el Zaraf
Jonglei Canal
Sobat
JONGLEI
EL GHAZAL
Rumbek
Pibor
Ukwaa
LAKES
Omo
Bor
Towot
Kendmuke Swamp
Administrative boundary
Li Yubu
WESTERN EQUATORIA
Amadi
EASTERN EQUATORIA
Kobowen Swamp
Yambio
Maridi
Juba
Kapoeta
Torit
Ch'ew Bahir
CENTRAL EQUATORIA
Lotagipi Swamp
DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO
Yei
Nagishot
L. Turkana (L. Rudolf)
Albert Nile
UGANDA
Victoria Nile
L. Albert
L. Salisbury
KENYA
L. Kyoga
SUDAN
National capital
State (wilayah) capital
Town
Major airport
International boundary
State (wilayah) boundary
Main road
Track
Railroad
0 100 200 300 km
0 100 200 mi

مراقبة انتخابات
السودان القومية 2010
ابريل 11-18، 2010

التقريرُ النِهائيِّ

THE
CARTER CENTER

One Copenhill
453 Freedom Parkway
Atlanta, GA 30307
(404) 420-5188
Fax (404) 420-5196
www.cartercenter.org

الفهرس

مقدمة 1

ملخص تنفيذي 3

خلفية تاريخية وسياسية حول السودان 8

التعداد السكاني 10

السياق السياسي لانتخابات أبريل 2010 10

نظرة عامة حول بعثة مركز كارتر للمراقبة 13

الإطار القانوني لانتخابات السودان 15

النظام الانتخابي 17

مشاركة المرأة، والأقليات، والمجموعات المهاجرة 17

إدارة الانتخابات 18

ترسيم الحدود 20

تسجيل الناخبين و الفترة المفضية للانتخابات 24

تسجيل الناخبين 24

تثقيف الناخبين 30

المرشحون، والأحزاب السياسية والحملات الانتخابية 31

وسائل الإعلام 35

المجتمع المدني 36

تسوية النزاعات الانتخابية 37

العنف المرتبط بالانتخابات 39

فترة الانتخابات 40

فتح باب الاقتراع 40

الاقتراع 42

إغلاق باب الاقتراع 45

وقائع ما بعد الاقتراع 47

عدّ الاصوات 47

التجميع 49

نتائج الانتخابات 50

تسوية النزاعات الانتخابية 51

دارفور وبعض القضايا الخاصة الأخرى 54

دارفور 54

منح النازحين حق التصويت 55

التطورات السياسية في فترة ما بعد الانتخابات 56

التعداد السكاني في جنوب كردفان و جنوب السودان 57

الرعاة والانتخابات 57

تهديدات البشير 58

الخلاصات والتوصيات 59

توصيات حول الانتخابات العامة 59

توصيات حول استفتاء جنوب السودان 70

توصيات حول أبيي 80

ملحق A: شكر وتقدير 81

ملحق B: قائمة بأسماء أعضاء بعثة مركز كارتر وموظفيها 83

ملحق C: مصطلحات و مختصرات 86

ملحق D: مركز كارتر في السودان 87

ملحق E: بيانات مركز كارتر حول انتخابات السودان 89

ملحق F: خطة مركز كارتر لنشر المراقبين 203

ملحق G: قوائم الفحص اليومي أثناء التسجيل والانتخابات 204

ملحق H: خطاب الدعوة 225

مقدمة

د. جون هاردمان
رئيس والمدير التنفيذي لمركز كارتر

على مدى أكثر من عشرين عاماً، نفّذ مركز كارتر برامج عديدة في السودان، وتمكن من بناء علاقات راسخة مع أبناء الشعب السوداني. كما استثمر المركز بشكل جدّي في السودان، ونفّذ مشاريعاً في قطاعي الصحة والسلام بهدف تحسين ظروف المعيشة، ومنع نشوب النزاعات، في بلد تعرض منذ استقلاله في عام 1956 لحروب ضارية. وقد استبشر العالم خيراً عند توقيع اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا، كينيا عام 2005، والتزم المجتمع الدولي بدعم تنفيذ جميع مراحل الاتفاق. وقد تضمّنت اتفاقية السلام الشامل المذكورة شرطاً جوهرياً تمثل في إجراء انتخابات عامة لملء المناصب السياسية على ستة مستويات مختلفة، قبل نهاية الفترة الانتقالية للاتفاقية في عام 2011. وكان الهدف من هذا الشرط ضمان وجود حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية لتتويج إتفاقية السلام الشامل وتنفيذ استفتاء تقرير مصير الجنوب الذي سيحدد مصير البلاد كدولة واحدة موحدة، أو ككيانين منفصلين.

إلا أنه وللأسف، لم تكن انتخابات نيسان (أبريل) 2010 في السودان متوافقة مع المعايير الدولية لانتخابات ديمقراطية حقيقية، نظراً للتأخيرات الإدارية، والصعوبات اللوجستية، وغياب الضمانات الكافية والشفافية خلال عملية التصويت، إضافة إلى انعدام الأمن الذي أدى في كثير من الحالات إلى الترهيب المباشر والعنف من جانب قوّات الأمن ضد المواطنين والعاملين في مراكز الاقتراع والمرشحين. فبالرغم من أن إجراء الانتخابات كان يمثل خطوة هامة في تطبيق اتفاق السلام الشامل، إلا أن العملية الانتخابية لم تقدم سوى القليل لبناء سودان أكثر ديمقراطية.

ومما لا شك فيه، أن عملية تنظيم الانتخابات الوطنية كانت مهمة ضخمة، إذ تضمنت تنافساً على منصب رئيس السودان، ورئيس جنوب السودان، والولاة، والمجلس الوطني، ومجالس الولايات، ومجلس جنوب السودان. كما تم تكليف المفوضية القومية للانتخابات بإدارة انتخابات يشارك فيها أكثر من 16 مليون ناخب في أكبر بلد أفريقي، مع ما يقارب 16000 مرشح يتنافسون على هذه المناصب. ومن نافلة القول الإشارة إلى أن إجراء انتخابات بمثل هذا الحجم والتعقيد هو ليس بالأمر اليسير في أي بلد في العالم. وبالنظر لهذه الأسباب، بالإضافة لأسباب أخرى، تم تأجيل الانتخابات العامة السودانية مرتين، إذ كان من المزمع عقدها في تموز (يوليو)) 2009؛ ولكن تم إعادة جدولتها لتعقد في نيسان (أبريل) 2010.

د. جون هاردمان رئيس والمدير التنفيذي لمركز كارتر يدون بعض الملاحظات في أحد مراكز الاقتراع في الخرطوم أثناء انتخابات السودان أبريل 2010

وعلى الرغم من التحديات المتأصلة، إلا أن مراقبي مركز كارتر لاحظوا انفتاحاً مهماً للديمقراطية فى جميع أنحاء البلاد، خلال فترة قبول طلبات الترشيح، وفترة الحملات الانتخابية، والفترة التي سبقت إجراء الانتخابات، وبالاخص في جنوب السودان . إذ استطاع العديد من المرشحين المستقلين حشد تأييد كبير لهم في العديد من السباقات الانتخابية، وبدا وجود منافسة جدّية على المناصب التنفيذية والبرلمانية. وفي شمال السودان، تبينت صعوبة التغلّب على تركة القمع السائد وانفراد حزب واحد بالحكم، كما بدت استجابة الأحزاب السياسية لبادرة الانفتاح الديموقراطي وأغتنام فرصة التنافس مع حزب المؤتمر الوطني

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

الحاكم بطيئة. فالتباين الواضح في الموارد والإمكانيات المالية بين الأحزاب السياسية، والقوانين الأمنية السائدة، والتطبيق غير المتساوي للقيود البيروقراطية حالت جميعها دون وجود حملة انتخابية مفتوحة وتنافسية.

وتعتبر انتخابات نيسان (ابريل) أول عملية تصويت ديمقراطي متعدد الاحزاب منذ العام 1986. وقد ثمّن مراقبو مركز كارتر الجهود الكبيرة التي وضعت في إدارة الانتخابات من قبل الموظفين المختصين في جميع أنحاء البلاد، حيث عمل كثير منهم لساعات طويلة وأيام إضافية، من دون ضمانات لتعويضهم بشكل مناسب؛ بل إن كثيراً منهم قد عمل في بعض الحالات تحت ظروف قاسية وغير آمنة. ولكن، وعلى الرغم من كل هذه الجهود، إلا أن التخطيط الذي وضعته المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية العليا للانتخابات لم يكن كافياً؛ حيث تجلى غياب تثقيف الناخبين، وحصلت مخالفات عديدة أثناء عمليات الاقتراع، والعد، وتجميع وتصنيف النتائج، مما أدى الى تقويض مصداقية الانتخابات. وقد أصيب مركز كارتر بخيبة أمل من انسحاب العديد من المرشحين من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الشمال، مما ادى الى الحد من روح المنافسة في الانتخابات ومن عكس أقصى درجة من تنوع السكان والقوى السياسية الذي يتمتع به السودان في البرلمان.

لقد تسببت مشكلتان رئيسيتان في إعاقة مشاركة عدد كبير من الناخبين، ولا بد من تجنبهما في الانتخابات المقبلة، هما: عدم دقة سجلات أو لوائح الناخبين، والتجهيز والتوزيع غير المناسبين لمراكز الاقتراع من قبل المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية العليا للانتخابات. لقد استندت لوائح الناخبين وتوزيع المقاعد النيابية في البرلمان على تعداد سكاني مختلف عليه. كما تميز سجل الناخبين بالإبهام بسبب ترجمته قبل الطبع النهائي من اللغة العربية الى اللغة الانكليزية، بالاضافة الى نشره متأخرا قبل يوم الانتخابات مباشرة مما منع المواطنين من التحقّق من أسمائهم في اللوائح والتأكّد من مواقع الاقتراع. كما تم تخفيض عدد مواقع الاقتراع من 21200 إلى ما يقارب الـ 16500 موقع، مما أدى إلى زيادة كبيرة في متوسط عدد الناخبين المسجلين والمخصص للاقتراع في كل موقع اقتراع. وكانت الطريقة المستخدمة لتوزيع حصة الناخبين من مراكز التسجيل إلى مراكز الاقتراع غير واضحة. لذلك كان من الصعب على كثير من الناخبين العثور على أسمائهم في لوائح الناخبين وعلى محطة الاقتراع الخاصة بهم. وللمساعدة في الحد من هذه المشكلات، قامت المفوضية القومية للانتخابات بتمديد مدة الاقتراع من ثلاثة إلى خمسة أيام. إلا أن ذلك لم يكف للتغلب على المشاكل الأساسية في التنفيذ والتي حرمت الكثير من الناخبين من حق التصويت. كذلك، ثمة عيب جوهري آخر شاب الانتخابات وهوعملية تجميع الاصوات (تجميع نتائج الفرز)، والتي كانت غير منظمة وعرضة للتلاعب.

إنه من الأهمية بمكان أن تضمن الأحزاب الحاكمة الرئيسية والسلطات المعنية في الحكومة السودانية وحكومة جنوب السودان عدم تكرار الأخطاء السياسية والفنية التي حدثت خلال العملية الانتخابية في ابريل 2010، مع التكفل بالتخطيط السليم والوفاء بالتزاماتها قبل التصويت على استفتاء تقرير مصير جنوب السودان. وهناك اتفاق واسع على وجوب تحسين عملية تسجيل الناخبين للاستفتاء من أجل ضمان عدم حرمان ساكني جنوب السودان من التصويت في هذه الانتخابات الحاسمة. كما يجب مراجعة الخطط وتحسينها بحيث يتمكن جميع الناخبين المؤهّلين للتصويت، سواء الذين يعيشون داخل جنوب السودان أم خارجه أم هؤلاء الذين يمثلون جزءاً من السكان الرعاة، من المشاركة في الاستفتاء المقبل.

ومما لاشك فيه أنه يتعين تجديد الالتزام بالبناء على الانفتاح الذي جلبته الانتخابات، وذلك لضمان الوصول لاستفتاء ناجح يعكس بصدق إرادة شعب جنوب السودان، علماً بأن العالم بأسره يدرك الأهمية البالغة لهذا الاستفتاء وأثره على مستقبل البلاد وعلى مستقبل المنطقة. وإذ اتخذ المجتمع الدولي الخطوات الأولية اللازمة لدعم هذا الاستفتاء، إلا أن الوصول لهكذا غاية لن يتأتى دون دعم تطوير نظام سياسي شامل في السودان يضمن استفتاء موثوق وسلام مستدام لكافة أبناء السودان.

ملخص تنفيذي

تعتبر انتخابات نيسان (أبريل) 2010 في السودان أحد شروط اتفاقية السلام الشامل لعام 2005. وقد كان القصد من التوصية باجرائها تحضير البلاد للاستفتاء وما يتعلق به من مفاوضات، كما اعتبرت الانتخابات ركيزةً أساسية لمرحلة تحول ديمقراطي أشمل. إلا أنه، وخلال الفترة الواقعة ما بين التوقيع على اتفاقية السلام الشامل وإجراء الانتخابات القومية، كانت الحقوق السياسية والحريات مقيدة؛ وتمثلت هذه القيود بتقييد الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. كما تعمّقت حالة انعدام الثقة ما بين الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة في الشمال والجنوب؛ مما أدى بمجمله لتقويض مصداقية الانتخابات وشموليتها.

وعلى الرغم من أن الفرص التي قدمتها انتخابات 2010 كانت محدودة، إلا أن هذه الانتخابات شكلت فرصة ذهبية لأحزاب المعارضة والمجتمع المدني للانخراط في العملية السياسية وإعادة التواصل مع قواعدها. وضمن هذا الإطار، قامت أحزاب المعارضة في الشمال بانتقاد عملية تسجيل الناخبين، وطالبت بسلسلة من الإصلاحات الأخرى مثل إلغاء القوانين الأمنية المقيدة للحريات ، وإنهاء سيطرة حزب المؤتمر الوطني الحاكم على وسائل الإعلام الحكومية، ومراجعة القرارت المتعلقة بترسيم الدوائر الجغرافية، مع إعادة تشكيل المفوضية القومية للانتخابات. إلا أن رفض حكومة الوحدة الوطنية والمفوضية القومية للانتخابات تلبية هذه المطالب، أو الدخول في حوار جدّي بشأنها مع أحزاب المعارضة كان سبباً لقيام أغلبية أحزاب المعارضة في الشمال بمقاطعة الانتخابات، إما بشكل كامل أو جزئي. وبالاضافة لمقاطعة الانتخابات، كان فشل الحكومة المركزية في خلق تحسّن ملموس للظروف الديمقراطية وضمان الحقوق والحريات السياسية في بداية الانتخابات سبباً لزعزعة الثقة بين الأحزاب السياسية الرئيسية، واجراء انتخابات في الشمال تفتقد لروح التنافس.

أما في الجنوب ، فقد تميز موقف المعارضة بالالتزام بالعملية الانتخابية على الرغم من العقبات الجديّة المتعلقة بها. وقد تعرضت حملات مرشحي المعارضة لتدخلات وترهيب من قبل الأجهزة الأمنية بشكل واسع، لا سيما من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان. كما تم تسجيل حالات كثيرة من اعتقال ومضايقة لمرشحي المعارضة وممثلي الأحزاب مع غياب القدرة على حماية المرشّحين بشكل كاف. كما شهدت عدة ولايات أيضاً حالات من المضايقة والترهيب خلال عملية الاقتراع وما بعدها، كانت من الخطورة لدرجة التشكيك في مصداقية التنافس.

وعلى الرغم من أن العملية الانتخابية بشكل عام اتسمت بكونها سلمية، إلا أن مراقبي مركز كارتر وجدوا أنها تقاصرت بشكل كبير عن الوفاء بالتزامات السودان المحلية والدولية في العديد من الأوجه

وعلى الرغم من أن العملية الانتخابية بشكل عام اتسمت بكونها سلمية، إلا أن مراقبي مركز كارتر وجدوا أنها تقاصرت بشكل كبير عن الوفاء بالتزامات السودان المحلية والدولية في العديد من الأوجه، وعلى الأخص فيما يتعلق بالترهيب والعنف في بعض المناطق السودانية ما أدى إلى الحد من شمولية العملية الانتخابية؛ وعدم كفاية عملية تثقيف الناخبين؛ وغياب الدقة في سجل الناخبين النهائي مما أعاق المشاركة الكاملة في الانتخابات؛ والنقص في المواد اللازمة لاجراء الانتخابات في العديد من مراكز الاقتراع؛ كما أن طبيعة الوضع في دارفور لم تساهم في إجراء انتخابات ديمقراطية في تلك المنطقة؛ كما افتقرت عملية تجميع نتائج الفرز إلى ضمانات مهمة وضرورية للتأكد من دقتها وشفافيتها. وبالإضافة إلى كل ذلك، افتقدت إدارة المفوضية القومية للانتخابات إلى تماسك قراراتها والتي كان تنفيذهاَ معرضاً للتغيير بشكل متواصل، ، ما أدى إلى فشل المفوضّية بالوفاء بالعديد من المواعيد النهائية المهمة. وعلاوة على ذلك، فإن شفافية المفوضية لم تكن كافية، وافتقرت إلى الاستقلال التام عن تدخلات الحكومة المركزية، مما أدى إلى تقويض الثقة في العملية الانتخابية.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

وعلى الرغم من أنه من المفترض أن تتمتّع المفوضية القومية للانتخابات بمركزية كبيرة في إدارة وتنظيم العملية الانتخابية، إلا أن غياب قدرة المفوضية على توجيه هيئاتها الفرعية أدى في كثير من الحالات إلى تحوّل اللجان الولائية العليا للانتخابات إلى لجان مستقلة فعلياً عن المفوضية. لكن هذا الاستقلال لم يؤد إلى توفير الدعم التقني والمالي اللازميين. وقد أدى سوء التنسيق ما بين المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية العليا للانتخابات إلى مشاكل جدية في إدارة مراحل رئيسية للعملية الانتخابية، كمرحلة ترسيم الدوائر الانتخابية، وتجميع سجلات أو لوائح الناخبين، وتدريب موظفي الاقتراع وتجميع الأصوات، وتوزيع الأموال من المفوضية القومية للانتخابات إلى اللجان الولائية العليا، إضافة إلى مرحلة تجميع النتائج.

تميزت المشاركة في عملية تسجيل الناخبين بعدم التكافؤ عبر البلاد، بالإضافة لحدوث مشاكل جدّية تتعلق بدقة لوائح الناخبين. ويمكن رصد مجموعة من العوامل التي سببت هذه المشاكل، بما في ذلك عدم كفاية تثقيف وتوعية الناخبين بآلية التسجيل للناخبين، وعدم إعلان القوائم الأولية بصورة متّسقة ليتمكن الناس من مراجعتها، خاصة في الجنوب. بالإضافة لذلك، كانت الصيغة النهائية للسجل الانتخابي وقوائم محطات الاقتراع غير مؤكّدة حتى وقت قريب من موعد الانتخابات مما أدى إلى تأخير تسليم سجلات وقوائم الناخبين إلى مراكز الاقتراع.

لقد سارت عملية الترشح للانتخابات بشكل سلس في معظم المناطق، إلا أن عدم تنسيق المفوضية القومية للانتخابات مع اللجان الولائية العليا للانتخابات أدى إلى تأخّر كبير في وضع الصيغة النهائية لقوائم المرشحين وبالتالي إلى تحضير أوراق الاقتراع؛ الأمر الذي أدى بدوره إلى التأخر في تسليم المواد الانتخابية، وأثّر سلباً على سير العملية الانتخابية. ففي بعض الدوائر، تم تسليم أوراق اقتراع غير صحيحة مما استدعى إعادة إجراء الانتخابات. وفي دوائر أخرى تم تعليق التصويت لحين تسليم المواد الانتخابية الصحيحة.

تم إجراء الانتخابات في جميع أنحاء البلاد على مدى خمسة أيام من التصويت. وقد واجه الناخبون في أيام الانتخابات عدداً من المشاكل العملياتية مثل وصول المواد متأخرة و/أو عدم كفايتها، أو عدم اكتمال أو عدم دقة قوائم الناخبين، أو عدم كفاية مراكز الاقتراع أو عدم صحة أوارق الاقتراع، أو عدم اتساق الإجراءات. وفوق ذلك كله، افتقرت العملية الانتخابية لضمانات الشفافية اللازمة للتحقق من الخطوات الأساسية وبناء الثقة في العملية. وقد أفاد المراقبون خلال الاقتراع إلى وجود مشاكل تتعلق بالحبر غير القابل للمحو، وفي أقفال صناديق الاقتراع، وتصويت ناخبين دون السن القانونية، وعملية التحقق من الناخبين بما في ذلك إثبات هوية الناخبين عند إصدار شهادات التسجيل من قبل اللجان الشعبية (هيئات مكونة حكومياً من متطوعين يديرون شئون القرية) في مراكز التسجيل. كما أن ضعف تثقيف الناخبين والتدريب غير الملائم للأشخاص العاملين، مجتمعةً مع المعدلات العالية للأمية في السودان، خلقت فرصاً لا يستهان بها أمام موظفي الانتخابات لتحريف رغبات بعض الناخبين عن قصد أثناء تقديمهم المساعدة للناخبين. ولم تبذل الجهود الكافية لضمان اتخاذ الناخبين لقرارات مبنية على معلومات كافية. كما أن آلية تقديم الشكاوى من قبل الناخبين في مراكز الاقتراع فشلت في توفير سبل الانتصاف الملائمة لمقدمي الاعتراضات.

أما في دارفور، فإن استمرار حالة الطوارئ، وقمع الحريات المدنية، والصراع المستمر، والمشاركة المحدودة لأكثر من مليوني نازح كلها عوامل لم تسمح بوجود مناخ يشجّع على إجراء انتخابات حقيقية.

كانت عملية عد وتجميع النتائج معيبةً إلى حد كبير في جميع انحاء السودان مما يثير شكوكاً جدية في دقتها. وقد كان استخدام البرنامج المحوسب الذي تم تصميمه لتجميع النتائج إما استخداماً جزئياً فقط أو أنه لم يستخدم على الإطلاق. كما لم تستخدم أو تم تجاهل تطبيقات الحماية المحوسبة لرصد النتائج الخاطئة أو المزورة في معظم ولايات السودان. وقام العديد من مراكز إدخال البيانات بتجاهل هذه التطبيقات الموجودة في برنامج تجميع الأصوات لصالح تجميع فوري للأصوات يدوياً. ولم يتم الالتزام بإجراءات التعامل مع أوراق ونماذج الاقتراع وتجميع النتائج، مما أثر بشكل مباشر على النتائج النهائية. وقد أدى قرار المفوضية القومية للانتخابات بعدم نشر نتائج انتخابات

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

ناخبون يدلون بأصواتهم في مركز اقتراع في جوبا

موظفتان من طاقم موظفي الانتخابات تعملان في عد البطاقات

مفصلة بحسب كل مركز اقتراع إلى الحد من شفافية العملية وتقويض ثقة الناخبين في الانتخابات. وقد فشل الإطار القانوني للانتخابات في توفير وسائل فعالة أمام المعترضين الباحثين عن جبر الضرر.

أما في دارفور، فإن استمرار حالة الطوارئ، وقمع الحريات المدنية، والصراع المستمر، والمشاركة المحدودة لأكثر من مليوني نازح كلها عوامل لم تسمح بوجود مناخ يشجّع على إجراء انتخابات حقيقية. كذلك، لم يتمكّن مراقبو مركز كارتر من الوصول إلى مناطق واسعة من الإقليم بسبب الأوضاع الأمنية السائدة، وفي أحيان عدّة منعوا من القيام بمهامهم. وقد استمر العنف في الإقليم وجرى اعتقال العديد من قادة النازحين. إضافة لكل هذا، وقعت العديد من الخروقات الخطيرة في عملية فرز الأصوات. ويمكن القول أنه بوجود كل هذه الانتهاكات فإن انتخابات إقليم دارفور تفتقد المصداقية.

وفي الوقت الذي تتجه فيه البلاد نحو الاستفتاء وتتويج اتفاقية السلام الشامل، يجب على شريكي السلام القيام ببعض الخطوات الهامة التي لا تتعلق مباشرة بالانتخابات ولكن توازيها. يشجع مركز كارتر الطرفين على حل المسائل المعلقة التي تعيق تنفيذ اتفاقية السلام الشامل، وبالاخص تلك التي تشمل ترسيم الحدود الشمالية – الجنوبية والتعيين الرسمي لمفوضية استفتاءأبيي المؤجلة.

من المهم للسودان أن يستخلص الدروس والعبر من هذه الانتخابات لضمان أن الاستفتاءات القادمة وعمليات المشورة الشعبية لن تعتريها أخطاء انتخابات نيسان (أبريل) 2010 الفنية والسياسية. يقدم هذا التقرير سلسلة من المقترحات لمساعدة السودانيين على عمل بعض التحسينات في الانتخابات التي ستجرى في المستقبل.

ويمكن تلخيص أبرز توصيات مركز كارتر فيما يتعلق بالانتخابات بما يأتي:

1. يجب على الحكومة إعادة النظر في الإطار القانوني للانتخابات وحقوق الإنسان لتعديل القوانين التي تتعارض مع التزامات السودان بإجراء انتخابات حقيقية وديموقراطية وضمان الحريات المدنية، وذلك وفقًا لدستور السودان القومي الانتقالي واتفاقية السلام الشامل، والمعاهدات الإقليمية والدولية التي صادق عليها السودان.

2. على الأجهزة الأمنية العمل فقط ضمن مجال اختصاصاتها الرسمية مع ضمان عدم تخويف أو منع المرشحين أو الأحزاب أو المواطنين من المشاركة الكاملة في العملية الانتخابية. وينبغي توقيع العقوبات المناسبة على مرتكبي الانتهاكات من أفراد الأمن وتطبيقها بحزم. كما ينبغي على السلطات إعداد خطط أمنية قبل الانتخابات بوقت كاف لاستخدامها في حال الحاجة إليها.

3. على السلطات الانتخابية وضع إجراءات عملياتية في وقت ملائم، وتبليغها بشكل واضح، مع التأكد من تطبيقها بشكل كامل ومتسق.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

أكثر من 70 مراقباً ينتمون ل 27 بلداً كونوا بعثة مركز كارتر للمراقبة

4. يجب أن تقوم السلطات الانتخابية الوطنية بتزويد لجان الولايات بالدعم المادي والتقني الكامل في وقت ملائم لتمكينهم من القيام بواجباتهم.

5. لا بد من تحسين التنسيق ما بين المفوضية القومية للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام لتوضيح مسؤولية تنفيذ برامج تثقيف الناخبين ، والتي يستوجب تكثيفها.

6. يجب تطبيق إجراءات اعتماد المراقبين المحليين والدوليين وممثلي الأحزاب وتطويرها في مرحلة مبكرة من الانتخابات لضمان مشاركتهم من دون عقبات.

7. يجب أن تُصدر للناخبين بطاقات تسجيل ذات قدرة عالية على التحمل ويمكن تعبئتها بوضوح، من أجل تحسين نظام معالجة التسجيل الذي ينبغي أن يكون شفافاً ويطبق بصورة متسقة. كما يجب نشر القوائم للجمهور حتى يتسنى لهم مراجعتها، مع منح الوقت الكافي للاعتراض والتنقيح.

8. على الناخبين التسجيل والإدلاء بأصواتهم في نفس الموقع، مع زيادة عدد المواقع لإتاحة أكبر فرصة ممكنة أمام الناخبين المؤهلين للمشاركة.

9. على الأحزاب السياسية المشاركة في الحملات بطريقة قانونية متسمة بالاحترام. وعلى وكلاء وممثلي الأحزاب القيام بأدوارهم ضمن ما هو مخول لهم من غير أي تدخل في سير العملية الانتخابية بينما توفر لهم الحماية الكافية من السلطات للقيام بواجباتهم.

10. يجب على مفوضيات الانتخابات القادمة تحسين الترتيبات اللوجستية المتصلة بعملية الاقتراع، مع ضمان توفير مواد كافية قبل يوم الاقتراع. يجب شراء بطاقات الاقتراع وبقية مستلزمات الانتخابات الحساسة من خارج البلاد. كما ينبغي تقليل الفترة الزمنية للاقتراع قدر المستطاع وذلك للحد من الأعباء الأمنية واللوجستية التي تصاحب الاقتراع على مدار عدة أيام.

11. يجب تعزيز إجراءات التأكد من هوية الناخبين أيام الاقتراع من خلال التدريبات الملائمة لموظفي الاقتراع وإصدار بطاقات ذات جودة عالية لتسهيل عملية التحقق من هوية الناخبين في أيام الاقتراع.

12. يجب تصميم سلسلة من برامج التدريب المتتالية للوصول إلى المستوى القاعدي لموظفي الاقتراع، ومن اجل أن تشمل مدرّبين أكثر، مع توحيد أكبر للمعايير، واعتماد مستوى أعلى من الرقابة والاشراف. يجب تدريب موظفي الاقتراع على إجراءات العد بطريقة أفضل لرصد الأصوات غير الصحيحة واعتماد الأصوت التي ليست موضع شك.

13. يجب أن تضمن آلية تجميع الأصوات دقة النتائج مع التطبيق الصارم لتفاصيلها. كما ينبغي توفير التدريب الكافي لموظفي الفرز بهدف الحفاظ على نزاهة العملية.

14. يجب أن تعلن النتائج من محطة الاقتراع، وهذا معيار حاسم لضمان شفافية أية عملية انتخابية.

15. يجب تعزيز آلية حل النزاعات الانتخابية حتى يتسنى تسوية شكاوى الناخبين والمرشحين على حد سواء.

16. يجب أن يتسم عمل لجان الانتخابات القادمة بالشفافية والاستقلال. كما ينبغي على القيادة السياسية احترام دور الهيئات الإدارية للانتخابات باعتبارهم مسؤولين عن سير العملية وحمايتهم من أية تدخلات غير قانونية.

17. يجب بذل جهود أكبر للتأكد من إدراج جميع السودانيين وشمولهم بالعملية الانتخابية مع ضمان إلتزام جميع المؤسسات الحكومية بتنفيذ خطوات ملموسة لتحقيق ذلك.

18. بموجب اتفاقية السلام الشامل، لا بد من توفير مرجعية شاملة لتسوية الخلافات تضم جميع السودانيين كوسيلة لإشراك أكبر شريحة ممكنة تمثل المجتمع في العملية السياسية.

19. يجب على الحكومة التوصل إلى اتفاق مع الجماعات المتمردة في دارفور وممثلي المجتمع المدني لاشراكهم في العملية السياسية، مع منحهم فرصة تمثيل المؤسسات السياسية في البلاد. كما يجب أن تكون الانتخابات جزءً من أي اتفاق مستقبلي للسلام من أجل التوصل لديمقراطية حقيقية بين سكان دارفور.

20. يجب على حكومات السودان ضمان تنمية جميع بوادر الديمقراطية وتعميقها للتأكد من استمرار تطور الديمقراطية الحقيقية في كل من الشمال والجنوب، مع الحفاظ على التزامات البلاد المحلّية والدولية باحترام الحريات. كما أن الاعتراف الكامل بحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية مجتمعة مع شفافية الحكومة يساعد في تقليص حالة عدم الثقة التي قوَضت انتخابات 2010 وتوفير الأساس السليم للإستفتاءات والانتخابات القادمة.

يتضمن القسم الأخير من هذا التقرير توصيات تتعلّق بشكل مباشر بمسألتي إدارة الإستفتاء الذي سيحدد مصير الجنوب ووضع منطقة أبيي.

الخلفية التاريخية والسياسية للسودان

قبل انتخابات نيسان (أبريل) 2010 السودانية، أجرى السودان ستة انتخابات تعددية (عام 1953 قبل الاستقلال، 1958، 1965، 1967، 1968، 1986). لم تخضع أي من هذه الانتخابات للرقابة الدولية، إلا أن إفادات الصحفيين وغيرهم من الشهود تشير إلى أنها لم تكن انتخابات شاملة بالرغم من التعبئة الجماهيرية التي شهدتها في بعض الاحيان. ويوحي ذلك أن تلك الانتخابات فشلت في الوفاء بالمعايير الدولية الأساسية التي يقتضيها إجراء انتخابات ديمقراطية حقيقية ذات مصداقية. وقد جرت آخر انتخابات تعددية عام 1986 بعد فترة طويلة من الحكم الاستبدادي، كما أنها عقدت خلال فترة الحرب في الجنوب وبالتالي لم تسمح بالتصويت في أجزاء واسعة من المنطقة. وعلى الرغم من كل ذلك، إلا أن السودانيين قبلوا بنتائج انتخابات 1986 التي، خلافا لانتخابات نيسان (أبريل) 2010، أشرفت عليها هيئات حكومية كانت تحوز على ثقة مختلف الأحزاب السياسية في الشمال. وقد فشلت انتخابات 1996 و2000، اللتان جرتا بإشراف حزب المؤتمر الوطني الحاكم، في الحصول على الشرعية المحلية أو الدولية، كما قاطعت عدة أحزاب سياسية تلك الانتخابات.

بدأت معارضة مركزية الحكم في الخرطوم من قبل الأطراف السودانية المختلفة، ولا سيما سكان الجنوب ذي الغالبية غير المسلمة، مع نهاية الحقبة الاستعمارية ونقل السلطة إلى نخبة من سكان المجموعات الأصلية المنحدرين من السكان النيليين الذين يمثلون الكتلة الرئيسية في شمال السودان. تمخض عن ذلك نشوب أول حرب أهلية بين الشمال والجنوب والتي انتهت في عام 1972 بموجب اتفاقية أديس أبابا، لكنها سرعان ما استؤنفت في عام 1983 تحت قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان. وخلافاً لمتمردي الحرب الأهلية الأولى، دعت الحركة الشعبية بقيادة الدكتور جون قرنق إلى سودان موحّد وإصلاحي وعلماني.

الجدول الزمني السياسي– السودان منذ عام 1986 وحتى الآن

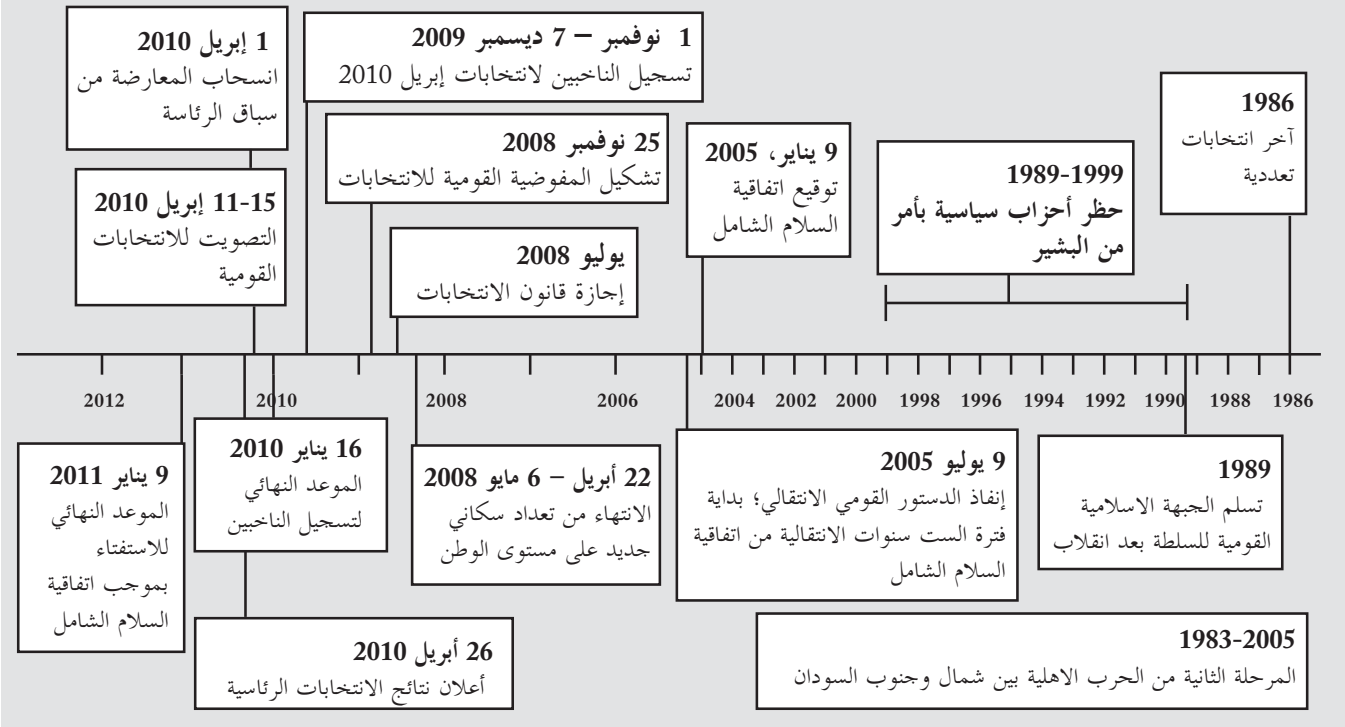

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

وقد وجدت هذه الدعوة الدعم في الشمال من قبل مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية.

في حزيران (يونيو) عام 1989 أطاحت الجبهة الاسلامية القومية (وهي السلف الذي ينحدر منه حزب المؤتمر الوطني الحاكم) برئاسة حسن الترابي، بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً التي كان يرأسها رئيس الوزراء السابق السيد الصادق المهدي. عينت الحكومة الجديدة الجنرال عمر البشير رئيسا، كما حظرت كل الأحزاب والأنشطة السياسية، وأضعفت المجتمع المدني، وفرضت قيوداً صارمة على حقوق الإنسان، وقامت بتطهير الخدمات المدنية والجيش والاجهزة الامنية من المشتبه في ولائهم لأحزاب المعارضة واستبدلتهم بأنصار النظام. وتم تأسيس قوات الدفاع الشعبي بغرض تعبئة الجماهير، والدفاع عن الحكومة، ودعم سياساتها وتوجهاتها الإسلامية.

لقد جرى الانقلاب الذي قامت به الجبهة الاسلامية القومية عشية جلسة للجمعية التأسيسية كان يفترض فيها المصادقة على إطار للسلام مع الدكتور جون قرنق. ورفض النظام الجديد جهود تحقيق السلام وانتهج بدلا من ذلك تصعيد الحرب. وفي ظل انعدام احتمالات الوصول إلى السلطة من خلال الوسائل السياسية، قامت أحزاب المعارضة الشمالية في سنة 1990 بتشكيل التحالف الوطني الديمقراطي مع الحركة الشعبية لتحرير السودان. كما أسست قواعد عسكرية في إريتريا وأثيوبيا لشن هجمات داخل السودان.

لم تفلح المحاولات المحلية والدولية لصنع السلام في الحد من انتشار حركة التمرد المناهضة للخرطوم، إلى أن قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيين بدعم جدي للجهود التي تبذلها هيئة التنمية الحكومية "إيجاد" (IGAD). وفي 9 كانون الثاني (يناير) من عام 2005، وقعت الحكومة التي يقودها حزب المؤتمر الوطني الحاكم اتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، منهيةً بذلك نزاعاً دام لاثنين وعشرين عاما بين الشمال والجنوب.

دعت اتفاقية السلام الشامل لفترة انتقالية مدّتها ست سنوات يتم خلالها تنفيذ بنود الاتفاقية الرئيسية. ويشمل ذلك اجراء انتخابات قومية لتعزيز التحول الديمقراطي في السودان ولخلق حكومات خاضعة للمساءلة في شمال وجنوب السودان، تشرف على استفتاء 2011 حول حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان وأبيي، واجراء عمليات مشورة شعبية في كل من جنوب كردفان والنيل الأزرق لمعالجة جوانب القصور في اتفاقية السلام. كما دعت الاتفاقية إلى إنشاء حكومة وحدة وطنية مكوّنة من حزب المؤتمر الوطني حائزاً على 52% من المقاعد، والحركة الشعبية لتحرير السودان على 28% من المقاعد، وأحزاب المجلس الوطني الأخرى على 20% من المقاعد. وأصبح عمر البشير رئيسا لحكومة الوحدة الوطنية بصفته زعيم حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وأصبح سالفاكير النائب الأول للرئيس، وعلي عثمان طه النائب الثاني للرئيس. كما تم تشكيل حكومة جنوب السودان بـ 70 في المائة من المقاعد للحركة الشعبية لتحرير السودان، و15 في المائة للحزب الوطني الحاكم، و15 في المائة لبقية الأحزاب. ترأس سلفاكير حكومة جنوب السودان بصفته رئيسا للحركة الشعبية، كما عين الدكتور رياك مشار نائباً للرئيس.

وفّرت اتفاقيات السلام هذه فرصة للمصالحة بين الأحزاب السياسية، لكن لم يتحقّق التحوّل الديموقراطي الموعود بموجب اتفاقية السلام الشامل.

لم تتمكن اتفاقية السلام الشامل من انهاء التمرّد المسلّح الذي استمرّت به أطراف أخرى داخل التحالف الوطني الديمقراطي، كما لم تنه التمرّد المسلح الموازي الذي أطلقته جماعات مسلحة في دارفور في عام 2003. ووقّع التحالف الوطني الديمقراطي اتفاق سلام مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم في القاهرة عام 2006، وأعقبه اتفاقية سلام شرق السودان بين حكومة الوحدة الوطنية وجبهة شرق السودان، والتي شكلت مظلة احتضنت مؤتمر البجا وأسود الرشايدة الحرة. وانضم التحالف الوطني الديمقراطي للمعارضة في المجلس الوطني وتنسمت أحزاب الشرق مواقع محدودة في حكومة الوحدة الوطنية. وقعت اتفاقية سلام دارفور عام 2006، والتي أوصلت فصيلاً واحداً فقط من جماعات دارفور المسلحة للمجلس الوطني هو فصيل ميني ميناوي من حركة/جيش تحرير السودان وجعلت من ميناوي مساعداً للرئيس. لكن اتفاقية سلام دارفور لم تحد من صراع دارفور المستمر الى يومنا هذا.

وفّرت اتفاقيات السلام هذه فرصة للمصالحة بين الأحزاب السياسية، لكن لم يتحقّق التحوّل الديموقراطي الموعود بموجب اتفاقية السلام الشامل. فقد تواصلت مظاهر تقييد حرية التجمع،

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

خاصةً في الخرطوم حيث كانت قوات الأمن تتحرّك بسرعة لوقف المظاهرات حتى السلمية منها. كما استمرّت القيود على حرية تكوين الجمعيات، وذلك من خلال القوانين المقيّدة لعمل منظمات المجتمع المدني التي أصبحت هدفا للاختراق من قبل الأجهزة الأمنية. ولا يسمح للنقابات والجمعيات المهنية التي كانت ذات يوم من عناصر الثقافة السياسية الهامة في البلد ممارسة حرياتهم السابقة. ورغم بصيص الأمل الذي كان أمام وسائل الإعلام الخاصة، إلا أن هناك مجموعة من المواضيع مثل مسألة المحكمة الجنائية الدولية، وبعض المواضيع الأمنية ومزاعم الفساد ضد كبار مسؤولي حزب المؤتمر الوطني الحاكم، كان من شأن إثارتها خلق مواجهة ما بين الصحافيين والحكومة والتسبب في كثير من الحالات بعرض صحفيين أمام المحاكم. كما تم تقييد المحاكم في نطاق اختصاصها حيث لم تكن قادرة على إجراء مراجعة نقدية والتحقق من نشاطات الحكومة. وواصلت قوّات الأمن والاستخبارات تدخلاتها في حياة المواطنين. وفي الجنوب، تم تقليص حريات الإعلام أيضا. وكثيرا ما يتعامل الجيش الشعبي لتحرير السودان، خصوصاً في المناطق الريفية، بطريقة ينقصها احترام حقوق الإنسان وبغياب للمساءلة الجدية من الهيئات الحكومية.

دعت اتفاقية السلام الشامل إلى عقد انتخابات قومية لستة مستويات مختلفة في الحكومة قبل عقد استفتاءات جنوب السودان وأبيي وذلك لضمان أن الاقتراع للاستفتاء سيترأسه ممثلون منتخبون ديمقراطيا. وكان يجب توفير عدة مراحل من الاستعدادات قبل أن يتسنى عقد انتخابات قومية.

التعداد السكاني

كخطوة تحضيرية للانتخابات، أجرى السودان عملية تعداد سكاني في نيسان (أبريل) 2008، تم نشر نتائجها في أيار (مايو) 2009. وعلى إثر اعتراضات حول دقة التعداد السكاني، تم التوصل إلى اتفاق في مطلع شهر آذار (مارس) عام 2010 بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان، يحصل بموجبه جنوب السودان على 40 مقعدًا إضافيًا في المجلس الوطني، ومقعدين لأبيي، وأربعة مقاعد لجنوب كردفان. وفي حالة جنوب كردفان، اتفق الحزبان على إعادة التعداد السكاني وتسجيل الناخبين في معرض التحضير لانتخابات

امرأة تهتف في اجتماع حاشد لحزب المؤتمر الوطني للرئيس عمر البشير في الفترة التي تسبق الانتخابات في إبريل.

المجالس الولائية وانتخابات الولاة. وقد اعتمد هذا الاتفاق بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني حول مقاعد المجلس الوطني ومقاعد المجلس التشريعي لولاية جنوب كردفان من جانب المفوضية القومية للانتخابات، على الرغم من عدم وضوح كيفية توزيع هذه المقاعد. كما لم يتم التطرّق إلى المسائل المتعلّقة بنتائج التعداد السكاني في الأجزاء الأخرى من السودان، خصوصًا في دارفور والشرق.

السياق السياسي لانتخابات نيسان (أبريل) 2010

تم تحديد سياقي تم تحديد السياق القانونى والدستورى لانتخابات ابريل 2010 بموجب اتفاقية السلام الشامل ودستور السودان الانتقالي، وقرار صادر بالاجماع من المجلس الوطني لتأسيس وتشكيل المفوضية القومية للانتخابات.

كما أثر أيضا السياق السياسي في السودان بشكل كبير على التطورات التي سبقت الانتخابات، جنبا إلى جنب مع التطورات الدولية؛ أولاً، أجريت الانتخابات القومية بعد سنوات من هيمنة الحكومة على العملية السياسية والانتهاكات المتعمّدة لحقوق الإنسان؛ ثانياً، أدت الحرب الدائرة في دارفور إلى الحد من المشاركة في الانتخابات، كما وضعت العراقيل أمام

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

حل أزمة المنطقة؛ ثالثاً، كان لضعف قدرة الأحزاب في كل من الشمال والجنوب، باستثناء حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان، آثار لا يستهان بها على الانتخابات؛ رابعاً، ألقت محاولات المعارضة الشمالية الفاشلة للتغلب على الجبهة القومية الإسلامية/ حزب المؤتمر الوطني الحاكم بالوسائل السياسية والعسكرية خلال العقدين الماضيين، ومحاولاتها المستمرة لتشويه سمعة الحزب الحاكم، بظلالها على العملية الانتخابية. لذلك لا ترى المعارضة الشمالية في الانتخابات حلاً بحد ذاتها، لعدم توقعها أن تتمكن من هزيمة حزب المؤتمر الوطني الحاكم انتخابيا، أو اذا ما تحقق ذلك، فلن يسمح بانتقال سلمي للسلطة؛ وأخيرا، فبينما كانت مشاركة حزب المؤتمر الوطني الحاكم في انتخابات نيسان (أبريل) متوافقة مع التزامه ببنود اتفاقية السلام الشامل لاجراء الانتخابات، كان يرى في العملية فرصة لتحسين وضعه دولياً، وبخاصة موقف زعيمه الرئيس عمر حسن أحمد البشير الذي يواجه الاعتقال من قبل المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية وجرائم حرب في دارفور.

تزايدت إنقسامات الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد عهد قرنق بين أولئك الذين واصلوا تبني فكرة السودان الجديد العلماني الموحّد، وأولئك المؤمنين بحق تقرير مصير الجنوب ويرون في الانتخابات خطوة باتجاه إجراء الاستفتاء فقط.

في الواقع، أكد مسؤولو حزب المؤتمر الوطني الحاكم مراراً، وعلى الملأ، بأنهم سيفوزون وعلى نطاق واسع، وذلك يشمل الرئيس عمر البشير الذي كان يتنافس للفوز بالسباق الرئاسي. بينما كانت المعارضة الشمالية ترى في الانتخابات فرصة لإعادة التواصل مع قواعدها، ومكسبا لها على المستوى السياسي، وتكريساً لجهودها الساعية إلى تحدي العملية الانتخابات من خلال تقديم طعونات مختلفة لدى المفوضية القومية للانتخابات. لقد كانت المعارضة تأمل بذلك أن تثبت للمجتمع المحلي والدولي أن بيئة الانتخابات لم تكن عادلة، وأن المفوضية القومية للانتخابات لم تكن سوى أداة يتلاعب بها حزب المؤتمر الوطني الحاكم، وأن الحزب لم يكن ملتزما ببنود التحول الديمقراطي المنصوص عليها في اتفاقية السلام الشامل. في الوقت ذاته، وبعد سنوات من الكبت والقمع والانقسامات، كان حزب المؤتمر الوطني الحاكم يفترض بأن الاحزاب الشمالية الرئيسية، خصوصا حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي، قد ضعفت بشكل كبير، الأمر الذي يمنعهم من منافسة الحزب الحاكم والموارد التي يمتلكها.

اشتركت الأحزاب المعارضة الشمالية مع قطاع الشمال بالحركة الشعبية لتحرير السودان في تشكيل تحالف جوبا في أيلول (سبتمبر) 2009، وذلك كوسيلة للضغط على المفوضية القومية للانتخابات وحزب المؤتمر الوطني الحاكم لتأجيل الانتخابات، وتشكيل حكومة انتقالية لحل النزاع في دارفور وتوفير بيئة انتخابية عادلة. ترك تحالف جوبا[1] المجال مفتوحاً للمشاركة في العملية الانتخابية ولكن مشروطا بقبول مطالبه الرئيسية. ومع ذلك، لم يكن هناك ما يشير إلى أن المفوضية القومية للانتخابات وحزب المؤتمر الوطني الحاكم كانا مستعدين للتفاوض.

شرع حزب المؤتمر الوطني الحاكم بتنظيم قاعدته السياسية والتحضير للانتخابات مدعوماً بموارده المالية والبشرية الكبيرة. وكان رده على مطالب تحالف جوبا باتهامهم بعدم جاهزيتهم للانتخابات. كما بادر حزب المؤتمر الوطني الحاكم بمحاولة تقسيم أحزاب المعارضة الشمالية، من خلال إدخال بعض الفصائل في الحكومة، أو بتشكيل تحالفات جزئية تتعهد بدعم البشير في سباقه للرئاسة، بينما تتنافس مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم في سباقات أخرى.

وعلى الرغم من قلق حزب المؤتمر الوطني الحاكم من قطاع الشمال في الحركة الشعبية لتحرير السودان، بسبب استمرار التزامه بمبدأ سودان علماني (متحديا بذلك رؤية الحزب الإسلامية)، إلا أنه افترض بان قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب يمكنها السيطرة على هؤلاء الملتزمين بفكرة قرنق حول "السودان الجديد". وعلاوة على ذلك، وفي سبيل الحفاظ على مبدأ الشراكة المنصوص عليها باتفاقية السلام الشامل، توقّع حزب المؤتمر الوطني الحاكم بأن لا ترشّح الحركة الشعبية منافسا للبشير على الرئاسة، وبأن لا تنافس بجدية في

1 يتكوّن تحالف جوبا، والذي أطلق عليه لاحقاً قوى الاجماع الوطني، من الحركة الشعبية لتحرير السودا ن –قطاع الشمال، حزب الأمة القومي، الحز ب الشيوعي السوداني، حزب الأمة للإصلاح والتجديد وحزب المؤتمر الشعبي، وعدد من الأحزاب الأصغر. وانضم الحزب الاتحادي الديموقراطي عندما غير التحالف اسمه إلى قوى الاجماع الوطني .

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

الشمال مقابل إغفال حزب المؤتمر الوطني للمنافسة في الجنوب. ولكن انقسامات الحركة الشعبية الداخلية جعلت التوقّعات بشأن أجندة الحركة أمراً صعباً.

تزايدت إنقسامات الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد عهد قرنق بين أولئك الذين واصلوا تبني فكرة السودان الجديد العلماني الموحّد، وأولئك المؤمنين بحق تقرير مصير الجنوب ويرون في الانتخابات خطوة باتجاه إجراء الاستفتاء فقط. كما اتخذت هذه الانقسامات شكل الاستقطاب بين الشمال والجنوب، في ظل خوف القطاع الجنوبي من الحركة من الانجراف في موجة من الحبكات السياسية الوطنية، و حرصه على عدم تقويض شراكة الحركة الشعبية مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم التي تم عقدها للتغلب على المسائل المتعلقة باتفاقية السلام الشامل واجراء الاستفتاء.

شاركت أحزاب المعارضة الجنوبية الحركة الشعبية لتحرير السودان في العديد من القيم ووجهات النظر، بما في ذلك – وبشكل حاسم – أهمية المضي قدما في عملية السلام وتحقيق هدفها المتمثل في إجراء استفتاء على تقرير المصير في الجنوب. كان الاستثناء الوحيد هو الحركة الشعبية لتحرير السودان– التغيير الديمقراطي، بقيادة الدكتور لام اكول، التي كانت تتألف من العناصر المنفصلة عن الحزب الأساسي وكانت الحركة الشعبية تنظر اليها كطرف تابع للحزب الوطني الحاكم. كما اتهمت الحركة الشعبية حركة التغيير الديمقراطي بإثارة الصراعات بين الدينكا والشلك في أعالي النيل ووصفتها بالجماعة المسلحة. في كانون الثاني (يناير) 2010، أقرت المحكمة الدستورية بوجوب قبول حكومة جنوب السودان لحق حركة التغيير الديمقراطي في التسجيل كحزب قانوني يمكنه المشاركة في الانتخابات. وعلى عكس أحزاب المعارضة في الشمال، فإن نظراءهم الجنوبيين لم يطالبوا بإجراء تغييرات جذرية في البيئة الانتخابية، كما لم يدعموا دعوة تأجيل الانتخابات. لكن الفارق الهائل بين قدراتهم وبين قدرات الحركة الشعبية فيما يتعلق بالحصول على التمويل دفعهم إلى مطالبة حكومة جنوب السودان بتوفير الدعم المالي لهم.

لمحة عن السودان

السكان

- يقدر عدد السكان بـ 41,980,182
- سجل التعداد السكاني المختلف عليه لعام 2008 بلغ 39.15 مليون نسمة :
  - 30.89 مليون نسمة في شمال السودان منهم 7.5 مليون في دارفور
  - 8.26 مليون نسمة في جنوب السودان
- يقدر حتى يناير 2010 وجود 4.9 مليون نازح في السودان (مركز رصد النزوح الداخلي، 22 شباط (فبراير) 2010).

اللغات

العربية، الانكليزية، النوبية، لغات نيلية وسامية مختلفة

نسبة التعليم

النسبة العامة 61.1%، النسبة في جنوب السودان 24% (تقدير صندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA)

الحقوق السياسية

- ينص قانون الانتخابات لعام 2008 على حق المشاركة العام للسودانيين فوق سن 18
- النساء السودانيات يمكنهن التصويت منذ عام 1964

الحقوق القانونية

- يستند النظام القانوني على مزيج من قوانين الشريعة الاسلامية والقانون الانكليزي العام.
- لا يزال نظام جنوب السودان القانوني في تطور منذ اتفاقية السلام الشامل؛ وقوانين الشريعة الإسلامية لا تطبق في الجنوب.
- يكفل الدستور القومي الانتقالي حقوقا متساوية للرجال والنساء
- يسمح قانون الطوارئ وحماية السلامة العامة لعام 1997 بفرض قيود على حرية التنقل والتجمع والتعبير في مختلف أنحاء دارفور.

نظرة عامة حول بعثة مركز كارتر للمراقبة في السودان

شارك الرئيس كارتر في بعثة لجنة الحكماء التى قامت بزيارة السودان لمناقشة الوضع في دارفور ودعم مساعي تحقيق السلام، وذلك في تشرين الأول (أكتوبر) 2007. وخلال هذه الزيارة، توجّه الرئيس البشير ونائبه الأول سلفاكير بدعوة الرئيس الأسبق للولايات المتحدة جيمي كارتر، ومركز كارتر، لمراقبة الانتخابات العامة في السودان. واستجابة لدعوات الرئيس البشير ونائب الرئيس سلفاكير، قام مركز كارتر في تشرين الثاني (نوفمبر)2007 بإرسال بعثة تقييم إلى السودان. وقد لقيت البعثة ترحيباً من جميع الأطراف الرئيسية للمشاركة بصفة مراقب دولي في عملية الانتخابات السودانية.

باشر المركز عمله في منطقتي الخرطوم وجوبا منذ شباط (فبراير) 2008، حيث بدأ برصد وتوثيق التطوّرات الرئيسية. كما دعي موظفو مركز كارتر لمراقبة نقاشات المجلس الوطني لقانون الانتخابات لسنة 2008، كما كان ممثلو المركز حاضرين لدى تشكيل المفوضية القومية للانتخابات ولدى الإعلان عن الجدول الزمني للانتخابات. وقد كانت حرية تنقل موظفي المركز لمراقبة العملية الانتخابية في السودان مكفولة بموجب مذكرات التفاهم التي وقعت مع حكومة الوحدة الوطنية والمفوضية القومية للانتخابات، وحكومة جنوب السودان في آب (أغسطس) 2009. وقد نشر المركز مراقبين طويلي الأمد ومراقبين متوسطي الأمد وآخرين قصيري الأمد لرصد وتقييم جميع مراحل العملية الانتخابية في السودان.

كانت أهداف بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمركز كارتر في السودان: (أ) تقديم تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية بشكل عام، (ب) تعزيز شمولية العملية الانتخابية لجميع السودانيين، (ج) إظهار الاهتمام والدعم الدولي للعملية الانتخابية في السودان.

الالتزامات القانونية الدولية للسودان: وضعية التوقيع والتصديق

الاتفاق/ الاعلان	الوضعية	التاريخ
العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية	انضم اليه	18 مارس 1986
الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري	انضم اليها	21 مارس 1977
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	صادق عليها	24 ابريل 2009
اتفاقية حقوق الاطفال	صادق عليها	3 أغسطس 1990
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	صادق عليها	14 يناير 2005
الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب	صادق عليه	18 فبراير 1986
الميثا ق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم	وقعه	30 يونيو 2008
الميثاق الأفريقي لمكافحة الفساد	وقعه	30 يونيو 2008
البرتوكول الاول من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة	وقعه	30 يونيو 2008
الميثاق العربي لحقوق الإنسان	انضم اليه	22 مايو 2004

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

وقد تم تقييم هذه الانتخابات بالاستناد إلى اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005، ودستور السودان القومي الانتقالي، وقانون الانتخابات القومي لسنة 2008، وقانون الأحزاب السياسية، وقوانين محلية اخرى، وكذلك التزامات السودان الدولية بما فيها الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية. يرد في تحليل الإطار القانوني أدناه مزيد من التفاصيل عن القوانين المحلية والدولية التي التزم بها السودان.

وقد قامت بعثة مركز كارتر بمهمتها بحسب إعلان المبادئ الخاص بعمليات مراقبة الانتخابات الدولية وميثاق الشرف الذي تبنّته الأمم المتحدة عام 2005 وأقرّته أكثر من 35 مجموعة مراقبة انتخابات. يحدد الإعلان المبادئ التوجيهية لمراقبة الانتخابات بطريقة تتّسم بالمصداقية والمهنية. كما أن مركز كارتر هو أيضاً عضو في الأمانة العامة الثلاثية المسؤولة عن تعزيز مُثل وقيم الإعلان.

شكّلت فرق المراقبة أساس مهمة المركز لمراقبة الانتخابات حيث قامت بمراقبة جميع مراحل العملية الانتخابية، بما فيها الفترة التي سبقت الانتخابات وأيام الاقتراع وفترة ما بعد الانتخابات. كما قام المراقبون برصد الانتخابات في مواقع رئيسية ذات حساسية سياسية تماشيا مع خطة تم وضعها لنشرهم بطريقة تضمن تغطية كلا من المراكز السكّانية الرئيسية والمناطق النائية في السودان.

باشرت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمركز كارتر مهمتها في السودان منذ شباط (فبراير) 2008 بدعوة من قيادة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان. حرصت البعثة في المراحل المبكرة على ابقاء الموظفين الأساسيين في الخرطوم وجوبا، وذلك لرصد التطورات الانتخابية والسياسية الهامة والتواصل مع أصحاب القرار الرئيسيين على الصعيدين الوطني والمحلي.

في منتصف سنة 2009، نشر المركز 12 مراقبًا طويل الأمد لتقييم عملية التحضير للانتخابات وتحليل التطوّرات السياسية ذات الصلة وإبلاغ الجهات المعنية بالتطوّرات. ثم نشر المركز 20 مراقبا آخر متوسط الأمد في تشرين الثاني (نوفمبر) 2009 لتقييم تسجيل الناخبين. زارت فرق المراقبة طويلة ومتوسطة الأمد أكثر من 650 موقعاً ثابتاً ومتنقلاً لتسجيل الناخبين على امتداد جميع الولايات الـ 25 في السودان. كما بقي المراقبون متوسطو الأمد في السودان خلال أسبوع التسجيل الإضافي الذي أعلن عنه في نهاية عملية التسجيل. وقد تم نشر فرق إضافية من مراقبي المركز طويلي الأمد يبلغ مجموعها 16 فريقا لرصد العملية الانتخابية خلال فترة الحملة الانتخابية والفترة التمهيدية التي تسبق الانتخابات.

زارت فرق المراقبة طويلة ومتوسطة الأمد أكثر من 650 موقعاً ثابتاً ومتنقلاً لتسجيل الناخبين على امتداد جميع الولايات الـ 25 في السودان

وتلقى جميع المراقبين تدريبا قبل أن يتم نشرهم، بما في ذلك استعراض منهجية مركز كارتر، وتدريبا على استخدام استمارات التبليغ، كما تلقوا خلفية عن التزامات السودان القانونية المحلية والدولية. زارت فرق المراقبين طويلي الأمد والموظفين الأساسيين جميع الولايات الـ 25 في السودان، وارتكزوا في المواقع الميدانية التالية: الوحدة وغرب بحر الغزال والاستوائية الوسطى وجنوب كردفان وكسلا وولايات الخرطوم، مع فرق من المراقبين قصيري الأمد الذين تمركزوا في مواقع ثانوية في جنوب دارفور، وشمال دارفور والنيل الأزرق. وكانت تقارير المراقبين والفريق الأساسي مرجعية رئيسية لجميع بيانات مركز كارتر العامة وتقييماته للعملية الانتخابية في السودان.

وفي نيسان (أبريل)2010 انضم 48 مراقباً قصير الأمد للمراقبين طويلي الأمد والموظفين الأساسيين في السودان لمراقبة التصويت وعمليات الفرز والعد والتجميع لانتخابات نيسان (أبريل) القومية. قاد بعثة مركز كارتر للمراقبة كل من الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، ووزير خارجية الجزائر الأسبق الأخضر الابراهيمي،ورئيس وزراء تترانيا الأسبق القاضي جوزيف سيندي واريوبا، و د. جون هاردمان، المدير التنفيذي ورئيس مركز كارتر. زار مراقبو مركز كارتر خلال الانتخابات الوطنية ما يزيد عن 10 في المائة من 9500 مركز للاقتراع. وأصدر مركز كارتر بعد الانتخابات مباشرة بيانا أوليا عن نتائج مهمته، فيما استمر موظفوه والمراقبون طويلو الأمد في مراقبة عمليات الشكاوى والطعون خلال مرحلة ما بعد الانتخابات. كما خطط المركز لمراقبة الاستعدادات لإجراء انتخابات المجلس التشريعي في ولايتي الجزيرة وجنوب كردفان.

الإطار القانوني لإنتخابات السودان

يناقش العرض الآتي للإطار القانوني مدى احترام السودان لالتزاماته، ويقدم توصيات أولية للعمليات الانتخابية مستقبلا (علماً بأنه سيتم إيراد مزيد من التفاصيل في النتائج التي خلص إليها التقرير). فكما حكمت سنوات من القمع السياق السياسي في السودان قبل الانتخابات، والتي بدأت في التحوّل مباشرة بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل نحو التعددية، فإنه في المقابل، بدأ الإطار القانوني السوداني بانتقال غير مثالي من إطار تقييدي وسلطوي لنظام ديمقراطي أكثر انفتاحا. وعلى وجه التحديد، وبالنظر للإطارين القانوني والانتخابي لانتخابات السودان العامة سنة 2010؛ نجد أنه بينما وفرهذين الإطارين بعض الحريات والحماية في حالات معينة، إلا انها كانت بشكل عام متناقضة في تصميمها وتنفيذها بسبب التشريعات القمعية التي كانت قائمة عليها من قبل، والتي كان بعضها قد نشأ قبل اتفاقية السلام الشامل بوقت طويل.

أسس قانون الانتخابات القومية إطاراً انتخابياً متقدما وشاملا للانتخابات السودانية، ووضع اللبنات لانتخابات ذات مصداقية تعززها الحماية الواسعة لحقوق الإنسان التي أقرت في وثيقة الحقوق الدستورية، والتي ضمنت حرية التعبير وحرية التجمع وحرية التنظيم

تشكل اتفاقية السلام الشامل الموقّعة في 2005 الإطار القانوني الأعلى في السودان. كما أن آليات قانونية محلية إضافية تحكم هذه الانتخابات، وهي تشمل الدستور الانتقالي لجنوب السودان، ودساتير الولايات، وقانون الأحزاب السياسية، وقانون الانتخابات القومي لعام 2008. وقد ألزمت حكومة السودان نفسها عبر موافقتها ومصادقتها على الاتفاقيات الدولية[2]، وبتضمينها للمواثيق المعترف بها دوليًا في وثيقة الحقوق الدستورية، بحماية العديد من الحقوق السياسية وحقوق الإنسان التي تعتبر جوهرية لإجراء انتخابات ديمقراطية، بما في ذلك حرية التعبير وحرية التجمع وحرية التنظيم[3]. كما خلصت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى أن "حرية التعبير، والتجمّع، والتنظيم هي شروط أساسية لممارسة فعالة لحق الاقتراع، ويجب أن يتم حمايتها بشكل تام".[4]

كما أسس قانون الانتخابات القومية إطاراً انتخابياً متقدما وشاملا للانتخابات السودانية، ووضع اللبنات لانتخابات ذات مصداقية تعززها الحماية الواسعة لحقوق الإنسان التي أقرت في وثيقة الحقوق الدستورية، والتي ضمنت حرية التعبير وحرية التجمع وحرية التنظيم. ويفترض أن التمتع بهذه الحقوق يؤدي إلى التمتع بالحق في الحرّية الشخصية.

لكن العديد من القوانين الرئيسية المحلية السارية، أو تلك التي تم تفعيلها منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل، تعتبر قوانين شديدة التقييد ولا تتماشى مع التزامات السودان المشار إليها. فمثلاً يتضمن قانون الأمن الوطني لعام 2009 وقانون الإجراءات الجنائية لعام 1991 أحكاما تمنح صلاحيات احتجاز الأفراد بدون اللجوء للقضاء في الوقت المطلوب. علاوًة على ذلك، فقد تصرّفت مؤسسات الدولة، بما في ذلك جهاز الأمن الوطني والمخابرات ومفوضية الشؤون الإنسانية، على نحو يغض الطرف عن مواثيق الحماية

2 انضم السودان إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في (18 آذار (مارس) 1986)، والاتفاقية الدولية للقضاء على التفرقة العنصرية (21 آذار (مارس) 1977)، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (18 آذار (مارس) 1986)، وصادق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (24 ابريل 2009)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (18 شباط (فبراير) 1986)، والميثاق العربي لحقوق الإنسان (22 أيار (مايو) 2004). كما وقع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (14 يناير 2005)، والميثا ق الأفريقي لمنع ومحاربة الفساد (30 حزيران (يونيو) 2008)، والبرتوكول رقم 1 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة (30 حزيران (يونيو) 2008).

3 المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تنص في جزء منها أن "يكون لكل مواطن الحقوق والفرص التالية: أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارهم بحرية، ب) أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دوريًا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين. وعلاوًة على ذلك فإ ن الفقرة 12، من التعليق العام رقم 25 الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أقر أن "حرية التعبير، والتجمع، والتنظيم هي شروط أساسية لممارسة فعالة لحق الاقتراع، ويجب أن يتم حمايتها بشكل تام".

4 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، التعليق العام رقم 25 صفحة 12.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

مراقبو مركز كارتر يتبعون درباً نحو مركز اقتراع في ضواحي جوبا

المذكورة في وثيقة الحقوق الدستورية وقانون الانتخابات القومية، كما يحد من فرص تطبيقها بنجاح. إن هذه القوانين المقيّدة، وفشل هيئات الدولة، في كل من الشمال والجنوب، في الوفاء بالتزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان، خلافا للأحكام الواضحة في اتفاقية السلام الشامل، أثّرت بشكل سلبي على البيئة الانتخابية، وبالأخص على الحملات الانتخابية وحرية الإعلام ومشاركة المجتمع المدني.

استمرّت انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء السودان قبل وأثناء الانتخابات. وقد وثّق مراقبو مركز كارتر حوادث عديدة من الترهيب والاعتقالات التعسفية والاحتجاز والاعتداء الجسدي وتعذيب أعضاء من الأحزاب السياسية المعارضة لقرارات الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب. أما في الشمال، فقد أعرب المركز عن قلقه من أن سلطات الولايات استخدمت قانون الأمن الوطني العام كذريعة لتقييد حقوق أفراد الأحزاب السياسية ومشاركة المجتمع المدني في الانتخابات، فبموجب قانون الأمن الوطني العام قامت قوات الأمن باعتقال زعيم حزب المؤتمر الشعبي حسن الترابي في 15 أيار (مايو) 2010.

يفرض قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لعام 2006 قيوداً على حرية الجمعيات في التنظيم. فبموجب القانون، يجب على جميع المنظمات غير الحكومية التسجيل والحصول على موافقة مُسجل المنظمات العام المعين من قبل الرئيس قبل مباشرة العمل. وقد أثّر هذا بشكل مباشر على الانتخابات. فمثلا عند اعتماد المنظمة للرقابة المحلية، كان على المنظمات غير الحكومية التسجيل مسبقا.

وينص قانون الصحافة والمطبوعات لعام 2009 على أن مجلس الصحافة يتمتع بصلاحية إيقاف صدور صحيفة لمدة تصل إلى ثلاثة أيام، كما يتمتع بصلاحية إصدار تراخيص شركات الصحافة، وتحديد الشروط الخاصة بتسجيل الصحفيين، والموزعين والناشرين. لكن هذا القانون فشل في إزالة جريمة التشهير الجنائي ضد الدولة، وهو أحد الأحكام التي تنطوي على الحد من المناظرات الحرة خلال الانتخابات.

في 11 نيسان (أبريل) 2010، تم استجواب الحاج وراق وفائز السليك، نائب رئيس تحرير صحيفة أجراس الحرية المرتبطة بالحركة الشعبية لتحرير السودان، من قبل سلطات الصحافة والمطبوعات عن مقال كتبه وراق. فقد قدم جهاز الأمن الوطني شكوى ضد الصحفيين بموجب المادة 66 من قانون العقوبات، والتي تحظر نشر أخبار كاذبة، والمادتين 24 و 26 من قانون الصحافة والمطبوعات، واللتين تنصان على تحمل رئيس التحرير للمسؤولية الجنائية وتفرض قيودا صارمة على نطاق تقارير الصحفيين، وقد تم ملاحقتهم قانونيا على هذه الجرائم.

تمنح القوانين المختلفة التي تحكم دارفور، ولا سيما قانون الطوارئ وحماية السلامة العامة لعام 1997، سلطات الدولة التنفيذية صلاحيات واسعة لاعتقال واحتجاز المشتبه بهم لفترات طويلة ودون تحديد التهمة. كما تسمح للسلطات بحد حرية التجمع وحرية التنقل بشكل صارم، مما يناقض دستور السودان الانتقالي.[5]

5 الدستور القومي الانتقالي لجمهورية السودان، المادة 40 صفحة 1؛ المادة 42 صفحة 1.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

النظام الانتخابي

إن النظام الانتخابي السوداني، كما نص عليه قانون الانتخابات القومية، هو نظام معقد للغاية، تسبب بحدوث ارتباك وسط الجماهير ومشكلات جدية في تطبيقه. فالنظام الانتخابي يدعو إلى انتخابات تنفيذية (رئيس جمهورية السودان، ورئيس الجنوب، وحكام الولايات) وإلى ثلاثة مستويات للانتخابات التشريعية (المجلس الوطني، والمجلس التشريعي لجنوب السودان، والمجالس التشريعية للولايات).

وتستلزم انتخابات رئاسة السودان ورئاسة الجنوب الحصول على الأغلبية البسيطة (بنسبة 50 بالمائة + صوت واحد) من مجموع أصوات المقترعين. بينما تعتبر انتخابات حكام الولايات الـ25 منافسات قائمة على فوز من يحوز على أكبر عدد من الأصوات.

وتتبنى آلية انتخابات المجلس الوطني المكوّن من 450 مقعدا والمجلس التشريعي لجنوب السودان (170 مقعداً) والمجلس التشريعي للولايات (1242 مقعدا في مجملها) مزيجا من نظامي الحصول على أكبر عدد من الأصوات والتمثيل النسبي.

وقد خصص 60% من المقاعد لأعضاء يمثل كل فرد منهم دائرة جغرافية وحيدة المقعد، بينما يُنتخب 40% من خلال القوائم الحزبية المغلقة، حيث خصصت 25% منها للنساء و 15% للأحزاب السياسية. أما بالنسبة للمقاعد التي يتم اختيارها من قبل القوائم، فقد وزعت وفقا لـ "أسلوب الصايغ" Alsaigh method، وهو اشتقاق من نظام "دي هوندت" للتمثيل النسبي، والذي يحابي الأحزاب الكبيرة، بشرط أن تحوز الأحزاب على أربعة بالمائة من إجمالي الأصوات على أقل تقدير كنسبة حسم، حتى يخصص لها مقاعد. لكن، وبالنظر إلى أن المقاعد سيتم تخصيصها على أساس دوائر من كل الولايات، فإنه لم يتم التوصل الى النسبية الحقيقية.

مشاركة المرأة والأقليات والفئات المهمشة

خصّصت اتفاقية السلام الشامل ما نسبته 25% من التمثيل للنساء كحد أدنى في المجلس الوطني والمجلس التشريعي لجنوب السودان والمجلس التشريعي للولايات. ورحّب مركز كارتر بهذا القرار وبمشاركة المرأة السودانية في العملية الانتخابية، وبالاخص ترشح أول امرأة لانتخابات الرئاسة. لكن بجانب قائمة النساء المحددة، كان هناك عدد قليل من النساء المرشحات على القوائم الجغرافية والحزبية. كما كان تعقيد نظام القائمة يثير القلق لإنحيازه نحو الأحزاب الكبيرة. ويمكن لنظام التصويت المباشر الذي يضمن بعض الحصص "الكوتا" أن يكون بديلا أفضل في الانتخابات المقبلة. بشكل عام، قامت الاحزاب بترشيح عدد قليل من النساء في الدوائر الجغرافية. لم يبلّغ المراقبون عن أي دليل على تعرض المرشحين للتمييز بسبب الجنس، بالرغم من أن مراقبي مركز كارتر لاحظوا بأن مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان لمنصب الوالي، تعبان دينغ جاي، قام بإدلاء تعليقات تنتقص من حق أحدى المرشحات .المعارضات والتشكيك في قدرتها بسبب نوعها الاجتماعي

خصّصت اتفاقية السلام الشامل ما نسبته 25% من التمثيل للنساء كحد أدنى في المجلس الوطني والمجلس التشريعي لجنوب السودان والمجلس التشريعي للولايات. ورحّب مركز كارتر بهذا القرار وبمشاركة المرأة السودانية في العملية الانتخابية، وبالاخص ترشح أول امرأة لانتخابات الرئاسة

كما لم يبلغ المراقبون عن أي دليل على تعرّض المرشحين للحرمان من حقوق أساسية بسبب أصولهم العرقية أو دينهم أو وضعهم كأقلية. إلا أن العديد من الناخبين الأميين أو الملمين جزئيا بالقراءة والكتابة واجهوا صعوبات خلال الاقتراع، مما زاد من وقت العملية وصعّب عليهم العثور على المحطة التي كلّفوا بالتصويت فيها حسب قوائم الناخبين. وقد كانت هناك جهوداً قليلة تضمن تثقيفاً شاملاً لسكان البلاد الأميين بأمور الانتخابات.

وقد أعرب مركز كارتر عن سروره بالتغييرات التي أجرتها المفوضية القومية للانتخابات على أنظمتها للسماح للناخبين الذين يحتاجون إلى مساعدة في الإقتراع بتعيين مساعدين لهم. ولكن كان هناك قلق من أن الأنظمة لم تقدم الضمانات الكافية لمنع المساعدين من استغلال ثقة المقترع واختيار مرشحا يختلف عن خيار الناخب.

وقدم نظام الترميز فرصة للسكان الأميين للمشاركة في العملية الانتخابية بالرغم من تعقيدات النظام الانتخابي. وكان بإمكان هيئات إدارة الانتخابات والأحزاب السياسية توصيل معاني الرموز لكل نوع من أنواع الانتخابات بطريقة فعالة أكثر، كما كان بإمكانهم نشر أمثلة من الرموز على نطاق أوسع.

إدارة الانتخابات

وفقاً للمعايير الدولية، يعتبر وجود هيئة انتخابية مستقلة ومحايدة تعمل بشفافية ومهنية وسيلة فعّالة لضمان أن المواطنين قادرون على المشاركة في انتخابات ديمقراطية حقيقية، وان الإلتزمات الدولية الأخرى المتعلقة بالعملية الانتخابية يمكن الوفاء بها.[6]

لقد تم تكوين الهيئة التي تضطلع بمهام إدارة الانتخابات في السودان، المفوضية القومية للانتخابات، لتدير الانتخابات بشكل محايد وشفاف ومستقل، لكنها لم تلتزم دوما بهذه المعايير.

تضمّ المفوضية القومية للانتخابات تسعة مفوّضين تم تعيينهم من قبل الرئيس البشير وبموافقة النائب الأول سلفاكير، الذي له حق الاعتراض على المرشحين المقترحين، لكن من دون حق اقتراح مرشحين بدلاء. كما يجب موافقة ثلثي المجلس الوطني على مفوضي المفوضية التسع. وقد قام كل من حزب المؤتمر الوطني الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان بتسمية العديد من المرشحين. وفي حين طُلب من أحزاب المعارضة في وقت مبكر بعض المداخلات، إلا أن التعيينات تعكس اختيارات الشريكين. في الحقيقة، تفاوض الرئيس ونائب الرئيس الأول على لائحة من المفوضين الذين تمت الموافقة على أسمائهم بالإجماع. وقد وافق البرلمان في 17 تشرين الثاني (نوفمبر) 2008 على تشكيل المفوضية القومية للانتخابات بمجموع 298 صوتاً مؤيدا مقابل 12 إعتراض. وتم تعيين ابيل اير، نائب الرئيس السوداني السابق أيام جعفر نميري ومحام من قبيلة الدينكا السودانية المهيمنة في الجنوب، ليترأس المفوضية القومية للانتخابات وذلك بقرار من الرئيس وبموافقة النائب الأول. كما عين عبدالله أحمد عبدالله، أستاذ الزراعة من جامعة الخرطوم والذي كان أيضا حاكما لإقليم في أيام النميري، نائبا لرئيس المفوضية. وقد وافق أعضاء المجلس الوطني بالإجماع على أعضاء المفوضية القومية للانتخابات (كان هناك 12 صوتا فقط معترضا على اختيار الأعضاء).

أنشأت المفوضية القومية للانتخابات عدداً من الهيئات الفرعية تشمل 25 لجنة ولائية عليا للانتخابات ، ولجنة عليا لانتخابات جنوب السودان. لم تُحدد سلطات اللجنة العليا لانتخابات جنوب السودان بشكل واضح في اللوائح المنظمة لقانون الانتخابات أو في الأنظمة الأخرى الصادرة عن المفوضية. وكما يبدو أن اللجنة العليا لانتخابات جنوب السودان كانت مسؤولة عن الإشراف على انتخابات رئيس حكومة الجنوب، وانتخابات المجلس التشريعي لجنوب السودان، والتنسيق بين لجان الولايات العليا والمفوضية القومية للانتخابات. على أية حال، رفعت اللجنة العليا لانتخابات جنوب السودان تقاريرها مباشرة للمفوضية القومية للانتخابات خلال العملية الانتخابية وما سبقها، كما أُقصيت اللجنة العليا لانتخابات جنوب السودان عن عملية صنع القرار في القضايا المتصلة بالانتخابات في جنوب السودان.

بسبب إعطاء الأولوية للأمن على الشفافية، لم تشارك المفوضية القومية للانتخابات في مناسبات عدة معلومات ذات صلة بالعملية الانتخابية مع الأحزاب ومجموعات المراقبين، ولم توفّر لهم السبل اللازمة للحصول عليها

تتمتع المفوضية القومية للانتخابات بسلطات وواجبات ومسئوليات واسعة النطاق عن كافة أوجه العملية الانتخابية، بما في ذلك سلطة اتخاذ التدابير التنفيذية. وبالرغم من أن المرونة أمر ضروري، إلا أنه لا ينبغي استخدام هذه السلطة على نطاق واسع لما في ذلك من تعارض مع سيادة القانون. وفي الوقت ذاته، نتج عن سيطرة وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني على خدمات الأمن وقرارهما تقليص عدد أفراد الأمن المتاحين لحراسة مراكز الاقتراع تقليصٌ لعدد مواقع الاقتراع، مما قيد من تفويض المفوضية القومية للانتخابات.

وبسبب إعطاء الأولوية للأمن على الشفافية، لم تتبادل المفوضية القومية للانتخابات في مناسبات عدة معلومات ذات صلة بالعملية الانتخابية مع الأحزاب ومجموعات المراقبين،

6 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، التعليق العام رقم 25، صفحة 20.

ولم توفّر لهم السبل اللازمة للحصول عليها. وقد كانت هذه المشكلة واضحة بصفة خاصة في طباعة بطاقات الاقتراع عندما بدأت الطباعة دون إشعار الأحزاب أو المراقبين الذين سُمح لهم فقط بالدخول بطريقة مشروطة ومحددة سلفا. وعند وصول المواد الحساسة تم فتح مستودعات المفوضية القومية للانتخابات للمراقبين مرة واحدة فقط وفي مناسبة عامة، وتم بعدها إغلاقها بالشمع مما نشأ عنه ارتياب مبرر من قبل العامة. إن انعدام الشفافية يمثل مخاطرة بتقويض عامل حاسم في العملية الانتخابية كما يهدر فرصة بناء الثقة بين السودانيين في العملية الانتخابية.

إن معالجة أوجه القصور الواضحة في شفافية إدارة المفوضية القومية للانتخابات هو أمر يجب تحسينه في سلطات الإدارة القادمة.

لقد لاحظ مركز كارتر أن إدارة العملية الانتخابية جرت بشكل غير منسجم ومتسق عبر البلاد. وقد فشلت المفوضية القومية للانتخابات في استباق التحديات اللوجستية وتوفير الاحتياجات في الكثير من أنحاء البلاد، خاصة في الجنوب. وتعرضت دارفور لمشاكل خاصة لأن الانتخابات كانت تتم في ظل قوانين الطوارئ وانعدام الأمن، وبوجود عدد كبير من النازحين الذين يعيشون في المعسكرات. يضاف إلى ذلك تفاوت القدرات والموارد ماديا وفنيا بين اللجان العليا للانتخابات. إن العديد من لجان الانتخابات العليا، خاصة في جنوب السودان، أفادت باستلام تمويلها متأخراً من المفوضية القومية للانتخابات لدعم الأنشطة الانتخابية والتدريب، إلى جانب تأخير استلام المواد الانتخابية الضرورية.

أعلنت المفوضية القومية للانتخابات في آذار (مارس) أنه سيكون هناك 9650 مركزا للاقتراع عبر البلاد تضم 16502 محطة اقتراع. وهذا كان تخفيضا كبيرا في عدد المحطات الـ 21000 التي خُطط لها في الأصل والتي كانت المفوضية قد أكدته قبل شهر فقط. و حتى فيما يتعلق بعدد مراكز الاقتراع، فقد كان الوضع مقلقا أكثر إذا ما قورن مع العدد الأكبر بكثير من مراكز التسجيل الـ 15000.

كانت الأسباب التي برّرت بها المفوضية القومية للانتخابات هذا التخفيض في عدد المراكز هي قدرة سلطات الدولة المحدودة في توفير ما يكفي من أفراد الشرطة، وتوفر موظفين لعملية الاقتراع. وفيما كانت المخاوف الأمنية بالتأكيد بحاجة إلى معالجة، كانت النتيجة حرمان عدد كبير من الناخبين من ممارسة حق الانتخاب لبعدهم عن المراكز المخصصة لاقتراعهم. ولأن عدد مراكز الاقتراع كانت أقل من عدد مراكز التسجيل، فإن العديد من مواقع التسجيل ضُمت ونقلت الى مراكز الاقتراع. وبسبب النقص في تثقيف الناخبين، فإن الكثير منهم لم يعرفوا مكان محطة الاقتراع التي يجب أن يصوتوا فيها.

لقد تعطل تسليم مواد الانتخابات بسبب عدم الكفاية والتضارب والتخطيط المتأخّر من قبل المفوضية القومية للانتخابات. إن التأخير والتغيير في القرارات بشأن عدد مراكز ومحطات الاقتراع أثّر بصورة سلبية على شراء وتسليم وتعبئة وتوزيع المواد الحساسة الضرورية لإجراء التصويت. وقد فشلت المفوضية القومية للانتخابات في إدراك حجم التحدي المتمثل في إنتاج 1268 تصميما مختلفا لبطاقات الاقتراع، وبالتالي تأخرت في إرسالهم للطباعة.

لاحظ مركز كارتر أن إدارة العملية الانتخابية جرت بشكل غير منسجم ومتسق عبر البلاد

كذلك قرّرت المفوضيّة زيادة عدد الناخبين المخصّص اقتراعهم في المحطة من 900 في محطات الشمال إلى 1200، ومن 700 في محطات الجنوب إلى 1000 مقترع. وقد تطلّب هذا إعادة تغليف المواد وتوزيع العمل داخل السودان، مما تسبّب في تأخير تسليم المواد اللازمة لمحطات الاقتراع واجبر المجتمع الدولي على المساعدة لتوفير الدعم اللوجستي.

حدد قانون الانتخابات القومي فترة الاقتراع بيوم واحد. لكن لم يكن ممكنا أن يتم إجراء الاقتراع في يوم واحد بسبب عدد الاقتراعات التي ستجرى وعدد الناخبين المخصص اقتراعهم في كل محطة، لذلك أصدرت المفوضية القومية للانتخابات مرسوما يقضي بأن فترة الاقتراع ستستغرق ثلاثة ايام. ومع ذلك، وإن اعتُبرت هذه الفترة قصيرة جدا لاستيعاب جميع الناخبين، قرّرت المفوضية في اليوم الثاني من الاقتراع اضافة يومين آخرين في بعض المناطق بسبب تأخير وصول المواد اللازمة. وللحد من الأعباء الأمنية واللوجستية التي تصاحب الاقتراع على عدة أيام، يجب على لجان الانتخابات التخطيط لتقليل الفترة الزمنية

للاقتراع قدر المستطاع، ما لم يكن هناك سبب موضوعي يبرر خلاف ذلك.

وفي واحد من أكثر القرارات جرأةً من جانب المفوضية القومية للانتخابات، والذي تستحق عليه التقدير، شرعت المفوضية حق التصويت للسجناء في السودان لأول مرة بموجب توصيات القانون الدولي[7]. يثني مركز كارتر على المفوضية القومية للانتخابات لاتخاذها مثل هذه الخطوة الهامة. كما يجب نشر مثل هذا القرار على نطاق أوسع في الانتخابات المقبلة لضمان منح حق التصويت للسجناء بشكل متساوٍ على امتداد البلاد. ومن ملاحظات مراقبي مركز كارتر في سجن أم درمان أن السجناء في سجن الرجال هم فقط من تم تسجيلهم للمشاركة في التصويت، بينما لم يتم تسجيل النساء السجينات.

في واحد من أكثر القرارات جرأةً من جانب المفوضية القومية للانتخابات، والذي تستحق عليه التقدير، شرعت المفوضية حق التصويت للسجناء في السودان لأول مرة بموجب توصيات القانون الدولي

ترسيم الحدود

تعتبر عملية ترسيم الحدود واحدة من أهم الأعمال التحضيرية للنظام الانتخابي السوداني لما تهدف إليه من توفير أساس للانتخابات المقبلة وضمان تمثيل القادة المنتخبين لمناصيرهم بطريقة عادلة ومنصفة. عند إعلان نتائج التعداد السكاني المتنازع عليها في أيار (مايو) 2009، قامت المفوضية القومية بتحديد الدوائر الجغرافية خلال 30 يوما كما نص القانون. لم يكن ذلك وقتاً كافيا لإنجاز مثل هذا المهمة المعقدة والحساسة من الناحية السياسية. وقد أوكلت المفوضية القومية للانتخابات مهمة ترسيم الدوائر للجان الولائية العليا. ولكن لم يتم تقديم توجيهات واضحة حول الكيفية التي سينفذ بها ذلك، مما قاد إلى إختلافات واسعة على امتداد الولايات الخمس والعشرين. فحدود الدوائر مبهمة، وغير محددة بخرائط، ويصعب على المراقبين وضباط الانتخابات فهمها. وبعض المناطق، مثل شمال دارفور، لم يتم تضمينها في أي دائرة، ونتيجة لذلك قد لا يمثل السكان الموجودين هناك أي مرشح في المجلس الوطني، في وضع يتناقض مع المواثيق الدولية[8]. وأفرزت المخاوف المتعلقة بترسيم الحدود العديد من الشكاوى التي قدمت للمفوضية القومية للانتخابات.

وتنص المادة 38 (ب) من قانون الانتخابات القومي على ألا ينحرف العدد الاجمالي للسكان في كل منطقة عما هو محدد على النطاق القومي[9] بـ 15% زيادةً أو نقصانا[10]. لكن عند الممارسة الفعلية كثيرًا ما تجاوزت هيآت الولايات هذا الهامش. ففي جونقلي مثلا كان الهامش بمقدار 32% دون المستوى المحدد قوميا و 52% أكثر منه. وهذا يخرق مبدأ تكافؤ الأصوات الذي تنص عليه المعايير الدولية[11].

التعداد السكاني وترسيم الحدود

يعتمد نجاح عملية ترسيم أي حدود بشكل كبير على دقة وشمولية عملية التعداد السكاني. وأفاد الجهاز المركزي للإحصاء بأن عملية التعداد لم تكن كاملة في عدة ولايات. ففي دارفور، لم يكن مركز الإحصاء قادرا على إجراء التعداد في عدة مناطق واسعة تشمل روكيرو ومحليات جبل مرة.[12] أما في جنوب دارفور، فقد قاطعت بعض مخيمات النازحين عملية التعداد، مثل مخيم كلمة، وبالتالي لم تحسب في

7 بناء على الأحكام الواردة في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والمماثلة لتلك الواردة في المادة 25 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، توصلت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أنه يمكن فرض قيود على حقوق التصويت للسجناء فقط عندما يُدان السجين بجريمة خطيرة يكون مصادرة حق الانتخاب منه هو عقوبة تتناسب مع جريمته. وتبين أن التقيد العام والتلقائي والعشوائي باتفاقية الحق في التصويت كان انتهاكا لاتفاقية حقوق السجناء.

8 العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، المادة 25، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، التعليق العام رقم 25، فقرة 21 تنص على إن ترسيم الحدود الانتخابية و طرق تخصيص الأصوات لا يجب أن تؤدي إلى تشويه توزيع الاصوات أو إلى التمييز ضد أي مجموعة، ولا يجب أن تقصي أو تقيد بشكل غير منطقي حق المواطنين في اختيار ممثليهم بحرية".

9 هذا محدد في قانون الانتخابات لسنة 2008، المادة38 (ب) نتيجة قسمة إجمالي عدد سكان السودان على عدد المقاعد المخصصة للمجلس الوطني لتمثيل الدوائر الجغرافية

10 يجب أن يظل التفاوت بين الدوائر في حده الأدنى مراعاة لمبدأ تكافؤ الأصوت.

11 المادة 25 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، التعليق العام رقم 25، فقرة 21

12 مقابلة مع رئيس لجنة انتخابات ولاية غرب دارفور العليا وياسين الحاج عابدين، المدير العام للجهاز المركزي للإحصاء.

التعداد. كما لم يشمل التعداد مناطق عدة في أبيي وجبال النوبة إما لأن عاملين المركز قدروا خطورة الوضع الأمني لتنفيذ التعداد أو بسبب مقاطعة السكان للتعداد. تم ببساطة تقدير عدد السكان في بعض المناطق، وفي مناطق أخرى، دُوّن عدد السكان صفرا على أوراق بيانات التعداد. ولأن التعداد لم يكن دقيقا في بعض المناطق، كان من الصعب إنشاء دوائر متساوية الحجم في جميع الولايات.

تقارير الحدود

جُمعت تقارير من الولايات لنتائج ترسيم حدود الدوائر، لكن كانت هناك إختلافات واسعة على امتداد الولايات لأن المفوضيات العليا لم تقدم توجيهات واضحة حول كيفية تنفيذ الترسيم، كما كانت مرنة بشكل ملموس فيما يتعلق بمسألة تغيير حجم الدوائر الانتخابية. في الولايات الجنوبية، كانت التقارير بشكل عام قصيرة جدا، مع وصف بعض الدوائر بشكل غامض. فعلى سبيل المثال، كان وصف مفوضية الولاية العليا للدائرة رقم 6 في ولاية واراب كما يلي: "أجزاء من بايام ورنج"[13]. كما كانت الأوصاف غامضة أيضا في ولاية غرب بحر الغزال وتشمل عدد السكان الذي كان يبدو مقدرا وليس حقيقيا[14]. في الولايات الشمالية بشكل عام، باستثناء دارفور، كان وصف الدوائر مفصلا أكثر وغالبا ما يصف الوحدات السكنية، وقوائم القرى والحدود. ومع ذلك، لم تشمل قوائم عدة ولايات جميع القرى، مما ترك غموضا حول مسألة إلى أي الدوائر تنتمي تلك القرى. وفي الدائرة رقم 32 في ولاية جنوب كردفان وردت قائمة تصف 18 قرية وسكانها، بينما لم تدرج عشرات القرى الأخرى التابعة لتلك الدائرة في القائمة.[15]

كان وصف الدوائر الانتخابية في دارفور غامضا للغاية. فمثلا يبين وصف لدائرة المجلس الوطني رقم 6 في غرب دارفوربأنها "تشمل مساكن زالنجي ونرتيتي"[16] ولم تقدم أي معلومات عن القرى التابعة لكل دائرة، أو أين حدود كل دائرة ومَن مِن السكان يتبع لها. كما لم تختلف تقارير ترسيم حدود شمال دارفور وجنوبها عن هذا النمط حيث كانت تصف مناطق غير معروفة بشكل مختصر.

كشفت تقارير ترسيم حدود الدوائر لانتخابات السودان 2010 عن قصور خطير ترك مجالاً كبيراً للتلاعب، فحدود الدوائر مبهمة، وغير محددة بخرائط، ويصعب على المراقبين والمشاركين فهمها اومعرفة أين تكمن. لذلك يجب أن تشمل تقارير ترسيم حدود دوائر الانتخابات المقبلة خرائط مفصلة لكل دائرة انتخابية وقوائم شاملة للقرى تشمل جميع القرى وسكانها.

الاعتراضات والطعون في حدود الدوائر الانتخابية

حدد قانون الانتخابات الوطني شروطا واضحة وجدولا زمنيا للاعتراض على حدود الدوائر الانتخابية[17]. فقد أعطى القانون 30 يوما للأحزاب المؤهلة والأفراد للتقدم باعتراضاتهم على حدود الدوائر أو على تخصيص المقاعد لولاياتهم للمفوضية القومية للانتخابات. وبحسب المفوضية، فقد قُدمت 885 شكوى تخص تقسيم الدوائر، قبلت منها 363 ورفضت البقية. قدمت مجموعة متنوعة من الأطراف المشاركة وأعضاء الاحزاب اعتراضات ولم يكن هناك أي دليل على إتباع اللجنة لأي نمط في قبول أو رفض الاعتراضات أو تفضيلها لطرف على آخر أو المحاباة به.

يجب أن تشمل تقارير ترسيم حدود دوائر الانتخابات المقبلة خرائط مفصلة لكل دائرة انتخابية وقوائم شاملة للقرى تشمل جميع القرى وسكانها.

كانت آلية تقديم الاعتراضات مبهمة إلى حد كبير، كما كانت تختلف من ولاية لأخرى. فقد وفرت المفوضيات العليا لبعض الولايات نماذج لتقديم الاعتراضات بينما قبلت مفوضيات ولايات أخرى رسائل رسمية أو غير رسمية من الأطراف المشاركة والأفراد. ونظرا لعدم وجود آلية إجرائية

13 لجنة انتخابات ولاية واراب العليا. 2009. تقرير ترسيم حدود الدوائر الانتخابية. الخرطوم: لجنة انتخابات الولاية العليا.

14 لجنة انتخابات ولاية غرب بحر الغزال العليا. 2009. تقرير ترسيم حدود الدوائر الانتخابية. الخرطوم: لجنة انتخابات الولاية العليا.

15 لجنة انتخابات ولاية جنوب كردفان العليا. 2009. تقرير ترسيم حدود الدوائر الانتخابية. الخرطوم: لجنة انتخابات الولاية العليا

16 لجنة انتخابات ولاية غرب دارفور العليا. 2009. تقرير ترسيم حدود الدوائر الانتخابية. الخرطوم: لجنة انتخابات الولاية العليا

17 قانون الانتخابات القومي لسنة 2008، المادة 39 (2) و (3).

لتقديم الاعتراضات، كان من الصعب فهم بعضها وأصبحت الاعتراضات ذاتها طريقة للتعبير عن المظالم العامة حول التعداد وعدم كفاءة اللجان وغيرها من القضايا ذات الصلة الهامشية في عملية ترسيم حدود الدوائر الانتخابية.

كانت هناك فئتان من الشكاوى أكثر شيوعا في الاعتراضات المُقدمة. الشكوى الأولى كانت على نتائج التعداد حيث وردت أكثر من ثلث الاعتراضات عليها[18]، مما يدل على مدى إثارة آلية التعداد للجدل في كثير من الأماكن. أما الشكوى الأخرى فتتعلق بمسألة غياب قرى من تقارير ترسيم حدود الدوائر الانتخابية[19]. وعادة كانت المفوضية تقبل بهذا النوع الأخير من الشكاوى.

قُدمت 885 شكوى تخص تقسيم الدوائر، قبلت منها 363 ورفضت البقية

كان ما يقارب الـ 15 في المائة من الاعتراضات يتعلق بتسميات الدوائر والقرى والمراكز. هذه الاعتراضات كانت متنوعة وفي كثير من الأحيان ذات صلة بالنزاعات التاريخية على المناطق. تم قبول عدد محدود من هذه الاعتراضات، لأن المفوضية القومية للانتخابات لم ترغب في خوض هذه الخلافات المتعلقة بالتسميات التاريخية. أما ما تبقى من الاعتراضات فتتعلق بنزاعات الولاية على الحدود، وحجم الدوائر الانتخابية، وهيكلية المفوضيات العليا وتقسيمات الجماعات القبلية نتيجة ترسيم حدود الداوئر الانتخابية.

رفضت المفوضية القومية للانتخابات أكثر من نصف الاعتراضات المتبقية. لم يُلاحظ أسلوب معين في قبول أو رفض الاعتراضات بين الولايات. وبينما تم رفض اعتراضات قُدمت في بعض الولايات تتعلق بحجم الدوائر الانتخابية، تم قبول اعتراضات مماثلة في ولايات أخرى. فعلى سبيل المثال، قدَم اعتراض في ولاية غرب بحر الغزال يؤكد أن دائرة الولاية رقم 19 تخالف أسس قانون الانتخابات الوطني لصغرها[20]. ورفض قبول هذا الاعتراض من دون تبرير أسباب الرفض. أما في شمال دارفور فقد اثيرت اعتراضات كثيرة تتعلق بحجم الدوائر [21]2 و[22]3 و[23]7، [24]، [25] تم قبول معظمها لأن الدوائر كانت صغيرة جدا، وبموجب قانون الانتخابات يجب أن تشمل مزيدا من الأراضي المحيطة بها.

لم تكن أسباب قبول بعض الاعتراضات ورفض بعضها الآخر واضحة في كثير من الأحيان ويتطلّب فهمها معرفة الآلية المحلّية الذي تم وفقها إحصاء السكان في حدود كل دائرة انتخابية. لقد تم منح مفوضيات الولايات العليا السلطة لاتخاذ القرارات التي تتعلّق بالاعتراضات داخل حدود ولاياتها، مما قد يولّد تضارباً في المصالح بسبب إصدار الأحكام على الاعتراضات وفق قرارات اللجان العليا الداخلية. ومن المفترض أن تكون اللجان العليا في الولايات محايدة، إلا أنها لم تكن كذلك في كثير من الولايات.

وبعد قبول المفوضية العليا للاعتراضات أو رفضها، كانت اللجان العليا في الولايات هي المسؤولة عن تنفيذ التغييرات المُصادق عليها داخل حدود ولاياتهم. وكان من المستحيل في بعض الحالات تحديد ما إذا تم تنفيذ التغييرات إلا بعد تتبع متعمق للإجراءات التي تمت في تلك المناطق. ومع أن مراجعة قوائم مراكز الاقتراع في كل ولاية كانت تشير إلى عمل ما يستلزم لتنفيذ التغييرات التي تتطلبها الاعتراضات المُصادق عليها، إلا أن ذلك كان يتم من دون شفافية كافية في الاجراءات، مما ولّد اتهامات بعدم تنفيذ التغييرات التي تطلّبتها الاعتراضات.

كانت آلية تقديم االطعون موحدة وأكثر وضوحا من آلية تقديم

18 على سبيل المثال، في غرب دارفور كان هناك تسعة اعتراضات على عملية التعداد. جميع الاعتراضات كانت تتعلق بقرى منطقة جبل مرة، حيث كان الوضع خطرا على عاملي مركز الاحصاء لإجراء التعداد. كما كان هناك اعتراضان اثنان في جنوب دارفور على عدم احتساب النازحين في التعداد. و كان هناك أكثر من اثنتي عشرة اعتراض في ولايات الوحدة وواراب وشرق الاستوائية تشكك بدقة الإحصاءات السكانية المستخدمة في ترسيم حدود دوائر بعض المقاطعات.

19 على سبيل المثال، قدم المؤتمر الديمقراطي لشرق السودان اعتراضات عدة في ولاية البحر الأحمر على غياب قرى جروتا وصربت وأرادايب وجهالناتي ومريري وآرهات من حدود جميع الدوائر الانتخابية.

20 رفض مفوضية ولاية غرب بحر الغزال. مقدم من أعضاء مجلس الولاية التشريعي ريتشارد جوجو ومريم بنتيبو. 22\10\2009. (لم يشمل عدد التأشيرات).

21 رفض مفوضية ولاية شمال دارفور. مقدم من ممثل حزب الإتحاد الديمقراطي.21\10\2009. (لم يشمل عدد التأشيرات).

22 رفض مفوضية ولاية شمال دارفور. مقدم من رئيس حزب الأمة، الحزب الفدرالي.22\10\2009. (لم يشمل عدد التأشيرات).

23 رفض مفوضية ولاية شمال دارفور. مقدم من عضو مجلس ولاية شمال دارفور.22\10\2009. (لم يشمل عدد التأشيرات).

الاعتراضات. فبموجب قانون الانتخابات يمكن لأي معترض أن يقدم طعونه للمحكمة العليا خلال اسبوعين. وتتعلق معظم الطعون التي قدمت بترسيم الدوائر الانتخابية، كما طالبت بنقل بعض المناطق أو القرى من حدود دائرة انتخابية إلى حدود دائرة انتخابية أخرى. ومن بين كل الطعون التي قُدمت، قبلت المحكمة باستئناف خمسة منها فقط، وهي الطعون المتعلقة بحدود ولايتي الجزيرة ونهر النيل. قدم علي أحمد علي، ممثلا لحزب المؤتمر الوطني، ثلاثة من الطعون بينما قدم الاثنان الاخران كل من مسعود عبد الخلاق حسن، عضو مجلس تشريعي، والسيد أحمد مضوى البشرى. وقد تم تنفيذ التغييرات المطلوبة بعد قبول الاستئنافات الخمسة بوقت قصير.[24]

وبشكل عام يجب توحيد آلية الاعتراضات والطعون قبل إجراء أي انتخابات وطنية أو على مستوى الولايات. كما تجب إعادة النظر في تعداد السكان الحالي وعلى الأرجح إعادته لضمان انتخابات أدق وأشمل.

24 إن مراجعة قوائم مراكز الاقتراع التي نشرتها كل من المفوضية القومية للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة في السودان كانت تشير إلى عمل ما يستلزم لتنفيذ التغييرات المطلوبة. ومع ذلك، كان هناك اعتراض واحد يتعلق بعدد المقاعد المخصصة لمجلس ولاية اقترح فيه المستأنف أن يكون هناك 84 مقعدا بدلا من 48 قبلته المحكمة العليا ويتم الآن إعادة لترسيم حدود الدائرة وتم تأجيل الانتخابات.

تسجيل الناخبين والفترة المفضية للانتخابات

يغطي هذا الفصل الفترة المفضية لانتخابات السودان لعام 2010، بما في ذلك تسجيل الناخبين، وتثقيف الناخبين، وتنظيم الحملات الانتخابية.

تسجيل الناخبين

شارك الملايين من السودانيين في عملية التسجيل للإقتراع عام 2009، والتي كانت سلمية في معظمها. وطبقًا للمفوضية القومية للانتخابات فحوالي 79% ممن يحق لهم التصويت، أي حوالي 16.4 مليون نسمة من مجموع الناخبين البالغ عددهم 20.7 مليون من السودانيين داخل البلاد قد ادرجوا في السجل. وبالرغم من تفاوت مشاركة المواطنين عبر البلاد، إلا أن المسؤولين بذلوا جهودا هائلة لإجراء عملية انتخابية شاملة.

بدأت عملية تسجيل الناخبين في 1 تشرين الثاني (نوفمبر) 2009 في معظم الولايات رغم التأخير الذي حدث في ولايتي غرب الاستوائية وجونقلي، وكان من المقرر استمراره حتى 1 كانون الأول (ديسمبر) 2009. لكن بناء على طلب عدد من الأحزاب السياسية، وافقت المفوضية القومية للانتخابات على تمديد عملية التسجيل لأسبوع إضافي مما ساعد في تسجيل عدد أكبر من المواطنين المؤهلين للانتخاب. أبلغت عدة ولايات انخفاض معدلات التسجيل يوم 30 تشرين الثاني (نوفمبر)، وكان سيحرم العديد من المواطنين من حقهم في التصويت إذا ما انتهى التسجيل في ذلك التاريخ. بالرغم من التمديد، إلا أن فرصة الوصول إلى الناخبين المؤهلين وتسجيلهم كانت ضعيفة بسبب عدم نشر المفوضية القومية للانتخابات وكثير من لجان انتخابات الولايات، المواقع التي تم التمديد فيها وجداول لمراكز تسجيل الناخبين.

كان هدف المفوضية القومية للانتخابات تسجيل 80% من إجمالي الناخبين المؤهلين للاقتراع في كل ولاية، إلا أن 12 ولاية من الولايات الـ 25 لم تحقق ذلك الهدف. كما تجاوزت المشاركة في بعض ولايات جنوب السودان العدد الأجمالي للسكان المؤهلين للاقتراع طبقاً لتقديرات إحصاء 2008، مما يثير شكوكا جدية في دقة الإحصاءات. وتفاوتت احصاءات التسجيل

مرشحون في جنوب السودان يلتقون بالرئيس السابق جيمي كارتر

عند حساب نسبتها المئوية من احصاءات التعداد السكاني بشكل كبير، فتراوحت ما بين 64 بالمائة في الولية الشمالية إلى 190 بالمائة في ولاية الوحدة. إن أرقام تعداد التسجيل المنخفضة في شمال وجنوب وغرب دارفور التي تتراوح بالتتابع من 65% إلى 67% إلى 69% عن أرقام تعداد الاحصاء هو أمر مثير للقلق بشكل خاص.

وطبقًا للمفوضية القومية للانتخابات، فقد تجاوزت نسبة تسجيل النساء للانتخابات الـ 50% مما يُعد خطوة كبيرة نحو توسيع شمولية العملية الانتخابية وتلبية التزامات السودان الوطنية والدولية لضمان المشاركة الشاملة والحماية من التمييز[25].

وكما تم التنويه له سابقا، فقد نشر مركز كارتر 32 من المراقبين على الأمد المتوسط والطويل لتقييم تسجيل الناخبين والبيئة السياسية والانتخابية الأشمل عبر السودان. وقد راقبت بعثة مركز كارتر أنشطة تسجيل الناخبين في أكثر من 650 مركز تسجيل ثابت ومتنقل في الولايات الخمس والعشرين عبر البلاد. وقد قدم أعضاء بعثة مراقبة تسجيل الناخبين من 21 بلدا[26].

25 الدستور القومي الانتقالي لجمهورية السودان لسنة 2005، المواد رقم 32 (1)، 41 (1)؛ والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 3؛ والبروتوكول الاضافي للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأ ة، المادة رقم 2.

26 قدم المراقبون من الكاميرون وكندا والكونغو الديمقراطية ومصر وأثيوبيا وألمانيا والهند وايرلندا وإيطاليا وكينيا وموزمبيق وهولندا والنرويج وفلسطين وصربيا واسبانيا ويوغندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وزامبيا وزيمبابوي.

أدى نقص المواد الضرورية للتسجيل إلى توقّف العملية في بعض الأحيان، ولا سيما في مناطق الجنوب كولايات شمال وغرب بحر الغزال وواراب وأعالي النيل والوحدة وشرق الاستوائية. وبالرغم من الإجراءات التي اتخذتها المفوضية القومية للانتخابات لتجديد المواد اللازمة، إلا أن انقطاع عملية التسجيل، والتي كان من الممكن تجنبها، أدت إلى تعقيد العملية.

عموما، أثنى مركز كارتر على موظفي الانتخابات لنجاحهم في تسجيل عدد مرتفع نسبياً من الناخبين المؤهلين على الرغم من التحديات اللوجستية والأمنية الكبيرة والنقص الكبير في تثقيف الناخبين[27]، وهذا تطور إيجابي في العملية الانتخابية في السودان. إلا أن المفوضية القومية للانتخابات فقدت فرصة بناء ثقة الناخبين في عملية التسجيل بسبب عدم استكمالها لقوائم الناخبين الأولية والنهائية قبل موعد الانتخابات العامة. وبالتالي لم يكن هناك وقت كاف للأحزاب السياسية والمراقبين المحليين والدوليين لفحص ومراجعة القوائم، والأهم من ذلك لم يُمنح الجمهور فرصة مراجعة قوائم الأسماء للتأكد من دقتها وضمان صحة طريقة كتابة أسمائهم ووجودها على قوائم دوائرهم. وهذا الحدث تعارض مع التزامات السودان التي تعهدت بها لضمان الحق في سبل انتصاف فعالة[28].

عموما ، أثنى مركز كارتر على موظفي الانتخابات لنجاحهم في تسجيل عدد مرتفع نسبياً من الناخبين المؤهلين على الرغم من التحديات اللوجستية والأمنية الكبيرة والنقص الكبير في تثقيف الناخبين وهذا تطور إيجابي في العملية الانتخابية في السودان

وفيما يلي استعراض للعناصر الرئيسية لعملية تسجيل الناخبين، بالإضافة لتوصيات المركز لتحسين عملية تسجيل الناخبين القادمة.

القرارات المتعلقة بالسياسات، تدريب موظفي التسجيل، وإجراء التسجيل

أعلنت المفوضية القومية للانتخابات العديد من القرارات المتعلقة بتسجيل الناخبين قبل البدء به بوقت قصير. لذلك لم يكن بإمكانها إجابة بعض التساؤلات المتعلقة بالأمور العملياتية والسياسات قبل بدء التسجيل، مما شكل عبئا على السلطات الانتخابية ووضع تحديات أمام عمل مقدمي المساعدة الفنية. كما تم تدريب موظفي التسجيل في وقت متأخر جدا، ففي أغلب الحالات بدأ التدريب قبل أيام فقط من التسجيل. لتفادي مشاكل مماثلة في عمليات التسجيل القادمة، يجب أن تنشر المفوضية القومية للانتخابات لوائح القوانين في وقت مناسب من العملية، كما يجب عليها التأكد من أن موظفي التسجيل مدربون بشكل جيد قبل البدء بأي عملية انتخابية، وأن الجاهزية متوفرة لعقد سلسلة من التدريبات حسب الحاجة إليها.

هدفت المفوضية القومية للانتخابات من قرارها بنشر فرق متنقلة لتسجيل الناخبين تغطية بقعة جغرافية واسعة خلال عملية التسجيل. لكن ونظرا للفترة الزمنية القصيرة نسبيا التي قضتها فرق التسجيل في كل موقع، كان نجاحها يتوقف على نشر المعلومات المتعلقة بالجدول الزمني لحركتها في الوقت المناسب. ومثل هذه المعلومات لم تكن متاحة بسهولة في العديد من المناطق. وبالرغم من توفر مراكز التسجيل المتنقلة، أفاد المراقبون بوجود عدد من المواطنين الذين قطعوا مسافات كبيرة وتعرضوا لصعوبات جمة من أجل المشاركة في عملية التسجيل ليجدوا أن مراكز التسجيل المتنقلة قد غادرت المنطقة. شهدت الأيام الأولى من تسجيل الناخبين بعض الصعوبات، كتوفير المواد اللازمة وضمان فتح المراكز في الوقت المحدد وحسب الجدول المخصص لها. كما واجهت عدة فرق للتسجيل صعوبات في تأمين وسائل للتنقل من مكان إلى مكان. في الانتخابات القادمة، يجب نشر فرق ثابتة لتسجيل الناخبين وتوزيعها على نطاق أكبر لتكون شاملة قدر الإمكان.

كان قرار المفوضية القومية للانتخابات بإصدار إيصالات ذات رقم تسلسلي فريد للناخبين عند التسجيل خطوة إيجابية تهدف إلى حماية عملية التسجيل. ومع ذلك، كثيرا ما تقاعس موظفو التسجيل عن تنوير المسجلين بأهمية الحفاظ على إيصالات التسجيل في مكان آمن.

أفاد مراقبو مركز كارتر بأن فرق موظفي التسجيل في معظم

27 تصريح مركز كارتر حول تسجيل الناخبين، 17 كانون الأول (ديسمبر) 2009.

28 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 2 (3).

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

المناطق التي زاروها تميزوا بالمهنية وكانوا متحمسين لواجباتهم. كانت عملية التسجيل فعالة والوقت الذي احتاجته معقولا. ومع ذلك، كان هناك تراخ في الامتثال لبعض الجوانب الإجرائية الخاصة بالتسجيل. وبالأخص تراخي موظفي التسجيل في كثير من الأحيان في التحقق من سن وجنسية أو مدة إقامة المسجلين، ومما إذا كانوا قد سجلوا سابقا في مركز آخر.

وكثيرا ما تقاعس موظفو التسجيل عن تنوير المسجلين بحقوقهم ومسؤولياتهم، بما في ذلك حق الاطلاع على سجل الناخبين الأولي والطعن فيه. وكما ورد في دليل التسجيل الصادر عن المفوضية القومية للانتخابات، قام موظفو التسجيل في بعض الولايات بتوجيه الناخبين للعودة إلى التصويت في نفس المكان الذي سجلوا فيه، بالرغم من أن إعلان المفوضية لاحقا عن أن ليس كل الناخبين سيدلون بأصواتهم في نفس موقع التسجيل.

كما لوحظت حالات عديدة من عدم الامتثال لإجراءات إغلاق مراكز التسجيل، وواجهت عدة فرق تسجيل صعوبات قي تقديم كوبونات دفاتر تسجيل الناخبين لموظفي الانتخابات في الوقت المناسب. لذلك يجب على موظفي الانتخابات مستقبلا بذل جهود أكبر على المستوى الوطني والولائي لتوصيل رسائل موحدة لجميع موظفي التسجيل وضمان تلقيهم التدريب المناسب واتباعهم لإجراءات موحدة.

وقد أفاد المراقبون بأن العملية تميزت بالشمولية التي أتاحت فرصة التسجيل أمام نسبة كبيرة من السكان، وبالنسبة للمواطنين الذين لا يوجد لديهم وثائق هوية، كان يُستخدم شهود لإثبات

تم تخزين مواد الاقتراع في مخزن المفوضية القومية للانتخابات في الخرطوم وتحميله في شاحنات لنقله إلى مراكز الاقتراع في أرجاء القطر

المتدرب رايان فرنش يعبيء حزمة أدوات المراقب والتي تشمل الخيام، وأكياس النوم، ومشاعل ضوئية، و هواتف تعمل بالاقمار الصناعية، و امدادات أخرى.

هويتهم أو عن طريق السلطات التقليدية أو الهيئات الإدارية المحلية. وكثيرا ما تواجدت وفود من اللجان المحلية الشعبية في شمال السودان خارج مراكز التسجيل لتقديم شهادات إثبات إقامة وشهود لإثبات الهوية حسب الحاجة. إلا أن التحقق من شهادات إثبات الإقامة كان ضعيفا، ومع الانتشار الواسع لوفود اللجان المحلية الشعبية تكونت تصورات عن حالات التحيز في عملية إثبات هويات المسجلين.

وعموما لعبت قوات الأمن دورا ايجابيا في ضمان أمن مراكز التسجيل في معظم المناطق، باستثناء دارفور (انظر أدناه). كما أفاد مراقبو المركز بأن معظم المواطنين كانوا قادرين على التسجيل من دون أي ترهيب أو مضايقة.

تمويل تسجيل الناخبين وعمليات الانتخابات

تُعتبر عدم مقدرة المفوضية القومية للانتخابات على ضمان وصول الأموال الكافية لإجراء الانتخابات الى اللجان الولائية العليا للانتخابات، وفقا لجدول زمني، أحد أوجه القصور الرئيسية في عملية التسجيل. كانت هذه المسألة هي نقطة الضعف الرئيسية في إدارة الانتخابات ويجب تصحيحها في الانتخابات القادمة لضمان سرعة توفير الأموال لتنفيذ خطط الولايات. وعلى الرغم من دفع جزء فقط من أتعاب ومستحقات موظفي التسجيل أثناء عملية تسجيل 2009، إلا أن العديد منهم أظهر تفانٍ والتزام في تنفيذ المهام الموكلة إليهم.

نشاطات الأحزاب السياسية

أفاد مراقبو مركز كارتر بأن عدداً لا بأس به من الأحزاب السياسية قد أوفدت وكلاءً عن الحزب في مراكز التسجيل، إلا أن هذا الأمر كان على نطاق أقل في جنوب السودان. وعلى الرغم من تدريبهم الفني المحدود، إلا أنه كثيرا ما أظهر وكلاء الحزب روح المبادرة والحماس في عملهم.

شارك ممثلون عن الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني الحاكم في أنشطة التسجيل بشكل مباشر، بما في ذلك جمع ايصالات التسجيل من الأشخاص الذين قاموا بتسجيل أنفسهم حديثاً. وعلى الرغم من أن جمع هذه الايصالات لا يشكل خرقًا من الناحية الفنية، إلا أن هذه العملية استمرت حتى عشية الانتخابات وخلقت تشويشا وسط الناخبين. وقد لوحظ أن إيصالات التسجيل تباع وتشترى في بعض المناطق. وكثيرًا ما تقاعس موظفو التسجيل عن تنوير المسجلين بأهمية حفظ إيصالات التسجيل في مكان آمن. لذلك يتعين على سلطات إدارة الانتخابات أن تتخذ خطوات تمنع الأحزا ب السياسية والمرشحين من جمع ايصالات المقترعين في الانتخابات القادمة، كما يترتب على الأحزا ب السياسية نفسها التأكد من عدم ارتكاب أفرادها لأي خروقات من شأنها تقويض ثقة المواطنين في نزاهة العملية الانتخابية. كما يجب أيضا بذل الجهود لمنع تداول ايصالات التسجيل من خلال تحسين نوعية إثبات التسجيل، مثلا باضافة صورة شخصية للشخص المسجل على بطاقة التسجيل.

يتعين على سلطات إدارة الانتخابات أن تتخذ خطوات تمنع الأحزا ب السياسية والمرشحين من جمع ايصالات المقترعين في الانتخابات القادمة، كما يترتب على الأحزا ب السياسية نفسها التأكد من عدم ارتكاب أفرادها لأي خروقات من شأنها تقويض ثقة المواطنين في نزاهة العملية الانتخابية. كما يجب أيضا منع تداول ايصالات التسجيل من خلال تحسين نوعية إثبات التسجيل، مثلا باضافة صورة شخصية للشخص المسجل على بطاقة التسجيل.

المراقبون المحليون والدوليون

رحب مركز كارتر بدور مراقبي الانتخابات المحلية في عملية تسجيل الناخبين. ولكن ما يأسف له المركز هو تأخر المفوضية القومية للانتخابات في تحديد الإجراءات اللازمة لاعتماد المراقبين المحليين، مما أدى إلى تأخر نشر المراقبين السودانيين. بالإضافة إلى إصدار ما لا يقل عن أربعة أنواع مختلفة من وثائق الاعتماد للمراقبين المحليين من قبل المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية العليا. كما شكل عدم وضوح إجراءات تقديم طلبات الاعتماد عبءً إضافيا لا مبرّر له على فرق الرقابة المحلّية، وكذلك على موظفي التسجيل في السماح للمراقبين بإتمام الإجراءات. يجب على سلطات الانتخابات في المستقبل تسهيل إجراءات اعتماد المراقبين المحليين وتبسيطها لأن ضمان حق المراقبين المحليين بالمشاركة في مراقبة الانتخابات السودانية هو مادة رئيسية موجودة في القوانين الوطنية والالتزامات الدولية[29].

اعتمدت المفوضية القومية للانتخابات مراقبي مركز كارتر الدوليين بعد تأخير أولي قصير، كما سارت عملية مراقبة التسجيل تقريبا بدون مشاكل. تمكن مراقبو مركز كارتر من ممارسة حرية التنقل إلى حد كبير والوصول إلى مراكز العملية الانتخابية، ولكن بسبب المخاوف الأمنية لم تتمكن فرق الرقابة من تغطية مناطق واسعة في ولايات دارفور الثلاثة. وفي العمليات الانتخابية في المستقبل، على سلطات الانتخابات القادمة ضمان آلية تقديم فرق المراقبة الدولية والمحلية لطلبات الاعتماد وفحصها في وقت مبكر جدا من العملية، وبمجرد الموافقة على الطلبات لا بد من توفير الفرص المتساوية لمراقبة العملية الانتخابية بمجملها.

تسجيل الناخبين المقيمين خارج البلاد

لم يراقب المركز بشكل رسمي عملية تسجيل الناخبين خارج السودان. قامت المفوضية القومية للانتخابات بتنظيم عملية التسجيل في 18 دولة، ولكن لم يتجاوز عدد المسجلين في الشتات بضعة مئات في معظم الدول. وفي المجموع النهائي تم تسجيل ما يزيد قليلا عن 100000 شخص خارج السودان، يقيم ما يقارب من ثلثيهم في المملكة العربية السعودية. فالقيود

29 قانون الانتخابات الوطني لسنة 2008، المادة 105؛ العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، المادة 25، التعليق العام رقم 25.

القانونية التي تشترط حيازة جواز سفر سوداني ساري المفعول وتصريح إقامة حدّت من عدد السودانيين المقيمين خارج البلاد الذين قاموا بالتسجيل.

وللأسف فقد تم استبعاد أماكن بها عدد كبير من اللاجئين السودانيين عن العملية الانتخابية بسبب الشروط الصعبة لاثبات الهوية. ويحث مركز كارتر السودان على تعزيز آليات تسجيل واقتراع المواطنين بالخارج قبل أية انتخابات واستفتاءات قادمة.

ضمان سجل ناخبين دقيق يُعتمد عليه

في حين أن تسجيل عدد كبير نسبيا من الناخبين المؤهلين يُعد تطورا ايجابيا في العملية الانتخابية، إلا أن هناك حاجة للقيام بخطوات إضافية لضمان دقة سجلات الناخبين وبناء الثقة في العملية على نطاق واسع. لقد كان على المفوضية القومية للانتخابات أن تشدد على أهمية مراجعة المواطنين لسجل الناخبين بعد نشر القوائم الأوّلية لكشوف الناخبين، حسب التزامات السودان الدولية، ولتحسين دقة السجل[30]. وعلاوة على ذلك، كانت مراجعة بيانات سجلات الناخبين المدخلة غير كافية مما طرح الشكوك حول مجمل دقة وشمولية سجل الناخبين. لقد فشلت المفوضية في نهاية فترة التسجيل في بناء الثقة في سجل الناخبين بعدم إكمالها للقائمة الكاملة للناخبين على مستوى البلاد، وعدم إتاحتها للأحزاب السياسية والمراقبين المحليين والدوليين على نطاق واسع من أجل فحصها ومراجعتها بشكل شامل.

لقد فشلت المفوضية في نهاية فترة التسجيل في بناء الثقة في سجل الناخبين بعدم إكمالها للقائمة الكاملة للناخبين على مستوى البلاد، وعدم إتاحتها للأحزاب السياسية والمراقبين المحليين والدوليين على نطاق واسع من أجل فحصها ومراجعتها بشكل شامل.

لقد قادت تحديات وتأخير إكمال السجل إلى مشكلات كبيرة في أيام الاقتراع مما هدد بتقويض نزاهة العملية بمجملها. وعلاوة على ذلك، يبدو أن القائمة التي استخدمت في الانتخابات العامة تختلف اختلافا كبيراً عن القائمة التي وزعت على الأحزاب السياسية والأطراف الآخرى. وفي الانتخابات المقبلة، يجب أن تضمن السلطات الانتخابية إتاحة القوائم الأولية والنهائية من كشوفات الناخبين أمام الأحزاب السياسية والمراقبين المحليين والدوليين من أجل فحصها ومراجعتها بشكل شامل. إن مثل هذه المراجعات وفحوصات أخرى شبيهة ستكون مهمة لضمان معالجة أي شكوك تتعلّق بسجل الناخبين.

نشر كشوفات الناخبين

رحب مركز كارتر بقرار المفوضية القومية للانتخابات بإنشاء خمسة مراكز لنشر كشوفات الناخبين ضمن كل دائرة جغرافية وتمديد فترة نشر القوائم المطبوعة، إلا أنه كان قلقا من مسألتي عدد الموظفين القليل والتمويل المحدود المقدم لإدارة مراكز النشر والاعتراض. لقد كانت مسألة التقصير في توعية الجمهور حول العملية أمرا واضحا، إضافة إلى عدم كفاية تدريب موظفي الانتخابات على إجراءات النشر. فقد أفاد المراقبون بأن بعض مسئولي الانتخابات كانوا لا يدركون حق جميع الأفراد بمراجعة القائمة وتقديم الاعتراضات.

وتمثل فترة النشر فرصة مهمة لممارسة المواطنين لحقهم في مراجعة قوائم الناخبين و فحصها ومن ثم السعي للحصول على انتصاف يمكنهم إما من اضافة اسمائهم إلى القوائم أو إجراء التنقيحات اللازمة . أن القبول بقائمة الناخبين والإقرار بشموليتها ودقتها يساعد في بناء الثقة في العملية الانتخابية. يجب على هيئات إدارة الانتخابات القادمة إنشاء لجان نظر في طلبات الاعتراض وتقديم الدعم الكامل لها لمعالجة التحديات التي تنشأ عن تسجيل الناخبين.إن الإجراءات الخاصة بالإنتخابات العامة، والتي شملت لجان شكاوى مؤلفة من قاض واحد لكل ولاية، لا تعتبر كافية .

مشاركة منطقة أبيي في العملية الانتخابية

كانت عملية تسجيل الناخبين هي أول نشاط انتخابي يُعقد في أبيي منذ سنوات عديدة. إن وضع أبيي الخاص في اتفاقية السلام الشامل الذي يمنحها حق التمثيل الجغرافي في كل من ولايتي جنوب كردفان وواراب يستوجب معاملتها بشكل خاص من قبل المفوضية القومية للانتخابات ولجان الولايتين. كان هناك فهم محدود في أبيي عن الكيفية التي سيمثل بها السكان في المجلس

30 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 2 (3)؛ التعليق العام للجنة حقوق الإنسان رقم 25 الفقرة 11؛ الاتحاد الأفريقي، البروتوكول الاضافي للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة، المادة 25.

الرئيس كارتر يتفحص قائمة ناخبين منشورة خارج مركز اقتراع. لقد تسبب النشر المتاخر لقوائم الناخبين والترجمة غير المتسقة من العربية إلى الانجليزية في خلق الارتباك اثناء الاقتراع.

الوطني ومجالس الولايات التشريعية، وعن الآلية التي ربطت عملية التسجيل بعملية الاستفتاء في أبيي. وللمضي قدما، يجب على السلطات معالجة وتوضيح هذه المسائل لتجنب تأجج الشكوك وعدم الثقة في المنطقة في الفترة التي تسبق الاستفتاء. كما يتعين على سلطات ولايتي جنوب كردفان وواراب (ولاية وحكومةً وهيئات انتخابية) بذل جهود أكبر لتوعية منطقة أبيي والتواصل مع إدارة المنطقة التي لم يتم إعلامها بترتيبات ما قبل التسجيل.

مشاركة المرأة والأقليات والفئات المهمشة

تُعد مشاركة المرأة في عملية التسجيل بهذا العدد الكبير انجازا هاما في العملية الانتخابية. فتسجيلها على نطاق واسع بنسبة تتوافق مع حصتها من إجمالي عدد السكان هو أمر إيجابي، خصوصا في ظل التحديات التي تواجه السودان لضمان المساواة بين الجنسين. ومع ذلك، لا بد من القيام بمزيد من الإجراءات لضمان مشاركة المرأة بتساوٍ في جميع جوانب العملية الانتخابية، بما في ذلك إشراكها في عملية تسجيل الناخبين والاشراف على الاقتراع وفي مناصب إدارة الانتخابات العليا. فمن المهم أن تقوم المفوضية القومية للانتخابات وحكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية بخطوات تضمن وجوداً أكبر للمرأة في العملية الانتخابية، ومشاركتها بتساوٍ في تحقيق التحول الديمقراطي في السودان[31].

شارك البدو الرحل والجماعات شبه المهاجرة في عملية التسجيل. لكن يتوجب على المسؤولين النظر في إمكانية إشراكهم جميعا في عملية الاقتراع، خصوصا بسبب سفر العديد منهم بعيدا عن مكانهم الأصلي للتسجيل قبل وأثناء عملية الانتخابات.

31 البروتوكول الاضافي للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأ ة، المادة 9 (1).

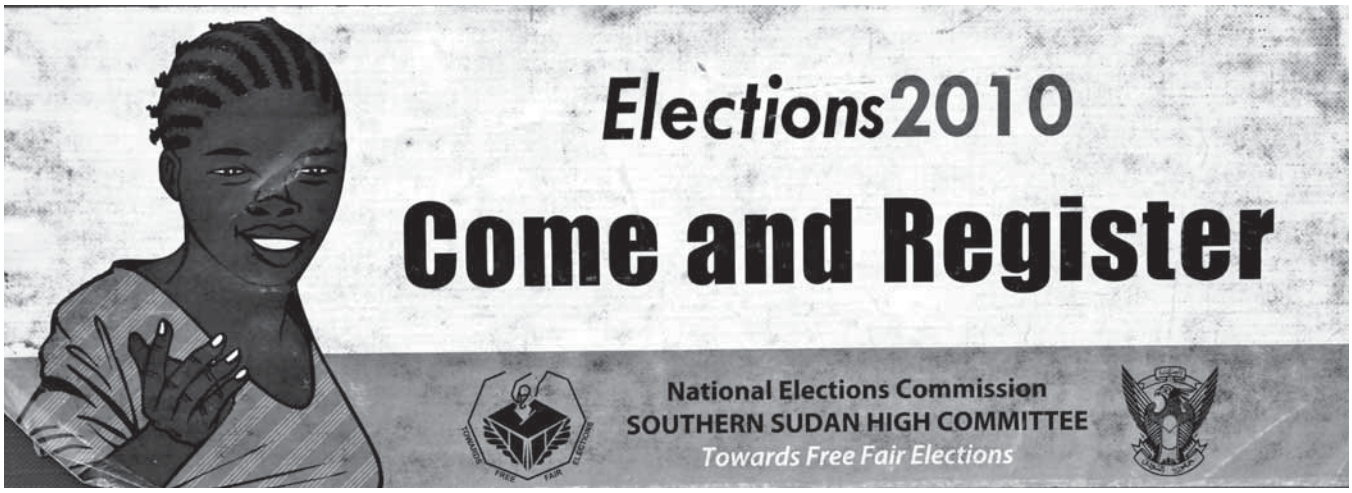

مواد من المفوضية القومية للانتخابات، مثل هذا الملصق، شجعت السودانيين على الاقتراع

فتحديد إجراءات ملائمة ورفع الوعي بها حول هذه الشريحة من السكان سيكون ضرورياً لضمان حق الاقتراع بفاعلية.

لم توفّر المفوضية القومية للانتخابات أي توجيهات رسمية للجان الولائية العليا بشأن مشاركة النازحين في الداخل. وبذلك فشلت المفوضية في حماية حقوق النازحين المدنية والسياسية والتأكد من تمكنهم من ممارسة حق التسجيل للتصويت وفقا لما تقتضيه المعايير الدولية[32]. بينما سمحت مراكز تسجيل الناخبين في الخرطوم والمنطقة المحيطة بها بتسجيل العديد من نازحي الداخل، لم يكن لدى لجان ولايات دارفور القدرة أو الرغبة في زيارة جميع معسكرات النازحين، بما في ذلك معسكري كاس وكلمة، مما يفسر جزئيا معدلات التسجيل المنخفضة نسبيا في الولايات الثلاث (انظر أيضا أدناه تحت عنوان دارفور). يجب على هيئات إدارة الانتخابات المقبلة تقديم توجيهات محددة وواضحة لحماية الحقوق السياسية والمدنية للنازحين حسبما تتطلّبه الأعراف الدولية[33]. كما يجب التخفيف من مخاوف النازحين من مسالة أن التسجيل في المعسكرات قد يمنعهم من العودة إلى أرضهم التي هربوا منها.

تثقيف الناخبين

تثقيف الناخبين مسألة ضرورية لضمان إلمام الناخبين بالعملية وتمكينهم من ممارسة حقهم في التصويت بفعالية[34]. فتثقيف الناخبين أمر حيوي للتمتع بالحقوق الكاملة للمشاركة وترتبط بشكل مباشر بتعهد السودان بضمان منح جميع المواطنين فرصة متساوية في التصويت. وفي هذه الانتخابات كانت الحاجة لتثقيف الناخبين ملحة نظراً لتعقيد عملية التصويت، وغياب الديمقراطية من تراثها الحديث، والمستويات المرتفعة للأمية في السودان. بالرغم من ذلك، لاحظ مركز كارتر بكل قلق محدودية هذه الجهود في الواقع العملي، والتي عُرقلت من قبل مفوضية الانتخابات بسبب إخفاقاتها في الوفاء بمسؤوليتها من توفير التثقيف المناسب

تُعد مشاركة المرأة في عملية التسجيل بهذا العدد الكبير انجازا هاما في العملية الانتخابية. فتسجيلها على نطاق واسع بنسبة تتوافق مع حصتها من إجمالي عدد السكان هو أمر إيجابي، خصوصا في ظل التحديات التي تواجه السودان لضمان المساواة بين الجنسين.

32 المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة 23 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والمادتين 13 و 24 من البروتوكول الاضافي للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأ ة، كما يعكسها المبدأ 22 1 (د) من المبادئ التوجيهية حو ل النازحين داخليًا التي وضعها ممثل الأمين العام حول الأشخاص النازحين داخليًا السيد فرانسيس دينق.

33 مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لنازحي الداخل، المبدأ 22؛ المبدأ 2.

34 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، الفقرة 11.

للناخبين، وكذلك عُرقلت من قبل البيئة المحيطة التي تعج بالقيود وتجعل تنظيم فعاليات تثقيف الناخبين أمرا صعبا.

تشير أفضل الممارسات الدولية بوضوح إلى أن تثقيف الناخبين غير المنحاز وغير المتناقض هو مسؤولية أجهزة الدولة بالدرجة الأولى، خاصة هيئة إدارة الانتخابات، وليس مسؤولية الأحزاب السياسية[35]. لاحظ مركز كارتر طوال فترة المراقبة حوادث عطّلت فيها سلطات الدولة نشاطات تثقيفية للناخبين، خاصة في دارفور، وذلك بسبب عجز المفوضية القومية للانتخابات عن الاتصال بالسلطات المختصة في الوقت المناسب لضمان رفع القيود عن حرية حركتها. ومن الأمثلة على ذلك اعتقال ثلاثة من الناشطين الشباب من منظمة قرفنا بتهمة "إزعاج الجمهور" بينما كانوا يحاولون رفع الوعي بإجراءات الحملة الانتخابية. كما تم تأجيل أو إلغاء نشاطات لتوعية الجمهور في ست ولايات في شمال السودان. وكانت درجة توعية الجمهور ضعيفة في غرب دارفور، بسبب قلة عدد الناس المحليين الذي تمت توعيتهم. في نهاية المطاف، قللت القيود المفروضة على نشاطات تثقيف الناخبين التي تقوم بها المؤسسات غير الحكومية من المعلومات المتاحة للناخبين السودانيين بخصوص العملية الانتخابية.

وبينما قامت بعض منظمات المجتمع المدني بنشاطات تثقيف مدني وانتخابي، كانت نقص الخبرة في مجال الممارسة الديموقراطية تعني تدني مردود هذه النشاطات. إضافة إلى ذلك أعاق ضعف المؤسسات التابعة للأحزاب السياسية قدرة توفير التثقيف الانتخابي الكافي لأعضائها.

ومن المتعارف عليه مسألة استخدام الرموز أو الصور بهدف توسيع تأثير التثقيف على الناخبين ووضع وسائل التثقيف هذه في متناول أيدي الناخبين الأميين[36]. لكن على ما يبدو أنه تم تقويض النوايا الحسنة من هذه التدابير في السودان، إذ أن المفوضية القومية للانتخابات قامت بمبادرات لتثقيف الناخبين مستخدمة شعار الرئيس الحالي نفسه، كما نشرت مواد تثقيفية انتخابية تظهر شجرة، رمز حزب المؤتمر الوطني الحاكم. لقد خلق استخدام هذا الشعار وهذا الرمز المعين مساحة واسعة من الارتباك والخلط بين مساعي التثقيف والدعاية الانتخابية.

أشارت أرقام التسجيل المبكرة إلى تأثير الغياب الكبير لجهود التثقيف المدني في تدني المشاركة في المراحل الأولى من تسجيل الناخبين. كان استخدام وسائل الاعلام الرسمية للتثقيف محدودا خلال العملية، ولكن كان لتعبئة قادة المجتمع المحلي والسلطات التقليدية والشخصيات الدينية تأثيرا ملموسا جعلت عملية التسجيل أكثر نجاحا. وفي الوقت نفسه، لم تتلق العديد من المناطق الريفية المعلومات الكافية عن تسجيل الناخبين. يجب على لجان انتخابات الولايات أن تقوم خلال الانتخابات المقبلة بنشر التثقيف المدني في معظم المناطق الريفية لضمان تمتع جميع المواطنين بفرص متكافئة للمشاركة في التسجيل.

أشارت أرقام التسجيل المبكرة إلى تأثير الغياب الكبير لجهود التثقيف المدني في تدني المشاركة في المراحل الأولى من تسجيل الناخبين

وبشكل عام، لا تزال مسألة التوعية المدنية تشكل أحد أوجه القصور الخطيرة في العملية الانتخابية في السودان. يجب أن تتجاوز آلية التثقيف المدني الإعلانات العامة القليلة، وتتعداها ببذل جهود متواصلة لبناء المعرفة والثقة في العملية الانتخابية على مختلف مستويات المجتمع. ويمكن أن تلعب الوكالات المحلية والدولية دورا رئيسيا في دعم هذه الجهود لضمان تفهم الملايين من الشعب السوداني لحقوقهم الانتخابية والتزاماتهم بطريقة أفضل.

المرشحون، والأحزاب السياسية، والحملات الانتخابية

تحمي المبادئ الدولية والحقوق الانتخابية الأساسية حق الأفراد في المشاركة في الشؤون العامة بما في ذلك تأسيس أحزاب سياسية والانضمام إليها بحرية والمشاركة في الحملات الانتخابية[37].

35 على سبيل المثال راجع لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والانتخابات، فقرة 87، ومنتدى الجماعة الإنمائية للبرلمان الجنوب الأفريقي، قواعد ومعايير للانتخابات، فقرة 3.2، والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم (وُقع في 30 حزيران (يونيو) 2008) المادة 12 (4) يتطلب أيضا التوقيع على "تنفيذ البرامج وتنفيذ الأنشطة الرامية إلى تعزيز المبادئ والممارسات الديمقراطية وتوطيد ثقافة الديمقراطية... دمج التربية المدنية في المناهج الدراسية وتطوير البرامج والأنشطة المناسبة".

36 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، التعليق العام رقم 25 صفحة 12.

37 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الفقرة 25 (أ)؛ العهد الدولي الخاص بالقضاء على كافة أنواع التمييز، الفقرة 5 (ج)؛ سيداو، الفقرة 7 (ب)؛ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25 الفقرة 26.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

كان على رأس بعثة مركز كارتر الدولية للمراقبة كل من وزير الخارجية الجزائري السابق الأخضر الابراهيمي، والرئيس كارتر، ورئيس والمدير التنفيذي لمركز كارتر جون هارمان، ورئيس وزراء تنزانيا السابق القاضي جوزيف واريبوا.

تنافس أكثر من 70 حزبا سياسيا وأكثر من 16000 مرشحا على ما يقارب الـ 1800 مقعدا في انتخابات السودان العامة لسنة 2010. يملك حزبان منهم فقط، المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، ما يكفي من الموارد المالية والبشرية للمنافسة في انتخابات أغلبية الدوائر.

الترشيحات

بدأت فترة الترشيح في 12 كانون الثاني (يناير) 2010 وكان من المقرر ان تستمر لمدة عشرة أيام. لكن قامت المفوضية القومية للانتخابات يوم 20 كانون الثاني (يناير) بتمديد فترة الترشيح لمدة خمس أيام إضافية (حتى تاريخ 27 كانون الثاني (يناير) بهدف توسيع شمولية عملية الترشح. بدأت الترشيحات بوتيرة بطيئة في ظل صعوبة تلبية الأحزاب السياسية لشروط الترشيح. كانت هناك شروطاً مختلفة لكل نوع من أنواع الانتخابات شملت مبالغ كبيرة تدفع كودائع وجمع عدد كبير من توقيعات الناخبين المسجلّين في عدد معين من الولايات. وقد تحرش بعض مسؤولي الأمن في الجنوب ودارفور ببعض وكلاء المرشحين أو قاموا باحتجازهم، مما انعكس على قدرتهم في تجميع التوقيعات المطلوبة. وبسبب هذه المضايقات قرر العديد من المرشحين المستقلين والأحزاب السياسية عدم تقديم طلباتهم أو سحب طلباتهم العالقة.

رُفضت طلبات اثنين من المرشحين للرئاسة، البروفيسورة فاطمة عبد المحمود وشيخ الدين، لأن أوراقهم الخاصة لم تستوف الشروط التي وضعتها المفوضية القومية للانتخابات. إلا أن المفوضية رحّبت لاحقا بقرار المحكمة الدستورية بالسماح لهما بالترشّح بعد النظر في الطعون التي قدماها.

وبالرغم من بعض حوادث الاعتقال والترهيب، اتّسمت عملية الترشيح بالحرية لدرجة كبيرة، كما شهدت بروز عدد كبير من المرشحين المستقلين ينتمي معظمهم إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان، وبدرجة أقل إلى حزب المؤتمر الوطني. في كثير من الأحيان كان يتم اختيارهم من قبل مكاتب الحزب المحلية، لكن لاحقا ترفض لجان الحزب المركزية ترشحهم لأسباب مختلفة.

وفي المستقبل، يجب على المفوضية القومية للانتخابات وسلطات الدولة إعادة النظر في شرطي توقيعات الترشيح والودائع المفروضة على المرشحين. فنظرا لعدد المكاتب المتنازع عليها في ذات الوقت، شكّل شرط الودائع عبءً مالياً على الأحزاب السياسية الصغيرة. فالهدف من شرط الودائع يجب أن يكون فقط للثني عن الترشح غير الجدّي. كما على المفوضية القومية للانتخابات التأكّد من إلمام اللجان العليا للولايات بمتطلبات الترشيح وتطبيقها باستمرار لضمان عدم عرقلة ترشيح أي شخص مؤهّل ووضع عقبات غير عادلة.

فترة الحملة الانتخابية

بدأت فترة الحملة الانتخابية في 13 شباط (فبراير) 2010 واستمرت لمدة شهرين متتاليين حتى 9 نيسان (أبريل) إلى أن بدأت حملة من التعتيم. بينما كانت فترة الحملة سلمية الى حد كبير في الشمال، تصاعد القتال في منطقتي جبل مرة وجبل مون في دارفور. كما تم إعتراض بعض وكلاء الحزب الاتحادي الديموقراطي في همشكوريب بولاية كسلا. أدى تدخل الأجهزة الأمنية التابعة لحكومة جنوب السودان، ولا سيما الجيش الشعبي لتحرير السودان، في أنشطة الحملات الانتخابية إلى اتهام أحزاب المعارضة للجيش بالمساهمة في انعدام الثقة بالعملية في جميع أنحاء جنوب السودان. وبالرغم من حملة الحركة الشعبية– التغيير الديموقراطي لمواجهة القمع الحكومي بالذات، إلا أن العديد من

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

أحزاب المعارضة والمرشحين المستقلين ووكلائهم كانوا ضحايا للعنف والاعتقال والترهيب.

لاحظ مركز كارتر قيام مجموعة من الأحزاب بعدة نشاطات تتعلّق بحملاتهم، إلا أنها بدأت ببطء واستمرت بشكل هادئ نسبيا طوال فترة الحملة الانتخابية، مصحوبة بعدد قليل من المسيرات الحاشدة. يمكن تعليل هذا بشكل جزئي بطول أمد الحملة الذي شجّع العديد من الأحزاب على التباطؤ باستعداداتهم، كذلك يعود السبب إلى نقص الموارد. وقد اقتصرت الكثير من الحملات الانتخابية على تجمعات غير ملفتة للانظار، وتصيّد لأصوات الناخبين بشكل شخصي، وتوزيع لنشرات متفرقة. لذلك كان هناك قلق تجاه حالات وضع وإزالة القيود على عرض ملصقات حملات المرشحين لا سيما فيما يتعلق بالحوادث المبلغ عنها في الخرطوم وجوبا وواراب وملكال.

أصدرت المفوضية القومية للانتخابات ووزارة الداخلية السودانية منشورًا بتاريخ 22 شباط (فبراير) 2010 حول نشاطات الحملة الانتخابية، يقضي بإبلا غ السلطات قبل 72 ساعة من القيام بأي نشاط سياسي دعائي يتم في موقع عام. لقد جاء المنشور أكثر تحفظًا من توجيهات وزارة الداخلية الصادرة في أيلول (سبتمبر) 2009 بخصوص ممارسة النشاطات الانتخابية، حيث يقتضي المنشور الجديد من الأحزاب السياسية إبلاغ المفوضية القومية للانتخابات بأي نشاطات تخص الانتخابات تنظمها داخل مبانيها. استأنف عدد من الأحزاب السياسية لدى المفوضية القومية للانتخابات مطالبين السماح لهم بعقد نشاطات انتخابية في أماكن عامة شرط تبليغ لجان الأمن المختصة بدلا من التقدّم بطلب للموافقة على النشاطات، وكذلك بإلغاء التبليغ عن النشاطات داخل مباني الحزب، لكن تم رفض الاستئناف. وإضافة إلى أن هذه القواعد تم تطبيقها بصورة غير متسقة ومتوافقة عبر الولايات وكان يُفرض على الأحزاب مخاطبة العديد من الجهات الأمنية بدلا عن سلطة واحدة، كان الإطار الإداري المنظم للحملات الانتخابية مُقيدا لنشاطات الأحزاب بشكل مفرط. فعلى سبيل المثال، ينص كل من قانون الإجراءا ت الجنائية لعام 1991 وقانون قوّات الأمن الوطني لعام 2009 على الاعتقال والتحفّظ بدون اللجوء للقضاء.

أصدرت المفوضية القومية للانتخابات ووزارة الداخلية السودانية منشورًا بتاريخ 22 شباط (فبراير) 2010 حول نشاطات الحملة الانتخابية، يقضي بإبلا غ السلطات قبل 72 ساعة من القيام بأي نشاط سياسي دعائي يتم في موقع عام.

ومن أجل ضمان حرية فترة الحملة الانتخابية، طالبت أحزاب المعارضة في تحالف جوبا بإصلاح أو تجميد مختلف القوانين الأمنية. إلا أن الحكومة لم تقبل بهذا الطلب، لكنها وعدت بعدم تطبيق هذه القوانين خلال فترة الحملة الانتخابية. وطعنت أحزاب المعارضة الشمالية في مذكرة بتاريخ 6 آذار (مارس) 2010 في نزاهة وحياد وشفافية المفوضية القومية للانتخابات. كما انسحب أعضاء تحالف جوبا من مجلس الإعلام الذي كونته المفوضية القومية للانتخابات بعد أن شكت من طبيعته التحيزية. وافقت المفوضية القومية للانتخابات في آخر أيام الحملة الانتخابية على زيادة عدد الاعضاء غير الحكوميين.

كذلك اشتكى أعضاء التحالف من عجز المفوضية عن فرض حدود قصوى لمصروفات الحملات الانتخابية (راجع القسم التالي عن تمويل الحملات الانتخابية)، بالإضافة لخروقات في تسجيل الناخبين، وخروقات في استخدام الممتلكات الحكومية لأغراض حملة الحزب الحاكم الانتخابية. كما طالبوا برفع حالة الطوارئ في إقليم دارفور وبأن تصل الحكومة إلى اتفاق سلام يسمح للمجموعات المسلحة في دارفور بالمشاركة في الانتخابات.

في 1 نيسان (أبريل)، وبعد أن رُفضت مطالبها، أعلنت أربعة من أكبر ستة أحزاب في تحالف جوبا- وهي الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب الأمة القومي، والحزب الشيوعي السوداني، وحزب الأمة للإصلاح والتجديد- أن الظروف غير مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وأنهم سيقاطعونها. ورغم مرور الحد الزمني الأقصى للانسحاب من الانتخابات، قامت الأحزاب بسحب مرشحيها من جميع مناطق شمال السودان، بما في ذلك السباق الرئاسي، وذلك في آخر أيام الحملة الانتخابية، مما أبقى أسماء جميع المرشحين على بطاقات الاقتراع المطبوعة. وتبقى في السباق كل من الحزب الاتحادي الديموقراطي وحزب المؤتمر الشعبي. قوّضت هذه الخطوة بشكل كبير الطبيعة التنافسية للانتخابات وأسفرت عن تمثيل متفاوت للقوى السياسية الرئيسية في المجلس الوطني.

ميثاق شرف الاتحاد الافريقي

في آذار (مارس)، أيد 16 حزباً سياسياً وعدة مرشحين مستقلين في جنوب السودان ميثاقا للشرف دعا إليه فريق الاتحاد الأفريقي التنفيذي الرفيع المستوى بشأن السودان، بقيادة رئيس جنوب افريقيا السابق ثامبو أمبيكي. بينما كان ينظر للميثاق في البداية كبادرة تطور واعدة بسبب طريقة صياغته الشاملة والداعية للتصالح بين الأطراف، إلا أنه لم يكن عاملا رئيسيا في الوساطة بين الأحزاب في حالات مثل ركود المحادثات في الخرطوم. رغم عدم اتفاق الأحزاب على ميثاق مشابه في الشمال، فقد قبلت الأحزاب المعارضة في الجنوب وحكومة جنوب السودان وحزب المؤتمر الوطني الحاكم بميثاق الشرف في إجتماعات لاحقة في الجنوب. على أية حال، وبالنظر إلى المضايقات اللاحقة من قبل سلطات الولاية تجاه الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديموقراطي، والأحزاب المعارضة الأخرى الموقعة على الميثاق، فإن تطبيق بنود الميثاق لم تكن كاملة.

إن غالبية جوانب ميثاق الشرف مُستمدة من القانون. ومع ذلك، يُشكل الميثاق نموذجا هاما للانتخابات المقبلة. ومن الأمثلة على الأحكام القيمة التي تضمنها رفض ميثاق الشرف لشرط الحصول على إذن لعقد تجمعات ونشاطات انتخابية في أماكن عامة (كما تشترط قوانين المفوضية القومية للانتخابات) كما يحتوي الميثاق على آلية لتسوية النزاعات من خلال إنشاء مجالس أحزاب سياسية للولايات، بالتعاون مع مجلس شؤون الأحزاب السياسية و مسجل التنظيمات والأحزاب السياسية.

تمويل الحملة الانتخابية

يتيح قانون الانتخابات القومي لحكومات الولايات توفير موارد من الولاية لصالح الأحزاب السياسية، لكن ليس بشكل إلزامي. ولم تقم الحكومة القومية بذلك لصالح أي حزب سياسي. على أي حال، في آذار (مارس) وفّرت حكومة جنوب السودان خمسة ملايين جنيه سوداني لثلاثة عشر حزباً سياسياً في الجنوب كانت قد طرحت المسألة في قمة الاتحاد الافريقي حول ميثاق الشرف. وعوضاً عن تولي مسئولية توزيع هذا التمويل بنفسها، أوكلت حكومة جنوب السودان هذه المهمة إلى حزبين سياسيين . تم توزيع ثلاثة ملايين جنيه سوداني فقط من أصل خمسة ملايين على ستة أحزاب سياسية بطريقة تنعدم فيها الشفافية، الأمر الذي أدى إلى عدم استلام بعض الأحزاب لأي تمويل على الإطلاق، كما أُثيرت تساؤلات عن مصير المليوني جنيه سوداني المتبقية.

وبالرغم من حظر قانون الانتخابات القومي استخدام موارد الدولة من قبل المرشحين في حملاتهم الانتخابية[38]، إلا أن مركز كارتر لاحظ عدة حالات لاستخدام مركبات الدولة من قبل مسئولين يشغلون مناصب حكومية.كما يتيح القانون للمفوضية القومية للانتخابات فرض سقف أعلى على الصرف الانتخابي في كل الانتخابات. وقد أعلنت المفوضية القومية للانتخابات في 3 نيسان (أبريل) أن الحد الأقصي للصرف لمرشح رئاسة الجمهورية 17 مليون جنيه سوداني، ولرئاسة حكومة جنوب السودان 7 مليون جنيه سوداني، ولانتخابات حكام الولايات 800 ألف جنيه سوداني، وللمقاعد البرلمانية الفردية 700 ألف جنيه سوداني، ولقوائم الأحزاب وقوائم المرأة 50 ألف جنيه سوداني. لقد فشلت المفوضية القومية للانتخابات في إضفاء أي فعالية على الهدف من وراء وضع سقف أعلى للصرف الانتخابي بسبب التأخير في إعلان حدود الصرف وبسبب وضع سقف عال جداً يساوي أضعاف متوسط الدخل السنوي للفرد في السودان[39].

وبالرغم من حظر قانون الانتخابات القومي استخدام موارد الدولة من قبل المرشحين في حملاتهم الانتخابية، إلا أن مركز كارتر لاحظ عدة حالات لاستخدام مركبات الدولة من قبل مسئولين يشغلون مناصب حكومية.

وبالرغم من الشروط القانونية الواضحة التي ألزمت جميع المرشحين والأحزاب السياسية بتقديم كشوف حسابات نهائية للدخل والنفقات خلال الحملات الانتخابية إلى المفوضية في غضون 30 يوما من الإعلان الرسمي عن النتائج النهائية للانتخابات، لكن لم تكن هذه الكشوف متوفرة عند طلبها من

38 قانون الانتخابات القومية، الجزء 2، مادة 96.

39 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادتين 2 (3) و 25، لجنة حقوق الإنسان التعليق العام رقم 25، الفقرة 19، تنص على مشروعية وضع حدود معقولة للمصروفات المتعلقة بالانتخابات ما دام ذلك ضروريا لضمان عدم تقويض الاختيار الحر للناخبين أو تشويه العملية الديموقراطية بصرف غير مناسب من قبل أي ناخب أو حزب.

الرئيس كارتر يلتقي مع ثامبو امبيكي رئيس جنوب افريقيا السابق و رئيس فريق الاتحاد الافريقي ا لتنفيذي عالي المستوى بشأن السودان

قبل مركز كارتر[40]. وعلاوة على ذلك ، تنصّلت المفوضية القومية للانتخابات عن مسؤوليتها في ضمان الامتثال لهذا الشرط، مبررة ذلك بعدم إمتلاكها الموارد اللازمة للمراقبة والتحقيق في تمويل الحملات الانتخابية.

وسائل الإعلام

فرص الوصول المتساوية إلى وسائل الإعلام الإذاعية والمطبوعة هي حق ديمقراطي أساسي في تنافس الأحزاب السياسية[41]، ولكن هذا الحق لم يكن محمي بالشكل الصحيح في السودان. على الرغم من أن المفوضية القومية للانتخابات قد وضعت إجراءات وشكلت هيئات لتنظيم وسائل الاعلام وتوفير قدر أكبر من الحرية للصحافة وتعزيز المساواة في الوصول إليها، ما زال ينظر الكثير من السودانيين إلى الاجراءات المعتمدة كاجراءات منحازة لصالح الأحزاب الحاكمة.

تنص المواد 65 و 66 و 98 من قانون الانتخابات القومية في السودان على توفير زمن متساو للمرشحين والأحزاب السياسية من وقت البث الإعلامي خلال فترة الحملة الانتخابية، بما يتوافق مع أنظمة ولوائح وسائل الإعلام. فبموجب قانون الانتخابات يجب أن يتمتع كل مرشح وحزب سياسي بحرية مطلقة في التعبير وتقديم البرامج الانتخابية والحصول إلى المعلومات[42]. أنشأت المفوضية القومية للانتخابات إعلاماً مشتركاً لتتبع آلية تصميم ومراقبة الجدول الزمني الذي يضمن وصول المرشحين للرئاسة ولحكام الولايات بشكل متساو وحر إلى جميع الإذاعات ومحطات التلفزيون التابعة للدولة. ومع ذلك، انهارت هذه الآلية عندما قام الجميع، ما عدا أعضاء الحزب الحاكم، بالإنسحاب من هيئات تنظيم وسائل الاعلام، مفسرين انسحابهم بإنحياز الآلية وإفراطها في تمثيل أعضاء حزب المؤتمر الوطني الحاكم.

40 قانون الانتخابات القومي لسنة 2008، المادة 70.

41 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، التعليق العام رقم 25، الفقرة 25؛ الاتحاد الإفريقي، المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية الإفريقية، مادة 3 (أ).

42 قانون الانتخابات القومية، الجزء 1، مادة 65 (2).

بالرغم من منح المرشحين فرصاً منصفة بإذاعة وتلفزيون الدولة خلال الفترات المخصصة للبث الحزبي، إلا أن فترات بث مرشحي الحزب الحاكم الذين يشغلون مناصب حكومية رفيعة لم تكن متكافئة. وقد قام مركز كارتر بلفت نظر المفوضية القومية للانتخابات لمثل هذه الممارسات، ودعاها لإصدار تحذيرات علنية عند الحاجة لضمان استمرار حيادية وسائل الاعلام خلال فترة الحملة الانتخابية.

قامت المفوضية القومية للانتخابات ببعض الإجراءات التي تشير إلى عدم إحترامها المطلق لحريات التعبير، بما في ذلك قرار المفوضية رقم 68 الذي تشترط فيه على المرشحين تسجيل برامجهم للدعاية الانتخابية مسبقاً لاعتمادها قبل البث. إتُهم زعيم حزب الأمة الصادق المهدي بالتحريض على الكراهية في خطاب مسجل رُفض بثه عبر إذاعة أم درمان، وذلك بناءً على قرار اتخذته لجنة فرعية تابعة للمفوضية القومية للانتخابات. لم يجد مركز كارتر دليلاً يؤيد اتهام المفوضية القومية للانتخابات بأن خطاب الصادق كان سيحرض على الكراهية إذا تسنى له الإدلاء به، وإنما ببساطة كان سيكون خطاباً غير متملقاً للحكومة. يجب أن يكون هدف اللجنة من استعراض البث المحتمل للمرشحين هو السماح بحرية التعبير التي يحميها الدستور، وليس لفرض رقابة على الخطاب السياسي ذاته. بموجب القانون، يجب ألا يكون للمفوضية القومية للانتخابات وللجان التابعة لها رأي في محتوى أي برنامج مقدم[43].

وقد رحّب المركز بقيام بعض مفوضيات الولايات السودانية العليا بالعمل مع وسائل الاعلام المحلية بشكل وثيق لخلق المساواة في توزيع وقت البث بين مختلف الأحزاب. لم يتلق مركز كارتر تقاريراً تفيد بأن هناك حاجة للدفع مقابل بث برامج الأحزاب السياسية، الأمر الذي كان سيؤثر سلباً على الأحزاب الصغيرة والمرشحين ذوي التمويل المحدود.

على الرغم من أن الرقابة القبيلة على الصحافة قد توقّفت رسميًا في أيلول (سبتمبر) 2009، إلا أنه لم يكن ممكناً تناول مواضيع معينة في الإعلام بحرية. ونتيجة للتاريخ الطويل من الرقابة، يمتنع الإعلام عن تناول قضايا معينة تعتبر حساسة وقد تستفز الحكومة. وقد واجهت العديد من الصحف والصحفيين الأفراد قضايا قانونية، كما تعرضوا للإدانة من قبل مجلس الصحافة المعين بواسطة رئاسة الجمهورية لتنظيم الصحافة. يملك مجلس الصحافة صلاحيات واسعة النطاق، والتي امتدت إلى حد تعليق أي صحيفة لمدة تصل إلى ثلاثة أيام. كما بإمكانه إحالة القضية إلى المحكمة بموجب قانون الصحافة والمطبوعات لسنة 2009، والذي يمكن المجلس من تعليق رخصة أي صحفي أو محرر أو مطبعة أو ناشر لفترة من الوقت دون قيود. وقد استدعيت هيئات تحرير لصحف من قبل مجلس الصحافة بسبب تعليقات تخص الرئيس السوداني عمر البشير. يجب أن يحترم إعلام الدولة حرية التعبير المنصوص عليها في اتفاقية السلام الشامل، والتي تسمح بتناول مواضيع تتعلق بانتقاد الحزب الحاكم ومرشحيه والإجراءات.

قامت المفوضية القومية للانتخابات ببعض الإجراءات التي تشير إلى عدم إحترامها المطلق لحريات التعبير، بما في ذلك قرار المفوضية رقم 68 الذي تشترط فيه على المرشحين تسجيل برامجهم للدعاية الانتخابية مسبقاً لاعتمادها قبل البث.

في الجنوب، عرقلت تحرشات وتدخلات الأجهزة الأمنية حرية التعبير وحقوق وسائل الاعلام. يوم 3 آذار (مارس)، تعرضت محطتي إذاعة في جوبا، راديو بخيتة الكاثوليكي وراديو الليبرتي اف.ام.، للإيقاف لفترة قصيرة من قبل ضباط الأمن اعتراضاً على برامجهما السياسية. وقد أوضح ضباط الأمن أنه يجب على المرشحين تسجيل برامجهم مسبقاً والتي يجب أن تقتصر على الدعاية الانتخابية، ويجب أن لا يهين المرشحين السياسيين الحكومة، أو القيام بأي خروقات أخرى من شأنها أن تؤدي إلى الإغلاق.

المجتمع المدني

هناك التزام دولي ينبغي بمقتضاه توفير حق المشاركة لجميع المواطنين في الشؤون العامة لبلدهم، بما في ذلك فرصة المشاركة الحرة في المجتمع المدني ومنظمات المراقبة المحلية.

إن مراقبة الانتخابات بواسطة منظمات مجتمع مدني

43 تقرير الأمم المتحدة حول المقرر الخاص المعني بحرية التعبير، 1999، فقرة 17 (ب).

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

غير منحازة هي طريقة مهمة لمشاركة المواطنين في العملية الديموقراطية، ولحماية العملية الانتخابية، وتوفير معلومات هامة بخصوص نزاهة العملية ووضع توصيات لتحسينها.

كان لشمال السودان أحد المجتمعات المدنية الأكثر تطوراً في أفريقيا والشرق الأوسط، لكنه تعرّض لحملة تفكيك وإضعاف منظّمة في السنوات الأخيرة. لقد أضر قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لعام 2006 بصورة خاصة بتطور المجتمع المدني في شمال السودان. وبحسب هذا القانون يجب على المنظمات غير الحكومية الحصول على موافقة مسجل عام المنظمات الذي يعينه رئيس الجمهورية. ويجب على منظمات المجتمع المدني أن تكون مسجلة مسبقا لاعتمادها كمنظمات مراقبة محلية. في الوقت نفسه كان المجتمع المدني في جنوب السودا ن ضعيفًا وتحت هيمنة زعماء القبائل والكنائس. ويركز تاريخ المجتمع المدني في جنوب السودان بشكل كبير على تسهيل المساعدات الإنسانية.

كان دور المجتمع المدني محدوداً في عملية السلام المؤدية إلى إتفاقية السلام الشامل نتيجةً للقمع في الشمال وإفتقار التنمية في الجنوب. لكن مع اتفاقية السلام الشامل بدأ المجتمع المدني بالتحرك في مجالات الحكم والمناصرة وحقوق الإنسان. بغض النظر عن نشاطات بعض الحركات التي كانت تعمل بسرية خوفا من الاعتقال، مثل حركة قرفنا والمجموعة السودانية للديمقراطية أولاً، كانت مشاركة المجتمع المدني سياسيا مقتصرة على مراقبة الانتخابات وإصدار بيانات ما بعد الانتخابات. إن غياب المعارضة القوية في المجلس الوطني يدل على أن النشاطات السياسية كانت تتم خارج إطار المؤسسات الرسمية إلى حد كبير. وقد كانت الأجواء القانونية والسياسية في الجنوب أكثر انفتاحا، لكن افتقارها للتنمية يدل على استمرارية الضعف الكبير لدور المجتمع المدني.

أدّت الانتخابات لنشوء شبكات مراقبة عديدة في كل من الشمال والجنوب، أنشطها كانت شبكة المنتدى المدني القومي، ومركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية، والمجموعة السودانية للانتخابات الديمقراطية في الشمال؛ أما في الجنوب فأنشطها كان برنامج مراقبة الانتخابات المحلية، والشبكة السودانية لانتخابات ديمقراطية. نشرت هذه المنظمات مجتمعة 9 آلاف مراقب عبر السودان لمراقبة عمليتي الاقتراع وعد الأصوات. وبحسب المفوضية القومية للانتخابات فقد حصل 10286 مراقباً سودانياً على اعتماد لمراقبة الانتخابات. حث مركز كارتر على إشراك المجتمع المدني السوداني في العملية الانتخابية (برنامج تدريب المراقبة المحلية) حيث أيد المركز نشاطات هذه الجماعات من المجتمع المدني وغيره في مراقبة الانتخابات العامة في كل من شمال وجنوب السودان.

كان لشمال السودان أحد المجتمعات المدنية الأكثر تطوراً في أفريقيا والشرق الأوسط، لكنه تعرّض لحملة تفكيك وإضعاف منظّمة في السنوات الأخيرة.

ورغم الإنفتاح الذي أوجدته اتفاقية السلام الشامل، إلا أن منظمات المجتمع المدني واجهت تحديات جمة في عملية اعتماد المراقبين. أثناء عملية تسجيل الناخبين، كان هناك تأخير من المفوضية القومية للانتخابات فيما يتعلق بمتطلبات اعتماد مراقبين محليين من السودان. بالإضافة إلى ذلك، وكما ذكر أعلاه، كان هناك انعدام وضوح في متطلبات الاعتماد، وتفاوت في طريقة تطبيقها. كما كان هناك إصدارا لما لا يقل عن أربعة أنواع مختلفة من وثائق لاعتماد للمراقبين المحليين من قبل المفوضية القومية للانتخابات ومفوضيات الولايات. بالإضافة إلى ذلك، تأخّر إصدار شارات الاعتماد للمنظمات، مما ساهم في تأخر نشر المراقبين السودانيين خلال فترة تسجيل الناخبين ووضع عبء لا مبرر له على المسؤولين المشرفين على عملية الاعتماد.

علاوة على كل هذا، واجه بعض المراقبين القوميين عراقيل في الوصول إلى عملية الاقتراع. فبالرغم من أن هذه العوائق ظهرت علي المستويين المحلي والقومي، إلا أن المراقبين المحليين قد تمكّنوا من الوصول الى مراكز الاقتراع خلال عمليتي التصويت والعد. لكن لم يكن هذا هو الحال أثناء عملية تجميع الأصوات إذ تم تقييد وصول العديد من المراقبين المحليين.

تسوية النزاعات الانتخابية

كانت تسوية النزاعات في مرحلة ما قبل الاقتراع للانتخابات العامة تُدار بطريقة عشوائية، مع عدم كفاية المعلومات المقدمة

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

مواطنون في انتظار دورهم للاقتراع في أول أيام الاقتراع في الخرطوم

عن كيفية تقديم الشكاوى. في كثير من الأحيان وَضعت إجراءات المفوضية القومية للانتخابات والمدد الزمنية عراقيلاً أمام مقدمي الطعون والأطراف المتنازعة. إلا أنه كان هناك أيضا بعض الجوانب الإيجابية في عملية تسوية النزاعات، على سبيل المثال قرار المحكمة العليا بالسماح لاثنين من المرشحين للرئاسة بترشيح نفسيهما بعد ان استبعدا في البداية لأسباب شكلية.

وكما ذكر سابقا، ورد عن المفوضية القومية للانتخابات أنه قُدمت 885 شكوى تخص ترسيم حدود الدوائر، قُبل منها 363 في "التقرير النهائي لترسيم الحدود" الذي تم نشره. وبموجب قانون الانتخابات، يمكن التقدم للمحكمة العليا بطعون تتعلّق بترسيم المفوضية للدوائر الانتخابية. وقد قُدم 58 إستئنافاً قُبل خمسة منها. كما ووردت ادعاءات بعدم تنفيذ اللجان العليا للولايات للطعون التي تم قبولها على أرض الواقع. وبما أنه لم تنشر تفاصيل واضحة تُظهر ترسيم الدوائر الانتخابية، لم تتوفر وسيلة للتحقق من فعالية سبل الانتصاف التي قدمتها السلطات لمقدمي الطعون، وهذا يؤكد على أن أي ترسيم مستقبلي للدوائر الانتخابية يجب أن يضمن تفهُّم الجهات المعنية لحقوقهم في الاستئناف، ويكفل شفافية الترسيم وعلانيته.

بموجب قانون الانتخابات يمكن لأي ناخب مسجل في دائرة جغرافية أن يصحح أو يطعن في قائمة الناخبين خلال سبعة أيام من نشر السجل الانتخابي. لكن أدى انعدام الوعي بالحق في التحقّق من القوائم والطعن فيها، مصحوباً بعدم عرض قوائم الناخبين بشكل كاف، إلى انخفاض عدد الطعون المقدّمة. وبسبب عدم اكتمال معظم قوائم الناخبين المطبوعة في جنوب السودان، حتى بعد فترة مقدرة من الموعد النهائي في 16 كانون الثاني (يناير)، استعملت اللجان العليا في الولايات كراسات تسجيل مكتوبةً باليد لعرض الأسماء الواردة.

في السجل الانتخابي. نتيجة لذلك، تم تقديم 8933 طعنا مبنيا على أساس القوائم المكتوبة يدوياً. كما لم يكن ممكنا مقارنة هذه القوائم بالقوائم الالكترونية النهائية، أو رصد الأخطاء في

إدخال البيانات. وعليه فإن الإطار القانوني لا يوفر آلية لتقديم الشكاوى على الاستبعاد غير الصحيح من سجل الناخبين، مما يُعتبر خرقاً واضحاً للحق في الحصول على سبل انتصاف فعالة[44].

كما يمكن التقدم أيضا بطعون للمحكمة العليا في حال رفض المفوضية لتسجيل مرشحين. فقد قُدمت ثمانية طعون تتعلق بالترشح لرئاسة الجمهورية، وطعنان يتعلقان بالترشح لرئاسة جنوب السودان، و16 طعن تتعلق بالترشح لحكام الولايات. في 8 شباط (فبراير) سمحت المحكمة العليا لاثنين من المرشحين للرئاسة بالعودة إلى السباق بعد النظر في الطعون التي قدماها، هما منير شيخ الدين من الحزب القومي الديمقراطي الجديد، وفاطمة عبد المحمود من حزب الاتحاد الاشتراكي الديموقراطي؛ مما أتاح لأول امرأة في تاريخ السودان بترشيح نفسها لرئاسة الجمهورية.

يجب على سلطات الدولة السودانية اتخاذ خطوات تضمن أن يتم التعامل مع جرائم العنف بطريقة مدروسة للمساعدة على منع وقوع مثل هذه الجرائم وتثبيط تكرارها.

العنف المرتبط بالانتخابات

رغم أن الحملة الانتخابية كانت سلمية في غالبيتها، إلا أنه كان هناك بعض الحوادث المتفرقة ضد المرشحين. فقد تعرض ما لا يقل عن ثلاثة مرشحين إلى إطلاق نار خلال فترة ما قبل الاقتراع، قُتل منهم اثنان. ففي جنوب السودان قُتل مرشح ينتمي إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان وكان مرشحًا لمقعد في المجلس التشريعي لجنوب السودان بولاية الوحدة. كما أُطلقت النار على مرشح عن حزب الأمة للمجلس التشريعي في ولاية جنوب دارفور أثناء سفره بصحبة الأمين العام لحزب الأمة. كذلك قُتل مرشح عن المؤتمر الوطني في شمال الخرطوم. لم تتوفر أية أدلّة على أن هذه الجرائم كانت ذات دوافع سياسية، بالرغم من وضوح تعمّد القتل الذي كان مدعاةً للقلق. استنكر مركز كارتر في تصريحات علنية أعمال العنف هذه وحث على إجراء تحقيق شامل من قبل السلطات[45]. لكن لم تُعلن أية نتائج عن التحقيقات على الملأ.

كما أعرب مركز كارتر خلال مرحلة ما قبل الاقتراع عن قلقه بشأن التقارير المستمرة عن إنعدام الأمن والعنف في عدة مناطق من السودان. شمل ذلك شرق السودان وأجزاء كبيرة من دارفور، بما في ذلك جبل مرة ومناطق أقصى غرب دارفور.

وردت تقارير بالغة الخطورة عن انتهاكات لحقوق الإنسان في جميع أنحاء السودان في الأشهر التي سبقت الانتخابات. تلقى مركز كارتر تقارير مؤكدة تفيد اعتقال وضرب اثنين من الطلاب الناشطين في الخرطوم يوم 6 كانون الأول (ديسمبر) 2009. ومن أويل- ولاية شمال بحر الغزال- أفاد أوال آيات تونغ، رئيس الحزب الديمقراطي المتحد المُشكل حديثا، أن السلطات أمرت بإلقاء القبض عليه في 22 تشرين الأول (أكتوبر) تحت زعم عدم تسجيل حزبه بطريقة سليمة. وقد زعم أن شرطة الجنوب احتجزته لمدة أسبوعين في منزل آمن في المدينة قبل ترحيله إلى سجن عسكري في ونيت.

أعلنت الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديموقراطي عن عشرات عمليات الاعتقال والاحتجاز لأعضائها في جميع أنحاء جنوب السودان. كما أعلن أعضاء حزب المؤتمر الوطني الحاكم عن العديد من الاعتقالات والاحتجازات في بلدات جنوب السودان، وكان سبب الاعتقال غالبا عدم تسجيل الأعضاء بطريقة سليمة. وفي أوائل كانون الأول (ديسمبر)، أبلغ ممثل عن حزب المؤتمر الوطني الحاكم عن احتجازه في الاستوائية الوسطى وتعرضه للضرب لقيامه بتسجيل أعضاء للحزب. كما أبلغ عضو آخر عن احتجازه مع مجموعة من 14 شخصاً آخرين في بلدة ياي بتهمة قد نفاها وهي دفع المال للناس مقابل التسجيل في حزب المؤتمر الوطني الحاكم.

في الانتخابات المقبلة، يجب على سلطات الدولة السودانية اتخاذ خطوات تضمن أن يتم التعامل مع جرائم العنف بطريقة مدروسة للمساعدة على منع وقوع مثل هذه الجرائم وتثبيط تكرارها. ولضمان سلامة الأفراد، الذي تُلزم به المعايير الدولية[46]، يتعين على المفوضية القومية للانتخابات ضمان انتخابات شاملة وممتدة وآمنة لجميع المواطنين.

44 العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، المادة 2 (3).

45 بيان مركز كارتر العام، 18 آذار (مارس) 2010 "بيان أولي عن المراحل النهائية من العملية الانتخابية في السودان،" صفحة 1.

46 العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، المادة 9 (1).

فترة الانتخابات

واجهت الانتخابات السودانية بمراحلها المتعدّدة، من افتتاح مراكز الاقتراع، وعملية الاقتراع، وإغلاق المراكز في جميع انحاء البلاد، تحديات هائلة من ناحية لوجستية ومن نواحي أخرى، والتي كانت بمجلمها مسؤولة عن تحديد كيفية ادارة المفوضية القومية للانتخابات للعملية خلال الأشهر الـ 16 السابقة. وكان حجم المهام التي واجهت مسؤولي اللجان العليا للانتخابات على صعيدي الانتخابات القومية وانتخابات الولايات هائلةً بسبب تعدد ايام الاقتراع وتعدد أنواع الانتخابات التي عُقدت في ذات الوقت.

إن عملية التصويت هي الأساس الجوهري للالتزام بكفالة حرية التعبير عن إرادة الشعب عبر انتخابات دورية حقيقة. وثمة حقوق أخرى أساسية لا بد من الوفاء بها حتى تعكس عملية التصويت إرادة الشعب بشكل دقيق. والأهم من بين هذه الحقوق هو حق التصويت وحق المشاركة في الشؤون العامة وحق التمتع بالأمن الشخصي[47]. يجب على الدولة أن تتّخذ جميع الخطوات اللازمة لضمان حماية وتوفير هذه الحقوق بالكامل لكل المواطنين بشكل متساو وبدون تمييز[48].

لقد نشر مركز كارتر بالسودان بعثةً مكونة من أكثر من 70 مراقبا قصير الأمد من 23 بلداً لمراقبة انتخابات نيسان (أبريل) 2010 القومية، بناءً على الوجود الرقابي طويل الأمد للمركز في البلاد الذي بدأ في شباط (فبراير) 2008. انتشر مراقبو مركز كارتر في كل ولايات السودان الـ 25 ، بالإضافة إلى منطقة أبيي، حيث راقبوا مراحل العملية الانتخابية من التسجيل والتصويت والعد وفرز وتجميع النتائج وإعلانها والإجراءات التي تلي الانتخابات.

ومع إغلاق مراكز الاقتراع عند حلول مساء 15 نيسان (أبريل)، كان مراقبو مركز كارتر قد زاروا 10% من ما يقارب الـ 9500 محطة اقتراع التي فتحت أبوابها خلال الإنتخابات القومية عبر البلاد. كان حوالي51% من محطات الاقتراع التي رصدها مراقبو مركز كارتر موجودة في المناطق الريفية، بينماال 49% المتبقية موجودة في المناطق الحضرية.

فتح باب الاقتراع

حُددت للعملية الانتخابية السودانية سبعة أيام لتُعقد خلالها، من ضمنها عدة أيام للاقتراع. وكانت المفوضية القومية للانتخابات قد أصدرت مرسوما يقضي بأن تفتح مراكز الاقتراع بين الثامنة صباحا والسادسة مساء على مدى ثلاثة أيام من 11 إلى 13 نيسان (أبريل). كما أشار جدول المواعيد إلى أن جميع المواد الضرورية للتصويت سيتم تسليمها لمراكز الاقتراع بحلول 9 نيسان (أبريل). أعلنت المفوضية القومية للانتخابات في 12 نيسان (أبريل) تمديد التصويت على المستوى القومي مدة يومين إضافيين حتى الخميس الموافق 15 نيسان (أبريل)، أي ما مجموعه خمسة أيام من الاقتراع، نظراً للمشكلات التي صاحبت التصويت في اليوم الأول.

انتشر مراقبو مركز كارتر في كل ولايات السودان الـ 25، بالإضافة إلى منطقة أبيي، حيث راقبوا مراحل العملية الانتخابية من التسجيل والتصويت والعد وفرز وتجميع النتائج وإعلانها والإجراءات التي تلي الانتخابات.

إن تخطيط المفوضية المتأخّر الذي جاء متناقضا وغير كافٍ أدى إلى التأخر في تسليم المواد الانتخابية، والذي تسبب بدوره في العديد من المشكلات التي أبلغ عنها المراقبون، والتي أثّرت سلبا على سير الاقتراع في اليوم الأول. إن التأخر في اتخاذ قرارات تتعلّق بعدد مراكز الاقتراع ومحطّاته والتغيير في القرارات أثّرت سلبا على شراء وتسليم وتوزيع المواد الحسّاسة اللازمة لإجراء الاقتراع. أفاد مراقبو مركز كارتر بأن عددا لا بأس به من مراكز الاقتراع فتحت أبوابها إما متأخرة أو لم تفتح على الإطلاق بسبب التسليم الجزئي للمواد الضرورية أو عدم تسليمها نهائيا،

47 العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، المواد 2، 9، 25 (أ).

48 على الدولة إتخاذ جميع التدابير اللازمة لتفعيل الحقوق الواردة في الاتفاقية التي هي طرف فيها. مثل هذه الحقوق تشمل حق كافة المواطنين في المعاملة بصورة متساوية ودون تفرقة. العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، المادة 2 (2)؛ العهد الدولي في إنهاء كل أشكال التفرقة العنصرية، المادة 1.

ناخب يغادر محطة اقتراع بعد الإدلاء بصوته

وبخاصة بطاقات التصويت[49]. لقد كان من الممكن تجنّب مثل هذه المشاكل في حال قيام المفوضية القومية للانتخابات بتأجيل الانتخابات بضعة أيام لأسباب فنية.

إن توزيع مراكز ومحطات الاقتراع أمر بالغ الأهمية لضمان حق الناخبين في التصويت. وبعد نقاش عدد المراكز والمحطّات مطوّلاً، حددت المفوضية القومية للانتخابات عدد مراكز ومحطات الاقتراع بـ 9650 مركزا تضم 16502 محطة اقتراع[50]. إلا أنه لم يكن واضحا في النهاية كم من محطات الإقتراع فتحت أبوابها بسبب انعدام شفافية النتائج النهائية والأخطاء الكثيرة التي رُصدت في قوائم مراكز ومحطات الاقتراع.

كما سبب تأخر المفوضية القومية للانتخابات في تجهيز بيانات المرشحين وتصميم بطاقات الاقتراع بوضع ضغوط إضافية على الإطار الزمني المقرر. ففي العديد من الحالات طُبعت البطاقات بطريقة خاطئة حيث تم فيها إما حذف إسم المرشح، أو وضع الرمز الخطأ للحزب بجانب إسم المرشح. كما وصلت العديد من التقارير عن تسليم مراكز الاقتراع كميات غير كافية من البطاقات.[51] وعلى الرغم من أن العديد من المشاكل المتعلّقة ببطاقات الاقتراع تم حلها بحلول اليوم الثاني من الاقتراع، إلا أنها ساهمت في فقدان ثقة الناخبين في هيئات إدارة الانتخابات، وربما ساهمت أيضاً في حرمان العديد من الناخبين من الإدلاء بأصواتهم.

49 أفاد المراقبون بأن الاقتراع في ولاية النيل الأبيض تأخر بشكل كبير حيث كان يتوجب إعادة طباعة مجموعتين من بطاقات التصويت في المساء الذي سبق يوم الاقتراع، مما أدى إلى وصولها متأخرا أول أيام التصويت. وفي كاودة بولاية جنوب كردفان، لاحظ فريق المركز مشكلة واسعة النطاق فيما يتعلق بالتسليم المتأخر لمواد التصويت لمراكز الاقتراع مما نتج عنه عدم فتح أبواب 48 مركز للإقتراع من أصل 51 مركز بالمنطقة في الوقت المحدد. كما سبب نقص المركبات في تأخر تسليم بطاقات الاقتراع في منطقتي كاودة وجلود في جنوب كردفان. وذكرت مفوضية ولاية البحيرات العليا بأن الحركة الشعبية لتحرير السودان قامت بإختطاف مركبات تسليم مواد الإقتراع.

50 قائمة توزيع المفوضية القومية للانتخابات النهائية، 23 آذار (مارس) 2010.

51 عُلق الاقتراع خلال الانتخابات بسبب نقص بطاقات الاقتراع في شرق الاستوائية، وجنوب كردفان (بلدة كاودة) وأبيي. كما أدى التأخر في تسليم المواد لضرورية للاقتراع في ولايات شرق الاستوائية وشمال دارفور وكسلا وجنوب كردفان إلى تأخر عملية الإقتراع.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

الأخضر الإبراهيمي، نائب رئيس بعثة مركز كارتر، وموظفة مركز كارتر سارا جونسون يكملان قائمة فحص المراقبين

وأدت الأخطاء الأكثر خطورة في بطاقات الاقتراع إلى إلغاء 33 عملية انتخابية مع إعادتها في غضون 60 يوماً في 5 و6 حزيران (يونيو). وكان السبب لإعادة هذه الانتخابات هو مزيج من الأخطاء التي وردت في بطاقات الاقتراع من طباعة قوائم المرشحين غير الصحيحة على بعض البطاقات إلى وضع رقم الدائرة الخاطئ على بطاقات أخرى. إضافةً إلى ضرورة إجراء انتخابات فرعية في سبع دوائر انتخابية بسبب وفاة أحد مرشحي الدائرة.

في الجنوب، واجهت قوّات الأمم المتحدة مشاكل لوجستية كبيرة في توزيع المواد الضرورية للانتخابات وقامت بتقديم دعم حاسم لإيصالها. وبالرغم من كل هذه الجهود، إلا أن بطاقات التصويت لبعض السباقات الانتخابية كانت إما مفقودة أو سلّمت للمواقع الخطأ في عدد غير قليل من مراكز الاقتراع، خاصة في جنوب السودان. وقد رصد المراقبون هذه الحالات في ولايات الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية وجونقلي وأبيي وواراب والوحدة في الجنوب، وكذلك في ولايات الشمال في الجزيرة وكسلا وجنوب كردفان وغرب دارفور. وعلى الرغم من هذه المشكلة، قرّر بعض رؤساء مراكز الاقتراع المضي في الاقتراع بدون تلك البطاقات مستكملين اجراءات التصويت لعدد كبير من الناخبين قبل أن يعلّقوا التصويت في انتظار استلام البطاقات الصحيحة.

الاقتراع

اتسمت عملية الاقتراع بوجود عدد كبير من المشكلات، بما فيها مشكلات جدية في قوائم الناخبين، وفي تحديد هوية الناخبين، وحالات ترهيب الناخبين، واختراق سرية الاقتراع وإزالة الحبر الانتخابي غير القابل للمحو. وقد كان لهذه القضايا تأثير سلبي كبير على مدى قبول العملية الانتخابية، وتآكل العديد من الطرق القياسية للتحقق من نزاهة الانتخابات وإضعاف ثقة الناخبين في العملية الانتخابية.

قوائم الناخبين

ثمة مشاكل جدّية تتعلّق بدقة وشمولية سجل الناخبين، الأمر الذي وضع عقبات أمام العديد من الناخبين المؤهلين، وحرمانهم من حقهم في التصويت. كما أدت إلى عدم تأكّد بعض المراكز من مسألة التصويت المتكرّر، الأمر الذي يمس بسلامة العملية الانتخابية ونزاهتها.

أفاد العديد من المراقبين بأن بعض قوائم الناخبين كانت غير مكتملة، وفي بعض الأحيان سلّمت قوائم للناخبين غير صحيحة. وعلى الرغم من تفاوت مشاكل إعداد وتسليم قوائم الناخبين عبر الولايات، إلا أن العيوب في قوائم الناخبين كان المشكلة الوحيدة المشتركة عبر البلاد وربما تكون السبب الأكبر في حرمان الناخبين من حقهم في التصويت.

كذلك أفاد المراقبون بأن أعدادا كبيرة من الناخبين لم يتمكنوا من العثور على أسمائهم في قوائم الناخبين بسبب مشاكل اللغة أو الترتيب الأبجدي للأسماء بطريقة خاطئة أو مضللة، أو ربما ببساطة بسبب الارتباك حول كيفية وضع الأسماء في قوائم الناخبين. وفي العديد من الحالات تم توجيه الناخبين للعودة إلى التصويت في نفس المكان الذي سجلوا فيه. ولأن عدد مراكز الاقتراع كان أقل من عدد مراكز التسجيل، اكتشف كثير من

المراقب على الأمد القصير ميكي فيست ريجارد يتحدث مع موظفي الاقتراع والمقترعين في جوبا

الناخبين بأن المركز الذي سجلوا فيه لم يعد موجوداً. ففي مراكز الاقتراع ذات المحطات المتعددة، وُزعت القوائم الانتخابية على محطاتها بدون تعليمات واضحة عن كيفية توزيعها.

لقد شاهد مراقبو مركز كارتر ناخبين تم إبعادهم وكان بحوزتهم قسائم تسجيل لكن لم يجدوا أسماءهم في قوائم الناخبين في جميع ولايات جنوب السودان وكذلك في ولايات شمال كردفان وجنوب كردفان والجزيرة والنيل الأزرق وغرب دارفور. وفي معظم الحالات التي تم فيها إبعاد الناخبين، لم يكن هناك ما يدل على نصحهم أو توجيههم إلى مركز الاقتراع الصحيح حيث توجد أسماؤهم. وفي بعض المراكز تم التخلي عن القوائم المطبوعة والرجوع للقوائم الورقية الأصلية، أو تم التخلّي عن القوائم نهائياً كما حدث في ولاية واراب. وفي بعض مراكز الاقتراع التي أبرز فيها الناخبون قسائم تسجيلهم ولم يُعثر على أسمائهم في سجل الناخبين، تم تسجيل أسمائهم وأرقامهم وسمح لهم بالتصويت. لوحظ ذلك في ولايات الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية وواراب، في حين شاهد المراقبون تعديلات يدوية أجريت على قوائم الناخبين في ولاية جنوب كردفان. وبالرغم من أن هذه الاجراءات أتاحت فرصة التصويت أمام الناخبين الذين كانوا سيستبعدون نهائيًا من عملية الانتخاب، إلا أنها فتحت المجال أمام إمكانية التصويت المتعدّد إذا ما قام الناخب باستخدام قسيمة التصويت في عدة مراكز اقتراع.

في العديد من الحالات تم توجيه الناخبين للعودة إلى التصويت في نفس المكان الذي سجلوا فيه. ولأن عدد مراكز الاقتراع كان أقل من عدد مراكز التسجيل، اكتشف كثير من الناخبين بأن المركز الذي سجلوا فيه لم يعد موجوداً.

مشاكل تحديد الهوية

ترتكز نزاهة عملية الاقتراع على التحقّق من هوية الناخبين المؤهّلين. ولكن في كثير من الأحيان لم تُنفذ القواعد التي تكفل التحقق من الهوية، كما شارك وكلاء الاحزاب واللجان المحلية مرارا في التعريف عن الناخبين.

وفقًا للوائح المفوضية القومية للانتخابات فقد كان يُسمح للناخبين بالإدلاء بأصواتهم في حال وجود أسمائهم في سجل الناخبين وكانوا قادرين على إثبات هوياتهم. ومع ذلك، لاحظ المراقبون وجود حالات عديدة لأشخاص ليس لديهم أي نوع من أنواع مستندات إثبات الهوية يقومون بالاقتراع في ولايات جونقلي وشمال دارفور وأعالي النيل دون فحصهم من قبل موظفي مراكز الاقتراع.

وفي حالات أخرى تم قبول شهادات لتأكيد الهوية، يُعتقد أنها صادرة عن اللجان الشعبية المحلّية، بدون استخدام أي وسيلة أخرى للتحقّق. في ولايتي النيل الأبيض وشمال دارفور تواجد وكلاء الأحزاب لتعريف إضافي بالناخب، وفي مناطق أخرى شارك الوكلاء في عملية التعرف على الناخبين بالرغم من حيازتهم لقسائم تسجيل. لقد تفاقمت هذه المشكلة بملاحظة إصدار اللجان الشعبية لشهادات هوية على أساس متحيّز، وأحيانا في خيام الحزب خارج مراكز الاقتراع[52].

لاحظ المراقبون في ولايات كسلا والبحر الأحمر والنيل الأبيض وولاية النيل ودارفور العديد من الناخبين دون السن القانونية الذين سُمح لهم بالتصويت. في بعض الأحيان كان تنقّلهم يتم في مجموعات منظمة، مما يشير إلى ترتيب مسبق. وفي العديد من الحالات استطاع المراقبون مباشرة التأكد من أن هؤلاء القاصرين لا يملكون بطاقات هوية سارية المفعول وقسيمة تسجيل صحيحة. وفي حالات أخرى، خاصة في ولاية الوحدة وغرب بحر الغزال، أفاد المراقبون بأن الناخبين المُفترض أنهم قاصرين سارعوا بالفرار قبل التمكن من التأكد من حقيقة كونهم راشدين.

مشاركة الناخبين الأميين

واجه الكثير من الناخبين السودانيين الأميين أو شبه الأميين صعوبات خلال الاقتراع بسبب تعقيد آلية الاقتراع، وضعف تثقيف الناخبين، وصعوبة التعرف على معاني الرموز. زاد هذا من الوقت اللازم للعثور على المحطة الانتخابية المخصصة لهم للتصويت، كما صعّب عليهم الادلاء بأصواتهم.

وبينما يعتبر استعمال الرموز للدلالة على المرشّحين والأحزاب والتوجهات ممارسة دولية بامتياز، خاصة في الدول ذات معدّلات الأمّية العالية، لم يدرك العديد من الأحزاب والمرشحين معاني هذه الرموز بسبب ضعف نظام تثقيف الناخبين. وقد أدّى تعقيد

52 في شمال دارفور وبعض الأماكن الأخرى، لاحظ المراقبون بأن الشهادات الصادرة عن اللجان الشعبية كُتبت على قطع ممزقة من الورق. وفي القضارف، كان تحديد الهوية معروضاً للبيع في مواقع الاقتراع مقابل 10 جنيهات سودانية.

الاقتراع بسبب نظام التصويت المتعدّد وقوائم المرشحين الطويلة إلى إرباك العديد من الناخبين الأميين.

المساعدة على التصويت

إن وضع إجرءات خاصة للمساعدة على التصويت تعتبر أداة مهمة لمفوضية الانتخابات تساعدها في ضمان حق الاقتراع العام للجميع، تماشيا مع إلتزامات السودان الدولية ومع أفضل الممارسات[53]. في ذات الوقت، إذا لم يتم اتباع الإجراءات بصورة سليمة، يمكن أن تقوّض المساعدة على التصويت سرّية الاقتراع وتُسيئ إلى اختيار الناخب. وقد شهد مراقبو مركز كارتر كلا الأمرين في مراكز اقتراع عبر السودان.

وقد رحب مركز كارتر بقرار المفوضية القومية للانتخابات بخصوص السماح للناخبين الذين يحتاجون إلى العون باختيار شخص بأنفسهم لتعبئة بطاقات الاقتراع الخاصة بهم بدلا من موظف الاقتراع. هذه الخطوات الرامية لتقديم المساعدة المحايدة تتوافق مع المعايير الدولية[54]. لكن، لم يتم إعلام العديد من الناخبين الذين يحتاجون إلى المساعدة بالإجراءات الصحيحة وكان هناك العديد من الاتهامات بأن من قام بالمساعدة قد أساء استخدام الثقة المنوطة به وعبّأ البطاقات بما يخالف رغبة الناخب.

تم الانتقاص من سرية اقتراع الناخبين الذين يحتاجون المساعدة في ولايات جنوب دارفور والوحدة والاستوائية الوسطى وأعالي النيل، إلا أن المراقبين شعروا بأن انتهاك سرية الاقتراع لم يتم على الأغلب بقصد سيئ أو بنية التزوير. أما في ولايتي البحيرات وشمال بحر الغزال، فقد كان المراقبون حاضرين في مراكز اقتراع حاول فيها موظفو الاقتراع التأثير بصورة غير ملائمة على اختيار الناخبين، أو حتى تعبئة بطاقات اقتراع الناخبين الأميين بدون سؤالهم عن اختياراتهم.

الحبر غير القابل للمحو

إن استخدام الحبر الانتخابي الخاص (غير القابل للمحو) يعتبر ضمانة هامة لتأمين عدم تكرار التصويت، ويجب التأكد من استمرار فعاليته لأيام أو أسابيع بعد التطبيق. خلال انتخابات نيسان (أبريل)، تعددت التقارير بخصوص سهولة إزالة الحبر الانتخابي عن أصابع الناخبين مباشرة أو بعد يوم أو إثنين. في بعض الحالات، ربما كان سبب ذلك عدم قيام موظفي الاقتراع برجّ زجاجات الحبر قبل استخدامه، أو الإضافة غير المناسبة لسيليكا التغليف مما تسبب في جفاف الحبر. إن فشل فاعلية

سيدة تضع إصبعها في الحبر غير القابل للمحو، والمصمم لمنع التصويت المتعدد. في العديد من الحالات يزول الحبر خلال أيام فقط، مبطلاً دوره كحارس من التجاوزات

الحبر، بالاضافة لمشاكل سجل الناخبين، أضعفت من الاحترازات الخاصة بمنع تكرار التصويت.

وكلاء الأحزاب السياسية

يُعد تواجد وانتشار نشطاء ووكلاء عن الأحزاب والمرشحين في مراكز الاقتراع أمراً أساسياً لضمان سلامة الاقتراع. إلا أن فعالية تواجد الوكلاء مبنية على مدى قدرتهم على العمل بحرية، مع فهمهم السليم لطبيعة دورهم ولإجراءات الاقتراع.

لقد شوهد وكلاء الأحزاب في معظم مراكز الاقتراع التي تمت مراقبتها. لكن لوحظ أن العديد منهم كانوا غير ملمّين بتفاصيل العملية الانتخابية، بل وتجاوزوا أحيانا حدود اختصاصهم. وفي ظل الفهم المغلوط لآلية المساعدة على التصويت على نطاق واسع، بما في ذلك في ولايتي شمال بحر الغزال وأعالي النيل، ساعد وكلاء الأحزاب الناخبين بشكل غير لائق. كما طالب آخرون بالسماح لهم بمراقبة إجراءات مساعدة الناخبين على التصويت، مما أدى إلى الانتقاص من سرية اقتراع.

53 الأمم المنحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، المادة 25 (ب).

54 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ملاحظة عامة 25، الفقرة 20.

لم يكن بعض الوكلاء ملمين بشكل تام بعملية تقديم الشكاوى الرسمية التي تم تسجيلها على نموذج 7. حيث أنهم إما قاموا بتقديم شكاوى عديمة الأهمية و ليست لها صلة بالموضوع، أو لم يكن لديهم أدنى فكرة عن وجود نظام تقديم الشكاوى، كما لوحظ في شمال وجنوب كردفان. كذلك كان حضورهم لعملية تجميع الأصوات ضعيفاً مما يدل على عدم وعيهم بأهمية هذه المرحلة من العملية الانتخابية.

وفي ولاية شمال دارفور لاحظ المراقبون الصعوبات التي واجهت وكلاء الأحزاب (والمراقبين المحليين) في الحصول على اعتمادات المراقبين من المفوضية القومية للانتخابات، بينما في ولايتي الجزيرة والقضارف لوحظ حضور وكلاء أحزاب غير معتمدين. كما كانت هناك مشاكل أخرى تتعلق بقدرة وكلاء الأحزاب على الوصول إلى مراكز الاقتراع، ففي ولايتي البحيرات والجزيرة طُلب من وكلاء الأحزاب السياسية التواجد على بعد 100 متر من مركزاقتراع، مما يشكل انتهاكاً لحقهم في مراقبة العملية[55].

الترهيب والأمن

إن درجة الترهيب التي تمت ملاحظتها، سواء كان ترهيباً مبطناً أو عنيفاً، تعتبر مشكلة جدية. لقد لوحظ وجود أمني كثيف في ولاية البحيرات، وشوهد أشخاص مسلحون وقوات نظامية داخل مراكز الاقتراع في ولايتي كسلا وغرب الاستوائية. كما تم اعتقال أو تهديد أو ضرب مرشحين أو وكلاء أحزاب في ولايات شرق الاستوائية و الاستوائية الوسطى وغرب الاستوائية وشمال بحر الغزال والجزيرة والوحدة وبورتسودان وأعالي النيل. كذلك صدرت تقارير عن مراقبين محليين في ولاية الوحدة تفيد بقيام مسؤولين من الحركة الشعبية لتحرير السودان بتهديدهم. وفي حالة واحدة على الأقل تم التحرش بمراقب وموظف من مركز كارتر في ولاية البحيرات والتهديد باستخدام الأسلحة النارية. وتحرش مفوضو مقاطعات بموظفي اقتراع وناخبين في ولايتي الوحدة والبحيرات؛ كما تم اعتقال موظف اقتراع في ولاية كسلا.

كان للجيش الشعبي لتحرير السودان وجوداً واضحاً في مراكز اقتراع بولايتي النيل الأبيض والبحيرات، وأفاد مراقبون من مركز كارتر بأنهم شاهدوا مرشحة في قائمة نساء المؤتمر الوطني الحزب الحاكم تُصاب بجروح على أيدي جنود الجيش الشعبي في ولاية شرق الاستوائية. كما قام جنود في شمال بحر الغزال بتأشير بطاقات اقتراع وحلّوا عنوة محل الشرطة ووكلاء الأحزاب في مراكز الاقتراع. وقام موظفو الاقتراع بتأشير بطاقات انتخابية لصالح أحد الأحزاب في ولايتي شمال بحر الغزال وواراب. بينما أظهر وكلاء أحزاب اهتماماً نشطاً بكيفية تصويت الناخبين في ولايتي البحيرات وأعالي النيل.

إن الذين كانوا مسؤولين عن حالات الترهيب هذه هم عناصر أمن في زي رسمي أو مدني وعناصر جيش ووكلاء وأعضاء أحزاب سياسية و مفوضي محليات. كما أن وجود رجال في زي مدني عرّفوا نفسهم بأنهم "أمن عام" أو "مخابرات" أو فقط "أمن" يقومون بدور فاعل في عملية التصويت كان أمراً إشكالياً، خصوصاً لمشاركتهم في مضايقة وترهيب الناخبين وممثلي الأحزاب السياسية. تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الممارسات هي ذات دوافع واعتبارات محلية أكثر منها نتيجة لتعليمات أو توجّهات مركزية، لكن أثرها العام على الانتخابات الحرة كان مقلقاً.

وعلى الرغم من تكرار حالات الترهيب التي صاحبت الانتخابات في جنوب السودان بشكل خاص، إلا أن مراقبي مركز كارتر أبلغوا عن عدة حوادث مقلقة في شمال السودان. فعلى سبيل المثال، في ولاية كسلا، قام موظفو مراكز الاقتراع بمنع وكلاء الحزب الاتحادي الديمقراطي في همشكوريب من مراقبة أي جزء من عملية التصويت. كذلك أفاد مراقبو مركز كارتر برؤية القيود المفروضة على وكلاء الأحزاب السياسية في ولاية سنّار، حيث سمح بوجود وكيل واحد فقط داخل مراكز الاقتراع في كل مرة، وذلك خلافاً للوائح والقواعد الانتخابية[56].

قررت المفوضية القومية للانتخابات تنظيم الاقتراع على مدار عدة أيام وذلك لاستيعاب أكبر عدد من الناخبين في ضوء تعدد الانتخابات التي ستجري في ذات الوقت

إغلاق باب الاقتراع

قررت المفوضية القومية للانتخابات تنظيم الاقتراع على مدار عدة أيام وذلك لاستيعاب أكبر عدد من الناخبين في ضوء تعدد الانتخابات التي ستجري في ذات الوقت. وبالرغم من الحاجة

55 قانون الانتخابات الوطني لسنة 2008، المادة 74 (3).

56 مرجع سابق، مادة 74 (3).

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

أثناء زيارته للسودان يناقش الرئيس كارتر مسألة الانتخابات مع الصحافة

إلى التمديد، إلا أنه أضاف تحديات جدية أمام نزاهة العملية الانتخابية وأدى إلى تبني إجراءات عديدة للتكيف مع التمديد. كان من المفترض على موظفي الاقتراع إغلاق الصناديق في نهاية كل يوم بإستخدام أختام ذات أرقام تسلسلية خاصة يتم تسجيلها من قبل ممثلي الأحزاب والمراقبين المحلّيين وموظفي مراكز الاقتراع، ومن ثم تخزين الصناديق في المحطّة أو في موقع آخر مناسب. وفي صباح اليوم التالي، كان من المفترض أن يفتح موظفو الاقتراع الصناديق أمام ممثلي الأحزاب والمراقبين ليتمكّنوا من التحقّق من مطابقة الاختام لتلك التي وضعت مساء اليوم السابق. لكن لم تتبع هذه الخطوات دائما.

تعتبر الأختام ذات الأرقام التسلسلية من مواد الانتخابات المعيارية لمنع التلاعب بمحتوى صناديق الاقتراع. ومع ذلك كان هناك استخدام متفاوت لهذه الأختام في جميع مناطق السودان. لاحظ مراقبو مركز كارتر غياب الاختام في عدد من المواقع، خاصة في جنوب السودان بولايات البحيرات وغرب بحر الغزال والوحدة.

كما لاحظ مراقبون في شمال السودان استخدام أختام خضراء لا تحمل أرقاماً تسلسلية، تُستخدم عادة في ربط الأكياس، لإغلاق صناديق الاقتراع في عدة ولايات، مما يعرضها للعبث المحتمل. ولوحظ هذا الاستخدام في ولايات جنوب كردفان والقضارف والبحر الأحمر والجزيرة وبأوسع ما يكون في دارفور. ولم يكن موظفو مراكز الاقتراع في بعض الأحيان على وعي بهذه الأخطاء في إغلاق الصناديق. إن الفشل في تأمين إغلاق صناديق الاقتراع خلال تخزينها ليلا أضر بمصداقية الاقتراع في هذه المناطق. أعلنت المفوضية القومية للانتخابات مسبقا عن السماح للمراقبين بمراقبة صناديق الاقتراع خلال الليل. في الواقع العملي كان من الصعب القيام بذلك لما كان يواجهه المراقبون والوكلاء من مضايقات، إضافة إلى الفترة الزمنية للعملية التي استمرت لما لا يقل عن خمس ليال.

نشرت العديد من شبكات المراقبة السودانية المحلية المدربة آلاف المراقبين في جميع مناطق السودان. وبحسب المفوضية القومية للانتخابات، فقد حصل 10286 مراقباً سودانياً على اعتماد لمراقبة الانتخابات. وقد لوحظ تواجدهم خلال عملية الاقتراع في 82% من المراكز التي زارها مراقبو مركز كارتر الدوليون، على الرغم من المضايقات والترهيب الذي واجههم في العديد من المواقع، خصوصا في جنوب السودان. لاحظ المراقبون في شمال كردفان وجونقلي تواجداً أقل للمراقبين المحليين خارج المراكز الحضرية، كما لاحظوا غيابهم عن عملية تجميع الأصوات تقريبا في كل الولايات، مما يعد مدعاة للأسف.

وقائع ما بعد الانتخابات

يستعرض هذا القسم التطورات الانتخابية عقب إغلاق الاقتراع بما في ذلك مراحل العد وتجميع الأصوات وحل النزاعات.

عد الأصوات

بدأ عد الاصوات بعد يوم من اغلاق مراكز الاقتراع بتاريخ 16 نيسان (أبريل). كان هناك استثناءين اثنين في ولايتي القضارف وأعالي النيل، إذ بدأ العد مساء يوم 15 نيسان (أبريل)، مما يشير إلى ضعف التواصل مع اللجان الولائية العليا. إن عد الأصوات وإعلان النتائج بدقة وعدم انحيازه هو الضمان بأن حق المواطن الأساسي في أن يُنتخب قد أوفي به[57].

لاحظ المراقبون بأن الموجهات الرسمية المتعلقة بما يمثل بطاقة اقتراع تالفة وكيف يمكن تفسير نية الناخب لم تتبع في ما يقرب من نصف الولايات. فكثيراً ما كانت المحطات الفردية تقرر إجراءات خاصة بها بعد توافق آراء موظفيها مع ممثلي الأحزاب والمراقبين المحليين. أفاد مراقبو مركز كارتر أنه غالباً ما كان يعتبر الصوت غير صحيح عندما لا يتم وضع العلامة بالكامل داخل الدائرة المخصصة لذلك، حتى وإن كانت نية الناخب واضحة. وفقا للمادة 77 من قانون الانتخابات لعام 2008، لا تعد بطاقة الاقتراع غير صحيحة إن كان من الممكن التوصل لمعرفة اختيار الناخب بما لا يدع مجالاً للشك. وهذا ما توافق عليه التشريعات الدولية.

في أبيي وشرق الاستوائية وجونقلي والبحيرات وجنوب كردفان وأعالي النيل، كان المركز شاهدا على مساعدة وكلاء الأحزاب السياسية للموظفين في فرز الأصوات، لكن لم يكن هناك ما يشير إلى وجود نوايا سيئة صاحبت مثل هذه الممارسات. وفي مخالفة واضحة لإجراءات الانتخابات، شارك رجال الأمن في عملية الفرز في كل من غرب دارفور وشرق الاستوائية.

كما لاحظ المركز فشل المسؤولين في تتبع إجراءات إدارية سليمة وفي مقارنة عدد بطاقات الاقتراع المستلمة مع عدد البطاقات التي تم عدها (مثلا صالحة، غير صالحة، تالفة، وغير مستخدمة). لقد أدى ذلك إلى عدم اكتمال عدد كبير من نماذج النتائج بشكل دقيق. إن الفشل في هذه المقارنة في مراكز الاقتراع شكل عبئا كبيرا على اللجان الولائية العليا وجعل النتائج أكثر عرضة للتلاعب في مراحل لاحقة.

وبعد فرز الاصوات في الموقع، تم نقل نماذج النتائج إلى اللجان الولائية العليا للعد في عواصم الولايات. ثم أحيلت النتائج من كل ولاية إلى المفوضية القومية للانتخابات في الخرطوم.

يحث مركز كارتر هيئات الإدارة الانتخابية في المستقبل على التحقق من النتائج التي ترد من اللجان الولائية العليا لضمان عدم تقويض نزاهة الانتخابات القادمة.

كان هناك تأخيراً في الفرز والعد في بعض المناطق مع بعض المشاكل اللوجستية التي صاحبت عملية مراجعة بطاقات الاقتراع ونماذج النتائج.

ومن المقلق حقا أنه حتى بداية العد لم تتوفر لدى ثلاث لجان عد ولائية في جنوب السودان مراكز عد مجهزة تحتوي حواسيبها على البرامج المناسبة. وفوق ذلك، لم تقم تسع لجان ولائية بتوظيف أو تدريب موظفي مراكز العد.

كما كانت آلية تنفيذ المفوضية القومية للانتخابات لمراحل العد والفرز غير متسقة، وهذه مشكلة تضاعفت نتائجها بعدم تدريب الموظفين بشكل كافٍ، وقلة الموارد، والافتقار إلى الشفافية، ومشاكل لوجستية في العديد من ولايات السودان. وفي الوقت الذي صممت فيه المفوضية القومية للانتخابات نظاماً للعد الإلكتروني يشمل على العديد من ضمانات إدخال البيانات، لم يتم اُتباع الآلية كما خطط لها. مما حال دون التحقق من البيانات والتأكد من دقة النتائج. وفي بعض الحالات لجأ بعض المسؤولين إلى احتساب الأصوات يدويا متجاهلين تدابير المفوضية القومية للانتخابات لضمان سلامة البيانات. يحث

57 الأمم المنحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، المادة 2 (2).

مرحلة العد بدأت في معظم محطات الاقتراع في يوم 16 ابريل، اليوم التالي لنهاية فترة الاقتراع

مركز كارترهيئات الإدارة الانتخابية في المستقبل على التحقق من النتائج التي ترد من اللجان الولائية العليا لضمان عدم تقويض نزاهة الانتخابات القادمة.

يُعد نشر النتائج مباشرة في محطات الاقتراع بعد الفرز والعد من أفضل الممارسات المهمة لضمان شفافية العملية. إن الفشل في نشر النتائج في كل مركز يُمثل فرصة ضائعة لزيادة الثقة في نزاهة نتائج الانتخابات على مستوى المجتمع المحلي. في العادة لم يتم تعبئة النماذج بشكل صحيح أو عرضها خارج مراكز الاقتراع على النحو المطلوب لضمان الشفافية. كما كان هناك اختلاف بين الولايات في مسألة نشر نتائج الانتخابات في مراكز الاقتراع.

إن وجود فقرة قانونية تُلزم بنشر فوري لنتائج التصويت في مراكز الاقتراع هو موضع ترحيب. لكن، يتعارض انعدام فقرة قانونية تشترط نشر النتائج النهائية للانتخابات مفصلة بحسب نتائج كل مركز اقتراع مع أفضل المعايير الدولية[58]. يحث المركز في الانتخابات المقبلة المفوضية القومية للانتخابات على نشر النتائج النهائية مفصلة بحسب مراكز الاقتراع لتعزيز الثقة في النتائج.

58 يمكن استنباط أن أفضل الممارسات الخاصة بنشر نتائج انتخابات مفصلة بحسب كل مركز اقتراع من الفقرة 112 من الأمم المتحدة حقوق الإنسان والانتخابات والتي توجب "أن تكون عملية فرز الأصوات والتحقق منها وتقرير النتائج والتحفظ على المواد الرسمية آمنة وعادلة". والفقرات 2 (3) و 25 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، والملاحظة العامة25 الفقرة 20 للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تدعو إلى ضرورة الفحص المستقل لعملية التصويت والعد والقرز، والحصول على مراجعة قانونية أو أي عملية مماثلة حتى يثق الناخبون في سلامة الاقتراع وعد الأصوات. يعد نشر النتائج النهائية مفصلة بحسب مراكز الاقتراع شرطا لهذا الفحص.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

التجميع

تتطلب مهمة تجميع النتائج من مراكز الاقتراع أقصى درجات الدقة. ويقع على عاتق المفوضية القومية للانتخابات توفير ضمانات صارمة للعمل بها، بما في ذلك القيام ببعض التدابير حيال الادخال العشوائي المزدوج ومراقبة الجودة وإصدار النتائج من قبل محطات الاقتراع.

نشرت المفوضية القومية للانتخابات دليلا تدريبيا لشرح نظام التجميع المعقد في وقت متأخر للغاية من العملية، في 12 نيسان (أبريل)، مما ترك فترة زمنية قصيرة جدا لتدريب الموظفين واعضاء اللجان الولائية العليا بعض هذه اللجان لم تتلق الدليل حتى أيام فقط قبل بدء عملية تجميع النتائج. هذا أدى إلى التأخر في بدء التجميع في بعض المراكز وفهم محدود جدا للعملية في مراكز أخرى[59].

نشر مركز كارتر مراقبين في مراكز البيانات في عواصم الولايات لمراقبة تجميع نتائج مراكز الاقتراع. فُرضت قيود على انتشار مراقبي المركز في سبع ولايات، أشدها كان في شمال دارفور، مما عرقل قدرتهم على تقييم بعض جوانب العملية. وكان من المقلق حقا عقد حلقات تجميع للأصوات خلال الليل في جنوب دارفور وفي غرفة خاصة في أعالي النيل، حيث تم تسجيل الاصوات يدويا. واجهت منظمات المراقبة السودانية تحديات أيضا بسبب انتهاء فعالية شارات الاعتماد للمراقبة المحلية الصادرة لبعض المنظمات قبل الانتهاء من فرز الأصوات. بعض المسؤولين في اللجان العليا للانتخابات لم يسمح للمراقبين السودانيين ووكلاء الاحزاب بالوصول إلى مراكز التجميع.

وفي مؤتمر عقد مع لجان الولايات، أكدت المفوضية القومية للانتخابات على أن الدقة كانت غاية في الأهمية خلال عملية تجميع الاصوات وأعلنت عزمها على تنفيذ نظام تجميع إلكتروني. فقد أصدرت المفوضية القومية للانتخابات لاحقا نظام إدارة نتائج الإدخال المزدوج، المستند إلى جداول البيانات إكسل لكي تُستخدم في وقت واحد مع نظام برمجيات أكثر تطورا لإدارة النتائج مصمما مع ضمانات إلكترونية تمنع الغش والخطأ البشري.

تتضمن بطاقات الاقتراع رموزاً وصوراً لمساعدة الناخبين الأميين

يوفر استعمال النظامين معا ضمانات كافية لعزل النتائج المشكوك فيها. إذ شمل نظام إدارة النتائج على 11 عاملا لعزل نتائج مركز اقتراع بسبب مخالفات محتملة تتطلب مزيدا من التدقيق. وشملت نتائج مراكز الاقتراع التي تم عزلها تلك التي يكون فيها عدد الناخبين المشاركين أكبر من 95% من عدد الناخبين المسجلين، أو عدد البطاقات الصادرة إلى الناخبين كان أعلى من عدد الناخبين المسجلين أو الناخبين المشاركين، أو كان مجموع عدد الأصوات في صناديق الاقتراع أعلى من عدد الناخبين المسجلين. إذا ما تم رصد أي من هذه العوامل الـ 11، يتم وضع علامة على النتيجة وعزلها إلى أن تُجري التحقيقات الملائمة وتُتخذ التدابير للتصحيح.

لكن حتى هذا النظام كان فيه نقاط ضعف. فمن أجل ضمان سلامة نظام منع الإدخال المزدوج، يجب أن يمنع التصميم أي تواطؤ بين موظفي إدخال البيانات. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توزيع العمل بشكل عشوائي على موظفي مركز إدخال البيانات بحيث لا يجلس موظفي إدخال البطاقة الواحدة متجاورين. ولكن وفقا لتعليمات تجميع الاصوات فعلى الموظفين المسؤولين عن إدخال البيانات الجلوس الى جانب بعضهم البعض، مما يضعف

59 في ولاية أعالي النيل لم يصل دليل تدريبات إدخال البيانات من المفوضية القومية للانتخابات حتى 19 ابريل، أي أربعة أيام بعد انتهاءالاقتراع.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

الحماية المبتغاة. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك مراقبة رسمية لجودة عينة كبيرة من نماذج نتائج المحطة، والتي كان يجب أن تتضمن مراجعة كبار موظفي اللجان العليا لقاعدة بيانات إصدارات النماذج.

في الواقع إن تنفيذ هذا النظام أدى إلى نتائج فوضوية وأحيانا مبهمة، مما أثار مخاوف حول دقة النتائج النهائية وإمكانية شمولها على نتائج لمحطات تصويت تم فيها احتيال. كما جاءت استعدادات المفوضية متأخرةً ولم يُستكمل البرنامج إلا بعد بدء الاقتراع. وفقا للمراقبين فقد كان هناك تسع ولايات لم تكن فيها الاستعدادات كافية أو عانت من بعض القضايا كعدم كفاية المعدات اللازمة للاقتراع، أو ضعف تدريب الموظفين أو عدم كفايتهم.

أفاد مراقبو مركز كارتر بأن مراكز بيانات في أكثر من نصف الولايات التي راقبوها لم تطبق إلا مكوناً واحداً فقط النظام الالكتروني. لقد منع هذا الاجراء من تطبيق ضمانات إدارة النتائج بالشكل الصحيح وأتاح المجال لبعض الخروقات التي قد تمس بسلامة العملية. ومما حث على عدم الاستفادة من ضمانات هذا النظام المشاكل المتكررة مع النماذج والضغط الذي ولدتّه محدودية الوقت لنشر النتائج وضعف التدريب أو إنعدامه على آلية عمله.

واستمرت جودة العملية بالتراجع طوال فترة تجميع النتائج. فقد علم مركز كارتر من مصدر موثوق به بأن المفوضية القومية للانتخابات أصدرت تعليماتها للولايات بالانتقال إلى تجميع النتائج يدوياً مع استخدام النظام الكتروني فقط لتوثيق مجموع الأصوات. كانت عملية التجميع اليدوي للنتائج غير منظمة بتاتا، كما لم توزع المفوضية القومية للانتخابات أي تعليمات أو نماذج على موظفي مركز البيانات لإرشادهم.

وفوق كل هذا، فقد اساءت مراكز تجميع النتائج معالجة نماذج النتائج الواردة من محطات الاقتراع، سواء كانت مجمعة يدويا أو إلكترونيا. وأفاد المراقبون عن تغييرات في النماذج كانت كثيرا ما تتم وراء الأبواب المغلقة أو بواسطة الموظفين بإدخالهم لبيانات على النماذج من دون استخدام الأقلام الحمراء المقررة.

وبالرغم من أن هذا لا يدل بالضرورة على تلاعب المسؤولين بالنتائج، إذ كثيرا ما كان سبب هذه التغييرات مشروعا لتصحيح الأخطاء الحسابية في التجميع، إلا أن هذا أدى إلى تقويض شفافية العملية الانتخابية.

أصدر مركز كارتر بياناً في 10 أيار مايو (مُدرج في الملحق) أشار فيه الى ان المخالفات الواسعة النطاق التي حدثت خلال عملية تجميع الأصوات أدت إلى الشك في دقة النتائج، وذُكر فيه الخطوات اللازم اتخاذها في الانتخابات القادمة لضمان مزيدا من الشفافية أثناء عملية تجميع النتائج.

نتائج الانتخابات

وكما تم الإشارة إليه سابقا فقد أعرب مركز كارتر عن قلقه من المشاكل الكبيرة التي صاحبت عملية فرز الأصوات ومن إنعدام شفافية المفوضية القومية للإنتخابات عند إعلانها للنتائج. نتيجة لذلك، لم يكن من الممكن تقييم دقة النتائج الرسمية بطريقة موثوق فيها. كما أعرب مركز كارتر عن قلقه أيضا من الطريقة التي تم الإعلان بها عن فائزي الأحزاب السياسة وقائمة المرأة، إذ تم الكشف فقط عن عدد الأصوات التي أحرزها المرشحون الفائزون من دون توفير الوسائل للتحقق من دقة هذه النتائج الأساسية.

أفاد مراقبو مركز كارتر بأن مراكز بيانات في أكثر من نصف الولايات التي راقبوها لم تطبق إلا مكوناً واحداً فقط النظام الالكتروني

أعلنت المفوضية القومية للإنتخابات بأن الرئيس الحالي مرشح رئيس الحزب الحاكم عمر البشير هو الفائز في الانتخابات الرئاسية بمجموع أصوات 6,901,694 من مجموع الأصوات الكلي الـ 10,114,310 صوتا. عدد الأصوات هذه تعادل 68.2% من مجموع الأصوات الصحيحة، أي متجاوزةً حد شرط الفوز الـ 50% زائد صوت واحد. وقد حصل مرشح حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان، ياسر عرمان، الذي كان قد انسحب من السباق الرئاسي في وقت سابق للاقتراع على 22% من مجموع الاصوات في الوطن، وعلى 76% من مجموع الاصوات في الجنوب مقارنة مع 14% للبشير. أما بالنسبة لنتائج إقتراع المقيمين خارج السودان فقد أيد 93% منهم البشير.

فاز برئاسة حكومة جنوب السودان الرئيس الحالي سلفا كير

بمجموع أصوات 2,616,613 من مجموع الأصوات المدلى بها الـ 2,813,830 صوتا. وهذا يعادل الـ 92.99% من مجموع الاصوات مقابل 7.01% لمنافسه الوحيد لام أكول، مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان– التغيير الديمقراطي.

وفي انتخابات الولاة، والتي أيضا هيمن عليها الولاة الحاليون، بلغ عدد الأصوات الصحيحة 10,442,561 صوتا. من بين الولايات الـ 25، كانت ولاية غرب الاستوائية هي الوحيدة التي إختار الناخبين فيها والٍ من حزب يختلف عن حزب الوالي السابق إذ خسر مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان، جيما نونو كومبا، أمام المرشح المستقل العقيد يوسف باكوسورس. ومع أن مرشحي الحزب الحاكم حصلوا على الغالبية العظمى من المقاعد، إلا أنه كان هناك العديد من التغييرات في مناصب الولاة حيث شغل مرشحون جدد 16 مقعدا من أصل 24 مقعد. ومع انتهاء انتخابات نيسان (أبريل)، كان السباق على منصب والي ولاية جنوب كردفان لا يزال ينقصه خطوات رئيسية يتعين انجازها قبل عقد الانتخابات، بما في ذلك اجراء تعداد سكاني جديد وتسجيل الناخبين في الولاية. وبالرغم من إعادة التعداد السكاني خلال صيف 2010، إلا أنه لا يتوقع عقد الانتخابات إلا بعد موسم الأمطار.

وقد عزز الفائزون الجدد في المجلس الوطني، ومجالس الولايات، ومجلس جنوب السودان هيمنة الأحزاب الحالية. إذ أن مرشحي الحزب الحاكم اكتسحوا مقاعد المجلس بأغلبية ساحقة في شمال السودان، كما اكتسح مرشحو الحركة الشعبية مقاعد جنوب السودان. هذا ساعد في تقليل مشاركة الأحزاب السياسية المعارضة في الحكومات المنتخبة (على الصعيدين القومي والولائي)، في الوقت الذي يستعد فيه السودان للمرحلة النهائية من تنفيذ اتفاقية السلام الشامل.

تسوية النزاعات الانتخابية

خلال عملية حل النزاعات، وعقب إعلان النتائج، عالجت محكمة السودان العليا عبء ضخم من القضايا بشكل سريع ومنصف. ومع ذلك، لم تتمكن المحكمة من التغلب على الثغرات التشريعية الرئيسية في الإطار القانوني السوداني، مما أدى إلى إتخاذ قرارات غير متناسقة بشأن الطعون التي تنطوي على ارتكاب جرائم انتخابية.

يوفر قانون الانتخابات القومي خيارين لحل النزاعات التي تتعلق بنتائج الانتخابات. الفصل 81 من القانون يعين المحكمة العليا للبت في القضايا التي تُشكك في النتائج النهائية، بينما الفصل 83 يمنح المفوضية القومية للإنتخابات حق إلغاء الانتخابات فقط في الحالات التي يتورط فيها المرشح الفائز شخصيا في إحدى الجرائم الانتخابية. كما يمنح الفصل الفرعي 83 (ب) المفوضية القومية للإنتخابات الحق بإبطال نتائج الانتخابات التي تكون في موضع شك، والتي تتعارض مع اختصاصات المحكمة. علاوة على ذلك، يعتم قانون الانتخابات القومي على الاختصاص المدني والجنائي حائلاً بذلك دون الحصول على سبل انتصاف فعالة ضد الغش من جانب أي طرف ثالث.

الشكاوى الانتخابية

بموجب قانون الانتخابات، تنفرد المفوضية القومية للإنتخابات بحق إلغاء النتائج واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المخالفات الانتخابية[60]. ومع ذلك، لم تستخدم المفوضية القومية للإنتخابات هذه السلطة خلال عملية تقديم الشكاوى، بل فوضت لجان الولايات بالنظر في الشكاوى واتخاذ القرارات.

يُوكل نموذج الشكاوى (نموذج رقم 7) رئيس مركز الاقتراع بالوساطة في النزاعات التي تنشأ مع ممثلي الأحزاب والمرشحين أثناء الاقتراع وفرز الأصوات، ولكن لا يمنح الناخبين أي فرصة لتقديم الشكاوى والحصول على سبل الانتصاف المناسبة. وبسبب الفشل في البت في الشكاوى، تُرفع إلى موظف العائدين، ولكن إطار العمل هذا لم يُضيف أي خطوات عملية أخرى كما لم تترتب أي مسؤوليات على لجان الولايات العليا في حال عدم استجابتها للشكاوى. إضافة إلى كل ذلك كانت عملية تجميع الأصوات غير مفتوحة للإعتراضات.

حصل المركز على نسخ عن 104 شكاوى، 89 منها تدعي ارتكاب جرائم انتخابية. يمنح قانون الانتخابات المحاكم المختصة سلطة تنفيذ أحكام جنائية بالسجن قد تصل إلى سنتين، لكن لم تنشر أي لائحة بأسماء المحاكم المختصة[61]. لم تتوفر أي وسيلة للتأكد من أن الشكاوى قد وصلت بالفعل للجان الولايات أو إذا ما تم إحالتها إلى المحكمة. قامت وزارة

60 قانون الانتخابات القومي لسنة 2008، المادة 10، ي (ط) 2008.

61 مرجع سابق، مادة 111.

العدل بتدريب 85 مدعي عام حول القانون الانتخابي، ولكن يجب عليهم الحصول على موافقة اللجنة الولائية العليا لفتح أي قضية. وفي حين أن هذا الاجراء يحمي السلطات الانتخابية من الملاحقات السياسية، إلا أنه أيضا يخنق التحقيقات المشروعة في الطعون والشكاوى.

فشلت المفوضية القومية للإنتخابات بالمساهمة بشكل فعال في عملية تسوية النزاعات الانتخابية. وتستثني الإجراءات التي وضعتها المفوضية القومية للإنتخابات العاملين في مراكز الاقتراع من الشهادة أمام الادعاء العام، كما لم تبلغ المحاكم المختصة عن أي إدانة في شمال السودان[62]. ولم تستخدم المفوضية القومية للإنتخابات السلطات المخولة لها لإلغاء بعض السباقات الانتخابية لأسباب جنائية، ولكن بدلا من ذلك نقلت تلك القضايا إلى المحكمة المختصة[63]. لكن في الواقع كان يتم رفع الطعون إلى المحكمة العليا فقط في حال نقض المفوضية القومية للإنتخابات للسباق الانتخابي مباشرة. وبتنحية المفوضية لنفسها عن مهمة التحكيم في الطعون، تم رفض طعون المرشحين الخاسرين في النتائج بحجة الغش والتلاعب فيها (يُشرع للمحكمة نفسها القيام بدور هيئة التحكيم فقط في الحالات التي تكون فيها النتائج في موضع شك بسبب خطأ إداري)[64]. أدى فشل المفوضية القومية للإنتخابات في التعامل مع الشكاوى إلى منع السودان من الوفاء بالتزاماته الدستورية والدولية والإقليمية في توفير أطر قانونية لالغاء أي نتائج غير شرعية[65]. ومن المهم في الانتخابات المقبلة أن تتعاون هيئات إدارة الانتخابات مع المحكمة العليا والهيئات المختصة الأخرى المشاركة في عملية تسوية المنازعات الانتخابية لضمان قدرة المرشحين الذين يقدمون طعونا بالتزوير على ممارسة حقهم وفي الانتصاف الفعال، وذلك تماشيا مع الالتزامات القانونية الدولية للسودان[66].

نتائج الاستئناف – المحكمة العليا

بدلا من توكيل القضاة بشكل عشوائي، قام رئيس المحكمة العليا في السودان باختيار فريقين يتكون كل منهما من ثلاثة قضاة، لكن لم يكن من بينهم أي من النساء الستة اللواتي يشغلن منصب قاضي في المحكمة. هؤلاء القضاة مثبتون بشكل كامل ولا يمكن إقالتهم إلا بموافقة المجلس القضائي الأعلى، والذي لم يقدم على مثل هذا الفعل منذ عام 1994. كما تم تسمية رسوم للمحكمة.

حدد قانون الانتخابات صلاحيات المحكمة في البت في الاستئنافات المقدمة ضد نتائج الانتخابات[67]. رفضت المحكمة 42 استئنافا من أصل 188 استئنافا بحجة أنها لا يمكن أن تلغي ظاهريا نتائج الانتخابات. سقط عشرون استئنافا آخر بسبب تقديمها بعد الفترة المخصصة للتقديم، والمحددة بسبعة أيام[68]. قبلت المحكمة لما مجموعه خمسة استئنافات. وكان يجب على المحكمة العليا إصدار حكمها خلال 14 يوما لضمان توفر القرار في الوقت المناسب[69]. كما اقتصر قانون الانتخابات تقديم الاستئنافات على المرشحين والأحزاب السياسية فقط[70]، حارماً بذلك الناخبين والمجتمع المدني من حقهم في الاستئناف[71].

مُنحت المفوضية القومية للإنتخابات صفة قانونية تخولها إقامة الدعاوى، كما يمكن مقاضاتها. وبالرغم من ذلك فإن المحكمة لم تعتبرها المُدعى عليه في الاستئنافات. فقد تعاملت مع الشكاوى المقدمة كعرائض مُقدمة من جانب واحد احتجاجا على النتائج، بدلا من التعامل معها كطعون في قرارات المفوضية القومية للإنتخابات. وكانت فترة إتخاذ القرار الـ 14 يوما ثغرةً في قانون الانتخابات لكونها أكثر من ضعف الفترة اللازمة للمفوضية لكي تجمع الوثائق الضرورية من لجان الولايات. وفي انتهاك للإجراءات المدنية في السودان، مُنع مقدمو الطعون من الوصول إلى أدلة مفوضية الإنتخابات، وبالتالي مُنعوا من فرصة الطعن في قبولها[72]. وبينما لا يلزم القانون الدولي القيام بإجراءات قانونية معلنة في مرحلة الاستئناف، إلا أن المحكمة العليا عملت كمحكمة ابتدائية ونتيجة لذلك تحملت العبء بضمان جلسات

62 ق 59 (ز) قواعد الانتخابات العامة 2009.

63 قانون الانتخابات القومي، المادة 83.

64 ق 84، قانون الانتخابات الوطني لسنة 2008.

65 المادة 9 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

66 الأمم المنحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، المادة 2 (3).

67 ق 81 (1)، قانون الانتخابات القومي لسنة 2008.

68 ق 81 (2)، قانون الانتخابات القومي لسنة 2008.

69 الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المادة رقم 7.

70 ق 81 (1)، قانون الانتخابات القومي لسنة 2008.

71 المادة 2 (3) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، كما ينطبق على المادة 25.

72 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، التعليق العام رقم 32، فقرة 29: حتى في الحالات التي يُمنع فيها الجمهور من حضور المحاكمة، يجب أن يصدر الحكم في القضية بصورة علنية، بما في ذلك النتائج الجوهرية والأدلة والأسباب القانونية.

سماع عامة بما يتماشى مع الأحكام الملزمة لدستور السودان القومي الانتقالي[73].

عقدت المحكمة جلسة علنية واحدة من هذا القبيل ورفضت 59 استئنافاً لعدم إختصاصها بالقضاء الجنائي، مُحيلةً تلك الإستئنافات إلى المحاكم المختصة أو المفوضية القومية للإنتخابات[74]. ووفقا للملاحظات الميدانية للمركز، فان عددا من هذه الحالات تبرر الحاجة إلى تحقيق أعمق. وافقت المحكمة على إستئنافين لأسباب جنائية؛ كما اعترفت المفوضية القومية للإنتخابات بالجرم المتعلق بالقضية[75]. ومع ذلك، رفض فريق القضاة دعوى مماثلة بالرغم من الاعتراف بأن الجرائم المزعومة تؤثر على نتيجة الانتخابات. وفي المداولات المغلقة، قبلت المحكمة بتبريرات المفوضية القومية للإنتخابات اكثر من حجج المستأنفين[76].

رفضت المحكمة قبول أو رفض خمسة استئنافات من جنوب السودان، وأمرت المفوضية القومية للإنتخابات بأن تقرر في هذه الحالات بموجب سلطاتها، مما أتاح للطرف المتضرر بالطعن مرة أخرى أمام محكمة جنوب السودان العليا[77]. وأحالت المفوضية الاستئنافات الخمسة مرة أخرى إلى المحكمة العليا، مُقوضةً بذلك سلطاتها للتصدي للجريمة الانتخابية لصالح المحكمة. غير أن المحكمة قامت برفض هذه الحالات بسبب تقييد الفصل 84 من قانون الانتخابات لحق الاستئناف ضد قرار المفوضية القومية للإنتخابات بهدف إبطاله، ولكن ليس ضد تقاعس المفوضية الحالي.

المحكمة الدستورية

قبلت المحكمة الدستورية بالحكم في تسع قضايا تتعلق بالحقوق الأساسية في الانتخابات. وخلافا لمحكمة العدل العليا، فقد اعتبرت المحكمة الدستورية المفوضية القومية للإنتخابات الطرف المُدعى عليه. لقد أصدرت المحكمة الدستورية حكما في حالة واحدة لصالح زعيم حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديموقراطي لام أكول يلغي أمراً تنفيذياً يقيد حقوقه الدستورية في القيام بحملة انتخابية، والذي كان قد أصدره الرئيس سالفا كير. وبحكم السلطة الممنوحة للمحكمة بإلغاء التشريعات، نظرت المحكمة أيضا في الطعن الدستوري ضد القيود التي فرضها قانون المفوضية القومية للإنتخابات على اقتراع المواطنيين في الخارج[78]. إن قدرة المحكمة الدستورية على النظر في القضايا التي تتعلق بالحقوق جعلها تقوم بدور المراقب على قرارات المفوضية القومية للإنتخابات القضائية والتشريعية.

73 المادة 14 (1) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 8 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان، المادة 1.6.2.5 من بروتوكول تقاسم السلطة، إتفاقية السلام الشامل، 2005، المادة 34 (3) من الدستور القومي الانتقالي: من حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون.

74 إستئناف رقم 183 لستيفن تونج، ولاية الوحدة.

75 إستئناف رقم 54 و إستئناف رقم 60.

76 إستئناف رقم 158.

77 ق 84، قانون الانتخابات الوطني لسنة 2008.

78 قضية رقم ج ج \ 3\ 2010.

دارفور وبعض القضايا الخاصة الأخرى

يتفحص هذا القسم انتخابات ابريل 2010 في دارفور، النازحين والرعاة، والتطورات السياسية منذ إجراء الانتخابات وتهديدات الرئيس البشير.

دارفور

لا يمكن اعتبار الانتخابات في ولايات دارفور الثلاث انتخابات ذات مصداقية وذلك لعدة أسباب؛ فحالة الطوارئ المفروضة في الإقليم تقيد نشاط الأحزاب السياسية وتعيق إجراء أية حملات انتخابية حرّة، وقد تم التذرع بحالة الطوارئ لعرقلة التجمعات والمسيرات الكبرى، مثل تلك التي أقامها المرشح الرئاسي للحركة الشعبية لتحرير السودان، ياسر عرمان. كذلك لم يشمل التعداد العام للسكان الذي أجري في عام 2009 زهاء 300,000 لاجئ من دارفور مقيمين في تشاد؛ بالإضافة لاتهامات ذات مصداقية حول تدفق أعداد كبيرة من البدو العرب غير السودانيين، والذين دخلوا المنطقة قبيل تعداد السكان، مما أدى إلى تغيير التركيبة السكانية للمنطقة. وعلاوة على ذلك، يبدو أن أعداد النازحين داخليا لا تحصى، إما بسبب رفض مسؤولي التعداد دخول المخيمات بسبب المخاوف الأمنية، أو بسبب رفض النازحين أن يحصيهم مسؤولو التعداد داخل المخيمات، خوفا من أن يخسروا الحق في استرجاع أراضيهم في مكان إقامتهم الأصلي. كذلك عزف كثير من النازحين عن المشاركة في التعداد داخل السودان بسبب التحرّكات المبكّرة للجماعات المسلحة، والهادفة إلى تقويض شرعية إحصاء السكان.

كذلك كان تسجيل الناخبين إشكالياً أيضاً، لا سيما فيما يتعلق بتسجيل بما يقارب 2.5 مليون شخص يعيشون في مخيمات النازحين؛ فعلى الرغم من أن عدداً صغيراً من تلك المخيمات قد شهد مستويات عالية من نسب تسجيل الناخبين، إلا أن نسب التسجيل في تلك المخيمات كانت بشكل عام منخفضة للغاية. إضافة إلى ذلك، وكما كان الحال مع تعداد السكان في تلك المنطقة، فقد خشي كثير من النازحين داخلياً من فقدان حقوقهم في الأراضي التي يملكونها في مناطقهم الأصلية في حال مشاركتهم في التسجيل. وكما هو الحال في أماكن أخرى في السودان، فقد شاعت تقارير بشكل واسع حول قيام حزب المؤتمر الوطني بعمل تسجيل مواز، والتي يبدو أنها أربكت السكان حيناً، وأدت لإخافتهم حيناً آخر.

بالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن المواطنون القاطنين في المناطق التي تنشط فيها الجماعات المسلحة من التسجيل في كثير من الأحيان، وكانت تلك الجماعات تحاول ثنيهم عن التسجيل في أحيان أخرى. وخلال فترة الاقتراع، لم تكن مراكز الاقتراع متوفرة إلى حد كبير في تلك المناطق.

كما واجه حزب الأمة –الإصلاح والتجديد صعوبات في تحديد مرشحيه في دارفور. بينما اعتبر الحزب الشيوعي السوداني أن الانتخابات في ظروف الحرب غير مناسبة لحملته الانتخابية، وأعلن عن مقاطعة مبكرة للانتخابات في دارفور. وقد نحا هذا النحو جميع مرشحي الحركة الشعبية لتحرير السودان، بما في ذلك المرشح الرئاسي للحزب، ياسر عرمان. كما انسحب أيضاً غالبية مرشحي حزب الأمة من الانتخابات. ونتيجة لذلك، كانت المنافسة الانتخابية في دارفور محدودة للغاية. من جهة أخرى، فقد ألقي القبض على مسؤول الحزب الشيوعي السوداني في نيالا في بداية الانتخابات لإصداره منشورات تدعم مقاطعة الانتخابات. كما ألقي القبض على العديد من مسؤولي الحركة الشعبية لتحرير السودان في شمال دارفور في الفترة التي سبقت الانتخابات، ومن ثم تم الإفراج عنهم دون توجيه أية اتهامات ضد أي منهم. وتم أيضاً اعتقال زعماء النازحين داخلياً في عدة مخيمات خلال فترة الحملة الانتخابية وفترة الانتخابات. كما أن الأوضاع الأمنية في دارفور قيدت بشكل كبير تحرّكات مراقبي مركز كارتر، وأدّت أيضاً إلى الانسحاب التام لبعثة الاتحاد الأوروبي.

لا يمكن اعتبار الانتخابات في ولايات دارفور الثلاث انتخابات ذات مصداقية وذلك لعدة أسباب.

وكما هو الحال في مناطق أخرى من السودان، كان هناك العديد من المشاكل المتعلقة بسجل ولوائح الناخبين والممارسات

المتعلقة بعملية الاقتراع؛ حيث لم تكن بعض الأسماء موجودة في محطّات الاقتراع الصحيحة؛ ولم تظهر العديد من الأسماء على السجلات. كما أفاد المراقبون أن موظفي الاقتراع في كثير من الحالات لم يستخدموا الأختام المتسلسلة. ولم تكن نماذج الشكوى رقم 7 متوفرة في كثير من الأحيان، حيث رفضت اللجنة العليا للانتخابات بشكل غير مباشر قبول بعض الشكاوى في جنوب دارفور. كما أن اللجنة العليا للانتخابات رفضت قبول بعض جماعات المراقبة المحلية؛ في حين أنها وافقت على قبول غيرها من جماعات المراقبة المحلية التابعة لحزب المؤتمر الوطني.

ومن المشكلات الخطيرة التي شابت الانتخابات في دارفور التأخير في توفير القائمة النهائية لمواقع مراكز الاقتراع، والتي تم تغييرها بشكل جذري قبل خمسة أيام فقط من يوم الاقتراع. وقد تسبب هذه التغييرات في إرباك وتشويش الناخبين، بالإضافة لاضطرار بعضهم للسفر لمسافات تزيد في كثير من الأحيان عن 80 كم إلى موقع اقتراع جديد في مناطق تتسم بإشكاليات أمنية، وفي ظل محدودية وسائط النقل. بالإضافة إلى ذلك، فقد أشار مراقبو مركز كارتر إلى التأخّر في فتح مراكز الاقتراع، ونقص المواد اللازمة للتصويت في تلك المنطقة، بالإضافة إلى عدم الاحتفاظ بمحاضر عدد الناخبين وأوراق الاقتراع الباطلة في كثير من الأحيان. هذا ناهيك عن عدم مطالبة الجنود والسجناء بإبراز أوراق ثبوتية عند التصويت، على الرغم من مطالبة الناخبين الآخرين بذلك، الأمر الذي يعد مخالفاً لتعليمات المفوضية القومية للانتخابات. زد على ذلك ملاحظة مراقبي مركز كارتر لقيام أفراد دون سن الرشد بالتصويت في شمال دارفور.

من جهة أخرى، فقد أفاد مراقبو مركز كارتر بوجود جملة من المشكلات التي شابت عملية فرز الأصوات وتجميع النتائج؛ حيث أفاد المراقبون في عدة مراكز في غرب دارفور بوجود تباين كبير وغير منطقي بين عدد الأصوات لحظة إقفال صناديق الاقتراع وعددها عند فتح الصناديق في اليوم التالي. كما لاحظ المراقبون تبايناً في بعض مراكز الاقتراع بين العدد القليل من الناخبين المسجلين في مركز الاقتراع، والعدد الكبير من أوراق الاقتراع التي تم تسليمها للرئيس في ذات المراكز. وقد أفاد مراقبو مركز كارتر في جنوب دارفور أيضاً بحصول عملية تجميع نتائج الفرز في بعض المراكز في أماكن غير رسمية ووراء أبواب مغلقة، مع فرض قيود على السماح للمراقبين أو الوكلاء بالوصول إليها. أما في شمال دارفور، فلم يتم السماح للمراقبين بالمشاركة في مراقبة المراحل النهائية لعملية الفرز وتجميع النتائج.

منح النازحين حق التصويت

تعتبر مشاركة السكان النازحين في الانتخابات التي تنظّم كجزء من عملية سلام أمراً أساسياً لسلامة العملية ولتحقيق أهداف بناء السلام. ويعتبر منح حق التصويت للنازحين، بما في ذلك اللاجئين والنازحين داخليا، حقاً مهماً من حقوق الإنسان؛ فمن شأن تلك المشاركة المساهمة في تعزيز شرعية الانتخابات ونتائجها. وفي السودان، يقع على عاتق هيئات إدارة الانتخابات المقبلة وضع الاجراءات والترتيبات اللازمة لتيسير منح حق التصويت للاجئين والنازحين داخليا، وذلك بغية الوصول لعملية انتخابية تعكس الإرادة الحقيقية للشعب وتتمتّع بالمصداقية.

في السودان، يقع على عاتق هيئات إدارة الانتخابات المقبلة وضع الاجراءات والترتيبات اللازمة لتيسير منح حق التصويت للاجئين والنازحين داخليا، وذلك بغية الوصول لعملية انتخابية تعكس الإرادة الحقيقية للشعب وتتمتّع بالمصداقية.

لقد فشلت المفوضية القومية للانتخابات في وضع توجيهات واضحة ومحددة تهدف لحماية الحقوق المدنية والسياسية للنازحين، أو بوضع ضمانات تمكّنهم من ممارسة حقهم في التسجيل للانتخابات حسبما تقتضيه المعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، لم يكن للجان الولائية العليا الرغبة أو القدرة على زيارة جميع مخيمات النازحين، الأمر الذي يفسّر إلى حد ما المعدلات المنخفضة نسبيا للتسجيل في ولايات دارفور الثلاث.

سمحت مراكز التسجيل في الخرطوم والمنطقة المحيطة بها للعديد من النازحين داخليا بالتسجيل. لكن في دارفور، وعلى الرغم من العديد الكبير نسبيا للنازحين داخليا ، فقد أقبلت نسبة صغيرة من سكان مخيمات النازحين على التسجيل، وذلك جزئياً بسبب تخوّف النازحين داخلياً من أن تسجيلهم في مراكز تسجيل

في المخيمات قد يحول دون عودتهم إلى أراضيهم التي كانوا قد فرّوا منها، وبسبب وجود الجماعات المسلّحة التي تعارض الانتخابات. كما أن عدداً من مخيمات النازحين داخلياً لم تتم زيارتها من قبل فرق التسجيل، بما فيها مخيمات كاس وكلمة.

وكما أشير سابقا، في حين تم تسجيل الناخبين في عدد من البلدان في الخارج، فإن المتطلّبات الكثيرة للمفوضية القومية للانتخابات حالت دون مشاركة تجمّعات كبيرة من اللاجئين السودانيين في الانتخابات، لعدم تمكّنهم من تلبية المتطلبات الشاقة لإثبات الهوية. لذا، فإن مركز كارتر يحث السودان على تعزيز آليات التسجيل والتصويت للمواطنين في الخارج قبل الانتخابات المقبلة.

التطوّرات السياسية في فترة ما بعد الانتخابات

كرّست معظم أحزاب المعارضة الشمالية طاقاتها طوال الحملة لتشويه سمعة المفوضية القومية للانتخابات وحزب المؤتمر الوطني، واستمرّت في ذلك خلال فترة ما بعد الانتخابات. ونتيجة لذلك، فقد أعلنت تلك الأحزاب (باستثناء حزب الاتحاد الديمقراطي) بأنه في حال طلب منها المشاركة في الحكومة الوطنية فإنها سترفض ذلك. وعلى عكس ذلك، فقد دافع حزب المؤتمر الوطني عن المفوضية القومية للانتخابات، مؤكداً على نزاهتها.

أما في الجنوب، فقد امتنعت أحزاب المعارضة عن اتخاذ موقف مسبق بمهاجمة الانتخابات. ولكن، وبعد وقت قصير من الانتخابات، أعلنت تسعة أحزاب معارضة أن الانتخابات لم تكن حرة ونزيهة، وأعلنت رفضها لنتائجها. وعلى الرغم من ذلك، وبخلاف الأحزاب الشمالية، وباستثناء الجبهة الديمقراطية المتحدة (الجبهة الديمقراطية)، فقد أعلنت الأحزاب عن استعدادها للمشاركة في حكومة جنوب السودان؛ بل إن بعضها تقلّد مناصب وزارية في الحكومة في وقت لاحق.

وعلى الرغم من أن العلاقات بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان كانت متوتّرة في كثير من الأحيان خلال فترة الانتخابات، لا سيما بين حزب المؤتمر الوطني و قطاع الشمال بالحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة ياسر عرمان، فقد تمكّن الشريكان من الحفاظ على شراكتهما وفق اتفاقية السلام الشامل، وتشكيل حكومة ائتلافية يقودها حزب المؤتمر الوطني، وشملت أيضاً عدداً من الأحزاب الصغيرة الأخرى وحلفاء حزب المؤتمر الوطني. لكن لم تسهم الانتخابات والزخم المصاحب لها في تقدم عملية السلام في دارفور، حيث اندلع الصراع بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة بشكل مكثف، وباءت المفاوضات مع حركة العدل والمساواة التي أجريت في الدوحة بالفشل. وقد أصدرت الحكومة الوطنية في نهاية الانتخابات مذكرة لاعتقال الدكتور خليل ابراهيم، زعيم حركة العدل والمساواة، وأوضحت أنها لن تنظر في توجيه الدعوة له للانضمام الى الحكومة، الأمر الذي ألحق الضرر بعملية السلام في دارفور.

وضمن هذا الإطار، شن جورج أطور، وهو ضابط سابق في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومرشح مهزوم لمنصب حاكم ولاية جونقلي، ثورة من قاعدته في خورفلاس، تسببت بعدد غير معروف من القتلى في الولاية وفي أعالي النيل المجاورة.

وفي الجنوب، ساد غضب كبير على نتائج انتخابات بعض الولايات والترشيحات الفردية. وضمن هذا الإطار، شن جورج أطور، وهو ضابط سابق في الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومرشح مهزوم لمنصب حاكم ولاية جونقلي، ثورة من قاعدته في خورفلاس، تسببت بعدد غير معروف من القتلى في الولاية وفي أعالي النيل المجاورة. وقد كانت آخر التقارير حول قتال اشترك فيه اطور في اغسطس 2010، وعلى الرغم من أن زعيم المقاومة الشعبية ديفيد يويا (المتحالف مع أطور) قد بدأ مفاوضات مع حكومة جنوب السودان، إلا أنه، وحتى كتابة هذه السطور، لم ترد تقارير عن انتهاء تمرد أطور. وقد حدثت ثورات أخرى من قبل قادة خسروا في الانتخابات في بيبور وشمال ولاية الوحدة. وقد ادعت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان بأن هذه الجماعات، جنبا إلى جنب مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، تتلقى الدعم، بما في ذلك الأسلحة، من القوات المسلّحة السودانية على الرغم من أن حزب المؤتمر الوطني قد نفى ذلك.

وفي السادس عشر من أيار (مايو) ألقي القبض على زعيم

حزب المؤتمر الشعبي، حسن الترابي، وثلاثة من كبار الأعضاء العاملين في صحيفة الحزب. وقد اجتمعت أطراف تحالف جوبا لإدانة اعتقال الترابي ونظّمت مسيرة الى مقر حزب المؤتمر الشعبي لاظهار تضامنهم. ويظهر هذا التحالف النادر تجاه حزب المؤتمر الشعبي (الذي رفض مقاطعة الانتخابات لكنه رفض في وقت لاحق نتائجها) بجلاء رغبة تحالف جوبا في الحفاظ على وحدة المعارضة للحكومة. وقد تم إطلاق سراح الترابي من السجن في الثلاثين من حزيران (يونيو) دون تقديم أية سبب لاعتقاله، في حين ما زال الصحفيون رهن الاحتجاز حتى كتابة هذه السطور.

التعداد السكاني في جنوب كردفان وجنوب السودان

وافق الحزبان الحاكمان في السودان على معالجة المشكلات التي اعترت الولايات العشر في الجنوب، فضلا عن جنوب كردفان وأبيي، وذلك في أعقاب مفاوضات مضنية أصرت خلالها الحركة الشعبية لتحرير السودان على أن جنوب السودان وجنوب كردفان لم يتلقوا التمثيل المناسب لهم (ممثلين بعدد أقل من أعدادهم) في المجلس الوطني، وذلك نتيجة لعدم دقة نتائج التعداد. وعليه، حاولت الحركة الشعبية لتحرير السودان من خلال مفاوضاتها مع حزب المؤتمر الوطني إفساح المجال لـ 40 نائباً إضافياً من الجنوب في المجلس الوطني، وأربعة نواب من منطقة جبال النوبة في جنوب كردفان، ونائبان اثنان من أبيي. كما وافقت الحركة الشعبية لتحرير السودان على المشاركة في الانتخابات البرلمانية الرئاسية والوطنية في جنوب كردفان كما هو مخطط لها، بينما تم تعليق انتخابات مجالس وحكام الولايات إلى موعد لاحق.

وقد تكللت المفاوضات بين الحزبين على مقاعد المجلس الإضافية في جنوب كردفان بالنجاح، حيث تم الاتفاق على إعادة التعداد (إحصاء السكان) في جنوب كردفان، فضلا عن غيرها من الخطوات التحضيرية الرئيسية لترسيم الدوائر الانتخابية وتسجيل الناخبين. وستكون الانتخابات في ولاية جنوب كردفان خلال الفترة التي تسبق الاستفتاء العام والمشورات الشعبية خطوة ضرورية لضمان الحفاظ على علاقة عمل فاعلة بين الشريكين، ولتعزيز أسس الحكم الديمقراطي في الدولة.

الرعاة والانتخابات

تعد مساحات واسعة من دارفور وجنوب السودان وشرق السودان، وحتى وسط السودان، موطنا لأعداد كبيرة من الناس الذين يعتمدون على تربية الحيوانات، ويجولون على مدار العام على مسارات محدّدة بحثاً عن الكلأ والماء. وضمن هذا الإطار، ثارت مخاوف في بعض الأحيان من عدم احتساب بعض مجموعات الرعاة أو البدو في التعداد (كما هو الحال في جنوب كردفان). كما ادعت المعارضة في أوقات أخرى في دارفور وولاية البحر الأحمر أن هذه المجموعات تم تعدادها أكثر من مرة لصالح الحزب الحاكم، وبالتالي أعربت عن مخاوف مماثلة أثناء عملية التسجيل والتصويت.

هدد الرئيس البشير عشية انتخابات نيسان (أبريل) مراقبي الانتخابات الدوليين مرة أخرى قائلاً: "سنقطع أصابع من يحاول إهانتنا، ونضعها تحت أحذيتنا ونرميها بعيداً."

إضافة إلى ذلك، وبالنظر لطبيعتهم البدوية القائمة على التنقل الدائم، من الصعب إجراء التعداد والتسجيل لهذه المجموعات، أو تحديد مراكز الاقتراع التي سيتم تسجيلهم فيها، بالنظر لأسلوب حياتهم غير المستقر. وعلى الرغم من مشاركة بعض البدو الرحّل والجماعات شبه المهاجرة في عملية التسجيل، إلا أن عملية التصويت شكّلت تحدياً بالنسبة للعديد منهم، نظراً لاشتراط اقتراعهم في ذات المكان الذي قاموا بالتسجيل فيه، ولكونهم في كثير من الأحيان يسافرون لأماكن بعيدة عن مكان التسجيل خلال الأشهر الأربعة بين انتهاء فترة تسجيل الناخبين وإجراء عملية الاقتراع. لذلك، يناشد مركز كارتر هيئات إدارة الانتخابات المقبلة بأن تأخذ في الحسبان الظروف الخاصة للسكان الرحل، والأحكام المحددة التي وضعت من أجل إدراجهم في كافة مراحل العملية الانتخابية.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

تهديدات البشير

في أعقاب البيان الذي أصدره مركز كارتر في السابع عشر من آذار (مارس) 2010، نقلت وسائل إعلام مختلفة تهديدات على لسان الرئيس السوداني عمر البشير، يهدد بموجبها المراقبين الدوليين بأن الحكومة "ستقطع أصابعهم وتضعها تحت أحذيتنا." وقد أوضح الرئيس البشير أن مرد هذه التهديدات هو مزاعم أن مركز كارتر يدعو لتأجيل إجراء انتخابات شهر نيسان (أبريل) 2010؛ مع العلم أن بيان مركز كارتر لم يقصد الدعوة لهذا.[5] كما هدد الرئيس البشير عشية انتخابات نيسان (أبريل) مراقبي الانتخابات الدوليين مرة أخرى قائلاً: "سنقطع أصابع من يحاول إهانتنا، ونضعها تحت أحذيتنا ونرميها بعيداً".

لقد قرر مركز كارتر الانسحاب من مراقبة الانتخابات، وذلك في أعقاب تهديدات الرئيس عمر البشير. إلا أنه، وقبل تنفيذ قراره بهذا الشأن، تشاور كبار مسؤولو مركز كارتر مع قادة الحكومة السودانية وحزب المؤتمر الوطني، وعلى الأخص في أعقاب التهديد الثاني من الرئيس البشير. وقد منح القادة المذكورون لمركز كارتر تطمينات حول سلامة وأمن مراقبي المركز في السودان، موضحين بأن تصريحات وتهديدات الرئيس البشير لم تقصد بشكل حرفي، حيث أنها ألقيت في خضم الحملة الانتخابية. وعليه، قرر المركز قبول هذه الضمانات، والعدول عن قراره بالانسحاب، والمضي قدما في نشر المراقبين. كما أوضح المركز أن تصريحات الرئيس البشير انتهكت روح اتفاقية السلام الشامل، وتساءل عن مدى جدية التزام حكومة السودان بضمان عملية انتخابية حقيقية وذات مصداقية.

79 تضمن تصريح مركز كارتر أنه: "إذا لزم الأمر، فلدى المفوضية القومية للانتخابات القدرة على تأجيل الانتخابات، وينبغي أن تفعل ذلك لتحمل مسؤولية تعزيز مصداقية وشمولية الانتخابات. ويشجع المركز المفوضية القومية للانتخابات لأخذ جميع العوامل بعين الاعتبار، بما في ذلك موسم الأمطار الوشيكة في جنوب السودان وجنوب دارفور. ومع ذلك، من المهم أن اتخاذ أي قرار من قبل المفوضية القومية للانتخابات بتأجيل الانتخابات يجب أن يتم في أسرع وقت ممكن حتى تتمكن المفوضية والشركاء المساعدين لها، والمقدمين للمساعدة الفنية لها بهذا المضمار، ببدء الترتيبات لتحديد موعد جديد للانتخابات ".

الخلاصات والتوصيات

ينبغي النظر إلى انتخابات السودان العامة لسنة 2010 كجزء من عملية ديمقراطية أشمل. وقد كانت رؤية اتفاقية السلام الشامل أن الانتخابات ستعزز المؤسّسات والعمليات الديمقراطية في السودان. وكان الأمل معقوداً على أن مشاركة المواطنين السودانيين كناخبين وعاملين في الانتخابات وكمراقبين وأعضاء في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ستبني قوة دافعة نحو مزيد من ترسيخ الديمقراطية. لكن محدودية المنافسة في الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجلس الوطني، بالإضافة إلى اعتقالات لاحقة لزعيم حزب كبير وعدد من الصحفيين تشير إلى أن مساحة الديمقراطية لم تتسع بعد.

ينبغي على قادة المجتمع السوداني المدني والسياسي من مختلف ألوان الطيف السياسي أن يعيدوا تأكيد التزامهم بالقيم الديمقراطية الأساسية. ويجب على الحكومة السودانية ضمان عدم إغلاق نافذة الديمقراطية المحدودة التي كانت واضحة خلال فترة الحملة، بل العمل على توسيعها وتعميقها. حيث أن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والشفافية هي متطلّبات أساسية لبناء الثقة في الحكم الديمقراطي في السودان.

يحث مركز كارتر جميع السودانيين على العمل من أجل مصالحة وطنية ذات قاعدة عريضة على النحو المطلوب في اتفاقية السلام الشامل. في أعقاب الانتخابات العامة وفي ظل حالة الاستقطاب السياسي الذي يعم جميع أنحاء السودان، وحيث أن البلاد تمضي قدما باتجاه الاستفتاء في جنوب السودان وأبيي، فإن هناك حاجة ملحة لتحقيق المصالحة الوطنية والادماج الكامل لأطراف السودان والمناطق المهمشة في المجالات السياسية والاقتصادية للدولة.

كان الأمل معقوداً على أن مشاركة المواطنين السودانيين كناخبين وعاملين في الانتخابات وكمراقبين وأعضاء في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ستبني قوة دافعة نحو مزيد من ترسيخ الديمقراطية. لكن محدودية المنافسة في الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجلس الوطني، بالإضافة إلى اعتقالات لاحقة لزعيم حزب كبير وعدد من الصحفيين تشير إلى أن مساحة الديمقراطية لم تتسع.

وفيما يلي التوصيات المستندة على تحليل وملاحظات المركز. يحتوي القسم الأول على توصيات للانتخابات المقبلة في السودان. ومن ثم يليه توصيات محددة بشأن استفتاء جنوب السودان، والتي ينبغي أن تقرأ بالاقتران مع توصيات الانتخابات العامة. ويتضمن القسم الأخير توصيات للاستفتاء في أبيي، والتي ينبغي أن تقرأ بالاقتران مع كل من قسمي الانتخابات واستفتاء جنوب السودان.

توصيات حول الانتخابات العامة

1) الإطار القانوني

إن وجود إطار قانوني سليم مستند على مبادئ الشمولية والشفافية يعد شرطاً مسبقاً وضرورياً لإجراء انتخابات ديمقراطية، وتعزيز ثقة المواطن في الانتخابات ونتائجها. لكن الإطار الإطار الانتخابي والقانوني في السودان يتضمّن أحكاما تقيّد الحقوق المدنية والسياسية الأساسية. ونتيجة لذلك، لا يضمن الإطار القانوني الاحترام الكافي للحقوق السياسية والحرّيات الأساسية المنصوص عليها في دستور السودان، بما في ذلك حرية التعبير والتجمّع وتكوين الجمعيات، فضلا عن الحق في الحصول على الانتصاف الفعال عند التعرض للانتهاكات.

توصيات: يحث المركز الحكومة على مراجعة الإطار القانوني وإزالة التناقضات والتضاربات التي تشكل تعديا على الحريات التي توفرها اتفاقية السلام الشامل والدستور القومي الانتقالي. وينبغي أن يشمل ذلك دراسة القوانين المقيدة بشدة والتي لا تتوافق مع التزامات السودان المعلنة، بما في ذلك قانون عام 1991 للإجراءات الجنائية،

وقانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لسنة 2006، وقانون قوات الأمن الوطني لسنة 2009، وقانون الصحافة والمطبوعات لسنة 2009، واللوائح والقواعد المستمدة من هذه القوانين.

2) ترسيم حدود الدوائر الانتخابية

تشير مصادر القانون الدولي العام إلى أن ترسيم حدود الدوائر الانتخابية يجب أن يحمي المساواة في الحق في التصويت، وذلك بتضمنه نفس عدد المواطنين تقريباً لكل ممثل منتخب، كما يجب ألا تميز حدود الدوائر الانتخابية ضد الأقليات السكانية أو الانتماء السياسي.

توصيات: ونظرا للحساسية السياسية والتعقيد لترسيم حدود الدوائر الانتخابية، ينبغي تخصيص الوقت الكافي في التقويمات الانتخابية المقبلة. وينبغي أيضاً تطبيق منهجية منظمة وموحدة وتوفير التدريب التطبيقي الكافي الذي يجب تزويده للمسؤولين عن تحديد حدود الدوائر الانتخابية. كما ينبغي لعمليات ترسيم الحدود المقبلة أن تسعى إلى حماية حق التصويت العام على قدم المساواة من خلال تجنب الانحرافات الواسعة في عدد المواطنين مقابل الممثل المنتخب. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تشمل تقارير حدود الدوائر الانتخابية إما خرائط مفصلة لكل دائرة انتخابية أو قوائم بأسماء القرى واسعة النطاق تشمل جميع القرى وسكانها لضمان التشاور بين الناخبين والأحزاب السياسية وموظفي إدارة الانتخابات بشكل صحيح ولضمان الفهم الدقيق لحدود الدوائر الانتخابية. وينبغي أن تستند حدود الدوائر الانتخابية على تعداد مقبول وذي مصداقية.

3) تسوية النزاعات الانتخابية

تعد الإجراءات والأنظمة الملائمة لتسوية الشكاوى الانتخابية عنصراً حاسماً للإطار القانوني لانتخابات ديمقراطية ويمكن أن تكون عاملا حاسما في تحقيق السلام المستدام.

توصيات: ويجب ان يوفّر الإطار القانوني للانتخابات وسائل فعالة للمتنافسين للحصول على تعويض عن الانتهاكات. وينبغي أن تكون المواعيد النهائية للاستئناف كافية لجميع الأحزاب لالتماس التعويض ويجب ان يتجاوز الحق في تقديم الاستئناف الأحزاب السياسية والمرشحين لجميع أصحاب الحق في الانتخابات بما في ذلك المواطنين ومسئولي الاقتراع. وينبغي إجراء مزيد من التوعية حول عملية الاستئناف لضمان استفادة المؤهلين من هذه العملية، وينبغي أيضاً توفير مزيد من التدريب لأولئك المسئولين عن إدارة كل مرحلة من مراحل عملية الاستئناف، وينبغي أن تكون العملية لامركزية لتمكين أولئك الذين يقيمون في المناطق النائية من الاستئناف.

يجب فصل الدعاوى الجنائية عن نتائج الطعونات من أجل تجنيب المستأنفين المدنيين عبء الإثبات الجنائي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون الخيارات المتاحة أمام المدعين أكثر وضوحا، وتفويض نشر قرارات الاستئناف والمعايير لإبطال النتائج المعدلة من أجل توفير قدر أكبر من الوضوح القانوني. كذلك ينبغي رفع القيود المفروضة على من يملك الحق في تقديم الطعن (المصلحة في الدعوى) على جميع الفروع الأربعة للمحكمة العليا والتي ينبغي أن تشكل هيئات للنظر في الطعونات والاستئنافات من أجل توسيع نطاق وصول أصحاب الحق لتسوية المنازعات الانتخابية. يجب أن يبقى وكلاء النيابة والمفوضية القومية للانتخابات على علم بالشكاوى، وينبغي تمديد فترة تقديم الشكاوى لتشمل مراحل تجميع وإدخال البيانات. ويمكن لقضاة المحكمة المختصة في الدولة مساعدة اللجان العليا للانتخابات في الكشف عن حالات استغلال المنصب المخالفات، في حين أن حماية العاملين في مراكز الاقتراع الذين يبلّغون عن الانتهاكات من شأنها أن تكفل تنفيذ القوانين الانتخابية. وكل صلاحية تمنح للمفوضية القومية للانتخابات يجب أن يوازيها واجب أو مسؤولية بممارسة هذه الصلاحية.

4) الاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان

تتضمن اتفاقية السلام الشامل أحكاما لإنشاء هيئة لحقوق الإنسان مسؤولة عن متابعة انتهاكات حقوق الإنسان وتكفل المساءلة وفقا لإلتزامات السودان الدولية. ومع ذلك، لم تنشأ أي هيئة وطنية تتمتع بسلطات كاملة.

توصيات: يجب تشكيل مفوضية لحقوق الإنسان تكون مخولة برصد وتحري الشكاوى المتصلة بالانتخابات في الوقت المناسب. وينبغي أن تتمتّع بسلطات واسعة لفرض عقوبات ملزمة على الانتهاكات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتصرفات الأجهزة الأمنية، وأن تمنح لجان الرقابة صلاحية الوصول الكامل إلى الوثائق الداخلية ذات الصلة للأمن. وينبغي للمفوضية أيضاً أن تكون واضحة وأن توصل تحذيرات صارمة ضد التدخّل في عمل الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

5) الأمن

ويجب أن تعمل الأجهزة الأمنية بطريقة لا تؤدي إلى ترهيب أو منع المشاركة الكاملة للأحزاب والمرشحين أو المواطنين في العملية السياسية. من أجل أن ينظر إليها على أنها ذات مصداقية في إدارة الأمن المتعلق بالانتخابات، يجب على أجهزة الأمن أيضا احترام المعايير الدستورية والحريات.

توصيات: وينبغي على وزارة الداخلية العمل مع السلطات الانتخابية في الانتخابات المقبلة، وتوضيح الإجراءات اللازمة لعقد التجمعات السياسية، والتأكد من أنها تتماشى مع التزامات السودان الوطنية والإقليمية والدولية وتطبيقها باستمرار في جميع أنحاء الولايات. وينبغي لحكومة السودان وحكومة جنوب السودان اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتحقيق في أي ادعاءات للتعذيب أو لانتهاكات حقوق الإنسان واتخاذ اجراء سريع ضد المسؤولين الذين ارتكبوا جرائم أو سمحوا بأعمال العنف غير المشروعة ضد المدنيين خلال العملية الانتخابية.

ومن المهم أن تجهّز الدولة والمسؤولين الانتخابيين الخطط الأمنية لحماية تسجيل الناخبين ومراكز الاقتراع في وقت مبكر جدا من العملية الانتخابية، لا سيما في ظل التحديات اللوجستية المتعلقة بالانتخابات العامة في السودان. وينبغي أن تأخذ الخطط في الاعتبار أهمية التوزيع الواسع لمراكز الاقتراع، حتى لا يحرم الناخبين من حقوقهم السياسية. ويجب استدعاء القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان لمساعدة الشرطة أو غيرها من السلطات في توفير الأمن، ومن المهم أن تكون أدوارهم الخاصة واضحة، وأن يوصلوا جميع المعلومات ذات الصلة لقوات الأمن والأحزاب السياسية والشعبية. وينبغي أن يُطلب من القوات المسلحة في الانتخابات المقبلة أن تلعب دوراً في الظروف الاستثنائية. كما يجب استبعاد المخابرات الوطنية وجهاز الأمن الوطني من العملية الانتخابية.

مراقب مركز كارتر أجاي باتيل (إلى يمين الصورة) وشارلزلوقونايا رويو يقارنان ملاحظاتهما في محطة اقتراع في شمال السودان

6) دارفور

إن استمرار حالة الطوارئ وقمع الحريات المدنية والصراع المستمر في دارفور لم تتح بيئة مواتية لإجراء انتخابات مقبولة في نيسان (أبريل) 2010. ونظراً لمشاركة النازحين في دارفور المحدودة في عمليتي تسجيل الناخبين والتعداد، فقد تم استبعاد الكثير من السكان من هذه العملية الانتخابية. ولم يكن مراقبو مركز كارتر قادرين على الوصول إلى مناطق واسعة من الإقليم بسبب الوضع الامني. في حين أن المناطق التي تمت تغطيتها من قبل المراقبين كانت سلمية إلى حد كبير، أبلغ المراقبون عن وجود انتهاكات إجرائية وتقنية جدية أثناء عملية الاقتراع.

توصيات: يدعو المركز حكومة الوحدة الوطنية للتوصل إلى اتفاق مع مختلف الجماعات المتمردة وإشراكهم في العملية السياسية والمؤسّسات الديمقراطية السودانية. ونظرا للقيود الخطيرة التي تعوق الانتخابات في دارفور في 2010، ينبغي أن يوفر الاتفاق التفاوضي التدابير اللازمة لضمان التمثيل الكامل للفئات المستبعدة في المؤسسات الديمقراطية في الدولة، وأن يضمن التعبير الحقيقي عن إرادة الناس في دارفور. وينبغي تعزيز الأمن في الانتخابات المقبلة لتيسير المشاركة الكافية للناخبين والأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من الجهات المعنية.

7) مشاركة النازحين والبدو والرعاة واللاجئين والمواطنين في الخارج

كانت معدلات تسجيل الناخبين منخفضة في الخارج حيث شارك أكثر من 100,000 مواطن سوداني فقط، ويرجع ذلك جزئيا إلى متطلبات إثبات الهوية الصارمة.

توصيات: في الانتخابات المقبلة، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتجمعات النازحين داخليا لضمان دمجهم في العملية الانتخابية، بما في ذلك في مراحل ترسيم الدوائر الانتخابية وتسجيل الناخبين. ويجب أن يبذل مسؤولو الانتخابات قصارى جهدهم لضمان عدم إعطاء النازحين الانطباع بأن عليهم الاختيار بين حقوقهم الديمقراطية وحقهم في العودة إلى مواطنهم الأصلية.

يشجع مركز كارتر السودان على توسيع نطاق التسجيل والتصويت للمواطنين في الخارج، بمن فيهم اللاجئين، قبل الانتخابات المقبلة. ويمكن عمل ذلك عن طريق قبول أي وثيقة رسمية صادرة عن الحكومة السودانية لاثبات الجنسية السودانية والأهلية للتسجيل. كما يجب عمل دراسة متأنية لتحديد مواقع التسجيل والاقتراع خارج البلاد، بما في ذلك مخيمات النازحين. ويجب أن تقترن الجهود الرامية إلى منح حق الاقتراع لهذه الجماعات بحملات توعية وتثقيف للناخبين. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص في الانتخابات المقبلة لموضوع الرعاة والبدو الرحل. وينبغي زيادة جهود التثقيف المدني لهذه الجماعات، وبذل محاولات أكبر لضمان تمكينهم من المشاركة في تسجيل الناخبين والاقتراع. إذا كان ذلك ممكنا، يجب أن يؤخذ أيضا في الحسبان تنظيم مراكز للاقتراع ضمن مسارات تحرّك الرعاة والبدو للتلاؤم مع حالة هذه الجماعات.

8) تثقيف الناخبين والتثقيف المدني

تعد جهود توعية الناخبين والتثقيف المدني ضرورية لضمان أن جمهور الناخبين على اطلاع وقادرين على ممارسة حقهم في التصويت بشكل فعّال. ونظرا لتعقيد عملية الاقتراع، وغياب التقاليد الديمقراطية في الفترة الأخيرة، وارتفاع مستوى الأمية في السودان، فإن توعية الناخبين اكتسبت أهمية خاصة واعتبرت حاجة ملحة في هذه الانتخابات.

توصيات: وينبغي توجيه اهتمام خاص نحو توعية الناخبين الأميين والأحزاب السياسية على استخدام الرموز الحزبية السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في وضع مواد إضافية لتوعية الناخبين في مراكز الاقتراع يوم/ أيام الانتخاب، بما في ذلك ملصقات تحمل معلومات عن عملية الاقتراع، وصور لبطاقات الاقتراع "إعرف مرشّحك" تحمل أسماء المرشحين والأحزاب والرموز الخاصة بهم.

نظراً لتعقيد عملية الاقتراع، وغياب التقاليد الديمقراطية في الفترة الأخيرة، وارتفاع مستوى الأمية في السودان، فإن توعية الناخبين اكتسبت أهمية خاصة واعتبرت حاجة ملحة في هذه الانتخابات.

وينبغي تحسين التنسيق بين المفوضية القومية للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني، ويجب أن تسعى وسائل الإعلام لتوضيح الأدوار والمسؤوليات لتنفيذ برامج توعية الناخبين والتثقيف المدني. وينبغي على سلطات انتخابات الولايات توسيع التثقيف المدني في معظم المناطق الريفية والنائية لضمان فرصة المشاركة لجميع المواطنين. وينبغي للسلطات الانتخابية القومية النظر في توفير معدّات الاتصالات للمسؤولين المحليين، لا سيما في المناطق النائية لتسهيل التنسيق.

9) الأحزاب السياسية

تقدم الأحزاب السياسية للمواطنين خيارات في تحديد من يتولّى الحكم، وتوفّر وسيلة للتعبير عن مصالح واحتياجات المنتسبين لها، وفرصة للتأثير في مستقبل بلدهم. ومع ذلك، فقد فشلت المفوضية القومية للانتخابات في جذب الأحزاب واشراكهم في العملية بالقدر الكافي لضمان ثقتهم في هذه العملية.

توصيات: وينبغي لهيئات إدارة الانتخابات المقبلة إنشاء لجنة داخلية لإدارة العلاقات مع الأحزاب السياسية بحيث تتمتّع بحياد كامل وأن توفّر لها الموارد الكافية، وأن تكون موجودة في المقر الرئيسي، وكذلك وأن يكون لها تواجد على مستوى الولايات. وينبغي لها التواصل بشكل مستمر مع الأحزاب والمرشحين، وتوثيق ومعالجة شكاواهم وملاحظاتهم بطريقة شفافة ومنظمة من

أجل خلق الثقة داخل المجتمع السياسي. وينبغي على الأحزاب السياسية أن تعمل سوية على وضع مدونة سلوك وطنية قبل فترة تسجيل الناخبين والاقتراع من أجل المساعدة في تسهيل إجراء انتخابات منضبطة، كما عليهم توعية مؤيدي الحزب حول مسؤولياتهم.

10) تمويل الحملات

بينما تمّ تقديم الدعم الحكومي للأحزاب السياسية الحاكمة، كانت الأحزاب الأخرى محرومة ومنذ فترة طويلة من الموارد التي تحتاجها للعمل بشكل مناسب. وهناك معايير دولية ناشئة تنظّم مسألة وضع ضوابط على تمويل الحملات الانتخابية من أجل الحفاظ على حق الناخبين في الاختيار. وقد كان التفاوت في التمويل بين المرشحين من الأحزاب الحاكمة في الشمال والجنوب ومنافسيهم مسألة مثيرة للقلق خلال انتخابات نيسان (أبريل) 2010. وكانت لوائح وقواعد تمويل الحملة التي أصدرتها المفوضية القومية للانتخابات غير فعّالة.

توصيات: يجب وضع حدود قصوى معقولة على مصروفات الحملات الانتخابية ويجب على الأحزاب الإفصاح عن مصروفاتهم. وينبغي وضع تدابير وقواعد إدارة نفقات الحملات في وقت مبكّر قبل بدء فترة الترشيح وفترة الحملة الانتخابية. وينبغي على حكومة السودان أن توفّر التمويل الحكومي اللازم للأحزاب السياسية من خلال هيئة مركزية مختصة بذلك، وأن تضمن أن الأحزاب السياسية تتمتّع، فعلياً، الوصول على قدم المساواة إلى الموارد. وينبغي وضع قواعد صارمة تمنع استخدام الموارد الحكومية في الحملات الانتخابية وذلك في مسعى لضمان "تكافؤ الفرص" بين المتنافسين في الانتخابات المقبلة. ويجب فرض عقوبات ضد أولئك الذين يخرقون تلك القواعد.

11) وكلاء المرشحين والأحزاب السياسية

لقد أظهر عدد وكلاء المرشحين والأحزاب السياسية الذين تم نشرهم خلال الانتخابات العامة 2010 اهتماماً بالمشاركة والالتزام بحماية نزاهة العملية الانتخابية. ويعد حق وكلاء المرشحين والأحزاب السياسية في التواجد أثناء عمليتي الاقتراع والفرز من المعايير الدولية الناشئة التي ينبغي على السودان الالتزام بها[80].

توصيات: وينبغي تعزيز تدريب وكلاء الأحزاب السياسية، بما في ذلك تقديم الدعم الفني الإضافي ومن خلال منهيجة التدريب الهرمي، وذلك لضمان فهم وكلاء المرشحين والأحزاب لأدوارهم ومسؤولياتهم.

لقد أظهر عدد وكلاء المرشحين والأحزاب السياسية الذين تم نشرهم خلال الانتخابات العامة 2010 اهتماماً بالمشاركة والالتزام بحماية نزاهة العملية الانتخابية.

وتعد المضايقات التي يتعرّض لها وكلاء الأحزاب والمرشحين خلال العملية الانتخابية مدعاة للقلق. ولا تتيح التعليمات الانتخابية الحالية آلية مناسبة للتعامل مع الشكاوى المقدمة من وكلاء المرشحين أو ألأحزاب السياسية على مستوى مراكز الاقتراع. وينبغي لهيئات إدارة الانتخابات المقبلة أن تضع آليات وبروتوكولات فعّالة للتعامل مع الشكاوى، بما في ذلك توفير إطار عام مركزي يمكّن الوكلاء من تقديم الشكاوى والقيام بإجراء مزيد من التحقيق في حوادث التحرش والمضايقات التي يتعرض لها الوكلاء. ينبغي أن تحمل النماذج الواردة من مراكز الاقتراع تواقيع جميع وكلاء الأحزاب والمرشحين الحاضرين، وينبغي أن تدرج في محاضر إدخال بيانات النتائج. وهذا سيتيح لمسؤولي الانتخابات والفرز كشف التناقضات الكبيرة بسهولة في اتجاهات الإقبال على الانتخابات أو غياب وكلاء الأحزاب السياسية عن عملية الاقتراع والفرز، مما يساعد على تسهيل اتخاذ القرارات بشأن ما إذا كان يلزم إجراء مزيد من التحقيق.

80 الاتحاد الأفريقي، إعلان مبادئ الانتخابات الديمقراطية الحكومية في أفريقيا، المادة 7.

12) المراقبون المحليون

يلعب مراقبو الانتخابات المحليون دوراً أساسياً في توفير تقييم نزيه لمصداقية وشفافية الانتخابات، وهذا ما يميّز المراقبين المحليين عن وكلاء المرشحين والأحزاب السياسية. وفي حين أن هيئات الرقابة المحلية قد اكتسبت خبرة قيّمة خلال انتخابات 2010، إلا أن قدرتها وإمكانياتها لا تزال ضعيفة. إن التوزيع المتأخر لبطاقات الاعتماد الخاصة بالمراقبين قوّضت قدرة منظمات المجتمع المدني على نشر مراقبين على نحو كاف في جميع أنحاء البلاد. وسيكون إجراء مزيد من التدريب للمراقبين المحلّيين والتنسيق مع هيئات إدارة الانتخابات أمراً حاسماً في الانتخابات المقبلة لتحقيق أقصى قدر من الفعالية ومشاركة المراقبين المحليين.

توصيات: ينبغي توضيح إجراءات اعتماد المراقبين المحلّيين في العمليات الانتخابية المقبلة، وتطبيقها باستمرار، ووضعها قبل وقت كاف من الانتخابات. ويجب أن تكون جهات اعتماد المراقبين سهلة الوصول وأن تعتمد إجراءات مبسطة، وأن تزال المتطلبات غير الضرورية التي تحول دون مشاركة المدنيين في عملية الرقابة، مثل اشتراط توفير بطاقة هوية تحمل صورة. وينبغي توفير تدريب إضافي لمنظمات الرقابة المحلّية لتعزيز فهمهم للعملية الانتخابية وأدوارهم ومسؤولياتهم. كما يجب أن يتطرّق أي تدريب يتلقاه موظفو الاقتراع ومندوبو الأمن إلى دور وحقوق مراقبي الانتخابات. وينبغي على منظمات وهيئات الرقابة المحلية أن تنظر في توسيع نطاق الرقابة لتشمل مراقبة عملية تسجيل الناخبين، وفترة الحملات الانتخابية، وعملية الفرز وتجميع النتائج وفترة ما بعد الانتخابات.

13) وسائل الإعلام

تسيطر الحكومة على المشهد الإعلامي؛ من خلال سيطرتها على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمطبوعة، في ظل إطار قانوني يحد من حرية التعبير، بما في ذلك وجود أحكام قانونية تمنح الأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة في الرقابة وفي مراجعة مواد الحملة الانتخابية. وقد لاحظ المراقبون وجود تفاوتات كبيرة في حق وصول الأحزاب السياسية إلى وسائل الإعلام؛ حيث يعمل الصحفيون ضمن مناخ من الترهيب الذي يعوق عملهم. وبينما تم رفعها أو تعليقها قبل الانتخابات، إلا أن مراقبة الحكومة للصحف أثّرت بشكل سلبي على الحريات الإعلامية، وقد تمت إعادة تطبيقها في فترة ما بعد الانتخابات. ورغم أنه كان على رؤساء تحرير الصحف التوقيع على مدونة السلوك، إلا أن هذه المدّونة لم تكن كافية وكان تطبيقها محدودا وغير فعّال. بالإضافة إلى ذلك، فإن وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، والتي هي في الغالب موالية للحكومة، لا تخضع لقوانين الصحافة وبالتالي فهي تعمل مع عدد أقل من القيود.

توصيات: وينبغي لهيئات إدارة الانتخابات والحكومة وضع الآليات اللازمة، بالتوافق مع الأحزاب السياسية، بما يتيح لجميع الأحزاب حرية التعبير والوصول المتساوي إلى وسائل الإعلام. وينبغي تطوير مدوّنة سلوك إعلامي جديدة بما يعكس رؤية اتفاقية السلام الشامل، ويلبي التزامات السودان القانونية الدولية تجاه الحريات الإعلامية،[81] وأن تنص على عقوبات مناسبة في حالة انتهاك هذه الحريات.

ومن أجل توفير مساحة أكبر من العدالة، ينبغي تمديد تطبيق قانون الصحافة الحالي ليشمل وسائل الإعلام الأخرى، بما في ذلك وسائل الإعلام الإذاعية، وأن يتم تطبيق مدونة السلوك بالتساوي على الجميع؛ وذلك من أجل تشجيع تكافؤ الفرص عبر أنواع وسائل الإعلام المختلفة. ونظرا لأن العديد من شركات وسائل الإعلام مملوكة للحكومة أو تابعة لها، يجب أن إصدار القوانين التي تحد من تدخل الحكومة في مضمون الإعلام وتفرض قيودا عليها فيما يتعلّق بتعيين الموالين في مواقع رفيعة في وسائل الإعلام.

14) الجدول الزمني الانتخابي

تم إعلان أول تقويم انتخابي في السودان في 2 نيسان (أبريل) 2009، بعد ما يقارب من خمسة أشهر من تشكيل المفوضية القومية للانتخابات. ومن ثم تمت مراجعة هذا التقويم وتغيير بعض الأهداف، وفي النهاية أصدرت المفوضية جدولاً زمنياً طموحاً للغاية.

توصيات: في الانتخابات المقبلة، ينبغي وضع جداول زمنية انتخابية واقعية تمنح الوقت الكافي للسماح للتحضيرات التقنية

81 الأمم المتحدة، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 19 (2) اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. المادة 9.

المناسبة، مع الأخذ في الاعتبار التعقيدات اللوجستية والقدرات المتوفّرة داخل السودان. وفي الوقت نفسه، ينبغي لهيئات إدارة الانتخابات أن تكون مرنة ومستقلّة عن الضغوط السياسية عند اتخاذ القرارات ذات الصلة لوضع الجداول الزمنية الانتخابية من أجل تلبية المعايير التقنية وإدارة الانتخابات بشكل فعال.

15) اللوائح الإنتخابية وتسجيل الناخبين

تعتبر عملية تسجيل الناخبين جزءا أساسياً من منح حق الاقتراع الاقتراع العام وعلى قدم المساواة لأكبر قدر من المواطنين المؤهلين.[82] وقد كانت أوجه القصور في إدارة عملية التسجيل في السودان عائقاً كبيراً لمصداقية وشمولية العملية الانتخابية ككل. ولقد ساهمت آليات الاعتراض غير المفهومة على قرارات استبعاد بعض الناخبين من سجل الناخبين الأولي، وإصدار قوائم الناخبين النهائية في اللحظات الأخيرة مباشرة قبل الاقتراع، في تقويض حق المواطنين في التوصل إلى انتصاف فعّال لشكاواهم واعتراضاتهم. كذلك ساهم قيام نشطاء حزب المؤتمر الوطني بجمع إيصالات التسجيل من الناخبين في خلق الانطباع بأن الحزب يهدف إلى التلاعب بعملية التسجيل.

توصيات: في أية انتخابات قادمة، ينبغي إصدار بطاقات تسجيل ذات مصداقية وموثوق بها للناخبين، مع إظهار تفاصيل الناخب بما في ذلك الاسم والعمر والجنس والدائرة الانتخابية، وحال توفّر المعدات اللازمة صورة شخصية للناخب.[83] وينبغي التشديد على أهمية الحفاظ على حيازة هذه البطاقات كدليل على التسجيل أثناء توعية الناخبين.

وينبغي اتخاذ خطوات ملموسة لمنع جمع أو شراء ايصالات تسجيل الناخبين من قبل الأحزاب السياسية أو غيرها. فقد أدى جمع هذه الوصول والقسائم إلى إنعدام وتآكل الثقة في شفافية العملية الانتخابية. كما لا ينبغي السماح لممثلي الأحزاب السياسية بالتدخل في أنشطة التسجيل، بإستثناء تدخلهم في تشجيع مشاركة المواطنين.

من أجل زيادة دقّة وشمولية عملية التسجيل، يجب أن يكون نظام عملية التسجيل دقيقاً وشفافاً ويمكن التحقّق منه مع وضع آليات لتتبع نماذج التسجيل. ويعتبر نشر سجلات الناخبين الأوّلية والنهائية، جنبا إلى جنب مع وجود عملية طعونات واعتراضات شفافة، أمراً بالغ الأهمية في بناء دقة السجلات ومعالجة الأخطاء الإدارية أو الفنية التي قد تشوبها. إذا قررت هئيات إدارة الإنتخابات المقبلة استخدام إدخال البيانات يدويا، ينبغي أن تتأكد من أن جميع العمليات تخضع لادخال عشوائي مزدوج، مع عمل المراجعات الإحصائية الكافية لضمان الدقة في إدخال ومعالجة البيانات.

ومن المهم استخدام اللغتين الإنجليزية والعربية أثناء عملية التسجيل لتسهيل مشاركة جميع ذوى الشأن، لا سيما من العاملين في مراكز الاقتراع والناخبين. وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لترجمة الاسماء بدقة من الإنكليزية إلى العربية، أو العكس.

يجب أن تحرص هيئات الانتخابات المقبلة على أن تؤكّد خلال حملات توعية الناخبين على أهمية قيام الناخبين بمراجعة سجل الناخبين بعد نشر القوائم الأولية وقبل أن يصبح السجل نهائياً. كما أن حملات التوعية يجب أن توضح إجراءات الاعتراض والطعن في سجلات الناخبين لتمكين الناخبين المؤهلين من الاعتراض على حالات الاستبعاد من السجل المحتملة. بالاضافة الى ذلك، ينبغي على هيئات إدارة الانتخابيات المقبلة بناء الثقة في سجل الناخبين عن طريق نشر سجل الناخبين النهائي على مستوى البلاد. وينبغي إجراء تدقيق لسجلات وقوائم الناخبين، من جانب هيئة إدارة الانتخابات ومن قبل جهات مستقلة، وذلك قبل وقت كاف من إجراء الاقتراع بغرض تحديد أية أشكاليات أو أخطاء في السجل ومعالجتها.

16) الترشيحات

تم اعتقال ومضايقة بعض وكلاء المرشحين أثناء قياهم بجمع التوقيعات اللازمة لاستكمال طلبات الترشيح، مما أدى إلى عرقلة عملهم. ولم تطبق اللجان الولائية العليا للانتخابات متطلبات الترشيح بشكل متساوٍ على جميع المرشحين، وقد اشتكى العديد من الأحزاب على المبالغ العالية المطلوب تقديمها كإيداعات كشرط للترشيح إضافة إلى العدد العالي من التوقيعات.

توصيات: وينبغي على السلطات الحكومية وهيئات الإدارة الانتخابية للانتخابات المقبلة ضمان أن تكون متطلبات تواقيع

82 الأمم المتحدة، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة (25) (ب)؛ مجلس حقوق الانسان للأمم المتحدة، التعليق العام (25) الفقرة (11).

83 وينبغي استخدام مساحة بحجم بطاقة الائتمان من النموذج، حيث يمكن أن يملأ كلا الحزبين النموذج بتفاصيل الناخب. ويمكن التقاط صور فورية أو استخدام الكاميرات الرقمية والملصقة على بطاقة تحت الشرائح اللاصقة.

الترشيح وودائع المرشح معقولة، وأن لا تخلق أعباءً مالية على الأحزاب السياسية الصغيرة بشكل غير معقول، لكن يجب أن تكون هذه المتطلبات مرتفعة بما يكفي لتثبيط ومنع الترشيحات غير الجدّية. وعلاوة على ذلك، ينبغي على هيئات إدارة الانتخابات ضمان فهم اللجان الولائية العليا للانتخابات لمتطلبات الترشيح وأن تقوم بتطبيق الإجراءات بشكل متساوٍ على الجميع. يتوجب على السلطات التصدي بسرعة وبشكل مناسب لحالات المضايقات والتحرّش التي يتعرّض لها الوكلاء حتى لا تعرقل ترشّح الأحزاب السياسية.

17) الحملات

وفقاً لأمر صادر عن وزارة الداخلية في 17 أيلول (سبتمبر) 2009، يعتبر قيام الحزب بالإشعار بنيته عن تنظيم اجتماع يعتبر كافياً لتنظيم هذا النشاط. غير أنه تم التضييق من نطاق تطبيق هذا الأمر قبيل الإنتخابات ما جعل تنظيم التجمّعات العامة والخاصة أكثر صعوبة.

توصيات: يجب على الوزارة أن توضح وتبسط الإجراءات الخاصة بالسماح بعقد التجمعات العامة والتجمعات السياسية للانتخابات القادمة، وكذلك يجب أن تضمن إعطاء الإذن ضمن وقت معقول لعقد مثل هذه الاجتماعات. كما يجب أن تكون التوجيهات متناسقة مع النصوص السابقة التي سمحت بالقيام بتجمعات في اماكن خاصة دون الحاجة الى إشعار بذلك أو إلى موافقة من الأجهزة الأمنية إلا إذا طلب المرشح الحصول على حماية الأمن.

يجب أن يعطى الإذن لعقد التجمعات العامة، وأن لا يتم رفض عقدها إلا بغرض منع تداخل الاجتماعات في مكان واحد. كما يجب تطبيق الإجراءات الخاصة بالموافقة على عقد الاجتماعات بشكل متساوٍ في جميع الولايات. وعند رفض منح الإذن، يجب تقديم مسوغ دستوري وأن تكون هناك فرصة لدى المتضرر بإستئناف قرار الرفض. وفي حال عدم إبلاغ الجهة التي طلبت تنظيم الاجتماع أو المهرجان بأي قرار، يجب أن تنص التعليمات على اعتبار ذلك موافقة ضمنية على المضي قدما في تنظيم النشاط.

18) إدارة الإنتخابات

عانت إدارة الانتخابات في السودان من عدم وجود إجراءات واضحة وتضارب في تطبيق هذه الإجراءات عبر الولايات والإتصال الضعيف بين الأطراف المعنية. كان لهذه المشاكل تأثير سلبي على مراحل مهمة من العملية الإنتخابية، بما في ذلك مرحلة ترسيم حدود الدوائر الانتخابية، وتسجيل الناخبين، وترشيح المرشحين واعتماد المراقبين المحليين والاقتراع والفرز.

توصيات: في الانتخابات القادمة، يجب أن يتم إصدار اللوائح والإجراءات في الوقت الملائم وأن يتم الإبلاغ عنها بشكل واضح وأن يتم تطبيقها بشكل متساوٍ على الجميع لتجنب تعريض نزاهة الإنتخابات للخطر. يجب تحسين مستوى التواصل القائم بين المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية العليا للانتخابات. كما يجب العمل على شراء الأجهزة المناسبة لتيسير الإتصال.

كما يجب المحافظة على اتصال الحوار بين أعضاء المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية العليا للانتخابات، على غرار المؤتمرات التي تم عقدها قبل تسجيل الناخبين وقبل الاقتراع، وذلك لتيسير التواصل بين طرفي العملية وتعزيز فهم الأنظمة وتطبيقاتها والتصدّي بفاعلية للأمور المعلّقة.

استقلالية السلطات الانتخابية

توصيات: في الإنتخابات المقبلة، من الأساسي أن يقوم القائمون على إدارة الانتخابات بضمان حياد ونزاهة موظفي وطواقم الإدارة الانتخابية وبذل كل الجهود الممكنة لضمان عدم انتماء

لافتات على بوابة محطة اقتراع في الخرطوم

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

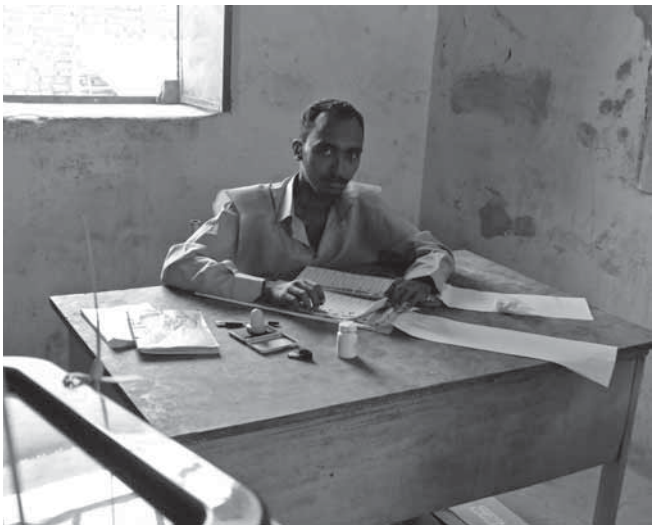

موظف اقتراع في مرحلة الاستعداد لتسليم المقترعين بطاقات اقتراعهم

أي موظف لحزب سياسي. يجب اعتماد وتطبيق مدونة السلوك بصرامة على موظفي الإدارة الانتخابية، حتى يدرك الطاقم أهمية ممارسة العمل بأعلى مستويات الإنصاف وتجنب التحيز لمرشح أو حزب ما.

التوظيف والمهارات والتدريب

توصيات: في المستقبل يجب أن تكون هيئات إدارة الإنتخابات ممولة تمويلاً كافياً، وأن يتوفّر لها الطاقم والموظفين اللازمين لتنفيذ العمليات الانتخابية المختلفة من لوجستيات وتكنولوجيا معلومات وغيرها من النشاطات. كما يجب أن يكفل أي دعم تقني يمكن الإدارة الانتخابية من نقل المهارات في المجالات الرئيسية، كما يجب دراسة إمكانية عمل برامج تدريبية متخصّصة.

يجب أن يتم تعيين أعضاء هيئات إدارة الانتخابات المستقبليون للعمل بدوام كامل طوال الفترة الزمنية للتقويم الانتخابي، وذلك للتقليل من أية أنشطة مهنية قد يقومون بها والتي قد تحرفهم عن عملهم في المفوضية. يجب أن يكون لسكرتارية المفوضية موظفيين دائمين. وكذلك يجب تدارس فكرة تبني نظام الحصص (الكوتا) لضمان أن يكون ضمن موظفي الإدارة الانتخابية عدد ملائم من النساء، بما في ذلك في مواقع صنع القرار. ينبغي أن يتمتع موظفو هيئة إدارة الإنتخابات بالمهارات الإدارية والتنفيذية والتخطيطية اللازمة لإدارة الإنتخابات بشكل فعّال. لبعض المناصب، يجب الإلمام بالحاسوب كشرط أساسي.

مركزية إدخال البيانات

توصيات: نظراً للصعوبات الهائلة التي وقعت خلال عملية معالجة البيانات على مستوى الولايات، يجب أن يدرس في الانتخابات المستقبلية خيار إنشاء مراكز بيانات مركزية في كل من الخرطوم و جوبا. حيث أن الوقت الإضافي الذي قضي في إدخال البيانات ونتائج الفرز في كل ولاية (موزع ما بين المركزين) يمكن التعويض عنه بسهولة عن طريق زيادة الفعالية في إدارة البيانات. ويمكن نقل البيانات الى اللجان الولائية العليا للانتخابات للتحقق من دقتها عند الحاجة. وسيقوم المركزان الإثنان في الخرطوم وجوبا بإدخال ومعالجة البيانات الخاصة بعملية التسجيل، المرشحين، والجداول الخاصة بمراكز الإقتراع، عملية فرز وتجميع النتائج.

المسئولية وتأمين أوراق الإقتراع

توصيات: يجب العمل على تحسين عملية تصميم وطباعة بطاقات الاقتراع. كما ينبغى على السلطات الانتخابية تقوية العملية ومركزتها، وتوفير البرمجيات والمعدّات اللازمة لتجنّب عدم الدقة والأخطاء التي قد تؤدي الى تقويض العملية.

يجب أن تتم طباعة أوراق الإقتراع في خارج السودان، تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية، وأن يتم تحديد موعد استلام الأوراق لضمان وصول مواد التصويت بالوقت المناسب. يجوز طباعة أوراق الإقتراع في داخل السودان فقط في الحالات الطارئة.

يجب وضع آليات لضمان تأمين وسلامة أوراق الإقتراع، ومنح الأحزاب والمراقبين حق الاطلاع الكامل على جميع مراحل إنتاج وتخزين وتوزيع بطاقات الاقتراع.

صرف الأموال والدفع للموظفين

توصيات: إنه من الضروري أن تقوم هيئة إدارة الإنتخابات بصرف أموال كافية للجان الولايات في الوقت المناسب وأن يتم صرف رواتب موظفي التسجيل والإقتراع في الوقت المحدد. كما يجب توفير الدعم اللازم للجان الولائية العليا للانتخابات لدى قيامها بوضع موازناتها، مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف المحلّية. يجب تبنّي أنظمة محاسبية قوية لضمان الحد الأقصى من المساءلة والشفافية.

سيدة تتسلم بطاقة اقتراعها في محطة اقتراع في غرب جوبا

تدريب موظفي التسجيل والاقتراع

توصيات: في حين أن آلية التدريب الهرمي هي الأنسب في السودان في ظل مساحة البلد الواسعة والعدد الكبير من الموظفين المعيّنين في مراكز الإقتراع، إلا أنه يجب أن تصمّم البرامج التدريبية لتطبّق على نطاق أصغر وأن تشمل مدربين أكثر مع زيادة التوحيد القياسي وعمل ترتيبات مراقبة وإشراف إضافيين. يجب على المدربين الأكثر خبرة الذين أجروا المراحل الأولى من التدريب، أن يبقوا مشاركين في التدريب في المستويات الأدنى لضمان عدم التناقض.

يجب إستكمال إجراءات التسجيل والإقتراع بشكل مبكر قبل الانتخابات وأن يتم تبليغها بشكل واضح خلال كل مرحلة من مراحل التدريب. بالأخص، يجب التركيز على التدريب في مجال الإجراءات المتعلّقة بتحديد هوية الناخبين وسرّية الإقتراع، والتعرّف على أوراق الإقتراع غير الصالحة، وتعبئة النماذج اللازمة وعمليتي العد وتجميع النتائج.

توزيع مراكز الإقتراع

توصيات: يجب أن يتم تحديد عدد ومواقع مراكز الإقتراع بما يضمن حصول المواطنين على فرصة متساوية للإدلاء بأصواتهم. كما يجب أن يتم الإعلان بشكل مناسب ومسبق وعلى أوسع نطاق ممكن عن مواقع مراكز الاقتراع، كما يجب أن تكون مراكز الاقتراع في نفس مواقع مراكز تسجيل الناخبين.

19) الإقتراع

واجه الناخبون وموظفو مراكز الإقتراع مجموعة من المشاكل اللوجستية والتشغيلية في أيام الانتخابات؛ مثل التسليم المتأخر لمواد الاقتراع، و/أو عدم كفاية المواد، وسجلات الناخبين غير المكتملة أو غير الدقيقة، وأوراق إقتراع بلغات غير مناسبة إضافة إلى التناقض في الإجراءات. في بعض الأحيان، كانت لوائح الناخبين غير منشورة أو معروضة خارج مراكز الاقتراع، ما أدى في كثير من الحالات إلى إبطاء عملية التصويت. وقد قامت المفوضية بتمديد فترة التصويت لاستيعاب الناخبين، وهي خطوة إيجابية باتجاه شمول عدد أكبر من الناخبين. غير أن مراقبي مركز كارتر أبلغوا عن حالات عديدة عبر السودان تم خلالها حفظ صناديق الاقتراع ومواد أخرى حساسة أثناء الليل في مناطق مشكوك بها ما أدى إلى الفشل في ضمان سلامة المواد.

افتقرت العملية الانتخابية للضمانات الكافية وللشفافية اللازمة لبناء الثقة في العملية. وقد أبلغ مراقبو مركز كارتر عن مشاكل في الحبر الانتخابي، وفي أختام صناديق الإقتراع، وفي عملية التعرّف على الناخبين بما في ذلك التعرّف على هوية الشخص معتمداً على شهادات التسجيل الصادرة عن اللجان الشعبية موجودة في مراكز الإقتراع، إضافة إلى حالات تصويت القاصرين. كما كان هناك عدد كبير من الناخبين الأمّيين، مع وجود أدلة تشير إلى أن بعض المسؤولين عمدوا الى التلاعب برغبات هؤلاء الناخبين. كما قام موظفو الإقتراع والناخبون في كثير من الأحيان وعبر السودان بالمساس بسرّية الإقتراع، والتي تعد أهم حماية لخيار الناخب من أي إكراه أو إجبار.

توصيات: يجب أن تقليل مدة الانتخابات في المستقبل حتى تجري خلال أقل عدد ممكن من الأيام. إجراء الإنتخابات في يوم واحد، عند الإمكان، سيؤدي الى تجنّب القصور الذي لوحظ في الانتخابات العامة المتعلّقة بتخزين صناديق الإقتراع ليلاً.

يجب تقوية إجراءات التعرّف على الناخبين وتوفير تدريب

أكثر لموظفي الأقتراع في هذا المجال. كما ينبغي على مسؤولي الانتخابات أن يقوموا بوسم بطاقة الناخب بعلامة عندما يتم التعرف على ناخب في مركز إقتراع. كما أن ايصالات التسجيل التي تم إصدارها في الانتخابات كطريقة للتعريف عند الناخب، كانت غير متينة أو فعّالة، ويجب في المرّات القادمة أن تكون بطاقات التعريف الخاصة بالناخبين ذات جودة أعلى.

ينبغي تعزيز سرّية الاقتراع عن طريق وضع إجراءات واضحة للمساعدة في تصويت الأميين وغيرهم، وإجراء تدريب كاف لموظفي الإقتراع، وبذل جهد أكبر في تثقيف الناخبين عن حقوقهم، وتوفير معازل وحجرات اقتراع ذات جودة عالية لحماية سرية الاقتراع.

من الأساسي أن يتم نشر وتعليق سجلات الناخبين في مراكز الإقتراع وأن تكون موزّعة بشكل مبسّط ومنطقي وواضح بين مراكز الإقتراع. يجب أن تكون سجلات الناخبين منظمة بشكل يسمح بإيجاد اسم الناخب بشكل فعّال وسريع.

يجب توفّر عدد كاف من نماذج تقديم الشكاوى في كل مركز إقتراع. كما يجب توفير معلومات كافية وعمل تدريب حول آلية تقديم الشكاوى لكل من موظفي الاقتراع ووكلاء الأحزاب والمراقبين والمواطنين. كما يجب أن تكون نماذج تقديم الشكاوى متسلسلة الأرقام حتى يسهل تتبعها. كما يجب أن تشير محاضر إغلاق الاقتراع إلى عدد الشكاوى المقدمة في كل مركز إقتراع وأن ترسل نماذج الشكاوى مع محاضر النتائج. يجب أن تشمل عملية حل النزاع نصوص تلزم سلطات إدارة الانتخابات بمراجعة والرد على نماذج تقديم الشكاوى في مراكز الإفتراع.

20) الفرز وتجميع النتائج

يجب أن تتّسم عملية فرز الأصوات بالدقة وعدم التمييز، بما في ذلك عملية إعلان النتائج، كشرط أساسي لضمان الحق في الانتخاب.[84] لقد تأثرت عملية فرز الأصوات سلباً نتيجة لعدم وجود أنظمة توضّح كيفية تحديد نيّة الناخب، وبسبب مشاركة أشخاص من غير موظفي مراكز الإقتراع في عملية الفرز، وكذلك مشاركة بعض عناصر الأمن، والمضايقات المصاحبة.

بينما وضعت المفوّضية القومية للانتخابات آلية فرز تضمن الحماية الأساسية ضد الاحتيال والتلاعب والأخطاء البشرية، إلا أنه تم تجاهل هذه الضمانات تدريجياً؛ وذلك بسبب عدم كفاية تدريب موظفي مراكز الإقتراع وموظفي الفرز ولاحقاً بسبب قرار المفوّضية بتجاهل بعض الإجراءات المهمّة مما عرّض عملية الفرز وتجميع النتائج إلى عدم الدقة وفرص الاحتيال. بعد الانتهاء من عملية الفرز، لم تقم المفوّضية القومية للانتخابات بنشر النتائج على مستوى مراكز الاقتراع على الرغم من العديد من المخالفات التي حصلت في عمليتي الفرز وتجميع النتائج في الولايات في جميع أنحاء السودان.

الفرز

توصيات: يجب أن يحصل موظفو الإقتراع على تدريب دقيق بالإجراءات اللازمة لتحديد الأصوات الباطلة ويجب أن يتم احتساب الأصوات في الحالات التي تكون فيها نية الناخب واضحة. كما ينبغي توزيع نسخ عن النتائج والمحاضر لوكلاء الأحزاب والمراقبين المحليين.

يجب على المسؤولين ضمان أن تشمل صناديق مواد الاقتراع مصابيح أو وسائل إنارة حتى يتسنى للمراكز بدء العد في أخر ليلة تغلق بها مراكز الإقتراع ولتقلل من إمكانية التلاعب بالمواد.

تجميع النتائج

توصيات: يجب تصميم نظام تجميع النتائج ليضمن شفافية ودقة النتائج. كما يجب إقرار إجراءات الفرز وتجميع الأصوات وأية برمجيات ذات علاقة قبل وقت كاف من الاقتراع وأن يتم عمل التدريب الكافي لموظفي مراكز تجميع النتائج للحفاظ على نزاهة العملية.

يجب أن يتم تدريب كل من وكلاء الأحزاب السياسية والمراقبين المحليين والدوليين وممثلي الإعلام وغيرهم على إجراءات تجميع النتائج وأن يتم منحهم الإذن بمراقبة جميع خطوات العملية. يجب ممارسة جميع مراحل الفرز وتجميع النتائج بشكل كامل أمام المراقبين ووكلاء الأحزاب.

يجب أن تحمل النماذج والمحاضر الواردة من مراكز الإقتراع توقيع عدد من ممثلي الأحزاب أو المرشحين، كما يجب أن تشمل إجراءات تجميع النتائج النص على الحالات التي يتم فيها حجز المحاضر بغرض إجراء مزيد من التحقيقات.

يجب على هيئات إدارة الإنتخابات أن تعيد تقييم إجراءات

84 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المادة 25 (ب).

تجميع النتائج. وينبغي أن يشمل هذا تحديد جدول زمني واقعي من إجل الإعلان عن نتائج نهائية دقيقة، ولضمان إبلاغ ذلك بوضوح للمواطنين. كما ينبغي النظر إلى إمكانية إنشاء مراكز بيانات مركزية لإدخال البيانات في عواصم الولايات الخرطوم وجوبا.

ينبغي على إجراءات إدخال وإدارة البيانات أن تتضمن معايير للدقة مثل إدخال البيانات المزدوج العشوائي. كما ينبغي أن تشمل آلية لمراقبة الجودة ومنع أي إمكانية للتلاعب من قبل موظفي إدخال البيانات.

إصدار النتائج

توصيات: كمعيار أساسي من معايير الشفافية في أية انتخابات يجب أن يكون إعلان النتائج مفصّلا على مستوى محطات الاقتراع. من غير هذا العنصر المهم، سيكون من المستحيل للناخبين والمرشّحين أو الأحزاب التحقّق من دقّة النتائج وشرعية نتائجها وستؤدي الى تقويض العملية الإنتخابية كاملة. كما يجب إصدار كل من النتائج المؤقتة والنهائية بطريقة يسهل الاطلاع عليها على نطاق واسع، كما يجب طبع النتائج في الصحف المحلية ونشرها على موقع الإدارة الانتخابية لضمان أكبر قد من النشر.

21) التهديد والعنف

يجب توفير مجموعة من حقوق المواطن الأساسية المدنية والسياسية قبل أن يتمكن المواطنون من التمتع بالحق في الاقتراع العام والمتساوي والحق في الترشيح والانتخاب[85]. ومن أهم هذه الحقوق هو حق المواطن في الأمان على شخصه والذي التزمت بها حكومة السودان وحكومة جنوب السودان. ومع ذلك، اتسمت الانتخابات في جنوب السودان بدرجة عالية من التهديد أو استخدام القوة. حيث كانت هناك حالات عديدة كان جيش تحرير السودان متمركزاً بقرب من مراكز الاقتراع وأحيانا في داخل المراكز مما أدى الى تخويف الناخبين. بالإضافة إلى ذلك، كان تدخل الدولة في حملات مرشحي المعارضة واسعة النطاق في الجنوب. بينما لوحظ وجود ترهيب وتعنيف علني أقل في الشمال، إلا أنه كانت هناك مخاوف كثيرة ناجمة عن التهديدات المباشرة التي وجهّها الرئيس السوداني إلى مراقبي الانتخابات، إضافة الى سيطرة جهاز الأمن الوطني على الأجهزة الأمنية خلال العملية الإنتخابية. كذلك إن اعتقال أعضاء أحزاب المعارضة وممثلي المجتمع المدني وصحفيين في الأسابيع التي تلت انتخابات نيسان (أبريل) 2010 مثل تراجعاً مقلقاً عن الحريات الديمقراطية. وأخيرا، وعلى الرغم من أن الانتخابات في دارفور كانت سلمية في معظمها، إلا أن الحالة الأمنية غير مستقرّة مما أدى للحد من وصول المراقبين و تخويف الناخبين.

وعلى الرغم من أن الانتخابات في دارفور كانت سلمية في معظمها، إلا أن الحالة الأمنية غير مستقرّة مما أدى للحد من وصول المراقبين و تخويف الناخبين.

توصيات: ينبغي على حكومة جنوب السودان وحكومة السودان اتخاذ جميع الخطوات اللازمة في الانتخابات المقبلة لضمان أن قوات الأمن في جميع أنحاء السودان تقوم بأدوار ايجابية في حماية حقوق المواطنين وعدم الانخراط في انتهاكات حقوق الإنسان. كما ينبغي على حكومة جنوب السودان وحكومة السودان إجراء تدريب وتوعية لقوات الأمن في جميع أنحاء البلاد لتحسين فهمهم لدورهم في العملية الانتخابية. ويجب أن لا يتدخل جهاز الأمن الوطني في نطاق عمل المفوضية القومية للانتخابات، ويجب إبعاد جهاز الأمن الوطني عن العملية الانتخابية. كما ينبغي أن يكون مراقبو الانتخابات المحلية والدولية قادرين على ممارسة عملهم في بيئة آمنة تدعم الجهود التي يبذلونها. كما ينبغي إتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أن البيئة الانتخابية في دارفور آمنة لكل من الناخبين والمراقبين. ويجب أن تخضع أي انتهاكات حقوق الإنسان على أيدي قوات الأمن أو حوادث المخالفات بين المواطنين أو القيادة العسكرية لعقوبة قضائية.

توصيات استفتاء جنوب السودان

من أهم المبادىء الأساسية التي نصت عليها اتفاقية السلام الشامل هو قبول حق جنوب السودان في تقرير مصيره واجراء استفتاء شعبي لتحديد ما إذا كان يرغب جنوب السودان في البقاء ضمن سودان موحد أو الانفصال وإقامة دولة مستقلة. كما نص اتفاق

85 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9 (1).

السلام الشامل على استفتاء منفصل لتحديد ما إذا كان إقليم "أبيي" المتنازع عليه سوف يختار الاحتفاظ بوضعه الإداري الخاص في الشمال أو أن يصبح جزءً من بحر الغزال في جنوب السودان.

إن الدستور الوطني المؤقت وأحكام اتفاق السلام الشامل المتعلقة بحق تقرير مصير جنوب السودان وتقرير مصير شعبأبيي تهدف جميعها إلى ضمان مصداقية الاستفتاءات وأن تكون معبّرة عن إرادة شعب جنوب السودان وأبيي. فضلاً عن ذلك، فإن العديد من المعاهدات الدولية والقوانين المحلية، بما في ذلك الدستور الوطني الانتقالي لجنوب السودان، تضمن الحريات الأساسية التي قامت كل من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان بإلزام أنفسهم بتوفيرها لمواطنيها.[86]

.وإن التوصيات المقترحة أدناه تسترشد بهذه الالتزامات

يجب أن تبقى جميع الأطراف المعنية والوسطاء المحليون والدوليين ملتزميين بضمان إجراء الاستفتاء على مصير جنوب السودان وأن يتم الوفاء بحق الشعب الجنوبي في تقرير المصير. في حين أن اتفاق السلام الشامل يحدد الإطار العام للمشاركة في الاستفتاء، فمن المهم أن يتم استيفاء الشروط الأخرى لتحقيق الشفافية والشمولية وعدم العنف والاستقرار، حتى تكون عملية الاستفتاء نجاح للبلد ككل.

بينما يقتصر التصويت في الاستفتاء على الأشخاص في جنوب السودان، إلا أن العملية هي مسألة حيوية بالنسبة لجميع السودانيين. وينبغي للمشرفين على العملية ضمان سماع جميع الأصوات والآراء لإعطاء الذين يحق لهم التصويت أوسع نطاق ممكن من الخيارات. لا ينبغي إقتصار المناقشة حول هذا الاستفتاء وكل ما ينطوي عليه على عضوية الهيئات البرلمانية. وينبغي أن تشارك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين بشكل فعال في هذه العملية من خلال المؤتمرات وورش العمل وحلقات النقاش والنشاطات العامة الأخرى لضمان الإستماع إلى الطيف الكامل من الأصوات السودانية. كما ينبغي للجنة استفتاء جنوب السودان العمل بأكبر شفافية ممكنة، وإنشاء لجنة توعية عامة ونقاط اتصال للتعامل مع الأحزاب السياسية والمواطنين، سواء على مستوى ولايات الجنوب أو المستوى الوطني. وينبغي على المفوضية العمل لضمان أن الأحزاب والمواطنين على فهم كاف بعملية الاستفتاء، بما في ذلك التحديات والمعوقات، ويجب أن تستجيب لمقترحاتهم وشؤونهم، حتى يتسنى لجميع الناخبين المؤهلين المشاركة بشكل كامل في الاستفتاء.

وعلى كل من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان أن تلزما نفسيها بإجراء استفتاء يلبي التزامات السودان والمعايير الدولية، بما يعكس الإرادة الحقيقية لناخبي جنوب السودان. ولتحقيق ذلك، يجب أن يتم تصميم وإدارة العملية بما يكفل نزاهة الاستفتاء. كما يجب أن يكون هناك تركيز على الشفافية في كل مرحلة من مراحل العملية من أجل بناء المصداقية والنزاهة والثقة على جميع المستويات. وينبغي على حكومة جنوب السودان اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان عملية شفافة تتمتع بثقة جميع المواطنين السودانيين، سواء كانوا يفضلون الوحدة أم الانفصال.

كما ينبغي الإدراك منذ البداية أن الاستفتاءات والانتخابات هي ممارسات مختلفة، في حين أن هناك دروسا جديرة يمكن تعلّمها من العملية الانتخابية التي حدثت في نيسان (أبريل) 2010، إلا أن هناك تحدّيات جديدة ينبغي معالجتها لضمان وجود عملية حقيقية وذات مصداقية.

سيكون التحضير للاستفتاء ضمن الفترة الزمنية المحدودة التي تركها اتفاق السلام الشامل تحدياً هائلاً.

الإطار الزمني

سيكون التحضير للاستفتاء ضمن الفترة الزمنية المحدودة التي تركها اتفاق السلام الشامل تحدياً هائلاً. ومحاولات عقد مقارنات بين إدارة هذه العملية واستفتاءات أخرى، مثل الاستفتاء الذي جرى في تيمور الشرقية، هي ذات قيمة محدودة. فقد استفاد استفتاء تيمور الشرقية من المساعدة الدولية واسعة النطاق، كما أنه أجري في ظل بيئة أبسط من الناحية اللوجستية. وعلى مسؤولي الاستفتاء أن يأخذوا في الاعتبار التحديات التقنية

86 انضمت السودان للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (18 آذار (مارس) 1986)، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري (21 آذار (مارس) 1977)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (18 آذار (مارس) 1986)، وصادقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (24 أبريل 2009)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب (18 شباط (فبراير) 1986) والميثاق العربي لحقوق الإنسان (22 أيار (مايو) 2004). وبالإضافة إلى ذلك، فإن السودان من الدول الموقّعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (14 يناير 2005)، والميثاق الأفريقي لمنع ومكافحة الفساد (30 حزيران (يونيو) 2008)، والبروتوكول 1 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب الخاص بحقوق المرأة (30 حزيران (يونيو) 2008).

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

واللوجستية وأن يقوم بالتخطيط على ضوئها لتفادي الصعوبات والإشكالات التي حصلت خلال انتخابات نيسان (أبريل) 2010.

وقد أتيح للمفوضية القومية للانتخابات منذ إنشائها 17 شهراً للتخطيط والترتيب لعمليات تسجيل الناخبين والانتخابات، بينما يتاح لمفوضية استفتاء جنوب السودان، في وقت كتابة هذا التقرير، ما يقارب 95 يوماً قبل الموعد المتوقّع للاستفتاء في كانون الثاني (يناير) 2011. وينبغي لمفوضية استفتاء جنوب السودان التي شكلت حديثا أن تأخذ في الاعتبار المهام اللوجستية والإدارية عند اتخاذ قرار بشأن الجدول الزمني للاستفتاء من أجل ضمان عملية انتخابية تلبي كافة المعايير لإجراء استفتاء موثوق به. وتشمل هذه المهام الحاجة إلى تعيين أعضاء اللجان الفرعية على مستوى الهيئات المحلية وفتح المكاتب وتوظيف الموظفين وإقامة علاقات ومكاتب في مواقع خارج الدولة، واقتناء المعدات وتدريب الموظفين الميدانيين وتنظيم عملية تسجيل الناخبين وإجراء حملات توعية وتثقيف للناخبين وصولاً إلى إجراء الاقتراع.

ناخبة ترمي بطاقة اقتراعها في الصندوق

ينبغي أن تكون إحدى المهام الأولى التي تواجه مفوضية استفتاء جنوب السودان توضيح أي غموض أو ثغرات في قانون الاستفتاء ووضع أنظمة محدّدة للسماح للعملية في التبلور في أقرب وقت ممكن. وينبغي للمفوضية معالجة القضايا الرئيسية، بما في ذلك توضيح معايير الأهلية للتصويت ونطاق الاقتراع في الشمال وفي خارج السودان، واستخدام نوع من نظام التسجيل وطريقة إصدار النتائج.

وينبغي لمفوضية استفتاء جنوب السودان ومسؤولي الحكومة الاستفادة من الدعم الذي يقدمه المستشارون التقنيين الدوليون والقوميين لمساعدة المفوضية في قياس التقدم المحرز في التحضير للاستفتاء بشكل دوري من أجل التخطيط بدقة وتجنب المشاكل المحتملة مقدما. ويمكن إنشاء فريق استشاري يتكوّن من أعضاء مفوضية استفتاء جنوب السودان والمستشارين الفنّيين الدوليين لرصد التقدم المحرز وتقييم ما إذا كان يتم استيفاء التحضيرات التقنية لتنفيذ الاستفتاء بطريقة جديرة بالثقة.

هيكل المفوضية

في انتخابات نيسان (أبريل) 2010 كانت اللجنة العليا للانتخابات في جنوب السودان منقطعة إلى حد كبير عن العملية الانتخابية، وتتمتّع بقدر محدود جداً من الصلاحيات وسلطة صنع القرار، وتفتقد الميزانيات أو الموارد البشرية اللازمة، في حين تولّت المفوضية القومية للانتخابات في الخرطوم المسؤولية عن التخطيط والإشراف على العمليات في الجنوب، مع تفويض بعض المهام المحدودة إلى لجنة الانتخابات العليا لجنوب السودان. وتركّز اهتمام المفوضية القومية للانتخابات على الولايات الشمالية، في حين أن المجتمع الدولي ساعد في تخفيف الكثير من الأعباء اللوجستية في الجنوب.

ونظرا لتركّز الأنشطة الانتخابية في جنوب السودان خلال الاستفتاء، ينبغي لمفوضية استفتاء جنوب السودان أن تعمل على تمكين مكتب الاستفتاء في جنوب السودان في جوبا، ونقل السلطة الأساسية له على النحو المبيّن في قانون استفتاء الجنوب وتزويده بالموارد المناسبة للعمل على نحو فعّال.

وينبغي لمفوضية استفتاء جنوب السودان في الخرطوم تحمّل مسؤولية وضع سياسة شاملة وعمل توضيحات قانونية. وتشمل هذه المهام وضع معايير أهلية الناخبين، وتحديد نطاق الاقتراع في الشمال والخارج، ووضع الموازنة العامة، وصياغة الأنظمة والإجراءات الخاصة بالمراقبين. ينبغي أن تتشاور مفوضية استفتاء جنوب السودان في كثير من الأحيان مع مكتب الاستفتاء في جنوب السودان عند وضع السياسات، وذلك للتأكد من أن اللوائح والسياسات التي وضعتها المفوضية تعكس بشكل صحيح

الحقائق على أرض الواقع. وينبغي أن يكون لمفوضية استفتاء جنوب السودان السلطة التنفيذية على قرارات بشأن قضايا مثل إلغاء النتائج، وتغيير الجدول الزمني للاستفتاءات وإجراء تغييرات على سياسات التصويت خارج البلاد مع الدول المعنية. بالإضافة إلى ذلك، فإن مفوضية استفتاء جنوب السودان هي نقطة الاتصال الرئيسية لحكومة السودان وحكومة جنوب السودان وكذلك للسياسيين والمانحين والأوساط الدبلوماسية. وينبغي للأمانة في الشمال التركيز على الشؤون المالية والإدارية، وإدارة صرف الأموال للمكاتب الفرعية.

يخوّل قانون استفتاء جنوب السودان مكتب استفتاء جنوب السودان بتوفير الدعم العملياتي واللوجستي لهيئات الولاية التابعة لها وإدارة إدخال البيانات وتجميع النتائج، وفي ممارسة الإشراف على العملية في الجنوب. وينبغي تفويض جميع المسؤوليات الفنية المتعلقة بعملية الاستفتاء في جنوب السودان إلى مكتب استفتاء جنوب السودان، بما في ذلك تصميم الخطة التنفيذية والميزانية وتعيين الموظفين واللجان، والتخطيط لتوزيع مراكز الاقتراع للاستفتاء، والتنسيق مع قوات الأمن وإبرام العقود للحصول على الخدمات وإنفاق الأموال للجان الولايات وتقديم المواد ومعالجة البيانات.

ويجب نقل جميع القرارات التنفيذية والموافقات ذات الصلة المباشرة بالأنشطة التنفيذية الجنوبية لمكتب استفتاء جنوب السودان للسماح بتنفيذ الحلول الأكثر مناسبة وملائمة. ولدعم عمله، ينبغي على مكتب استفتاء جنوب السودان أن يكون مجهزا بالموظفين ومدعوما بأمانة عامة بما يتيح له إدارة المسؤوليات المالية والادارية محليا. وينبغي لمكتب استفتاء جنوب السودان إدارة جزء كبير من موازنات الاستفتاء العام والصرف من حسابه المصرفي.

ينبغي أن تنشئ المفوضية لجنتين فرعيتين منفصلتين: واحدة لإدارة الجوانب العملياتية والفنية للاقتراع في الشمال وأخرى لتنفيذ الاقتراع خارج البلاد. وينبغي لأعضاء مفوضية استفتاء جنوب السودان أن يرشحوا ويوافقوا على تعيين الرؤساء الجاهزين للعمل لهذه اللجان الفرعية. على الرغم من أن سلطة صنع القرار التنفيذي يجب أن تبقى مع مفوضية استفتاء جنوب السودان، إلا أنه ينبغي للجان الفرعية أن تمتلك الصلاحيات التنفيذية وسلطة اتخاذ القرارات اليومية بشأن التحضيرات لعملية الاقتراع. وينبغي على اللجنة الفرعية للتصويت في الخارج أن تمتلك القدرة على صياغة مذكرات تفاهم والتفاوض مع الدول المستضيفة. وينبغي للجنة الفرعية للتصويت في الخارج العمل بشكل وثيق مع منظمة الهجرة الدولية في جميع مراحل العملية، وصولا إلى مستوى مركز الاستفتاء، وذلك على النحو المنصوص عليه في قانون استفاء الجنوب.

ومن المهم أيضا إنشاء أقسام تقانة (تكنولوجيا معلومات) في المكاتب في كل من الخرطوم وجوبا لإدارة الشبكة الخاصة بقواعد البيانات ومعالجة احتياجات الموظفين. كذلك، ينبغي إنشاء مراكز البيانات في الخرطوم وجوبا مع طاقم من الخبراء الذين يمكنهم تصميم برامج لعملية تجميع النتائج وإدارة المعلومات، وتحديد قوائم مراكز الاستفتاء للمفوضية. وبالنظر إلى أن الجزء الأكبر من التقدم سيحدث في الجنوب، لذا ينبغي أن يقع مركز البيانات الأولية في جوبا.

وعلى المفوضية أن توضح متطلبات أهلية الاستفتاء وأن تبينها على نطاق واسع وسهل النشر، حتى يتسنى لجميع المواطنين المؤهلين المشاركة الكاملة.

تحديد أهلية الجنوبيين

يسمح قانون الاستفتاء على نطاق واسع للأفراد من مجتمعات السكان الأصليين أو العرقيين ذات جذور في جنوب السودان من المشاركة في الاقتراع، غير أنه ينبغي الموافقة على هذه المجموعات المؤهلة من قبل مفوضية استفتاء جنوب السودان بمساهمة من مجلس شيوخ القبائل. كما سمحت للمقيمين بصفة دائمة والأفراد أو آبائهم أو أجدادهم الذين أقاموا في جنوب السودان منذ الاستقلال في 1 كانون الثاني (يناير) 1956 بالتصويت.

تتطلب التزامات السودان الدولية أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لحماية الاقتراع العام المتساوي للمواطنين المؤهلين والامتناع عن التمييز القائم على الجنس أو النسب أو الأصل العرقي، وألا يقوم بأية إجراءات من شأنها تقويض إرادة الشعب.[87] لذلك فإن من المهام الأساسية والحرجة لمفوضية استفتاء جنوب السودان تحديد كيفية قيام موظفي الاستفتاء بتحديد الأهلية في جنوب السودان للتصويت في الاستفتاء. وعلى المفوضية أن

87 الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، مادة 2(1)؛الأمم المتحدة، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، مادة 1.

توضح متطلبات أهلية الاستفتاء وأن تبينها على نطاق واسع وسهل النشر، حتى يتسنى لجميع المواطنين المؤهلين المشاركة الكاملة. وينبغي للمفوضية توضيح معايير الأهلية في أقرب وقت ممكن، من أجل تجنب حرمان أي فئة من المشاركة. ولا ينبغي استبعاد أي من المشاركين المؤهلين بدون مبرّر، ويجب أن تضمن مفوضية استفتاء جنوب السودان وسائل فعالة لمعالجة أي حالات استبعاد ناخبين مؤهلين بشكل خاطئ.

تحديد هوية الجنوبيين

وبالمثل، أحد الاسئلة الحاسمة التي تواجه مفوضية استفتاء جنوب السودان هو كيفية إثبات الجنوبيين المقيمين في شمال السودان لأصلهم وبالتالي لأهليتهم للمشاركة في الاستفتاء. فحيازة وثائق هوية رسمية هو أمر نادر، خصوصا بالنسبة لأولئك الأشخاص الذين يستوفون المعايير الواردة في قانون الاستفتاء بشأن المجموعات الإثنية والوضع الإقليمي كجنوب سودانيين. وينبغي بذل جهود اضافية لتوضيح الأنظمة التي تنظم توزيع شهادات إثبات الهوية من خلال السلاطين أو الرؤساء المحليين.

وأي إصدار وتوزيع لشهادات إثبات شخصية من قبل السلطات المحلية بغرض إثبات المواطنة الجنوبية، يجب أن يتم بأقصى قدر من الشفافية والتدقيق. وينبغي وضع الخطوات في مكانها لضمان أن هناك مراجعة شاملة والتحقق من هوية المسجل. وينبغي إضفاء الطابع الرسمي على الوثائق الصادرة عن السلطات الحكومية المحلية وجعلها متسقة قدر الإمكان. وينبغي على اللوائح والقواعد توضيح تعريف الهوية المستخدمة أثناء عملية الاستفتاء.

أما الذين لا يمتلكون بطاقة هوية، يتيح لهم القانون الاستعانة بالمعرفين المخولين لكفالة الناس في المنطقة المخصصة لهم. وينبغي إضفاء الطابع الرسمي لأدوار المعرفين وأسمائهم وثائق التفويض المعتمدة من قبل مفوضية استفتاء جنوب السودان بالتعاون مع رؤساء ذو صلة في الجنوب ورؤساء المجالس في الشمال. ونظرا لتنوع سكان الجنوب السوداني، ينبغي جعل عملية اعتماد التعريف شاملة قدر الإمكان.

مراكز الاستفتاء

مراكز الاستفتاء، وهي التي تخدم كمراكز لتسجيل الناخبين وللاقتراع، هي أدنى مستوى في الهرم التنظيمي والإداري لمفوضية الاستفتاء والتي تتخذ أشكالا مختلفة في شمال وجنوب السودان.

حيث تتحمل لجان الولايات المسؤولية في تحديد مراكز الاستفتاء في جنوب السودان؛ وذلك بسبب مدى التعقيدات الجغرافية في الجنوب، لذا ينبغي أن تزيد لجان الولايات العدد الكلي لمراكز الاستفتاء وتوزيعها عن ذلك الذي اعتمد في انتخابات نيسان (أبريل) 2010 من أجل إتاحة الفرصة لمشاركة أوسع للناخبين، بما في ذلك الناخبين من التجمّعات النائية. وينبغي على مكتب الاستفتاء في جنوب السودان، بالتشاور مع لجان الولايات، العمل مع اللجان الفرعية في المحليات لتقييم احتياجات كل محافظة وتوفير الموارد الكافية وفقا لذلك.

يمكن لمفوضية استفتاء جنوب السودان إنشاء مراكز الاستفتاء في الشمال وذلك "بحكم الضرورة". حيث ينص القانون على أنه يمكن إنشاء مراكز استفتاء عندما يتم تسجيل 20000 ناخب، وكذلك يمكن فتح مراكز استفتاء في عواصم الولايات.

يمكن لمفوضية استفتاء جنوب السودان إنشاء مراكز الاستفتاء في الشمال وذلك "بحكم الضرورة". حيث ينص القانون على أنه يمكن إنشاء مراكز استفتاء عندما يتم تسجيل 20000 ناخب، وكذلك يمكن فتح مراكز استفتاء في عواصم الولايات. يبقى من غير الواضح كيف سيتم تقييم توزيع الناخبين المحتملين قبل التسجيل وأين ستتم إقامة مراكز التسجيل.

ورغم أن القانون يعطي لمفوضية استفتاء جنوب السودان السلطة تحديد مواقع المراكز في الشمال، إلا أنه على منظمة الهجرة الدولية والمنظمات الأخرى ذات العلاقة التي شكلها السودانيون الجنوبيون (على النحو المنصوص عليه في قانون استفتاء جنوب السودان) تقييم التوزيع السكاني للجنوبيين المقيمين في الشمال، من خلال السجلات العامة والزيارات الميدانية، حيث أن اعداد كافية من الجنوبيين يقيمون في مجتمعات خاصة في الشمال. ينبغي توزيع مراكز الاستفتاء في الشمال بطريقة تدعم شمول أكبر قدر ممكن من الناخبين الجنوبيين، ويمكن لتجمّعات الجنوبيين في الشمال تسهيل تحقيق شرط الـ 20000 ناخب. وهذا

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

سيدات في انتظار دورهن للاقتراع

سوف يساعد على الحد من حرمان الناخبين المؤهلين في الشمال، وذلك تمشيا مع المعايير الدولية التي تتطلب توزيع مراكز الاقتراع على أوسع نطاق ممكن،[88] فضلا عن الوفاء بالتزامات السودان بضمان حق الانتخاب على قدم المساواة وضمان حرية التعبير عن إرادة الناخب.[89]

خلافا لانتخابات شهر نيسان (أبريل) 2010، يجب أن تكون مراكز الاستفتاء ثابتة، بحيث يقوم الناخبون بالتسجيل والتصويت في ذات الموقع، وبالتالي تبسيط برامج التوعية وتقليل حالات الالتباس والتشويش التي قد يقع بها الناخبون. وهذا يتطلّب فتح عدد أكبر من المراكز من تلك التي تم فتحها خلال عملية تسجيل الناخبين عام 2009 وبالتالي ستكون هناك حاجة إلى عدد أكبر من الموظفين والموارد الأمنية.

التصويت خارج البلاد

ينص قانون الاستفتاء بأن يجري التصويت خارج البلاد في ثمانية بلدان في الخارج وينبغي على مفوضية استفتاء جنوب السودان، كما وصف أعلاه، إنشاء لجنة فرعية لإدارة هذه العملية والبدء في التخطيط فوراً، وإرسال الطلبات إلى البلدان المعنية طالبةً الحصول على إذن للعمل هناك وبدء توقيع مذكرات التفاهم اللازمة. يمنح قانون الاستفتاء منظمة الهجرة الدولية IOM دوراً خاصاً في دعم عملية التصويت خارج البلاد. وبالنظر إلى الخبرة التي حصلت عليها المنظمة الدولية للهجرة في مشاريع مماثلة، يمكن للمنظمة الدولية للهجرة تقديم خبرة مفيدة لمفوضية استفتاء جنوب السودان في إدارة هذه العملية.

وينبغي لمفوضية استفتاء جنوب السودان اتخاذ قرارات بشأن تحديد نطاق العملية في البلدان التي سيعقد فيها التصويت خارج البلاد، ومن ضمن هذه القرارات اختيار مواقع مراكز الاستفتاء في هذه البلدان. ينبغي أن يكون العمل مع منظمة الهجرة الدولية،

88 المعهد الانتخابي لجنوب أفريقيا ومنتدى اللجان الإنتخابية لمجتمع تنمية افريقيا الجنوبية، ومبادئ إدارة الانتخابات، رصدها ومراقبتها. ص 24. الأمم المتحدة، الانتخابات وحقوق الانسان، الفقرة 104.

89 الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. مادة 25 (ب).

والمنظمات الجنوب سودانية في البلد المضيف، ومنظّمات إعادة التوطين قادرة على تحديد المواقع خارج البلاد، حيث هناك أعداد كبيرة من الناخبين القادرين على الإدلاء بأصواتهم. ونظراً لكبر حجم العملية، وإلى التأكيد على استقلالية الاستفتاء عن الحكومات السودانية، فإنه من المستحسن أن يعقد التصويت في الخارج في مبان غير تابعة للسلطات الحكومية.

عملية التسجيل

تعتبر عملية تسجيل الناخبين خطوة أساسية في الحفاظ على حق التصويت العام على قدم المساواة للجميع،[90] وعلى هذا النحو ستكون عملية تسجيل الناخبين عنصراً حاسماً لنجاح عملية الاستفتاء. وينبغي لمفوضية استفتاء جنوب السودان تنفيذ ضمانات قوية لمنع التسجيل المتعدد. بالمقارنة مع فترة التسجيل التي استمرّت مدة خمسة أسابيع في انتخابات نيسان (أبريل) 2010، فإن فترة تسجيل من إسبوعين إلى ثلاثة أسابيع ستكون أسهل للإدارة وستتيح استخدام الحبر الانتخابي كإجراء أمني إضافي لمنع تكرار التسجيل. وهذا يتطلب تدريب ونشر فرق إضافية لتسجيل الناخبين، وذلك للتأكد من أن جميع الناخبين المؤهلين لديهم فرصة متساوية للتسجيل. وينبغي أن يقترن مع تسجيل الناخبي عمل حملات واسعة النطاق لتوعية الناخبين وإعلامهم بتاريخ ومواقع مراكز التسجيل.

يجب أن تتم طباعة دفاتر تسجيل الناخبين وبطاقات الاقتراع في الخارج مع توفير ضمانات كافية، مثل العلامات المائية، وتخزينها بشكل آمن وشفاف، بطريقة تتيح المساءلة الكاملة.

وقد شاب انتخابات نيسان (أبريل) 2010 العديد من المشاكل الكبيرة في سجل الناخبين، والتأخير في إعداده بشكله النهائي، مما تسبب في مشاكل خلال عملية الاقتراع، وأدى إلى تشويش وإرباك بين الناخبين الذين لم يتمكنوا من العثور على محطة الاقتراع المخصّصة لهم. وعلى مفوضية استفتاء جنوب السودان بذل جهود خاصة ووضع الأولويات بما يضمن تجهيز سجل الناخبين النهائي قبل وقت كاف من الاقتراع، بحيث يتمكّن الناخبون ومديرو الانتخابات والمراقبون من الاستعداد بالشكل الملائم.

ونتيجة للوقت المحدود المتبقي، سيكون من الصعب عمل سجل ناخبين محوسب، بحيث يتم إدخال جميع نماذج التسجيل إلى قاعدة بيانات مركزية ومعالجتها ومن ثم إعداد قوائم ناخبين أولية ونهائية وتحديد مراكز الاقتراع بناء على ذلك. فهذا النوع من العمل يتطلّب وقتاً كبيراً وهو ما لم يعد متوفراً. علاوة على ذلك، فقد تمت محاولة استخدام نظام مماثل في انتخابات 2010. وإذا لم تتم معالجة الأخطاء والإخفاقات التي حصلت في هذا النظام فإن أي ترتيبات مشابهة ستكون عرضة لنفس الإخفاقات والأخطاء. على الرغم من التخطيط والتحضير لعدة أشهر، إلا أن مستوى السجل أتى دون المعايير الدولية. وتتطلب الخطوات العديدة من تجميع سجلات الناخبين ونقل كتب نماذج التسجيل إلى موقع إدخال بيانات مركزي، وتجهيز البيانات وتنظيفها وإدارتها، وتوزيع الناخبين على مراكز اقتراع، وطباعة السجل وتوزيعه على الدوائر الانتخابية، تتطلّب أعباء لوجستية كبيرة وتستهلك وقتاً كبيرا قد لا يتوفّر للاستفتاء. وينبغي لمفوضية استفتاء جنوب السودان استشارة مختصّين في تسجيل الناخبين لتقييم جدوى تبنى نظم أو آليات بديلة، ضمن قيود الإطار الزمني المتاح، لإعداد سجل الناخبين.

وقد اقترح بعض الخبراء الاعتماد كليا على نظام تسجيل ورقي دون وجود سجل مركزي الكتروني. وبالنظر إلى الإطار الزمني القصير، فإنه يجب النظر بجدّية إلى هذا الخيار أو أية أنظمة أو خيارات أخرى من شأنها تبسيط التحديات التي تنطوي عليها عملية التسجيل المركزي. ومع ذلك، فإن الضمانات والإجراءات الصارمة ضرورية لضمان إجراء عملية التسجيل بطريقة موثوقة وفعالة. وينبغي إصدار ايصالات تسجيل الناخبين مع تفاصيل كافية عن الناخب، بما في ذلك الاسم والعمر والجنس، وعنوان محدد قدر الإمكان.

وينبغي الحصول على هذه المعلومات في وقت واحد في دفاتر التسجيل. وسيكون من المفيد اذا كان بإمكان استخدام دفاتر التسجيل لتخصيص عدد محدّد من الناخبين لكل محطة اقتراع، وتجنّب الحاجة إلى تقسيم دفاتر تسجيل الناخبين لإنشاء محطات

90 الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. مادة 25 (ب) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، مادة 5 (ج)؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الجمعية العامة 25 الفقرة 11.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

مختلفة وتخفيف الارتباك والتشويش المحتمل. وينبغي عمل نسخ كربونية من القوائم من أجل عرض نسخة واحدة وإرسال النسخة الثانية إلى عاصمة الولاية للتخزين الآمن.

وينبغي لمفوضية استفتاء جنوب السودان إصدار قوائم ناخبين لكل مركز اقتراع، تبين بالضبط عدد الناخبين في كل مركز، وذلك حتى يتمكّن الناخبون والمراقبون ووكلاء الأحزاب، وموظفو مفوضية استفتاء جنوب السودان من التحقق من المعلومات في كل موقع من مواقع الاقتراع. وينبغي لمفوضية استفتاء جنوب السودان إجراء عمليات المراجعة الداخلية، ويمكن الاستعانة بشركات محاسبة وتدقيق دولية، مع إشراك مجموعات المراقبة المحلية والمدنية والمنظمات الانتخابية الدولية لإجراء مراجعات مستقلة لسجل الناخبين النهائي في وقت مبكّر من عملية الاقتراع.

المواد الانتخابية والوصول اليها

يجب بدء شراء المواد اللازمة على الفور. لكن يجب التشاور مع المفوضية القومية للانتخابات لاستخدام وتخصيص بعض الأدوات والمواد المتبقية من انتخابات 2010.

ونظرا للجدل الذي حصل في انتخابات نيسان (أبريل) 2010 بخصوص طباعة بطاقات الإقتراع داخل السودان، ينبغي على مفوضية الاستفتاء العمل على إجراء عطاءات خارج البلاد لإنتاج جميع المواد الحساسة من أجل زيادة ثقة الجمهور في مصداقية وشفافية العملية. يجب أن تتم طباعة دفاتر تسجيل الناخبين وبطاقات الاقتراع في الخارج مع توفير ضمانات كافية، مثل العلامات المائية، وتخزينها بشكل آمن وشفاف، بطريقة تتيح المساءلة الكاملة.

يجب أن تكون كافة دفاتر بطاقات الاقتراع متسلسلة، كما يجب أن تكون كل ورقة اقتراع متسلسلة وأن يتم تتبّع كل الأوراق في عبر جميع مراحل العملية من لحظةظ وصولهم السودان الى التخزين في المستودعات، وتسليمهم في محطات الاقتراع، إلى أن يتم استرجاعهم مع محاضر النتائج. كما يجب تضمين الأرقام المتسلسلة الخاصة ببطاقات الاقتراع في جداول نتائج الفرز والنتائج وفي برنامج تجميع النتائج.

يجب فحص محتويات كل حقائب أو صناديق مواد الاقتراع في أقرب فرصة ممكنة لضمان أن لجنة استفتاء جنوب السودان لديها الوقت لتصحيح أي نقص. يمكن شراء بعض المواد محلياً، بما في ذلك بطاريات المصابيح، الأقلام والآلات الحاسبة.

يجب أن يتم تقليل مدة تخزين المواد في مراكز الاقتراع وذلك لأسباب أمنية. يجب دائما أن يتم تخزين المواد بشكل آمن وشفاف، بما يسمح للمراقب استمرارية الوصول إليها. وينبغي توزيع جدول زمني على مجموعات المراقبة حتى تكون في المواقع المناسبة لرصد هذه العملية.

الاقتراع

وفقاً لقانون الاستفتاء يمكن أن تصل مدة الاقتراع إلى سبعة أيام. على مفوضية استفتاء جنوب السودان زيادة عدد مراكز الاقتراع وذلك من أجل تقليل عدد أيام الاقتراع قدر الإمكان بحيث تصبح ليوم أو يومين فقط إذا أمكن، من أجل تسهيل الرقابة على العملية، وتعزيز الضمانات ضد التزوير. وبسبب وجود بطاقة اقتراع واحدة في الاستفتاء، فإن العملية ستكون أسهل بكثير من انتخابات نيسان (أبريل) 2010. إن التصويت على مدار عدة ايام يتطلب تخزين صناديق الاقتراع أثناء الليل ويخلق تحديات أمنية كبيرة. ومن شأن تقصير فترة الاقتراع خفض عدد موظفي الأمن اللازم في كل محطة، حيث أنها ستتطلب عددا أقل من المناوبات الليلية. ويمكن الاستفادة من الموارد التي يتم توفيرها في الأمن لتوظيف موظفي اقتراع في مراكز اقتراع إضافية. إن إتمام الانتخابات في يوم واحد هي من الممارسات الدولية الشائعة، ومع توزيع ملائم لمراكز الاقتراع وتثقيف أوسع للناخبين، فإن المشاركة ستكون سلسة.

إن إتمام الانتخابات في يوم واحد هي من الممارسات الدولية الشائعة، ومع توزيع ملائم لمراكز الاقتراع وتثقيف أوسع للناخبين، فإن المشاركة ستكون سلسة.

وبالنظر إلى أن انعدام الأمن ووجود المشكلات اللوجستية التي قد تؤثّر في العملية والتي قد تمنع فتح بعض مراكز الاقتراع خلال الاستفتاء، فإنه يجب احتساب نسب الـ 60% اللازمة لاعتبار الاستفتاء صحيحاً بالاستناد إلى عدد الناخبين المسجلين في المحطات التي افتتحت وأجرت الاقتراع. فهذا سوف يضمن أن انعدام الأمن أو الصعوبات اللوجستية الجسيمة لا تعطّل عملية الاستفتاء.

أمن الإستفتاء

من المرجّح أن يتسبّب الإستفتاء في زيادة التوتر وربما العنف في جنوب السودان وأبيي حيث أنه ستتنافس مجموعات مختلفة من أجل السلطة تحسبا لنتائج التصويت. وقد أشار المركز في تقاريره الى مخاوف عديدة مع تصرفات الجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب خلال انتخابات عام 2010، فضلا عن الدور الذي اتخذته قوات الأمن الوطني في الشمال طوال العملية. ومن الأساسي أن لا تتكرر المشاكل التي وقعت في الفترة التي سبقت الانتخابات أو أثناءها في انتخابات نيسان (أبريل). وينبغي على حكومة جنوب السودان والجهات الدولية الفاعلة العمل على تعزيز قدرات ومهنية الشرطة والجيش وقوات الأمن الأخرى في جنوب السودان. وينبغي تثقيف الشرطة والجنود حول دورهم ومسؤولياتهم لحماية حقوق الإنسان للمواطنين. ينبغي حظر وجود قوات الأمن غير النظامية حول مراكز التسجيل والاقتراع، والذي يسفر عن ترهيب الناخبين، وينبغي عدم السماح لأي وجود أمني غير مصرّح به داخل المحطات على الإطلاق.

يجب إنشاء وحدات تنسيق أمني مشترك في كل مكتب من المكاتب الإقليمية للاستفتاء للتعامل على المسائل الأمنية. وينبغي أن تشمل هذه الوحدات ممثلين عن الشرطة والجيش وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في الأمن، وحكومة جنوب السودان أو مكتب استفتاء جنوب السودان اعتماداً على الموقع. كما يجب إنشاء وحدات مشتركة مماثلة داخل كل عاصمة لتنسيق وتبادل المعلومات. ينبغي أن تنشأ هذه الهيئات في بداية توزيع المواد وأن توقف عملها فقط بعد إعلان النتائج واعتبار البيئة الأمنية آمنة بما فيه الكفاية.

ينبغي على هذه الهيئة أن تكون على اتصال وثيق مع مجموعات المراقبة المحلية والدولية، وكذلك مع الأحزاب السياسية لتبادل المعلومات بشأن الأمن داخل كل منطقة وتوفير معلومات محدثة عن أية حوادث أمنية خطيرة.

ويتعيّن على الشرطة أن تكون أول هيئة تقوم بالرد على أي قضية أمنية داخل وحول المناطق القريبة من مراكز الاقتراع. وينبغي أن تكون الشرطة في مراكز الاقتراع عند وصول المواد، وضمان أمن المواد ليلاً، وأن تبقى عناصر الشرطة حتى يتم إرجاع المواد إلى اللجان الولائية العليا.

يجب وضع حدود على أنشطة الجيش وقوات الأمن الأخرى قبل وأثناء عملية الاقتراع. كما ينبغي وجود ترتيبات واضحة وترسيم الحدود بين هذه القوات والشرطة. كما يجب ان تبقى هذه القوات على بعد مسافة معينة من مراكز الاقتراع والتقيد التام بها، ما لم تأمر وحدة التنسيق خلاف ذلك، في حالة الطوارئ حيث تحتاج الشرطة الى دعم. بعد انتهاء الاقتراع ينبغي على جنود وقوات الامن العودة إلى ثكناتهم، باستثناء الانتشار العادي.

مشاركة دارفور والرعاة

إن السودانين الجنوبيين الذين يقطنون في دارفور مؤهلين للمشاركة في الاستفتاء. وينبغي على المفاوضات الجارية في الدوحة أن تسعى إلى معالجة مسألة استمرار انعدام الأمن التي يمكن أن تعرقل حرية حركة الناخبين، والعمل على تخفيف القيود المفروضة على الحقوق والحريات لخلق بيئة تمكّن جميع الناخبين المؤهلين من فرصة المشاركة في أنشطة ما قبل الاقتراع. يتوجّب على السلطات توفير الأمن الكافي لأعضاء المجتمع المدني، وموظفي الاستفتاءات والناخبين والمراقبين والأطراف المعنية الأخرى من أجل تمكينهم من المشاركة الكاملة في الحملات الإعلامية وتشجيع الناخبين على المشاركة. إن حالة الطوارئ، االتي لا تزال مطبقة في جميع أنحاء دارفور، تقيد الحريات اللازمة لاجراء عملية تصويت مفتوحة وضمان المشاركة بشكل كامل. ينبغي على حكومة السودان أن تأخذ بعين الإعتبار رفع حالة الطوارئ في المناطق الآمنة بما فيه الكفاية لإجراء الاقتراع وتكريس جهود إضافية لتسهيل أمن جميع الأطراف المعنية بالاستفتاء.

إن حالة الطوارئ، االتي لا تزال مطبقة في جميع أنحاء دارفور، تقيد الحريات اللازمة لاجراء عملية تصويت مفتوحة وضمان المشاركة بشكل كامل.

سيؤدي الاستفتاء في الأغلب إلى خلق ظروف جديدة ومستقبل غير واضح بالنسبة لبعض الجماعات، لا سيما الرعاة الرحل الذين يجتازون الأراضي التي تقع في المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب. يتعين على كل من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان التحاور بشكل مستمر مع هذه الجماعات لمنع أية نزاعات قد تقع ولتحديد ومعالجة أي مظالم ومخاوف

مشروعة لهذه الجماعات. ونظرا لأن هؤلاء السكان يقضون الكثير الوقت في جنوب السودان، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لترتيبات ما بعد الاستفتاء ووضع المجتمعات البدوية في حال صوت الجنوب للإنفصال.

إن النقاشات المتعلقة بوضع ما بعد الاستفتاء مستمرة، وتشمل أيضا بعض المسائل العالقة من اتفاقية السلام الشامل. ولئن كانت هذه المناقشات تتعلق بجميع المواطنين، ينبغي إيلاء اهتمام خاص بمسائل وثائق السفر والمواطنة وحقوق الرعي الخاصة بالمجتمعات الرعوية.

التثقيف المدني

إن عملية تثقيف الناخبين أو إعطاء الناخبين المعلومات اللازمة والتي تصف عملية الاستفتاء هو أمر مهم. لكن ينبغي عدم إغفال التثقيف المدني على نطاق أوسع في مراحل مختلفة من العملية الإنتخابية، وذلك لشرح القضايا الأوسع نطاقا والخيارات التي تتوفّر للناخب، وباعتبار ذلك خطوة أساسية نحو ضمان تلبية السودان التزاماتها الدولية.[91] ونظرا لما يترتّب على أي من خيارات الاستفتاء من نتائج هامة، ينبغي بذل جهود خاصة لتوعية الناخبين بترتيبات ما بعد الاستفتاء، للسماح لهم بإتخاذ قرار متبصر.

يجب على حكومة جنوب السودان ومفوضية استفتاء جنوب السودان أن تلعبا دوراً قيادياً في هذه الجهود بصفتها جهات محايدة. حيث يجب عليهما العمل مع الجهات الفاعلة غير الحزبية لضمان توفير معلومات واضحة وواقعية للجمهور. وينبغي أن تعمل الجهتان عن كثب مع المجتمع المدني المحلّي والدولي لتصميم وتنظيم برنامج التثقيف المدني.

كما هو الحال مع تثقيف الناخبين، من المهم أن يتم استخدام اللغات المحلية المناسبة والوسائل التقليدية لنشر المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تستفيد حملات تثقيف الناخبين و التثقيف المدني من وسائل الإعلام المختلفة إضافة إلى حملات المخاطبة وجها لوجه. وينبغي على حكومة جنوب السودان نقل المسؤولية عن أنشطة التثقيف المدني الى المكاتب الإقليمية من أجل ضمان التصميم المناسب لبرامج التوعية في المجتمعات المحلية المستهدفة والاتصال مع الشركاء المعنيين.

الخلاصة

تواجه كل من مفوضية استفتاء جنوب السودان وحكومة السودان وحكومة جنوب السودان سلسلة من التحديات الصعبة في تنفيذ استفتاء حقيقي ذي مصداقية، وضمن الفترة الزمنية المتبقية التي حددتها اتفاقية السلام الشامل. إن التوصيات الواردة في هذه الوثيقة مبنية على تجربة المركز خلال العملية الانتخابية السابقة وعلى سياقات أخرى، لتقدم التوصيات التي يمكن للمفوضية من خلالها تحسين مصداقية وشمولية وشفافية الاستفتاء على المدى القريب. بالرغم من أنه قد يبدو بديهيا، يمكن أن تكون مفوضية استفتاء جنوب السودان فعالة وشفافة معاً، وأن تأخذ خطوات مبكرة في العملية لإشراك الأطراف ذات العلاقة في كل من المجتمع المدني السوداني، الأحزاب السياسية، والمجتمع الدولي. بالإضافة إلى ذلك، كلّما عجّلت مفوضية استفتاء جنوب السودان في تحديد وبوضوح تقسيم المسؤوليات بينها وبين مكتب إستفتاء جنوب السودان (وكذلك هيئات الإستفتاء الفرعية) وتمكينهم من القيام بالمسؤليات والمهام اللوجستية والإجرائية الأساسية، سيؤدي ذلك الى زيادة قدرة المفوضية على تحقيق أهدافها في الفترة الزمنية المتاحة.

تواجه كل من مفوضية استفتاء جنوب السودان وحكومة السودان وحكومة جنوب السودان سلسلة من التحديات الصعبة في تنفيذ استفتاء حقيقي ذي مصداقية، وضمن الفترة الزمنية المتبقية التي حددتها اتفاقية السلام الشامل.

إن تبعات الاستفتاء على شعب السودان وعلى المنطقة ككل واضحة. إن مركز كارتر يدرك السلطات الممنوحة لمفوضية استفتاء جنوب السودان والمسؤولين الحكوميين في تنفيذ الإستفتاء لجنوب السودان. وفي ضوء الدعوة التي وجهتها مفوضية استفتاء جنوب السودان، سوف يسعى مركز كارتر جاهداً للعب دور بنّاء للمراقبة وتقديم التوصيات خلال عملية الاستفتاء، وذلك بالتنسيق مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي ومنظمات المراقبة المحلية والدولية.

91 الأمم المتحدة، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 2، التعليق العام رقم 25، الفقرة 11؛ الأمم المتحدة، حقوق الإنسان والانتخابات، الفقرة 75.

توصيات حول استفتاء أبيي

بالإضافة الى التوصيات بشأن استفتاء جنوب السودان المذكورة أعلاه، فيما يلي توصيات خاصة بأبيي:

إن فشل حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في تعيين مفوضية استفتاء منطقة أبيي تسبب في عرقلة تنفيذ العملية في المنطقة. إن الاحتجاجات في المنطقة تثبت أن سكان أبيي يشعرون بالقلق العميق من جراء هذه التأخيرات. وينبغي على الطرفين تجديد جهود المفاوضات فورا، وإعطاء الأولوية في تشكيل مفوضية استفتاء منطقة أبيي وترسيم حدود أبيي، وذلك لاجراء الاستفتائين في نفس الوقت، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل. إذا لم يتم تلبية المواعيد النهائية، يجب وضع خطة طوارئ، بما في ذلك الأخذ بعين الإعتبار إشراك المجتمع الدولي في عملية الإدارة وإمكانية إسناد مهام محددة للمستشارين الفنيين.

من أهم الأسئلة التي يتوجب على لجنة الاستفتاء العام في منطقة أبيي ومجلس شيوخ القبائل توضيحه هو كيف يمكن تعريف الإقامة في منطقة أبيي. وبالتالي، يتوجب على المنظمات المدنية أن تشرع بالتحضير لهذا العمل فوراً، وذلك من أجل السماح للجنة الاستفتاء العام في منطقة أبيي توضيح تعريف الإقامة. وعلى أقل تقدير، يجب أن يكون الشخص قد استوطن في المنطقة قبل إنشاء بروتوكول أبيي حتى يعتبر مقيماً، وذلك بغية التخفيف من تأثير مزاعم النزوح الحديثة، والمدفوعة بأسباب لها علاقة بالاستفتاء، وبغية التخفيف من الدوافع المحتملة للعنف.

كما أنه من المهم جداً أن يجري الاستفتاء في أبيي وجنوب السودان في نفس الوقت؛ وينبغي بذل جميع الجهود اللازمة لتحقيق هذه الغاية. ونظراً إلى أن التحضيرات الفنية لإجراء الاستفتاء العام في أبيي ستكون أقل صعوبة منها في جنوب السودان؛ فإنه ما زالت الفرصة متاحة لمفوضية الاستفتاء العام في منطقة أبيي –عند إنشائها– للتعويض عن الوقت الضائع، وبالتالي عقد الاستفتاء في المنطقتين في ذات اليوم. وإن لم يكن بالإمكان إجراء الاستفتاء في أبيي وفي جنوب السودان في نفس الوقت، فلا بد من إجراء الاستفتاء بأسرع وقت ممكن، وفي جميع الأحوال، قبل انتهاء فترة اتفاقية السلام الشامل في حزيران (يونيو) 2011.

ويشعر مركز كارتر بقلق بالغ حيال احتمال حدوث العنف في منطقة أبيي، لا سيما في ضوء التصريحات العدوانية المتزايدة والصادرة من المجتمعات المحلية في المنطقة، بالإضافة إلى تزايد مخاوف المجتمع المحلي حيال غموض عملية الاستفتاء في المنطقة. وهنا تأتي مسؤولية القادة السياسيين والقبليين والبدو الرحل في دعوة مجتمعاتهم إلى الهدوء والنظام. كما ينبغي على حكومة السودان وحكومة جنوب السودان أن تجري تقييمات سريعة داخل وحول منطقة آبيي؛ وذلك من أجل تحديد الجهات التي من المرجح أن تستمر في ممارسة العنف، كما ينبغي على السلطات أن تتخذ الخطوات اللازمة لتحسين وضع الأمن في المنطقة.

في تموز (يوليو) 2009 حددت محكمة التحكيم الدائمة حدود منطقة آبيي، ولكن هذه الحدود لم يتم حتى الآن ترسيمها على الأرض وذلك بسبب المقاومة من قبل المجتمعات المحلية في منطقة أبيي الشمالية. وعند استئناف ترسيم الحدود يجب أن يرافق هذه العملية وبشكل موازٍ جهود لتوعية المجتمعات المحلية والتوضيح لهم بأهمية عملية ترسيم الحدود، وإزالة أية إشاعات تفيد أن عملية ترسيم الحدود هي بغرض وضع حواجز مادية. ومع ذلك، فإن استخدام الإحداثيات والخرائط المقدمة من قبل محكمة التحكيم الدائمة، ستمكن مفوضية استفتاء أبيي من ترسيم حدود أبيي لتحديد مفهوم الإقامة.

ورغم أنه لم يتم ذكرها في قانون استفتاء أبيي، إلا أن المسيرية، وهي مجموعة البدو الرئيسية في المنطقة، لها علاقة وثيقة مع منطقة آبيي. كما أن حقوقهم وردت في الفصل الرابع، البند 1.1.3 من اتفاقية السلام الشامل، والمتعلقة بالهجرة والتحرك عبر الإقليم فيجب أن يتم تأكيدها في مناقشات ما بعد الاستفتاء وبغض النظر عن نتيجته، بالإضافة إلى ضمان استمرار قدرتهم على رعي الماشية والوصول إلى حفر الري الجنوبية.

ملحق A
شكر وتقدير

يود مركز كارتر أن يشكر عدد من الأفراد والمنظمات على جهودهم وتفانيهم في مراقبة العملية الانتخابية في السودان خلال السنوات الثلاث الماضية.

يشكر مركز كارتر حكومة السودان وحكومة جنوب السودان والمفوضية القومية للانتخابات لدعوة مركز كارتر للمراقبة على الانتخابات. ويؤكد المركز أن الانتخابات الشاملة لعام 2010 تطلّبت بشكل أساسي التنسيق بين المفوضية القومية للانتخابات، واللجان الولائية العليا للانتخابات، والموظفين الرسميين، والمجتمع الدولي.

ويشكر مركز كارتر الدعم المقدّم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، والمساعدة الايرلندية، ودولة هولندا، ووزارة الخارجية الألمانية، ووزارة الخارجية النرويجية، وبنك الموارد النرويجي للديمقراطية وحقوق الانسان ، ووزارة الخارجية الأمريكية. فجهودهم المشتركة سمحت للمركز بأن يقوم بعملية المراقبة وكتابة التقارير لكامل العملية الانتخابية، بما فيها تسجيل الناخبين في تشرين الثاني (نوفمبر) – كانون الأول (ديسمبر) 2009 والانتخابات الشاملة في نيسان (أبريل) 2010.

كما يوجه المركز شكره الخاص لسعادة القاضي جوزيف واريوبا ووزير الخارجية الجزائري السابق الأخضر الإبراهيمي، جنباً إلى جنب مع الرئيس كارتر رمدير مركز كارتر الدكتور جون هاردمان، الذين خدموا كقادة مشاركين للمركز ضمن الوفد المراقب لعام 2010. ويُقدر المركز جهد وتفاني هؤلاء القادة المشاركين، الذين عززت رؤيتهم وخبراتهم عمل المركز في مهمته في مراقبة الانتخابات.

لقد كان مركز كارتر محظوظاً بالطاقم المتفاني والموهوب الذي كان موجوداً خلال فترة المشروع. كما يوجه المركز شكره الخاص إلى الطاقم الميداني والمستشارين الذين عملوا على المشروع في أوقات متعددة بين عامي 2010-2008 الآتية أسماؤهم:

روبي موب، غريغ هويل، آلي فيرجي، ساني فان دين بيرغ، جيف مابيندیري، بريان ستيرس، آجاي باتيل، غراهام السون، جون يانغ، و فاهرام عبديجان.

ولقد كان المراقبون على المدى الطويل التابعين لمركز كارتر هم المصدر الرئيسي للمعلومات عن عملية الانتخابات في الميدان، والذين بدأوا في تجميع المعلومات لأشهر عديدة قبل وصول الوفد، وبعد رحيله. كما سافرت مجموعات المراقبة طويلة الأمد لأماكن متعددة في السودان غطت جميع الولايات الخمسة والعشرون. فعملهم الشاق ورؤيتهم مكّنت المركز من فهم الانتخابات.

يشكر مركز كارتر ميكيل فيسترجارد الذي تطوع بوقته وخبرته للانضمام إلى الوفد في السودان. كما يُقدر المركز دعم ميكيل فيسترجارد المستمر لعمله في مشاريع الصحة والديمقراطية في السودان.

كما ساعد العديد من الخبراء الاستشاريين على المدى القصير في هذا المشروع، بما فيهم الينور بيل، كيث دافيس، فرنسيسكو فلوريس، روبين هيفرنان، لورينس لاكمانسينغ، ميشيل ماكنامارا، تود مينير، ماريكي سكوميروس، ساموبل شيرمان، باد سنو، جامي تالينت ومانويل والي. إن جهدهم الكبير كان مهماً جداً في نجاح جميع أنشطة المركز.

ومن أجل جعل عملية المراقبة ممكنة؛ فقد عمل عدد من طاقم مركز كارتر من أتلانتا، بما فيهم دافيد كارول، سارة جونسون، اوين ماكدوجال، بريت ليسي، بول لينيل، تينيش غرين، نانسي كونيجسمارك، ديب هاكيس، كارين ماكينتوش، مليسا جونز، جينيفر لويس، اوليفيا اوينس، راميرو مارتينز، وتيسا سترومداهيل.

كما شارك العديد من المتدربين بطرق عديدة منها المساعدة في الأمور اللوجيستية، والأبحاث، تحضير المواد للوفد والسفر إلى السودان خلال فترة تسجيل الناخبين والانتخابات – تيريسا دافيس، بينتلي براون، سلمى عبد العزيز، ايميلي داويس، رايموند كينيدي، علي خالد، ريان فرينش، وكولي بوردويش –.

إن عمل المركز في السودان لم يكن لينجح من دون الدعم من الطاقم الوطني المتفاني الذي ساهم في المشروع. فشكر خاص يوجهه المركز إلى تشارلز لوجانيا، وفا الماهينا، الطيب احمد الماهينا، حسين محي الدين، عبد الغفار المصطفى، سلمى سليمان، عثمان الشيخ، سيمون بالينو، جاكسون جيمس طمبورا، كمال حسن ماهي، موريس س. لادو، عبيد كوكو، سيد الزبير، عبد الرحمن الأمين، جيمس ليمور، بيتير تيكا واي واي، نيوما ألبينو، بيتي كيدين، ريمو دينسون بول، مورو بيتر، تابان رشيد، موكوليا ابراهيم، انيكو موزاميل، دريشي جويل، فلورنس ميندارا، والسائقين والمترجمين الذين عملوا مع المراقبين على المدى الطويل والمراقبين على المدى المتوسّط على المدى القصير في أدائهم لمهامهم.

ويُشيد مركز كارتر بعمل جميع المراقبين السودانيين، وخصوصاً أولائك الذين عملوا مع برنامج كارتر لتدريب المراقبين بمراقبة انتخابات السودان الشاملة. كما يشيد مركز كارتر بعمل المراقبين الدوليين، مثل الوفود من الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي.

ملحق B
قائمة بأسماء أعضاء بعثة مركز كارتر وموظفيها

رؤساء البعثة

فخامة السيد جيمي كارتر، الرئيس التاسع والثلاثين للولايات المتحدة، مؤسس مركز كارتر، الولايات المتحدة
سعادة السيد الأخضر الإبراهيمي، وزير الخارجية الجزائري السابق، الممثل الخاص السابق للأمم المتحدة، الجزائر.
سعادة القاضي جوزيف واريوبا، رئيس وزراء تنزانيا السابق، قاضي محكمة العدل لشرق افريقيا، تنزانيا.
د. جون هاردمان، الرئيس والمدير التنفيذى لمركز كارتر، الولايات المتحدة.

البعثة

فاطمة الصايغ، استاذ مشارك في التاريخ، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة.
طالب عوض، رئيس المرصد الاقتصادى بالجامعة الاردنية، الأردن.
سهام بن سدرين، رئيسة تحرير، مجلة كلمة، تونس.
ليندا بيشاي، موظف برنامج اول، معهد الولايات المتحدة للسلام، الولايات المتحدة.
جيمس "تشيب" كارتر، مستشار مستقل، الولايات المتحدة.
بيكي كارتر، مدير العلاقات الحكومية، منظمة الحفاظ على الطبيعة، الولايات المتحدة.
هداية شبو، محامية، لبنان.
محمد دهشان، باحث، المجلس الوطنى المصري للتنافسية، مصر.
بينيدتا دي اليسي، مرشح دكتوراة، مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية، ايطاليا.
لوتجي آن دي فريس، مرشح دكتوراة، مدرسة الدراسات الإفريقية، ايرلندا.
مارك غوستافسون، مرشح للحصول على شهادة دكتوراة، جامعة اوكسفورد، الولايات المتحدة.
ويتني هارينج–سميث، محلل، الديموقراطية الدولية، الولايات المتحدة.
توبي هارورد، موظف الشؤون السياسية، قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، المملكة المتحدة.
وليام هاسل، متدرّب في الرصد بقسم الامن، بعثة "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" في كوسوفو، الولايات المتحدة.
اليزابيث كارونا هيرمان، مستشار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ألمانيا،
أشرف عكة، مدير برامج، المرصد، فلسطين.
محمد ابراهيم، باحث اول، أكاديمية السلام والتنمية، الصومال.
***شيرين جودة**، المركز الدولي لدراسة الإرهاب، جامعة بن، الولايات المتحدة.
الين كاندورورو، موظف برنامج الإعلام والمعلومات، شبكة زيمبابوي لدعم الانتخابات، زيمبابوي.
***وليام كروس**، مستشار، الوكالة الأمريكية للتنمية، الولايات المتحدة.
بيندو كروما، موظف مشروعات، مركز كارتر، ليبيريا.
ت. كومار، مدير ادارة المناصرة الدولية، منظمة العفو الدولية، الولايات المتحدة.
ديفيد لانز، موظف مشروعات، مؤسسة السلام السويسرية.
ديفيد ليليوت، مساعد نائب محرر جيلبرتار "استهلال"، المملكة المتحدة.
جيفري مابيندير، المدير التنفيذي، المعهد الكندي الدولي للتفاوض التطبيقى، زيمبابوي.
أحمد مرة، عضو مجلس، المنظمة اللبنانية للانتخابات الديمقراطية، لبنان.

*__جونيور ميوك__، منسق برنامج، المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في أفريقيا، جنوب افريقيا.
__بوريس انزانجا__، مدير برنامج، مركز كارتر، جمهورية كونغو.
__كارين اوغلي__، مديرة برنامج، المعهد الانتخابي لاستدامة الديمقراطية في أفريقيا، جنوب افريقيا.
__شيارا بالانش__، منسق سابق لحملات السودان، منظمة العفو الدولية، إيطاليا.
__ميريدث بريستون__، مدير برامج، مركز الحوار الإنساني، كندا.
*__مارغريت راي__، محلل سياسي، مبادرة المجتمع المفتوح OSI، الولايات المتحدة.
__كريستيان أبوا صريبا__، الأمين العام، شبكة المرأة الافريقية للتنمية والاتصالات ، ساحل العاج.
__رنا شاب__، مساعدة منسق مشروعات، مركز كارتر، الولايات المتحدة.
__آمنة شيرازي__، محامية، مجموعة شيرازي للقانون، الولايات المتحدة.
__بشار سليمان__، مستشار الامين العام، المجلس التشريعي الفلسطيني، فلسطين.
__سهاد طالب__، مديرة، مركز المرأة لحقوق الإنسان، العراق.
__جامي تالانت__، مدير سابق للعمليات، مركز كارتر في جنوب السودان – برنامج القضاء على الدودة الغينية، الولايات المتحدة.
__ايدي توماس__، خبير استشاري مستقل، المملكة المتحدة.
*__ماكس فون دورخايم__، مدرب (ميسر) مسرح تطبيقى، ألمانيا.
__مانويل والي__، مستشار انتخابات، النمسا.
__جورج ويليامز__، الأمين العام، الاتحاد الليبيري لكرة القدم، ليبيريا.
__جاكي ويلسون__، موظف برامج اول، معهد الولايات المتحدة للسلام.
__مايكل ولفرس__، مستشار انتخابات، المملكة المتحدة.
**عملوا أيضاً كمراقبين على المدى المتوسط.*

المراقبون على المدى الطويل

__زنوبيا عظيم__، الولايات المتحدة.
__لويدميلا بلينوفا__، ليتوانيا.
__بنتلي براون__، الولايات المتحدة.
__روجر برانت__، المملكة المتحدة.
__برور جيفلت__، النرويج.
__شيخ قوي__، السنغال.
__باراستو هاسوري__، الولايات المتحدة.
__جوليوس لانغميا__، الكاميرون.
__ليستر مارجوسيان__، الولايات المتحدة.
__بوكاني ماسنغا__، جنوب افريقيا.
*__أسامة مفتاح__، مصر.
*__أنطوني مواسينا__، كينيا.
__ماجنيلد نورجارد__، النرويج.
__مود نيامونجا__، زيمبابوي.
__جين باسكال اوبيمبو__، المملكة المتحدة.
__كريستينا باولي اوبيمبو__، الولايات المتحدة.
__جوان بيكمز__، سويسرا.
__بارفيندر سنج__، الهند.
__سارة سكينر__، كندا.
*__كارم سميثر__، الولايات المتحدة.
__اويت ويلديمايكل__، ارتريا.
**عملوا أيضاً كمراقبين على المدى المتوسط.*

مراقبون على المدى المتوسّط

__جين لويس__، ايرلندا.
__تايي ديجيني ليبن__، اثيوبيا.
__ألفريدو نيكوليتي__، ايطاليا.
__نيناد مارينكوفيتش__، صربيا.
__روبرت براندستتر__، الولايات المتحدة.
__زيفنياس ماتسمبي__، موزامبيق.
__مجد البلتاجي__، فلسطين.
__جاكوب غوما__، زامبيا.
__ماريان كالينا__، الولايات المتحدة.
__ماري أوشيا__، ايرلندا.
__ريتشارد بله__، اوغندا.
__فجر حرب__، فلسطين.

طاقم مركز كارتر

طاقم أطلانطا

ديفيد كارول، المدير.
ريان فرينش، متدرب.
تاينيشا جرين، مساعدة برامج.
ديبورا هيكس، معلومات عامة.
سارة جونسون، نائبة المدير.
ميليسا جونز، سكرتيرة برنامج.
بريت لاسي، مساعد اول برامج.
جينايفر لويس، تنمية.
بول لينيل، متدرب.
كارين ماكنتوش، مسؤول السفريات.
راميرو مارتينز، محلل مالي.
اوين ماكدوغال، مساعد منسق مشروعات.
اوليفيا اوينس، محلل مالي.
تيسا سترومدال، تنمية.

طاقم السودان الدولي

فارام ابدجيان، منسق مراقبة للمدى الطويل، النمسا.
ساني فان دن بيرغ، نائب المدير، هولندا.
غراهام السون، مدير المكتب الميداني، المملكة المتحدة.
مايكل ماكنامارا، محلل قانوني ومحلل انتخابات، ايرلندا.
آجاي باتل، نائب المدير، المملكة المتحدة.
بض سنو، منسق الأمن ونظم النقل والامداد (الشئون اللوجستية)، كندا.
بريان ستيرز، منسق اول الأمن ونظم النقل والامداد (الشئون اللوجستية)، المملكة المتحدة.
جون يونغ، خبير قطرى، كندا.

طاقم السودان المحلي

مكتب الخرطوم

عبدالرحمن الأمين، حارس.
الطيب أحمد المحينا، موظف إدارة ونظم نقل وامداد (شئون لوجستية).
وفاء المحينا، موظفة إدارة ونظم نقل وامداد (شئون لوجستية).
عبدالغفار المصطفى، موظف أمن.
عثمان الشيخ، موظف صحفي ومترجم.
حسين محي الدين حسين، موظف مالي.
عبيد كوكو، كبير الحرس.
موريس س. لادو، سائق.
كمال حسن ماحي، سائق.
محمد علي محمد، محلل إعلامي.
سحر محمد، مساعدة إدارية.
سايمون بولينو، سائق.
شارلز لوغانيا رونيو، موظف برامج.
سلمى سليمان، مساعدة إدارية.
جاكسون جيمس طمبرة، سائق.
سيد الزبير، حارس.

مكتب جوبا

نايوما ألبينو، موظف مالي.
بيتي كيدن حكيم، موظف إداري.
موكوليا ابراهيم، سائق.
دريتشي جويل، حارس.
جيمس ليمور، موظف برامج.
اوشينغ ماثيو، مشرف المجمع/مشغل الراديو.
فلورنس ميندرا، طباخة، عاملة نظافة.
أنيكو مزمل، حارس.
ريمو دينسون بول، مساعد نظم نقل وامداد/كبير السائقين.
مورو بيتر، سائق.
تعبان راشد، سائق.
جيمس تيبير، موظف مالي.
تيكا بيتر واي واي، حارس، موظف نظم نقل وامداد.

ملحق C
مصطلحات و مختصرات

AARC	Abyei Area Referendum Commission لجنة استفتاء منطقة أبيي
CPA	Comprehensive Peace Agreement اتفاقية السلام الشامل
DUP	Democratic Unionist Party الحزب الاتحادي الديمقراطي
EMB	Election management body هيئة إدارة الانتخابات
GNU	Government of National Unity حكومة الوحدة الوطنية
GOS	Government of Sudan حكومة السودان
GoSS	Government of Southern Sudan حكومة جنوب السودان
HEC	High election commission اللجنة العليا للانتخابات
ID	Identification بطاقة هوية
IDP	Internally displaced person الشخص المشرد داخلياً
JEM	Justice and Equity Movement حركة العدل والمساواة
LTO	Long-term observer مراقب طويل الأمد
MTO	Medium-term observer مراقب متوسط الأمد
NCP	National Congress Party حزب المؤتمر الوطني
NDA	National Democratic Alliance التحالف الوطني الديمقراطي
NEC	National Elections Commission المفوضية القومية للانتخابات
NIF	National Islamic Front الجبهة الإسلامية القومية
NISS	National Intelligence and Security Services دوائر الأمن والاستخبارات الوطنية
PCP	Popular Congress Party حزب المؤتمر الشعبي
SAF	Sudan Armed Forces القوات المسلحة السودانية
SPLA	Sudan People's Liberation Army الجيش الشعبي لتحرير السودان
SPLM	Sudan People's Liberation Movement الحركة الشعبية لتحرير السودان
SPLM-DC	Sudan People's Liberation Movement–Democratic Change حركة تحرير الشعب السوداني – التغيير الديمقراطي
SSRB	Southern Sudan Referendum Bureau مكتب استفتاء جنوب السودان
SSRC	Southern Sudan Referendum Commission مفوضية استفتاء جنوب السودان
STO	Short-term observer مراقب قصير الأمد
UDF	United Democratic Front الجبهة الديمقراطية المتحدة
UDSF	United Democratic Salvation Front جبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة

ملحق D
مركز كارتر في السودان

التزم مركز كارتر لأكثر من عقدين من الزمان بالعمل على تخفيف المعاناة في السودان والمساعدة على إحلال السلام في البلاد. ويمثل عمل المركز كمراقب لعملية الانتخابات في السودان امتدادا لتلك الالتزامات المتوطدة عبر الزمن.

المشروع الأول للمركز في السودان، مشروع ساساكاوا العالمي للزراعة 2000، بدأ في عام 1986 لمساعدة المزارعين على تحسين غلة محاصيلهم الزراعية. وقد كان هذا البرنامج بقيادة د. نورمان بورلوغ الحائز على جائزة نوبل للسلام عبارة عن مشروع مشترك مع مؤسسة ساساكاوا الإفريقية يهدف لحفز الاكتفاء الذاتي بين المزارعين الأفارقة. وانطلاقا من هذا المشروع الأول، وسّع المركز جهوده بشكل مستمر من أجل تحسين الصحة، ومنع النزاعات وحلها، وتعزيز الديمقراطية، من خلال خمسة برامج مستمرة.

برنامج استئصال الدودة الغينية

ظل مركز كارتر، منذ عام 1995، يساعد السودان على الحد من حالات الاصابة بمرض الدودة الغينية على امتداد البلاد وذلك من خلال برنامج استئصال الدودة الغينية (GWEP). وحيث ان السودان يأوى (فى العام 2009) ما يقارب 86 بالمائة من حالات الاصابةالمتبقية في العالم لهذا المرض، فان السودان يمثل اخر التخوم للقضاء على هذا المرض الطفيلي الخطير. وعلى الرغم من الظروف القاسية في السودان نتيجة للحرب الأهلية فقد تم احراز تقدم عظيم في شمال وجنوب السودان فى الحد من عدد هذه الحالات. ففي شمال السودان، لم يتم التبليغ عن اى حالات وسط السكان الأصليين منذ عام 2003، . وقد انخفض معدل الإصابة بمرض الدودة الغينية في السودان من (118,578) حالة في عام 1996 إلى (2,733) حالة بُلّغ عنها في جنوب السودان في عام 2009، وهو انخفاض يعادل 98% تقريباً.

في عام 2001، قام برنامج استئصال الدودة الغينية(GWEP) وشركاء البرنامج (الصحة والتنمية الدولية، وهايدرو بوليميرس التابعة لنورسك هايدرو، ومعونة الكنيسة النرويجية) بقيادة مشروع مرشحات الأنابيب في السودان، حيث قام المشروع بتصنيع أكثر من (9.3) مليون مرشح أنابيب لتوزيعها على كل رجل او امرأة او طفل معرض للدودة الغينية في جنوب السودان. وقد رافق توزيع مرشح الأنابيب في جنوب السودان حملة تثقيف صحي شاملة تضمّنت رسومات بيانية، وحلقات ايضاحية للمجتمعات المحلية، وإعلانات عن خدمات عامة للجمهور. وما يزال المركز يعمل مع الشركاء المحليين لضمان أن استئصال الدودة الغينية ما زال يُمثل أولوية في السودان. فمن خلال تعليم الناس عن المسببات البيولوجية للدودة الغينية، يساعد البرنامج على فهم كيفية التحكم فى هذا المرض ومنعه، بالإضافة إلى تعزيز الممارسات الصحية السليمة وبناء الأمل في أن الناس في المجتمعات المتأثرة يمكن أن تحسن كثيرا من حياتها. وقد أدى التثقيف في مجال الصحة العامة، الذى قام على الجهود المبذولة لمكافحة الدودة الغينية، إلى مد نطاق مكافحة المركز للامراض ليشمل أمراضا أخرى في السودان، مثل عمى الانهار والتراخوما.

برنامج عمى الانهار (داء كلابية الذنب)

تشير التقديرات الى ان هناك 5 ملايين شخص معرضون لخطر عمى الانهار في السودان. كما ان أعلى معدل لانتشار مرض كلابية الذنب المسبب للعمى يوجد في جنوب السودان. وبعد أن مهد وقف اطلاق النار فى العام 1995 الطريق لنشر العلاج فى مناطق النزاعات، بدأ برنامج مركز كارتر لعمى النهر بالتعاون مع أندية الليونز المحلية فى العمل مع المجتمعات المحلية المتضررة لعلاج عمى النهر من خلال توزيع حبوب ميكتيزان المتبرع بها من مؤسسة ميرك وشركائه. ويعمل المركز عن كثب مع حكومة السودان، والمنظمات غير حكومية الاخرى، والبرنامج الأفريقي لمكافحة كلابية الذنب ، لمكافحة هذا المرض. وتحت مظلة تنظيم "فريق العمل الوطني لمكافحة داء كلابية الذنب" أنشأ الشركاء برامج قاعدية للعلاج لرفع مستوى الوعي في القرى

وتيسير توزيع الميكتيزان. وساعد مركز كارتر فى توفير أكثر من ثلاثة مليون جرعة من الميكتيزان في السودان منذ عام 1996. كما يساعد المركز حكومة السودان على القضاء على عمى الانهار في منطقة أبو حمد في أقصى شمال السودان.

برنامج مكافحة التراخوما

يدعم مركز كارتر برنامج السيطرة على التراخوما بالتعاون مع الوزارة الاتحادية للصحة في السودان منذ عام 1999. وقد مكن الدعم المقدم من كلا من مؤسسة كونارد هيلتون، والمؤسسة الدولية لاندية الليونز وشركة فايزر، من مسح انتشار التراخوما وتنفيذ تدخلات إستراتيجية SAFE (الجراحة، العلاج بالمضادات الحيوية، غسل الوجه والتثقيف الصحي، وتحسين/اصحاح البيئة مثل استخدام المراحيض). وبجانب دعم تدخلات استراتيجية SAFE ودعم الجراحة وتدريب الجراحين، يقوم المركز أيضا بتيسير توزيع المضادات الحيوية على نطاق واسع في المناطق التي تتجاوز فيها الاعراض السريرية للتراخوما لدى الأطفال 10 في المائة. ويتم توفير عقار زيثروماكس (ازيثرومايسين) – المتبرع به من شركة فايزر – ومرهم التتراسيكلين للعيون – الذي يتم شراؤه من قبل مركز كارتر – للبالغين والأطفال الذين يزيد عمرهم عن ستة شهور. و يُقدم مرهم التتراسيكلين للعيون للرضع والحوامل. ويواصل المركز جهوده لتعزيز التثقيف الصحي من خلال تدريب العاملين في مجال الصحة المجتمعية، والبرامج الإذاعية وأنشطة الصحة المدرسية.

برنامج حل النزاعات

دعم برنامج حل النزاعات خطوات انهاء الحرب الاهلية في السودان، حيث عمل البرنامج مع الرئيس كارتر على التفاوض بين الأطراف وتركيز الاهتمام على ايجاد حلول للنزاع. ومن بين إنجازات البرنامج "وقف اطلاق النار لاجل الدودة الغينية" في عام 1995 والذى منح الكوادر الصحية الدولية– التي تشمل كوادر برنامج مركز كارتر لاستئصال الدودة الغينية (GWEP)– ستة أشهر من السلام لأجل دخول المناطق التي تعذر الدخول اليها من قبل. كما لعب الرئيس كارتر دور الوسيط في اتفاقية نيروبي عام 1999 بين حكومتى السودان ويوغندا، حيث تعهد الجانبان بوقف دعم الجماعات المتمردة التى تنشط في أراضي الدولة الأخرى، وبإعادة العلاقات الدبلوماسية.

أثناء مفاوضات اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا بكينيا، دعم "برنامج فض النزاعات" عملية التفاوض بتقديم "التدريب لما قبل التفاوض" لحكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، كما ساعد البرنامج، باساليب اخرى، في دعم وساطة الايقاد . وحتى عندما كانت تجري صياغة اتفاق السلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية/ الجيش الشعبي لتحرير السودان.كان الصراع فى دارفور يتصاعد. وكجزء من المبادرة الأولى التي أطلقها الحكماء ، زار الرئيس كارتر السودان في 2007 فى وفد ضم غراسا ماشيل، والأخضر الابراهيمي، وديزموند توتو، لمناقشة قضية دارفور والسعي لتحقيق السلام. وخلال تواجده فى تلك الزيارة، دعا الرئيس البشير والنائب الاول للرئيس سلفا كير مركز كارتر لمراقبة الانتخابات القومية السودانية، مما ادى بدوره إلى بدء العمل في" برنامج الديمقراطية" في السودان في العام 2008.

ملحق E

بيانات مركز كارتر حول انتخابات السودان

مركز كارتر يرحب بجدول الانتخابات السودانية ولكنه ينادي بالمزيد من الخطوات لاجراء انتخابات حرة ومعتمدة.

7 مايو 2009

بيان صحفي للنشر

يرجاء الاتصال:

الخرطوم: علي اغبرجي +249126341480 أو +442038049278

جوبا: سامي خان دان بيرتا +249126724565 أو +256477182893

اتلانتا: سارا جيتسون +14044285184

في تقرير صادر اليوم، رحب مركز كارتر بالخطوات المهمة التي اتخذت في السودان لاجراء الإنتخابات القومية، ويوصي بمزيد من الخطوات المهمة التي يجب على حكومة الوحدة الوطنية والمفوضية القومية للانتخابات القيام بها من اجل عملية انتخابية حقيقية وحيوية.

ان اعلان المفوضية القومية للانتخابات لجدول الانتخابات هي خطوة مهمة للعملية الانتخابية في السودان. واذا وضعنا في الاعتبار تكوين المفوضية في نوفمبر 2008م وبداية ميزانيتها والعمل التخطيطي لها، فان هذه الخطوات تظهر لنا تقدما جوهريا، غير أن هناك تحديات كبيرة ماثلة بما فيها الحاجة الى القرار السياسي المتعلق بتسجيل الناخبين وحدود الدوائر الانتخابية وحاجة حكومة الوحدة الوطنية لتوفير التمويل لتسيير أعمال المفوضية القومية للانتخابات. ويجب على القادة في السودان القيام باجراء تعديل على التشريعات التي لا تتماشى مع إتفاق السلام الشامل، وضمان التنفيذ الفعال لبنود الاصلاحات، والتشجيع على احترام حريات التعبير والتجمع والاعتقاد، وخلق الظروف ملائمة للامن الشخصي والانساني للسودانيين كافة لاسيما في دارفور والمناطق الاخرى التي تواجه تحديات أمنية.

باشرت بعثة مركز كارتر بمراقبة إنشطة الانتخابات بالسودان في فبراير 2008م استجابة لطلب من قادة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان. وقد لبّت المفوضية القومية للانتخابات على هذه الدعوة وبموجب ذلك أسس مركز كارتر مكاتبان في كل من الخرطوم وجوبا وقد زار أفراد بعثة المنظمة مناطق كثيرة بانحاء السودان لمراقبة الاستحقاقات الجارية الانتخابات والتطورات السياسية ذات الصلة. كما يقوم المركز بإطلاع المعنيين الرئيسيين على الدور الذي يقوم به مركز كارتر في مراقبة العملية الانتخابية بالسودان.

سوف تقوم بعثة الإنتخابات بمنظمة مركز كارتر بمراقبة العملية الانتخابية بالسودان وفقا لبنود إتفاق السلام الشامل، ودستور السودان الانتقالي، وقانون الانتخابات، وطبقا لإلتزامات الانتخابات الديمقراطية المدرجة في الاتفاقيات الدولية والاقليمية، مثل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والإتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية.

تتمثل أهداف بعثة مركز كارتر لمراقبة الإنتخابات في السودان في الآتي:

أ- إجراء تقييم محايد عموما حول مدى جودة العملية الانتخابية بالسودان.

ب- الترويج للعملية الانتخابية في أوساط السودانيين.

ت- إظهار الإهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في السودان.

في تقرير مطول مرفق مع هذا البيان، يعرض مركز كارتر مع توصيات لتحسين إدارة العملية الانتخابية في السودان. ولقد قامت بعثة الإنتخابات بمنظمة مركز كارتر بالسودان بسياقة كل هذه الملاحظات والتقرير المرفق بناءا على تقارير المراقبين، والتقييم الجاري للعملية الإنتخابية بواسطة أفراد البعثة في كل من الخرطوم وجوبا.

ملخص التوصيات الرئيسية:

- إن جدول الانتخابات المقرر من قبل المفوضية القومية للانتخابات ذو طبيعة طموحة، ويواجه العديد من التحديات الفنية واللوجستية والعملية. مما يتوجب على حكومة الوحدة الوطنية وبمساعدة المانحين الدوليين أن توفر التمويل اللازم في وقته. المفوضية القومية للانتخابات واللجان الفرعية، لأن هذا الدعم سيمثل العامل الحاسم لضمان سير العملية الانتخابية كما خطط لها.

- يجب أن تسارع المفوضية القومية للانتخابات بالتصديق على القرارات السياسية التي تؤثر في تكوين اللجان الفرعية والولائية للماء والإقرار بالقرارات السياسية المتعلقة بالناخبين وحدود الدوائر الجغرافية فضلا عن التحديل بتسجيل الناخبين. ومع استمرار تقدم العملية الانتخابية، يجب أن تتأكد المفوضية القومية للانتخابات من أن هناك شفافية في عملها للمساعدة في بناء الثقة في إطار العملية الانتخابية.

- ستواجه عملية تسجيل الناخبين التي دعت إليها المفوضية القومية للانتخابات لتتم في يونيو العقل عقبات كثيرة نسبة لطول فصل الخريف في مناطق واسعة من السودان، ومن المفيد للمفوضية القومية للانتخابات أن تضع في الاعتبار خطط بديلة يمكن أن تتضمن عملية دورة لتسجيل الناخبين. وأيضا أن لم يكن هناك سلام موجد في دارفور فإن عملية تسجيل الناخبين ستواجه تحديات صعبة.

- يجب أن تقوم المفوضية القومية للانتخابات بدعم وتسهيل عمل منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية التي تعمل في مجال التربية المدنية ومساعي مراقبة الانتخابات المحلية، وأن تضع سياسات واضحة وإجراءات معتمدة.

- يجب أن تتوصل حكومة الوحدة الوطنية إلى اتفاق بشأن ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، كما أن التأخير المستمر في حسم هذه الأمور قد يضر كثيراً بالجدول الزمني للانتخابات.

- إن تنفيذ كافة بنود اتفاقية السلام الشامل يعتبر اولوية عاجلة. كما يعتبر احترام الحريات التي كفلها الدستور شرط أساسي وضروري لأي حملة إنتخابية تنافسية.

- لأهمية إجراء إنتخابات قومية في كل بقاع السودان، يجب مضاعفة الجهود لتحقيق سلام شامل في إقليم دارفور. وعلى حكومة الوحدة الوطنية والمفوضية القومية للانتخابات القيام بخطوات واضحة لخلق جو ملائم لانتخابات شاملة ومعتمدة ومشرفة.

يشجع مركز كارتر كل الأعمال التي من شأنها ترقية العملية الانتخابية وتحقيق عملية انتخابية حقيقية وشاملة طبقا للمعايير الدولية.

كما يشير مركز كارتر الى اهمية العملية الانتخابية في السودان كركيزة اساسية لتحقيق المزيد من التحول الديمقراطي المتوقع في إتفاقية السلام الشامل ويرتوكول تقسيم السلطة. ويدعم المركز حرية كافة أفراد الشعب السوداني في اختيار ممثليهم في إطار جو يعمه السلام والتسامح. ويجدد مركز كارتر رغبته في الاسهام في بناء سلام دائم وعادل في السودان.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

سيقوم المركز بإقامة بعثات لمراقبة الانتخابات وفقا لإعلان المبادئ في قائمة الشرف في الانتخابات الدولية التي تبنتها الأمم المتحدة في عام 2005م والتي تم إعتمادها من قبل 33 مجموعة لمراقبة الانتخابات.

####

تأسس مركز كارتر في عام 1982 بواسطة الرئيس الامريكي الاسبق جيمي كارتر وزوجه روزالين وبشراكة مع جامعة إيموري بأتلانتا بالولايات المتحدة الأمريكية، بهدف ترقية وتعزيز السلام والصحة على نطاق العالم. يعتبر مركز كارتر منظمة غير حكومية وغير ربحية، فقد ساعد المركز على تحسين حياة الناس في أكثر من 70 بلداً، بفض النزاعات، وترقية الديمقراطية وحقوق الانسان، وتحسين الظروف الاقتصادية، والوقاية من الأمراض وتحسين رعاية صحة الأمهات، و تعليم المزارعين لزيادة انتاج المحاصيل. وقد بدأ مركز كارتر العمل في السودان في عام 1986 بمشروع سلسلة كاريبال 2000 الزراعي، كما ظل برنامجي الصحة والسلام يعملان لأكثر من عشرين عاماً على تحسين الصحة، وفض النزاعات في السودان وأحد منها.

ولمزيد من المعلومات عن مركز كارتر يرجى زيارة هذا الموقع: www.cartercenter.org

انتخابات العام 2010 بالسودان : خطوات حاسمة لعملية انتخابية حقيقية نابلة للحياة

لقد ضمن اتفاق السودان التاريخي 2005م (اتفاقية السلام الشامل) لعملية التحول الديمقراطي الوطني. وكما جاء في الدستور الانتقالي واتفاقية السلام الشامل، ستجري الانتخابات العامة في موعد لا يتجاوز نهاية السنة الرابعة من الفترة الانتقالية، على سبيل المثال في يوليو 2009م ما لم يتفق طرفا الاتفاق على خلاف ذلك، و باعتبارها الجهة المنوط به تنظيم و اجراء الانتخابات العامة، فقد اعلنت المفوضية القومية للانتخابات أن الانتخابات سوف تجرى في فبراير 2010م وقد وافق طرفا الاتفاق على ذلك القرار.

استجابة لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل، فقد اطلق مركز كارتر مشروع بعيد المدى لمراقبة الانتخابات في السودان ولدعم وتعزيز الديمقراطية والسلام الدائم في السودان. ولقد دعا كل من الرئيس عمر البشير ونائبه الاول سلفاكير مركز كارتر لمراقبة العملية الانتخابية ولقد المفوضية القومية للانتخابات على هذه الدعوة. وكما يدعو قانون الانتخابات واتفاقية السلام الشامل الى مشاركة المراقبين الدوليين في مراقبة العملية الانتخابية في السودان.

في فبراير 2008م بشرت بعثة مراقبة الأنتخابات بمركز كارتر عملها بالسودان وإفتتحت مكاتبان في كل من الخرطوم وجوبا، حيث اجري موظفو المركز مقابلات عدة مع ممثلين في حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان والمفوضية القومية للانتخابات اضافة وضعية الاستعدادات الجارية لاجراء الانتخابات بالسودان. وبالاضافة الى ذلك فقد سافر ممثلي مركز كارتر الى كل انحاء السودان لمقابلة المساهمين الأساسيين في العملية الإنتخابية بما فيهم مسؤولين في الحكومة، وأعضاء الاحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وممثلي المجتمع الدولي وغيرهم.

إن قانون الانتخابات الذي تم إجازته في يوليو 2008م يؤسس الوقائع والآليات القانونية لاجراء الانتخابات القادمة بالسودان. فالخطوة المهمة الاولى كانت تكوين المفوضية القومية للانتخابات في نوفمبر 2008م والتي تباشر أعمالها الآن وقد اصدرت مشروع الجدول الانتخابي والذي اشتمل على ترسيم الدوائر الجغرافية التي كان من المفترض ان تبدأ في 15 ابريل 2009م، ويبدأ عملية تسجيل الناخبين في يونيو 2009م، وفترة الحملة من نوفمبر 2009 الى 2010، واجراء الاقتراع في فبراير 2010م يعتبر إعلان جدول الانتخابات تطورا هاماً وقد لاقى الترحيب. وتدعو المفوضية القومية للدستور الى اجراء الانتخابات في الموعد الذي لا تحدث فيه هطول الامطار في كل انحاء السودان. ومع ذلك ستتم عملية تسجيل الناخبين المقترحة في موسم هطول الامطار بالتالي ستواجه المفوضية تحديات اضافية.

ولكي يتم ضمان عملية انتخابية حرية فانه يجب على المفوضية القومية للانتخابات وحكومة الوحدة الوطنية القيام باحداث تقدم ملموظ على نطاق واسع في المسائل السياسية والفنية. تبقى تسعة اشهر على موعد اجراء الانتخابات، وقد حدد مركز كارتر النقاط الاساسية التالية باعتبارها جديرة بالاهتمام بها خاصة وأن العملية الانتخابية السودانية ماضية في تطور وتقدم.

تحديات عملية لجدول الانتخابات:

سيتطلب جدول الانتخابات ذو العشرة اشهر والذي تم اعلانه في ابريل من قبل المفوضية القومية للانتخابات توفير الموارد المالية اللازمة بواسطة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان والمجتمع الدولي. واستجابة لطلب الميزانية المقدم

من المفوضية القومية للانتخابات واللجان الفرعية للانتخابات يتعين على حكومة الوحدة الوطنية والمانحين الدوليين توفير الاموال اللازمة بطريقة دورية لضمان نجاح العملية الانتخابية.

ان اجراء انتخابات فورية على كافة مستويات الحكومة (رئيس الجمهورية، رئيس حكومة جنوب السودان، المجلس الوطني، المجلس التشريعي لجنوب السودان، المجالس التشريعية الولائية، وولاة الولايات)) يمثل تحديات لوجستية وعملية. كما أن ترسيم الحدود سيكون عملية معقدة جداً ويمكن أن تتسبب في خلق صراع سياسي. ويجب أن تعمل لجنة الانتخابات الوطنية على حشد الموارد والخبرات لمواجهة التحديات الرئيسية. وإذا لزم الأمر يمكن تدعم المساعدات الفنية الدولية هذه الجهود في مجال تعزيز القدرات الوطنية في المجالات الرئيسية، وربما يشمل ذلك تعيين حدود الدوائر الانتخابية/الجزية الوطنية ، وصياغة لوائح بشأن دعم إدارة الانتخابات على مستوى الولايات. كما يجب أن تساعد حكومة الوحدة الوطنية المنظمات التي تقدم الدعم الفني وتسهل وصولها للمناطق المختلفة بالبلاد وتسجيل العمل بالسودان.

سياسات المفوضية القومية للانتخابات وعمل اللجان الفرعية:

ان المسؤولية الجوهرية لتنفيذ العملية الانتخابية تقع على عاتق اللجان الفرعية العليا والبالغ عددها الستة وعشرين لجنة واحدة لكل ولاية و واحدة لجنوب السودان. ويبدو ان المفوضية القومية للانتخابات تقترب من تكوين هذه اللجان والتي ستكون خطوة اولى مهمة غير أنه تبقى اقل من شهر واحد فقط لبدأ العملية الموسعة لتسجيل الناخبين، فان هناك نافذة تكمش فيها اللجان العليا ايدي العمل والقيام بالاستعدادات الضرورية لعملية التسجيل الشاملة. وليس من الواضح اي من الصلاحيات و السلطات يمكن ان تعطيها المفوضية القومية للانتخابات اللجان العليا. وانذاك فان الاولوية القصوى هي توضيح الفرق بين مسؤوليات إدارة الانتخابات القومية والاقليمية والولائية بينما تصبر المفوضية القومية للانتخابات قدماً.

بالاضافة الى ذلك يجب التأكد من أن الترتيبات الانتخابية عملية ويمكن ان تبدأ عملها. فعلى المفوضية القومية للانتخابات التحرك الى الامام بسياسة القرارات على نطاق واسع بما فيها ذلك القرارات التي تشمل تسجيل الدوائر الجغرافية.

سوف يتطلب اعلام الجمهور عن اجراءات تسجيل الناخبين فترة طويلة و بالتالي فان استثناء الناخبين من التسجيل نتيجة الجهل بالاليات سوف تقويض من حقوق المواطنين السودانيين من المشاركة في العملية الانتخابية.

يتوجب على المفوضية القومية للانتخابات خلال الشهور الأولى من فترة عملها ان تركز على ترتيباتها الداخلية. ومع تقدم العملية الانتخابية فإن ثقافية المفوضية خلال اعمالها اليومية وإجتماعاتها يساعد المواطنين على فهم استحقاقات المفوضية للإنتخابات ويبني الثقة حول شرعية العملية الانتخابية. ان الفهم الشعبي للخطوات الفنية الخاصة بالعملية الانتخابية مهمة جدا لضمان قبول واسع لنتائج الانتخابات . كما يجب على المفوضية العمل بجد للوصول إلى الناخبين في كل بقاع السودان طالما أن تجربة معظم المواطنين بالعملية الانتخابية محدودة.

تسجيل الناخبين :

من المفترض ان يكون فصل هطول الامطار قد بدأ في معظم انحاء السودان في شهر يونيو. ولضمان اقتراع فعال على طول القطر، يجب على المفوضية القومية وضع في الاعتبار الاية المرنة في المسائل المتعلقة بتقنيات التقاط مثل تسجيل قائمة الناخبين. وباعتبارها اول انتخابات تجرى على نطاق واسع، فسوف يكون تسجيل قائمة الناخبين علامة حاسمة وبها يتم قياس مصداقية العملية الانتخابية.

وسيتطلب نجاح الانتخابات القومية بذل اقصى جهود لتسجيل المواطنين السودانيين في كل المناطق القطر بما فيها مناطق دارفور. ربما تحتاج المفوضية القومية للانتخابات إلى تجهيز اماكن خاصة لاستقبال الناخبين في دارفور والمناطق الاخرى التي بها اعتبارات أمنية ومناطق لاستضافة النازحين أو لمجابهة التحديات الاخرى.

المجتمع المدني العامل في مجال التربية المدنية ومراقبة الديمقراطية:

متطلب الانتخابات القومية المركبة في السودان مشاركة فاعلة من منظمات المجتمع المدني سواء اكانت وطنية او دولية. ان تربية الناخبين والتربية المدنية هما عنصرين على درجة كبيرة من الاهمية. ويترتب على المفوضية القومية للانتخابات تسهيل كل ماهو ممكن من الجهود لاحترام القيمة الجوهرية للمجتمع المدني ما يقدمه في هذه العملية. وعلى المفوضية القومية للانتخابات الوطنية وضع سياسات لتسهيل جهود المراقبين المحليين دونما تأخير.

إعلان نتائج الاحصاء السكاني/ترسيم الحدود بين الشمال و الجنوب:

ولكي يتحقق جدول المفوضية القومية للانتخابات كما هو معلن يجب على حكومة الوحدة الوطنية وعبر مؤسسة رئاسة الجمهورية الاتفاق على اعلان نتائج الاحصاء السكاني وترسيم الحدود بين الشمال و الجنوب من قبل طرفي اتفاقية السلام الشامل حتى لا يتم تأجيل العملية الانتخابية. بينما لا تقع مسالة ترسيم الحدود ونتائج الاحصاء على عاتق المفوضية القومية للانتخابات فان اية تأجيل سيكون له تاثير سالب على العملية الانتخابية.

تنفيذ اتفاقية السلام الشامل مع احترام العملية الانتخابية:

ان تنفيذ اتفاقية السلام الشامل مستمر من قبل حكومة الوحدة الوطنية ولكن التقدم بطيء فالتأجيل المتكرر لتعديل القوانين التي لا تتماشى مع الاتفاق الشامل والدستور الانتقالي يقويض العملية الانتخابية. كما أن اصلاح هذه القوانين وتنفيذها يمثل ضرورة قصوى لضمان الحقوق الديمقراطية للمواطنين السودانيين والمجتمع المدني. وبنفس القدر فان الحريات المضمنة في الدستور، مثل حرية التعبير والحركة والتجمع جميعها ليست محمية تماما في السودان. ولكي تتم تلبية المعايير الدولية والاقليمية للانتخابات الديمقراطية[1] هناك حاجة المزيد من الخطوات لضمان حماية حرية الافراد والتجمعات والاحزاب السياسية لكي تقوم شرعا بالحملات الانتخابية بحرية كاملة دون تقييد. يجب تقليل استخدام صلاحيات الطوارئ في كافة مراحل الدائرة الانتخابية.

حل الوضع في دارفور:

ان اجراء الانتخابات في دارفور سوف يكون بمثابة تحدي خاص. وهناك فمن الاهمية بمكان اخذ الخطوات اللازمة في اشراك الاقليم في كافة مراحل العملية الانتخابية بما فيها تسجيل الناخبين. ومع وجود عدم رضى عام في دارفور بخصوص جدوى العملية السياسية القومية، فيجب على المفوضية القومية للانتخابات وحكومة الوحدة الوطنية القيام بجهود لبناء الثقة في العملية الانتخابية بين سكان الاقليم بالاضافة الى إعداد الموارد المطلوبة لاستخدامها من قبل المفوضية القومية للانتخابات ولهيئات ادارة الانتخابات في دارفور للعمل على تلبية الاحتياجات اللوجستية والامنية والتحديات السياسية في إدارة الانتخابات في دارفور.

يناشد المركز كل الاطراف لحل مشكلة دارفور واخذ كل الاجراءات الضرورية لضمان ظروف مأمنة والامن الانساني لكل السودانيين حتى يتسنى لهم المشاركة بحرية في كل العملية الانتخابية.

---

1 صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير 1986 ودخل الميثاق حيز التنفيذ في 21 اكتوبر من 1986 بعد ان تم تبنيه في نيروبي (كينيا) في العام 1981 بواسطة رؤسا الدول و الحكومات منظمة الوحدة الافريقية. و بالاضافة الى ذلك قد صادق السودان على العهد الدولي للحقوق المدنية و السياسية في 18مارس 1986 و الذي دخل الى حيز الوجود في 23 مارس 1976.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

يقوم المركز بإنشاء بعثات مراقبة الانتخابات وفقا لإعلان المبادئ في قائمة الشرف في الانتخابات الدولية التي تبنتها الأمم المتحدة في 2005م ويمكن قراءة إعلان المبادئ باللغة العربية و الانجليزية في الموقع الالكتروني التالي:

http://cartercenter.org/peace/democracy/dc_declaration.html

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

مركز كارتر يعلن إتفاقه مع الحكومة السودانية والمفوضية القومية للإنتخابات وحكومة جنوب السودان حول مراقبة الإنتخابات في السودان

20أغسطس 2009

للنشر الفوري

للإتصال:
في الخرطوم : جيفري مابيندري 586 010 909 249+ أو علي فيرجي 480 341 126 249+
في جوبا : سانا فان دن بيرغ 041 714 911 249+ أو 893 182 477 256+
اتلانتا : سارا جونسون 14044205184+

يعبر مركز كارتر عن سعادته باكمال مذكرات التفاهم، مع حكومة الوحدة الوطنية في السودان، والمفوضية القومية للانتخابات وحكومة جنوب السودان، الخاصة ببرنامج المركز لمراقبة الانتخابات في السودان. ويرحب المركز بروح التعاون التي أظهرتها السلطات السودانية في الوصول لهذا الإتفاقات.

تستند مذكرات التفاهم التي وقعها مركز كارتر على إتفاقية السلام الشامل وقانون الانتخابات السوداني، وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين الذي اعتمد في الأمم المتحدة عام 2005. وتتيح المذكرات الموقعة قيام برنامج غير مقيد لمراقبة الإنتخابات، بما في ذلك حرية الوصول إلى جميع أنحاء البلاد خلال كافة مراحل العملية الإنتخابية، وإلى كافة الفاعلين المشاركين في العملية الانتخابية.

وسوف يلتزم مركز كارتر خلال كافة مراحل تنفيذ أنشطته بالحياد والموضوعية والشفافية والإستقلالية، وسيقوم بإبلاغ المفوضية القومية للإنتخابات بأي مخالفات أو أوجه قصور، أوتدخلات يرصدها؛ وسيوصي، متى كان ذلك ملائماً، باستجابات تصحيحية ووقائية. **وقد تعهدت كل من الحكومة السودانية وحكومة جنوب السودان والمفوضية القومية للانتخابات، بتسهيل عمل المركز وتقديم كل مساعدة ممكنة للمركز والعاملين في بعثة المركز لمراقبة الانتخابات.**

وسيقدم مركز كارتر بشكل منفصل، لكن بالتوازي مع جهوده للمراقبة الدولية للإنتخابات، الدعم في مجال التدريب وبناء القدرات الفنية للمجموعات السودانية المشاركة في مراقبة الإنتخابات. وقد رحبت المفوضية القومية للإنتخابات بهذا العمل، كما تم تضمينه في مذكرات التفاهم مع كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان.

وقد عين السيد جيفري مابيندري، المساعد السابق لمدير برنامج مركز كارتر لفض النزاعات مديراً للمكتب الميداني لبعثة المركز. والسيد جيفري خبير معروف في برامج الديمقراطية وفض النزاعات. وسيشرف السيد حيفري، بوصفه مديراً للمكتب، على مراقبة البعثة للعملية الانتخابية السودانية.

عمل السيد جيفري مؤخراً كبيراً للمستشارين للترتيبات الأمنية في فريق خبراء الوساطة بالأمم المتحدة الذي يعمل من أجل تعزيز السلام والمصالحة. وقد أجرى جيفري، بوصفه ممارساً مختصاً في مجال فض النزاعات ووسيطاً مهنياً، تحليلات سياسية على أرفع المستويات وعمل على مشروعات في كل من جمهورية الكنغو الديمقراطية، وتيمور

NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

مركز كارتر يعلن إتفاقه مع الحكومة السودانية والمفوضية القومية للإنتخابات وحكومة جنوب السودان حول مراقبة الإنتخابات في السودان

20أغسطس 2009

للنشر الفوري

للإتصال:
في الخرطوم : جيفري مابيندري 586 010 909 249+ أو علي فيرجي 480 341 126 249+
في جوبا : سانا فان دن بيرغ 041 714 911 249+ أو 893 182 477 256+
اتلانتا : سارا جونسون 14044205184+

يعبر مركز كارتر عن سعادته باكمال مذكرات التفاهم، مع حكومة الوحدة الوطنية في السودان، والمفوضية القومية للانتخابات وحكومة جنوب السودان، الخاصة ببرنامج المركز لمراقبة الانتخابات في السودان. ويرحب المركز بروح التعاون التي أظهرتها السلطات السودانية في الوصول لهذا الإتفاقات.

تستند مذكرات التفاهم التي وقعها مركز كارتر على إتفاقية السلام الشامل وقانون الانتخابات السوداني، وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين الذي اعتمد في الأمم المتحدة عام 2005. وتتيح المذكرات الموقعة قيام برنامج غير مقيد لمراقبة الإنتخابات، بما في ذلك حرية الوصول إلى جميع أنحاء البلاد خلال كافة مراحل العملية الإنتخابية، وإلى كافة الفاعلين المشاركين في العملية الانتخابية.

وسوف يلتزم مركز كارتر خلال كافة مراحل تنفيذ أنشطته بالحياد والموضوعية والشفافية والإستقلالية، وسيقوم بإبلاغ المفوضية القومية للإنتخابات بأي مخالفات أو أوجه قصور، أوتدخلات يرصدها؛ وسيوصي، متى كان ذلك ملائماً، باستجابات تصحيحية ووقائية. **وقد تعهدت كل من الحكومة السودانية وحكومة جنوب السودان والمفوضية القومية للانتخابات، بتسهيل عمل المركز وتقديم كل مساعدة ممكنة للمركز والعاملين في بعثة المركز لمراقبة الانتخابات.**

وسيقدم مركز كارتر بشكل منفصل، لكن بالتوازي مع جهوده للمراقبة الدولية للإنتخابات، الدعم في مجال التدريب وبناء القدرات الفنية للمجموعات السودانية المشاركة في مراقبة الإنتخابات. وقد رحبت المفوضية القومية للإنتخابات بهذا العمل، كما تم تضمينه في مذكرات التفاهم مع كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان.

وقد عين السيد جيفري مابيندري، المساعد السابق لمدير برنامج مركز كارتر لفض النزاعات مديراً للمكتب الميداني لبعثة المركز. والسيد جيفري خبير معروف في برامج الديمقراطية وفض النزاعات. وسيشرف السيد حيفري، بوصفه مديراً للمكتب، على مراقبة البعثة للعملية الانتخابية السودانية.

عمل السيد جيفري مؤخراً كبيراً للمستشارين للترتيبات الأمنية في فريق خبراء الوساطة بالأمم المتحدة الذي يعمل من أجل تعزيز السلام والمصالحة. وقد أجرى جيفري، بوصفه ممارساً مختصاً في مجال فض النزاعات ووسيطاً مهنياً، تحليلات سياسية على أرفع المستويات وعمل على مشروعات في كل من جمهورية الكنغو الديمقراطية، وتيمور

مركز كارتر يسجل التقدماً في التحضير للانتخابات في السودان، لكنه يعبر عن قلقه حيال تأخيرات العملية الانتخابية وتنفيذ اتفاقية السلام

20 أغسطس 2009

للنشر الفوري

للإتصال:
في الخرطوم : جيفري مابيندري 586 010 909 249+ أو علي فيرجي 480 341 126 249+
في جوبا : سانا فان دن بيرغ 041 714 911 249+ أو 893 182 477 256+
اتلانتا : سارا جونسون 14044205184+

يلاحظ مركز كارتر حدوث خطوات إيجابية في العملية الانتخابية في السودان مؤخراً، بما في ذلك نشر جدول زمني معدل للإنتخابات يتيح لعملية تسجيل الناخبين أن تتم في شهر نوفمبر، متجنبا بذلك موسم هطول الأمطار، إضافة إلى تشكيل اللجان العليا للانتخابات في الولايات الخمس والعشرين إضافة إلى اللجنة العليا للإنتخابات بجنوب السودان. وفي ذات الوقت، يعبر مركز كارتر عن قلقه الشديد للتأخير في مجمل الجدول الزمني للانتخابات، وتأخر إصدار قرارات رئيسية تتعلق بالإجراءات العملية والسياسات وميزانية الإنتخابات، والتقييد المستمر للحريات المدنية، وغياب الإصلاحات التشريعية اللازمة لتوفير الحماية الكاملة للحريات الأساسية للمواطنين السودانيين.

يوفر الجدول الزمني المعدل الذي نشرته المفوضية القومية للإنتخابات فى أواخر يونيو، جدولاً يمكن إنجازه، وإن كان طموحا، لكن لن يكون هذا الجدول قابلاً للتحقيق إلا في حالة قيام حكومة الوحدة الوطنية والمفوضية القومية للانتخابات بالتحرك فوراً لضمان تجنب مزيد من التأخير. ولكي تتمكن المفوضية القومية للإنتخابات واللجنة العليا للانتخابات في جنوب السودان واللجان الولائية العليا من العمل بصورة كاملة بدون تأخير إضافي فإنه يتوجب توفير الموارد الفنية والمالية الكاملة لها.

النتائج التي توصل إليها مركز كارتر موضحة في التقرير المرافق، وهو ايضاً متاح في الموقع:
www.cartercenter.org

بدأت بعثة مركز كارتر لمراقبة الإنتخابات أنشطتها في السودان في فبراير 2008 استجابة لطلب من قيادات حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان. وعليه وقع المركز مذكرات تفاهم مع حكومة السودان والمفوضية القومية للإنتخابات وحكومة جنوب السودان تقن أنشطة المركز في مراقبة الإنتخابات السودانية. وقد قام المركز بتأسيس مكاتبه في كل من الخرطوم وجوبا، وقد تحرك موظفوه في مناطق عديدة من السودان لمراقبة التحضيرات الإنتخابية، ومتابعة التطورات السياسية ذات الصلة وإطلاع الفاعلين في العملية الإنتخابية بدور مركز كارتر في مراقبة العملية الإنتخابية.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

حالة العملية الانتخابية في السودان – ما يزال القلق ماثلاً حول تأخر الترتيبات الانتخابية وتنفيذ إتفاقية السلام

يلخص هذا التقرير ملاحظات بعثة مركز كارتر لمراقبة الإنتخابات في السودان خلال الفترة من مايو الى أغسطس 2009. ويأتي تالياً لبيان عام كان المركز قد أصدره في 7 مايو 2009. بدأ المركز أنشطته في السودان في فبر اير 2008 استجابة لطلب من قيادات حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان وقد إستمر المركز في تقييم العملية الانتخابية في السودان مستندا في ذلك على إتفاق السلام الشامل والدستور الإنتقالي وقانون الانتخابات، إضافة الى الإلتزامات بديمقراطية العملية الانتخابية المضمنة في الإتفاقيات الإقليمية والدولية، بما فيها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[1].

تشمل أهداف بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات في السودان: أ) تقديم تقييم محايد لمجمل جودة العملية الانتخابية، ب) تعزيز إقامة عملية الانتخابية شاملة لجميع السودانيين،و ج) إظهار الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في السودان.

وبناء على التوصيات التي قدمها مركز كارتر في بيانه بتاريخ 7 مايو، يطرح المركز في هذا التقرير الملاحظات والتوصيات التالية، بروح الدعم والإحترام للسلطات السودانية، وبغرض تحسين إدارة العملية الانتخابية في السودان.

- **النتائج والتوصيات الأساسية**

- **التحضيرات والجدول الزمني للانتخابات**

نسبة للتأخير في التحضيرات الانتخابية وتنفيذ إتفاقية السلام الشامل ، لم يكن تعديل مفوضية الإنتخابات للجدول الإنتخابي مرة أخرى أمراً مفاجئاً. ولضمان ألا تكون هناك تعطيلات أخرى للعملية الإنتخابية، على المفوضية القومية للإنتخابات وحكومة الوحدة الوطنية أن تتخذ جميع الخطوات الممكنة لضمان أن يجري الاقتراع في موعده المحدد في أبريل 2010. إن عقد الإنتخابات في أبريل يعني أنه إذا تطلب الأمر عقد جولة ثانية من الإنتخابات لرئاسة الجمهورية ورئاسة جنوب السودان، وسيكون حينها في مايو - يونيو 2010، فإن عددا كبيرا من الناخبين يمكن أن يحرموا من التصويت بسبب بداية الظروف المناخية الصعبة. إن أي تأخير للجدول الإنتخابي قد يطال مصداقية العملية الانتخابية.

يجب على المفوضية القومية للإنتخابات أن تواصل جهودها من أجل أن تكون شفافة في جميع أنشطتها وإجراءاتها. وأن تقوم بنشر المعلومات العامة في الوقت المناسب لبناء الثقة في العملية الانتخابية. إن المجهودات الخاصة بنشر المعلومات العامة والتوعية فيما يتعلق بمجال عمل ووظائف وأنشطة المفوضية القومية للإنتخابات تعتبر قضية هامة، خاصة في سياق غياب إنتخابات حرة في السودان لسنوات عديدة. وبمقدار ما يمضي من وقت قبل أن تبدأ هذه الأنشطة، ينهض التحدي أمام مفوضية الإنتخابات بأن تصبح غير موثوق بها وغير فعالة في نظر الناخبين العاديين.

- **تسجيل الناخبين**

يُعترف بتسجيل الناخبين على نطاق واسع بوصفه وسيلة لضمان الوفاء بالحق في التصويت[2]. إن استهداف الوصول لنحو 20 مليون نسمة لتسجيلهم كناخبين يجعل السجل الانتخابي في السودان مجهوداً خارقاً يستغرق، وفقا للوائح الانتخابية، عدة أشهر لاستكماله. وعلى المفوضية القومية للإنتخابات، واللجنة العليا للانتخابات لجنوب السودان واللجان الولائية العليا للإنتخابات الإسراع في وضع وتنفيذ السياسات والعمليات اللازمة. وبالنظر إلى العبء الكبير الواقع على اللجان الفرعية للانتخابات في تنفيذ عملية التسجيل، فمن الضروري أن تتوصل مفوضية الانتخابات الى صيغة نهائية لتسجيل الناخبين إلى جانب القرارات المتعلقة بالسياسة العامة للتسجيل حتي يتثنى شراء المواد وطباعتها وترحيلها في الوقت المناسب، وتدريب موظفي الانتخابات بشكل مناسب ومن ثم بدء مجهودات توعية الناحبين، وهي مجهودات حاسمة.

وفي حسن يشعر مركز كارتر بخيبة أمل إزاء تدني عدد النساء المعينات كعضوات في اللجان الولائية العليا للإنتخابات، فإنه يشجع المفوضية القومية للإنتخابات واللجان الولائية العليا على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان تمثيل أكبر للمرأة في تعيينات الوظائف الخاصة بالانتخابات لعمليتي التسجيل والاقتراع.

وسيعتمد نجاح عملية تسجيل الناخبين على جودة واتساع نطاق مجهودات التعليم المدني وتوعية الناخبين، خاصة وأن الإنتخابات الحالية هي أول نشاط انتخابي كبير عريض القاعدة خلال سنوات عديدة. وفي حين تجري الأن أنشطة تعليم مدني عامة، فإن فهماً محدداً لعملية تسجيل الناخبين ضروري إذا أريد للمواطنين أن يثقوا في العملية وأن يقدروا مشاركتهم فيها. لكن جهود تثقيف الناخبين بالعملية الإنتخابية لا يمكن ان تبدأ الا بعد إكتمال اجراءات تسجيل الناخبين[3].

ميزانية الانتخابات وتوفير الموارد اللازمة للجان الفرعية

يجب على المفوضية القومية للإنتخابات وحكومة الوحدة الوطنية التحرك بسرعة للإتفاق على ميزانية عامة للعملية الانتخابية، ويحب أن تتجنب حكومة الوحدة الوطنية التأخير في صرف الميزانيات لمفوضية الانتخابات. لقد عوق الفشل في الإتفاق على ميزانية للإنتخابات تقديم المانحين الدوليين لدعمهم في التوقيت المناسب. وعلى الرغم من ذلك فإن على المنظمات الدولية، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التحرك السريع وتبسيط الاجراءات لضمان توفير الأموال وشراء إحتياجات الإنتخابات. وعلى الرغم من أنها قد أنشأت لتوها، فإن اللجنة العليا للإنتخابات لجنوب السودان واللجان الولائية العليا لا تزال تفتقر إلى الموارد بما يعوق تنفيذ الأعمال التحضيرية للانتخابات في الوقت المناسب. وعلى المفوضية القومية للإنتخابات أن توفر جميع الموارد اللازمة للجنة العليا لجنوب السودان واللجان الولائية العليا للانتخابات حتي لا يتعرض العمل التحضيري للإنتخابات للمزيد من التعطيل.

- **تمرير الإصلاحات التشريعات**

يلاحظ مركز كارتر بقلق تمرير المجلس التشريعي لقانون الصحافة والمطبوعات وقانون الإجراءات الجنائية، وكلاهما يحتوي ضمانات غير كافية لحماية الحريات الأساسية. ويخول قانون الإجراءات الجنائية، خاصة، الدولة الحد بصورة روتينية من حرية تكوين الجمعيات والتجمع، ويقوض التزام الدولة بحماية هذه الحقوق[4]. و يحث مركز كارتر كافة الفاعلين السياسيين وأعضاء المجلس التشريعي

على ضمان إجراء إصلاحات حقيقيه للتشريعات (بما فيها قانون الأمن الوطني المعلق) وذلك عند عودة البرلمان للإنعقاد في أكتوبر القادم، بما يوفر بيئة داعمة لإنتخابات حرة وتنافسية تتوافق مع إتفاقية السلام الشامل.

- **دور مجلس شئون الأحزاب السياسية**

إن دور مجلس شئون الأحزاب السياسية له أهمية متزايدة، خاصة مع بداية أنشطة الحملات الإنتخابية وإستمرار عملية تسجيل الأحزاب السياسية. وبإعتباره الجهة المنظمة للأنشطة المتعلقة بالأحزاب السياسية، فإنه ينبغي للمجلس عند تلقيه للشكاوى من الأحزاب السياسية ان يقوم بنشر النتائج التي يتوصل إليها فيما يتعلق بهذه الشكاوى، فضلا عن نشره للخطوات التي يتخذها عند حدوث انتهاكات.

- **التعداد السكاني**

أن مركز كارتر يلاحظ وبقلق إستمرار الجمود بشأن نتائج التعداد السكاني ويحث الطرفين على إيجاد تسوية مقبولة للسماح للعملية الانتخابية بالتحرك كما هو مجدول لها. وعلى الرغم من أن مركز كارتر لم يشارك رسميا في مراقبة التعداد السكاني، الا أنه قد قام برصد مجموعة من الأحداث منذ إنتهائه في مايو 2008. حيث توجد مناطق واسعة من البلاد، بما فيها جنوب كردفان ودارفور ومناطق أخرى، حيث كانت أنشطة التعداد والإحصاء فيها إشكالية وحيث سيكون صعباً جداً تبديد أوجه القلق على المستويات المحلية. ويشجع مركز كارتر في هذا السياق، متي ما تيسر ذلك، السلطات السودانية أن تنظر فيما إذا كان ممكناً إستخدام المعلومات الخاصة بتسجيل الناخبين في تعديل حدود الدوائر الانتخابية وتوزيعها، إذا اقتضى الأمر.

- **مشاركة المجتمع المدني في العملية الانتخابية**

أن مركز كارتر يرحب بإعلان المفوضية القومية للإنتخابات في 28 يوليو كفالة حرية منظمات المجتمع المدني للمشاركة في توعية الناخبين دون قيود من قبل الأجهزة الأمنية أو السلطات الولائية في دارفور. ويشجع المركز المفوضية القومية للإنتخابات لإعلان ضمانات مماثلة للمجتمع المدني في جميع أنحاء السودان. وفي الوقت نفسه، يدرك مركز كارتر إن عددا من الفاعلين ومنظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز الوعي بالعملية الانتخابية قد منعت من المشاركة في هذه الأنشطة التعليمية الهامة. ويدعو مركز كارتر حكومة الوحدة الوطنية أن تضمن اتخاذ خطوات عاجلة لوقف القيود المفروضة على مثل هذه الأنشطة، وحماية الحريات الأساسية في التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع للمواطنين السودانيين، وتعزيز مشاركتهم الحرة في العملية السياسية، كما جاء في إتفاقية السلام الشامل والدستور الإنتقالي[5].

- **تمثيل منطقة أبيي**

يرحب مركز كارتر بمواقف حزبيَ المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بقبول قرار التحكيم الصادر عن محكمة العدل الدولية بلاهاي والخاص بتعيين الحدود الجغرافية لمنطقة أبيي. إن الوضع الخاص الممنوح لأبيي بموجب إتفاقية السلام الشامل، وما يتضمنه من تمثيل جغرافي في كل من ولايات جنوب كردفان وواراب، يتطلب معالجة خاصة من قبل المفوضية القومية للإنتخابات واللجان الولائية العليا. وعلى المفوضية القومية للإنتخابات إتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التمثيل السياسي الجغرافي لمنطقة أبيي على مستوى البرلمان القومي.

- **دارفور**

يواصل مركز كارتر حث جميع الأطراف ذات الصلة بالصراع في دارفور على إتخاذ خطوات تنهي الصراع في دارفور بدون تأخير. وكما يشير المركز الى التحسن المتواضع للحالة الأمنية والإنسانية في مناطق عديدة من ولايات دارفور الثلاث، فإنه يحث حكومة الوحدة الوطنية للعمل تمشيا مع روح التحول الديمقراطي المنصوص عليه في إتفاقية السلام الشامل لتخفيف حالة الطوارئ ورفع القيود على الحريات المدنية التي لا تزال قائمة في أنحاء دارفور، والسماح بتوافر بيئة سياسية محفزة تمكن الأحزاب السياسية من التنظيم والتعبئة وتنظيم الحملات بحرية. إن قيام إنتخابات حقيقية وحرة في دارفور يمكن أن تمثل إجابة جزئية لأسباب التهميش والصراع في دارفور، ولكن لن يمكن إحراز تقدما يذكر إذا ما ظلت القيود المشددة لا سارية. إن الثقة في العملية الانتخابية في دارفور ما تزال متدنية، وعلى المفوضية القومية للانتخابات واللجان العليا للإنتخابات بولايات دارفور إظهار أن أنشطتها في دارفور عادلة ونزيهة وتنظم لمصلحة جميع المواطنين.

أخيرا، فإن مركز كارتر يؤكد دعمه، مرة أخرى، لحق جميع السودانيين في تسجيل اسمائهم في قوائم الناخبين، وحرية اختيار ممثليهم في بيئة سلمية ومتسامحة، ويسجل المركز رغبته في المساهمة في بناء سلام دائم وعادل في جميع أنحاء السودان عن طريق عملية انتخابية حقيقية وشاملة يمكن إنجازها وتلبي المعايير الدولية.

###

يعمل مركز كارتر على مراقبة الإنتخابات وفقا لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين الذي اعتمد في الأمم المتحدة عام 2005 *بموافقة 33 مجموعة معنية بمراقبة الإنتخابات. ويمكن الإطلاع على إعلان المبادئ باللغتين العربية والإنجليزية على الرابط:*

http://cartercenter.org/peace/democracy/des_declaration.html

تأسس مركز كارتر في العام 1982 بواسطة الرئيس الامريكى السابق جيمى كارتر وزوجته روزالين بمشاركة جامعة ايموري بغرض تعزيز السلام والصحة في جميع أنحاء العالم. والمركز مؤسسة غير ربحية وغير حكومية وقد ساعد على تحسين حياة الناس في أكثر من 70 بلداً من خلال فض النزاعات؛ والنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعزيز الفرص الاقتصادية؛ والوقاية من الأمراض؛ وتحسين الرعاية الصحية العقلية وتعليم المزارعين زيادة إنتاجهم من المحاصيل. وقد بدأ المركز عمله في السودان عام 1986 عبر مشروع ساساكاوا 2000 الزراعي العالمي، كما ركزت برامج المركز حول السلام والصحة لمدة تزيد على عشرين عاماً على تحسين الصحة ومنع وفض النزاعات في السودان.

ولمعرفة المزيد عن المركز، يرجى زيارة موقعه على الرابط: www.cartercenter.org

[1] صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير 1986، ودخل الميثاق حيز النفاذ في 21 اكتوبر 1986. كما انضم السودان إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986 وقد دخل العهد حيز النفاذ في 23 مارس 1976.

[2] لجنة الأمم المتحدة لحقوق الأنسان, التعليق العام رقم 25 "الحق في المشاركة قي الشئون العامة, وحقوق التصويت والحق في الوصول النتساوي إلى الخدمة العامة"، UN Doc CCPR/C/21/Rev.1، الفقرة رقم 11

[3] لجنة الأمم المتحدة لحقوق الآنسان, التعليق العام رقم 25 "حملات تسجيل ةتثقيف الناخبين ضرورية للنسارة الفعالة للحقوق المضمنة في المادة 25 بواسطة مجتمع مدرك".

[4] الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعةب، المادة 11 "لكل شخص الحق في التجمع بحرية مع آخرين". والمنيثاق المادة 10 (1) "لكل فرد الحق في الانضمام بحرية للجمعيات شريطة الالتزام بالقانون"؛ والعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية المادة 21 "يكون الحق في التجمع السلمي معترف به"/ والمادة 22 (1) " يكون لكل شخص الحق في حرية التنظيم مع آخرين".

[5] كذكلك تشمل التزامات السودان الدولية حماية حق كل المواطنين في المشاريكة في شئون بلادهم بدون قيود غير ضرورية. (انظر العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، المادة 25).

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

القلق يساور مركز كارتر بشأن عملية تسجيل الناخبين
والعقبات أمام اعتماد المراقبين

2 نوفمبر 2009

للنشر العاجل

للاتصال:
الخرطوم : جيفري مابيند، هاتف **249 909 010 586+** ، أو علي فيرجي ، هاتف **249 126 341 480+**
جوبا: سان فان دي بيرغ، هاتف **249 911 714 041+** ، أو **256 477 182 893+**
اتلانتا: ديبورا هيكس ، هاتف **1 404 420 5124+**

في بيان نُشر اليوم نوَّه مركز كارتر إلى التقدم المستمر في العملية الانتخابية بالسودان، بما في ذلك التحضيرات الخاصة بتسجيل الناخبين، التي بدأت في الأول من نوفمبر، لكنه عبر عن قلقه حول العقبات التي تواجه مراقبي الانتخابات، بما في ذلك التأخير في استكمال إجراءات اعتمادهم، والتأخر في تحضيرات الانتخابات، إضافة إلى التقارير المستمرة بشأن المضايقات ضد نشاط الأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

وفي حين سمحت المفوضية القومية للانتخابات بالمراقبة المحلية والدولية لتسجيل الناخبين، يجب على المفوضية العمل **فوراً على اعتماد** المراقبين المحليين والدوليين إلى جانب مندوبي الأحزاب السياسية، وأن ترفع القيود على حرية حركة المراقبين، حتى يتمكنوا من مراقبة تسجيل الناخبين بفعالية. أنه من المهم أيضاً على المفوضية القومية للانتخابات أن تحدد بشكل رسمي ما إذا كانت تنوي السماح بمراقبة العملية الانتخابية بشكل شامل من قبل كل المراقبين المحليين والدوليين المهتمين، إذ أن لوائح الاعتماد التي تمت مراجعتها مؤخراً لا تضمن بشكل كافٍ حدوث ذلك.

إن المركز أيضاً قلق إزاء التنفيذ البطيء للتحضيرات الانتخابية من جانب المفوضية القومية للانتخابات، بما في ذلك تأخر الإفراج عن الأموال إلى اللجان الولائية العليا للانتخابات، والقرارات العالقة الخاصة بالعمل، خاصة تلك المتعلقة بأنشطة تسجيل الناخبين، مما أدى إلى تعثر الجهود الفعالة في مجال تثقيف الناخبين، والتأخر في استكمال الدوائر الجغرافية القومية والإقليمية والولائية، والمضايقة المستمرة لنشاط الأحزاب السياسية والمجتمع المدني على امتداد السودان.

نشر مركز كارتر، عقب البدء في أنشطة المراقبة الانتخابية طويلة المدى في السودان في فبراير 2008 بدعوة من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان اثني عشرة مراقب على المدى الطويل يعلمون في خمسة من أقاليم السودان لتقييم العملية الانتخابية. وينتمي هؤلاء المراقبون لثمانية بلدان هي الكاميرون، وكندا، والهند، وهولندا، والنرويج، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة وزيمبابوي. ولفترة تسجيل الناخبين المخطط لها أن تمتد من 1إلى 30 نوفمبر، سينضم إلى مراقبي المدى الطويل عشرون مراقب إضافي يعملون على المدى المتوسط وذلك لتقييم تسجيل الناخبين على امتداد السودان، في كل من مراكز التسجيل الثابتة والمتنقلة. سيراقب المركز أنشطة التسجيل الفعلي، والنشر الأوليّ لقوائم سجل الناخبين،و تقديم الشكاوى والاعتراضات حول القوائم، والنشر النهائيِّ لسجل الناخبين. وسيواصل مكتبا الخرطوم وجوبا في دعم وإدارة بعثة المراقبة.

إن أهداف بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات بالسودان تتمثل في : أ) تقديم تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية من كافة الجوانب، و ب) تعزيز عملية انتخابية شاملة، لجميع السودانيين، و ج) إظهار الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في السودان، وتواصل البعثة تقييم العملية الانتخابية في السودان انطلاقاً من اتفاقية السلام الشامل، والدستور القومي الانتقالي، وقانون الانتخابات القومية ، والالتزامات الواردة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية بإجراء انتخابات ديمقراطية ، بما في ذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب و العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.[1]

.

[1] صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير 1986. ودخل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي صدر في نيروبي (كينيا) عام 1981 من قبل مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1986. وإضافة إلى ذلك، صادق السودان على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986 الذي كان قد دخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976

حالة العملية الانتخابية في السودان- استمرار القلق بشأن البيئة والتحضيرات الانتخابية؛ على المفوضية القومية للانتخابات العمل فوراً لاعتماد المراقبين، و أن تُسرِّع تحضيرات تسجيل الناخبين

يلخص هذا البيان ملاحظات بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات في السودان من أغسطس 2009 إلى أكتوبر من نفس العام، ويأتي لاحقاً للبيانات العامة التي نُشرت في 7 مايو و 20 أغسطس من عام 2009. وعلاوةً على تقارير وتوصيات المركز السابقة يدفع المركز بهذه الملاحظات الإضافية على أمل دعم وتحسين إدارة العملية الانتخابية بالسودان.

البيئة الانتخابية العامة

ويرحب المركز بقرار حكومة السودان الصادر في 15 سبتمبر لرفع الرقابة القبلية عن الصحافة المطبوعة. ولكن، على كل من حزب المؤتمر الوطني وحركة تحرير السودان تجديد المحاولات للتوصل إلى اتفاق بخصوص عدد من قضايا التطبيق الرئيسية في اتفاقية السلام الشاملة، بما في ذلك مراجعة قانون قوات الأمن الوطني وقانون الاستفتاء الضروري لجنوب السودان وأبيي.

إضافة إلى ذلك، عمل خطوات أخرى ضرورية لضمان خلق بيئة انتخابية شاملة بشكل فعلي . وخصوصاً، فإن المركز قلق للغاية حول التقارير المستمرة عن مضايقة المراقبين و نشاط الأحزاب السياسية و المجتمع المدني، بما في ذلك حالات تتضمن بعض المراقبين الدوليين التابعين للمركز في كسلا، شرق السودان، إضافة إلى أنشطة مراقبة الانتخابات المحلية في الولاية نفسها.

إن حرية الأفراد ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية في العمل بدون خوف أو قيد هو حقٌ دستوريّ يجب احترامه[2]. ويتعين على الحكومات في شمال السودان وجنوبه، على كافة مستوياتها، ضمان أن الحقوق والحريات الأساسية في التنظيم والتجمع والكلام قد تم حمايتها بشكل تام وتمت ممارستها بفعالية.

[2] المادة (40)، الفصل الأول، الدستور الوطني الانتقالي لجمهورية السودان 2005

وفي دارفور، فإن استمرار حالة الطوارئ يعني أن عملية انتخابية حرة ومفتوحة أمر يظل من الصعب تصوره، وعلى لجان الانتخابات الولائية وأجهزة الأمن في الولايات العمل على تعزيز مناخ سياسي أكثر انفتاحاً وحرية. ويجب أن تصحب التجهيزات الفنية تحولات لا بد منها في المنظور الوطني والسياسي والأمني، مثل رفع حالة الطوارئ في دارفور ونزع سلاح وإعادة دمج المدنيين بالمليشيات والقوات التي تحارب بالوكالة الذين ليس لديهم وضع قانوني. ويجب على كل من حكومة السودان و حكومة جنوب السودان بذل المزيد من الجهد لضمان أن كافة المواطنين والجمعيات والأحزاب السياسية يمكنها العمل بحرية وأن التحضيرات الانتخابية تجري في مناخ من التسامح والانفتاح.

زيادة قدرة اللجان الولائية العليا للانتخابات

يقع على عاتق اللجان العليا للانتخابات في الولايات الخمس وعشرين وكذلك اللجنة العليا للانتخابات بجنوب السودان مسئولية كبيرة في تنفيذ العملية الانتخابية. وقد حققت اللجان العليا، منذ إنشائها في يونيو، بعض التقدم في التحضيرات الأولية، إلا أن عدداً مقدراً من لجان الولايات، خاصة في جنوب السودان، لا زالت تعاني من قلة التمويل. لقد أعاق ذلك قدرتها بشكل كبير على توظيف العاملين وإنشاء مكاتب والحصول على المواد والمعدات الضرورية والوفاء بمهام تفويضها بالكامل، خاصة تلك المتعلقة بعملية تسجيل الناخبين. كما أن العديد من اللجان لم تتلق بعد الاعتمادات المالية الخاصة بمرتبات ضباط تسجيل الناخبين، وبالتالي يعرض فعالية عملية التسجيل للخطر. إضافة لذلك فإن تدريب الأفراد الرئيسيين لتسجيل الناخبين قد تأخرت سلفاً بدون مبرر في بعض المناطق بسبب البطء في تحويل التمويل الضروري. إن توفير الموارد الفنية والمالية واللوجستية الكافية للجان العليا مسئولية أساسية من مسئوليات المفوضية القومية للانتخابات، ويجب توفيرها فوراً بدون أي تأخير آخر. ويجب على المفوضية الإفراج عن الاعتمادات المالية المتأخرة وتحويلها ***فوراً*** إلى اللجان الولائية للانتخابات ، أو تعرض تسجيل الناخبين للمزيد من المخاطر.

التوعية بالعملية الانتخابية وتسجيل الناخبين

إن المركز منزعج من أن جهود التعليم الأهلي والاتصالات المتعلقة بالعملية الانتخابية، بما فيها ممارسة تسجيل الناخبين، لم تكن كافية لتثقيف غالبية مواطني السودان، خاصة أولئك المقيمين خارج الخرطوم. إن فهم العملية الانتخابية مسألة أساسية من الممارسة الفعالة لحق الاقتراع[3]. إن تسجيل الناخبين يتطلب أن يكون كلاً من مديري الانتخابات والناخبين المحتملين البالغ عددهم 20 مليوناً على وعي تام بحقوقهم وواجباتهم الديمقراطية.

[3] اللجنة العامة للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة: الملاحظة رقم 25، الفقرة 11، "إن حملات تعليم وتسجيل الناخبين ضرورية لضمان ممارسة المادة 25 الحقوق بواسطة مجتمع مطلع"

حسب ما هو وارد بقانون الانتخابات القومية في السودان فإن التسجيل بالسجل الانتخابي حق أساسي ومسئولية فردية على عاتق كل مواطن مستوف للشروط القانونية[4]. وفي حين أن التدريب والتوظيف باللجان الولائية للانتخابات مستمر ، إلا أنه من الضروري للغاية أن يكون كل لمواطنون السودانيون على معرفة بالعناصر الرئيسية في عملية تسجيل الناخبين؛ بما في ذلك الحاجة إلى التسجيل، و الخطوات الضرورية المطلوبة للتسجيل كناخب، والمتطلبات اللازمة بالنسبة للهوية والإقامة، والخطوات اللاحقة للتسجيل. وعلى المفوضية القومية للانتخابات ولجان الانتخابات في الولايات بذل كل الجهد لإعلام المواطنين بمواقع ومواعيد عمل مراكز تسجيل الناخبين، وأينما كانت المراكز متنقلة عليهم نشر خط سير وأماكن المراكز المتنقلة والإجراءات الطارئة المعتمدة لانجاز عملية تسجيل شاملة. وضمان وجود الشفافية في صنع القرار بالنسبة للمواطنين.[5] والوصول بسرعة إلى المعلومات هو التزام أساسي للحكومة والسلطات الانتخابية.

إضافة لكل ذلك لا بد من حل التحديات التي تواجه الترسيم الأخير لحدود الدوائر الجغرافية بدون تأخير. و إذ نرحب بقبول اللجنة للعديد من شكاوى ترسيم الدوائر، إلا أنه يتوجب على المفوضية القومية للانتخابات نشر تفاصيل الدوائر المعدلة بأسرع ما يمكن، حتى يكون هناك يقين كاف وسط الناخبين حول أين يقيم الناخبون فعلياً وأين ينبغي أن يسجلوا ويصوتوا.

إجراءات اعتماد المراقبين ومندوبي الأحزاب السياسية

يكرر مركز كارتر قبوله للدعوة التي قدمتها السلطات السودانية والمفوضية القومية للانتخابات للمركز لمراقبة العملية الانتخابية بصورة شاملة وبدون قيود. وبينما يشعر المركز بالامتنان على هذه الدعوة، إلا أنه قلق من أن بعثته **ستتعرض للخطر** إذا لم يتم اعتماد مراقبي المركز فوراً، وإذا لم يتم تطبيق القواعد بشكل **متساو** على كل مجموعات المراقبين المحليين والدوليين. وإذا أخذنا في الاعتبار أن تسجيل الناخبين قد بدأ، لذا فمن اللازم تسهيل إجراءات اعتماد المراقبين دون تأخير، حتى يتسنى توزيع كل المراقبين. إن الاعتماد الفوري لمندوبي الأحزاب السياسية أمر هام ضمن العملية الانتخابية، وينبغي على المفوضية القومية للانتخابات معالجة هذه الطلبات دون أي تأخير إضافي.

إن المراقبة الانتخابية تتم بغرض تقديم تقييم محايد للعملية الانتخابية لبناء الثقة في تلك العملية. أن المبادئ المتواضع عليها في المراقبة الدولية للانتخابات (كما هو وارد في *إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات*) تشير إلى أن بعثات المراقبين لا بد من أن تتمتع بحرية الوصول للعملية الانتخابية وحرية الحركة لكافة أرجاء القطر، وسيكون من المؤسف في السودان أن تمنع القيود المراقبين من أداء عملهم. ولذلك يحث

[4] المادة 22 من قانون الانتخابات القومية، 2008

[5] المادة (7)، اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للفساد(وقعها السودان في 14 يناير 2005، ودخلت حيز النفاذ في 14 ديسمبر 2005)

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

يقوم مركز كارتر بممارسة مهام مراقبة الانتخابات وفقاً لإعلان مبادئ مراقبة الانتخابات الدولي ولائحة السلوك التي تم تبنيها من قبل الأمم المتحدة عام 2005 ومن ثم اعتمادها بواسطة 33 مجموعة مراقبة

###

تم انشاء مركز كارتر عام 1982 بواسطة رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر وزوجته روزالين بالشراكة مع جامعة ايموري لتعزيز السلام والصحة حول العالم. والمركز منظمة غير ربحية وغير حكومية تساعد على تحسين حياة الناس في أكثر من 70 بلداً عبر حل النزاعات؛ وتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية؛ ومنع الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين زيادة إنتاج المحاصيل. لقد شرع مركز كارتر في العمل بالسودان عام 1986 في مشروع ساساكاوا-غلوبال 2000 الزراعي وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً ظلت برامجه المتعلقة بالصحة والسلام تركز على تحسين الصحة ومنع وحل النزاعات بالسودان.

لمعرفة المزيد عن مركز كارتر نرجو زيارة موقعنا على الموقع التالي : www.cartercenter.org.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

مركز كارتر يرحب بالمناخ السلمي لتسجيل الناخبين، ويدعو لاتخاذ خطوات اضافية لتحسين عملية التسجيل

30 نوفمبر 2009

للنشر العاجل

للاتصال:
الخرطوم : جيفري مابيند، هاتف +**249 909 010 586** ، أو علي فيرجي ، هاتف +**249 126 341 480**
جوبا: سان فان دي بيرغ، هاتف +**249 911 714 041** ، أو +**256 477 182 893**
اتلانتا: ديبورا هيكس ، هاتف +**1 404 420 5124**

في تصريح صدر اليوم أشاد مركز كارتر بالمناخ السلمي الواسع المصاحب لعملية التسجيل القومي للناخبين، والذي بدأ في الأول من نوفمبر. كما رحب بقرار المفوضية القومية للانتخابات بتمديد فترة تسجيل الناخبين أسبوعاً آخر لضمان تسجيل أعداد أكبر للعملية. إلا أن المركز عبر عن قلقه من أن المشاركة في التسجيل كانت متفاوتة، حيث كانت كثيفة في ولايات معينة بينما يبدو أن ولايات أخرى تخلفت عن الوفاء بأهداف التسجيل. وبالنظر لهذه التحديات فإن المركز يحث المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية للانتخابات على توفير اعتمادات مالية إضافية لعملية التسجيل؛ ومضاعفة الجهود لضمان وصول سجلات الناخبين والمواد ذات الصلة إلى أكبر عدد ممكن من السودانيين المؤهلين للتسجيل، خاصة في المناطق التي توجد بها تحديات لوجستية وأمنية؛ مع أهمية التوسع في التثقيف المدني والتوعية حول تسجيل الناخبين.

يرحب المركز أيضاً بالخطوات التي اتخذتها المفوضية لتسهيل عمل مراقبي الانتخابات، بما في ذلك اعتماد مراقبي مركز كارتر لتسجيل الناخبين بتاريخ 3 نوفمبر. إلا أنه يتوجب على المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية للانتخابات اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان اعتماد المراقبين الوطنيين والدوليين في الوقت المناسب حتى يتمكنوا من مراقبة العملية الانتخابية بالكامل خلال وبعد عملية تسجيل الناخبين. كما ينبغي على المفوضية القومية للانتخابات إنهاء إجراءات الاعتماد التي لا زالت تحت المراجعة.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

قام مركز كارتر، عقب البدء في برنامج المراقبة الانتخابية طويلة المدى في السودان في فبراير 2008 بعد دعوته من قبل حكومة السودان وحكومة جنوب السودان، قام بنشر 32 مراقب على المدى المتوسط والطويل لتقييم ومراقبة تسجيل الناخبين والبيئة السياسية والانتخابية على امتداد السودان. وينتمي هؤلاء المراقبون لواحد وعشرين بلداً هي الكاميرون، وكندا، و جمهورية الكنغو الديمقراطية، ومصر، وإثيوبيا، والمانيا, والهند، وايرلندا، وايطاليا، وكينيا، وموزنبيق، وهولندا، والنرويج، وفلسطين، وصربيا ، واسبانيا، و يوغندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة ، وزامبيا وزيمبابوي. وسيظل المراقبون موجودين لفترة تسجيل الناخبين والتي من المقرر إنهاؤها في 7 ديسمبر، كما أنهم سيقومون أيضاً بمراقبة عرض الكشوفات ورفع الطعون في دوائر مختلفة على امتداد القطر. وقد قام مركز كارتر، حتى الآن، بمراقبة أنشطة تسجيل الناخبين في أكثر من 450 مركز تسجيل ثابت ومتجول في 24 ولاية على امتداد السودان.

إن أهداف بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات بالسودان تتمثل في : أ) تقديم تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية من كافة الجوانب، و ب) تعزيز قيام عملية انتخابية شاملة، لجميع السودانيين، و ج) إظهار الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في السودان. وتواصل البعثة تقييم العملية الانتخابية في السودان انطلاقاً من اتفاقية السلام الشامل، والدستور القومي الانتقالي، وقانون الانتخابات القومية ، والالتزامات الواردة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية بإجراء انتخابات ديمقراطية ، بما في ذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب و العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.[1]

[1] صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير 1986. ودخل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي صدر في نيروبي (كينيا) عام 1981 من قبل مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1986. وإضافة إلى ذلك، صادق السودان على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986 الذي كان قد دخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

بيان أولي حول تسجيل الناخبين بالسودان

30 نوفمبر 2009

يلخص هذا البيان الأولي ملاحظات بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات في السودان خلال الأسابيع الأولى للتسجيل القومي للناخبين في الفترة من 1 إلى 26 نوفمبر 2009. وعلى الرغم من انه مبكرا إصدار تقييم شامل للجوانب المختلفة لعملية تسجيل الناخبين، إلا ان المركز يقدم الآن هذه الملاحظات الأولية قبل نهاية فترة التسجيل بغرض تعزيز وتحسين إدارة العملية الانتخابية. وسيتم إصدار بيان لاحق أكثر شمولاً وعمقاً بعد استكمال عملية تسجيل الناخبين.

لقد جاءت عملية التسجيل القومي للناخبين في مناخ سلمي، ولا بد من تهنئة المفوضية القومية للانتخابات والسلطات الولائية على هذا الإنجاز. ويبدو عموماً أن ضباط التسجيل يبذلون جهود مخلصة ، وفي الكثير من الأحيان تحت ظروف صعبة، لانجاز أعمال التسجيل.

إلا أن مركز كارتر يعبر في الوقت نفسه عن انزعاجه من معدل المشاركة المتفاوت في مناطق معينة بالسودان. ووفقاً للأرقام الصادرة من المفوضية القومية للانتخابات حتى الآن يبدو أن بعض المناطق قد شهدت تسجيل أقل من نصف العدد المقدر من الناخبين المؤهلين، في حين عجزت معظم الولايات عن بلوغ معدل التسجيل المستهدف من قبل المفوضية القومية للانتخابات. ولا زال الوعي الأهلي بالعملية منخفضاً نسبياً مما ساهم في المعدل المتدني للمشاركة في التسجيل في شرق السودان، وشمال وجنوب كردفان، ودارفور ومعظم ولايات جنوب السودان. وبما أن التسجيل ممارسة اختيارية، فإنه بسبب انعدام التوعية الأهلية يصبح الملايين من المواطنيين عملياً غير متمتعين بحق الاقتراع بسبب عوامل الجهل بالعملية الانتخابية، وعدم الثقة بالسلطات المركزية وضعف الدعاية لأعمال التسجيل. إن عدم الاهتمام بالوصول إلى أولئك الأكثر بعداً من العملية سيضر بممارسة التسجيل.

التمديد وتمويل التسجيل

إن قرار المفوضية القومية للانتخابات بتمديد فترة التسجيل خطوة تستحق الترحيب خاصة إذا أُخذ في الاعتبار معدلات التسجيل المتدنية في بعض مناطق البلاد والبداية المتأخرة لعمليات التسجيل في بعض الولايات. ولجعل تمديد فترة التسجيل أمر ذي معنى، يجب على المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية للانتخابات أن تسارع في إعلان مواقع ومواقيت مراكز التسجيل التي ستعمل خلال فترة التمديد والإعلان عنها. ويعتبر هذا الأمر هام خاصة إذا وضعنا في الاعتبار الدعاية المحدودة التي تلقتها أصلاً جداول ومواقيت التسجيل.

إضافة لذلك، وبصورة عاجلة، على المفوضية القومية للانتخابات توفير اعتمادات مالية إضافية للجان الولائية للانتخابات حتى تتمكن من اتخاذ الخطوات اللازمة لتسجيل الناخبين خلال فترة التمديد. إن مركز كارتر يدرك أن ضباط تسجيل الناخبين ببعض الولايات لا زالوا في إنتظار سداد جزء من مرتباتهم. إن المفوضية القومية للانتخابات مطالبة بتوجيه اللجان الولائية للانتخابات لضمان تلقي موظفيهم لاستحقاقاتهم في وقتها وتصفية جميع المتأخرات المعلقة لتفادي وقوع عوائق لأعمال التسجيل.

توفير السجلات ومواد التسجيل

لقد تلقى المركز وتحقق من تقارير بشأن نقص سجلات تسجيل ناخبين وبعض المواد الأخرى ذات الصلة في ولايات شمال وغرب بحر الغزال، وواراب، وشرق الاستوائية، وأعالي النيل والوحدة. وبما أن مواد التسجيل متوفرة لتسجيل أكثر من نسبة 100٪ من الناخبين المؤهلين قومياً، لذا من الضروري أن تقوم المفوضية القومية للانتخابات بتوفير المواد المطلوبة لهذه الولايات بأسرع ما يمكن حتى لا تتعرض أعمال التسجيل للإعاقة.

إجراءات فرق التسجيل

إن تمديد فترة التسجيل يتيح الفرصة لتعزيز امتثال فرق التسجيل لإجراءات التسجيل الموحدة. خاصة أن مراقبي المركز أفادوا بأن ضباط التسجيل عادةً لا يبلغون المسجلين بأهمية المحافظة على إيصال التسجيل، أو حقوقهم في الاطلاع على قائمة الناخبين الأولية لعمل التصحيحات أو تقديم الإعتراضات إن اقتضى الأمر. علاوةً على ذلك، فقد نوه مراقبو مركز كارتر إلى العديد من الأمثلة التي لا يبلغ فيها ضباط التسجيل المسجلين بأن مكان التسجيل هو نفسه موقع إدلاء الناخبون بأصواتهم لاحقاً. هذه التوجيهات تمثل جانباً هاماً من جوانب عملية تثقيف الناخبين. ويمثل التسجيل فرصة حاسمة يتعين على ضباط الانتخابات اقتناصها ليكونوا في اتصال مباشر مع المواطنين.

تسجيل قوات الجيش والشرطة، وتسجيل السجناء

ينوه مركز كارتر ايضا إلى النشرة الصادرة عن المفوضية القومية للانتخابات في 24 أكتوبر، والتي توجه فيها المفوضية اللجان الولائية للانتخابات بتسجيل منسوبي الجيش والشرطة في أقرب مراكز تسجيل من مواقع عملهم، وليس في مراكز تسجيل مناطق سكنهم. ومن الممكن أن تؤدي هذه اللائحة إلى أن يتم تسجيل منسوبي الجيش والشرطة في أماكن إقامتهم إضافة الى تسجيلهم في مواقع عملهم. ولضمان عدم حدوث التسجيل المتعدد، يجب على المفوضية القومية للانتخابات إبلاغ قيادات الجيش والشرطة بتقديم توجيهات واضحة لمنسوبيهم.

وفيما يتعلق بالسجناء الموجودين في السجون، فقد شهد مراقبو المركز حتى الان واقعة تسجيل داخل السجن في ثلاث ولايات. أخذاً في الاعتبار سياق مشاركتهم، فإنه من الأهمية بمكان حماية النزلاء من تعرضهم للقسر، على سبيل المثال، وإرغامهم على التسجيل أو على التصويت. وتحقيقاً لهذه الغاية، يحث مركز كارتر المفوضية القومية للانتخابات على توضيح الكيفية التي تنوي من خلالها حماية الحقوق المدنية للسجناء أثناء العملية الانتخابية.

تواجد قوات الأمن في دارفور

في معظم المواقع، لعبت قوات حفظ الأمن بشكل عام دوراً ايجابياً في ضمان أمن مراكز التسجيل. ولكن في دارفور تم تحقيق ذلك من خلال حضور منسوبي جهاز الأمن والاستخبارات السوداني. وقد أكدت السلطات الانتخابية حضور منسوبي جهاز الأمن والاستخبارات في العديد من مراكز التسجيل في دارفور، كما تم الإبلاغ عنها من قبل مراقبي المركز في مواقع تسجيل الناخبين التي قاموا بزيارتها. وأخذاً في الاعتبار التوتر الأمني المستمر في دارفور، فإنه من الواضح أن جهاز الأمن والاستخبارات ليست الجهة التي يتم التعامل معها بحيادية من قبل عدد كبير من السكان في دارفور. من خلال مجرد وجودهم حول مراكز التسجيل، فإن منسوبي جهاز الأمن والمخابرات قد يتسببون في إرهاب بعض المواطنين خلال عملية التسجيل. ويجب على اللجان الولائية للانتخابات في دارفور ضمان أن حضور قوات الأمن في مراكز التسجيل هو فقط بما يكفي لضمان النظام العام، ولا يجب الخلط بين ذلك وبين أي عمليات أخرى للأجهزة الأمن في ولايات دارفور.

نشاط الأحزاب السياسية

يرحب مركز كارتر بحضور مندوبي الأحزاب السياسية في مراكز التسجيل. ولكن في الوقت نفسه إتضح أنه في العديد من المراكز تنخرط الأحزاب السياسية في مختلف الأنشطة الخاصة بالحزب، ويشمل ذلك جمع إيصالات تسجيل الناخبين، وتسجيل بيانات هوية المسجلين و أرقام التسجيل الخاصة بهم. وإذ لا يمثل ذلك مخالفة للوائح الانتخابية من الناحية الفنية إلا انه اتضح أن المواطنين يقعون بسهولة ضحية الارتباك واللبس حيال هذه الأنشطة، خاصة إذا لم يقم مندوبو الأحزاب بتقديم شرح وافي عن هذه الأنشطة للمواطنين.وخصوصاً إن جمع إيصالات التسجيل من

قبل الأحزاب السياسية قد يضعف من عزيمة المواطنين للاضطلاع بشكل حيوي بمسئولياتهم إزاء مشاركتهم في الشئون العامة، يجب على المفوضية القومية للانتخابات التفكير في تحديد حد أدنى من المسافة من مركز التسجيل والمكان الذي يمكن للأحزاب السياسية العمل منه، كما يمكن توجيه الأحزاب السياسية بعدم الانخراط في ممارسة جمع إيصالات التسجيل.

إدخال البيانات وإجراءات الطعون وعرض الكشوفات

إن حصر وتصنيف سجل انتخابي الكتروني دقيق يمثل تحدياً كبيراً. وبينما أحرزت بعض اللجان الولائية تقدماً في تأسيس مراكز إدخال البيانات، إلا أن هناك مركزاً واحداً فقط يعمل بطاقته القصوى في جنوب السودان. كما أن بعض اللجان الولائية ما تزال تعاني من نقص الأجهزة والموظفين اللازمين لإدخال بيانات التسجيل. إن المركز يشعر بالقلق إزاء خطط اللجان الولائية للانتخابات للقيام بعمليتي الفحص ومراقبة جودة البيانات المدخلة بشكل مرضي وناجح، ويناشد المركز المفوضية القومية للانتخابات التدارس في مسألة تطبيق إجراءات منهجية لضمان الحفاظ على أعلى مستوى من الدقة. بهذا المعنى، فإن إحدى الأدوات المستخدمة لزيادة معدل المصداقية بالنسبة للسجل الانتخابي تتمثل في إجراء مراجعة لتقييم شمولية ودقة السجل الإنتخابي. وبالأخذ في الاعتبار النقاشات الجارية حول دقة بيانات التعداد السكاني، والتي تم استخدامها لخلق درجة شمولية السجل الانتخابي ، فإن تلك الخطوة ستنطوي على درجة خاصة من الأهمية في السودان. إن المعرفة المتوفرة سواء للمسجلين أو لمن يقومون بالتسجيل حول إجراءات عرض كشوفات الناخبين هي معرفة متواضعة للغاية. وبالأخذ في الاعتبار أن المرحلة الحالية تمثل الممارسة الوحيدة للتسجيل قبل الانتخابات، وأن فرصة المعالجة والإدراج لاحقاً هي فرصة جدُّ ضئيلة، وإنه من الأهمية بمكان أن يعرف المواطنون حقهم في الاطلاع على كشوفات الناخبين وفي عمل التصحيحات، إن اقتضى الأمر. إن عرض الكشوفات لا يجب أن يمثل فقط ممارسة فنية يقوم بها المسئولون، ولكن يجب أن يتيح الفرصة ،بشكل أصيل، لفهم نتائج عملية تسجيل الناخبين. إن القبول الواسع لمسألة أن كشوفات الناخبين هي كشوفات شاملة ودقيقة، سيساعد في بناء الثقة في العملية الانتخابية.

في الختام، ينوه المركز إلى أهمية توفير طريقة ملائمة ووافية لرفع وحل الشكاوى حول سجل الناخبين. وبينما ينص قانون الانتخابات على وجوب تكوين لجان للشكاوى في كل دائرة جغرافية، فإنه بدا أن المفوضية القومية للانتخابات قررت تكوين لجنة واحدة فقط لكل ولاية، ما يشكل تناقضاً مع القانون، كما لا يبدو أن ذلك الترتيب سيكون كافياً لمعالجة كل الشكاوى المحتملة في الوقت المطلوب.

العملية الانتخابية

ينوه المركز إلى أن تسجيل الناخبين يشكل جزءاً أساسياً من العملية الانتخابية الواسعة. وكما ورد في تصريحات سابقة لمركز كارتر، فما زالت هنالك تحديات

جدية في مواجهة العملية الانتخابية، ويشمل ذلك عمل خطوات حاسمة لخلق بيئة انتخابية شاملة بشكل حقيقي، وتسوية القضايا العالقة فيما يختص بترسيم الحدود، وحل الصراع في دارفور، وتنفيذ كل جوانب اتفاقية السلام الشامل. ويشدد المركز مرة أخرى على أهمية أن يقوم الفاعلون السياسيون باتخاذ الخطوات اللازمة لحل هذه المسائل.

بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات

نشر مركز كارتر، عقب البدء في أنشطة المراقبة الانتخابية طويلة المدى في السودان في فبراير 2008 بدعوة من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان 32 مراقب على المدى المتوسط والطويل لتقييم تسجيل الناخبين والبيئة السياسية والانتخابية الأوسع على امتداد السودان. وينتمي هؤلاء المراقبون لواحد وعشرين بلداً هي الكاميرون، وكندا، و جمهورية الكنغو الديمقراطية، ومصر، وإثيوبيا، والمانيا, والهند، وايرلندا، وايطاليا، وكينيا، وموزنبيق، وهولندا، والنرويج، وفلسطين، وصربيا ، واسبانيا، و يوغندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة ، وزامبيا وزيمبابوي. وسيظل المراقبون موجودين لفترة تسجيل الناخبين والتي من المقرر إنهاؤها في 7 ديسمبر، كما أنهم سيقومون أيضاً بمراقبة عرض الكشوفات ورفع الطعون في دوائر مختلفة على امتداد القطر. وقد قام مركز كارتر، حتى الآن، بمراقبة أنشطة تسجيل الناخبين في أكثر من 450 مركز تسجيل ثابت ومتجول في 24 ولاية على امتداد القطر.

إن أهداف بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات بالسودان تتمثل في : أ) تقديم تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية من كافة الجوانب، و ب) تعزيز عملية انتخابية شاملة، لجميع السودانيين، و ج) إظهار الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في السودان، وتواصل البعثة تقييم العملية الانتخابية في السودان انطلاقاً من اتفاقية السلام الشامل، والدستور القومي الانتقالي، وقانون الانتخابات القومية ، والالتزامات الواردة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية بإجراء انتخابات ديمقراطية ، بما في ذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب و العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.[2]

[2] صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير 1986. ودخل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي صدر في نيروبي (كينيا) عام 1981 من قبل مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1986. وإضافة إلى ذلك، صادق السودان على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986 الذي كان قد دخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

يقوم مركز كارتر بممارسة مهام مراقبة الانتخابات وفقاً لإعلان مبادئ مراقبة الانتخابات الدولي ولائحة السلوك التي تم تبنيها من قبل الأمم المتحدة عام 2005 ومن ثم اعتمادها بواسطة 33 مجموعة مراقبة

###

تم إنشاء مركز كارتر عام 1982 بواسطة رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر وزوجته روزالين بالشراكة مع جامعة ايموري لتعزيز السلام والصحة حول العالم. والمركز منظمة غير ربحية وغير حكومية ساعد على تحسين حياة الناس في أكثر من 70 بحل النزاعات؛ وتطوير الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية؛ ومنع الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين زيادة إنتاج المحاصيل. لقد شرع مركز كارتر في العمل بالسودان عام 1986 في مشروع ساكاوا -غلوبال الزراعي وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً ظلت برامجه المتعلقة بالصحة والسلام تركز على تحسين الصحة ومنع وحل النزاعات بالسودان. نرجو زيارة موقعنا على www.cartercenter.org *لمعرفة المزيد عن مركز كارتر.*

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

مركز كارتر يشيد بالمشاركة الواسعة في التسجيل في السودان، ويحث على اتخاذ خطوات إضافية لضمان انتخابات حقيقية

17 ديسمبر 2009

للنشر العاجل

للاتصال:

الخرطوم : جيفري مابندري هاتف: +249 909 010 586 أو علي فيرجي ، هاتف +249 126 341 480

جوبا: سان فان دي بيرغ، هاتف +249 911 714 041 ، أو +256 477 182 893

اتلانتا: دينا كونجيلو ، هاتف: +1 404 420 5108

في بيان نشر اليوم، رحب مركز كارتر بختام تسجيل الناخبين القومي في السودان ، الذي انتهى في 7 ديسمبر، وتهنئ الشعب السوداني على المشاركة الواسعة والسلمية في العموم. وفقاً للمفوضية القومية للانتخابات، فقد تم تسجيل ما لا يقل عن 75.8 بالمائة من السودانيين المؤهلين للمشاركة، وذلك قريب نسبياً من نسبة ال 80 بالمائة التي كانت المفوضية القومية للانتخابات تهدف لتحقيقها، ويشمل ذلك 15.7 مليون شخص من جمهور الناخبين المقدر عددهم ب 20.7 مليون ناخب.

عموماً، أفاد المركز أن تسجيل الناخبين بدا ناجحاً على نحو كبير في الوصول إلى المواطنين في معظم مناطق البلاد ، وذلك رغم الصعوبات اللوجستية و التحديات الأمنية الجدية، والنقص الفادح في التثقيف الأهلي، و معدلات التسجيل المتفاوتة بين الولايات في السودان. وأشاد المركز بالجهود التي تبذلها المفوضية القومية للانتخابات لإجراء عملية شاملة بما في ذلك تمديد فترة تسجيل الناخبين لأسبوع إضافي، ولكن فشل المفوضية القومية للانتخابات والأحزاب السياسية في إجراء تثقيف أهلي أثناء فترة التسجيل أعاق العملية ومثّل فرصةً مهدرة لزيادة مشاركة المواطنين. ورغم هذه القيود، فإن أرقام المفوضية القومية للانتخابات تشير إلى أن ما يقدر ب 71 بالمائة من السكان المؤهلين في شمال السودان و 98 بالمائة من المؤهلين في جنوب السودان تمكنوا من التسجيل. و مثلت هذه المشاركة، للعديد منهم، أول مواجهة مع العمليات الديمقراطية. وورد أن مشاركة المرأة تجاوزت ال 50 بالمائة. وللأسف، فإن 13 من أصل 25 ولاية من ولايات السودان لم تصل إلى النسب التي استهدفتها المفوضية القومية للانتخابات، بما في ذلك كل ولايات إقليم دارفور الثلاث.

ومع ذلك ، وفي ذات الوقت، نوّه المركز إلى أن العملية الانتخابية المقبلة ما زالت مواجهة بتحديات كبيرة، وحث على اتخاذ خطوات لضمان حماية كاملة للحقوق والحريات السياسية، وإجازة الإصلاحات الرئيسية للتشريعات ، بما في ذلك قانون قوات الأمن الوطني، والقوانين المتعلقة بالاستفتاء، ومعالجة المشكلات المتبقية في عملية سلام دارفور وفي المناطق الانتقالية بما في ذلك أبيي..

يتعين على المفوضية القومية للانتخابات في الشهور المقبلة توسيع الجهود بشكل أكبر لتثقيف الناخبين السودانيين حول العملية الانتخابية، خصوصاً في المناطق ذات المستويات المتدنية نسبياً في التسجيل، وذلك لضمان أن المواطنين يفهمون حقوقهم ومسئولياتهم في ظل النظام الانتخابي. ويصح ذلك بشكل خاص على دارفور، حيث يجب على المفوضية القومية للانتخابات و حكومة الوحدة الوطنية و الجهات المعنية الأخرى اتخاذ خطوات لتنفيذ برنامج تثقيف أهلي واسع النطاق، وضمان حماية حرية التجمع وتكوين الجمعيات قبل بدء الانتخابات.إضافة لذلك، وحتى يتم بناء الثقة في شمولية ودقة السجل الانتخابي، يدعو المركز المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية للانتخابات لاستكمال القوائم الأولية للناخبين دون تأخير، و تقديم الدعم الفني للجان الولائية للانتخابات لتجميع البيانات الكترونياً. علاوةً على ذلك، يجب على المفوضية القومية للانتخابات إتاحة قوائم الناخبين للأحزاب السياسية والمراقبين المحليين والدوليين للفحص و المراجعة الكاملة. وبينما بدأ نشر السجلات في العديد من المناطق، فإنه يبدو أن هذه العملية غير مفهومة جيداً بالنسبة للمسجِلين والمسَجلين. ويجب على المفوضية القومية للانتخابات زيادة الجهود المبذولة في مجال المعلومات العامة للتأكيد على أهمية مراجعة المواطنين للقائمة.

فيما يتعلق بالسياق السياسي الأوسع للعملية الانتخابية، فقد عبَّرَ البيان عن مخاوف جدية حول الأحداث التي تقوض الحقوق السياسية والحريات الأساسية في السودان، بما في ذلك: الاعتقالات، الحجز و مضايقة المجتمع المدني وأعضاء الأحزاب السياسية بسبب أنشطة دستورية وسلمية في الخرطوم ومدن أخرى من قبل قوات الأمن، والهجمات على مقار حزب المؤتمر الوطني في واو و رمبيك. هذه وحوادث أخرى تزعزع الاستقرار و تفت بنيان الثقة بين الأطراف، ويجب اتخاذ خطوة قانونية عاجلة ضد الجناة. وتقع على عاتق كل وكالات حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان و حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان مسئولية ضمان تطبيق أمين لاتفاقية السلام الشامل، وضمان حماية دستورية لحريات التجمع وتكوين الجمعيات وحرية التعبير.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

في الختام، يرحب المركز أيضاً بالاتفاق المعلن عنه بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، حول قوانين الاستفتاء لجنوب السودان وابيي، وقوانين المشورة الشعبية للنيل الأزرق و جنوب كردفان. ومن أجل ضمان بيئة سياسية تساعد على انتخابات ديمقراطية حقيقية، تحتاج حكومة الوحدة الوطنية وحكومة الجنوب إلى اتخاذ خطوات إضافية، خاصةً تعديل كل القوانين الوطنية التي تتعارض مع اتفاقية السلام الشامل.

نشر مركز كارتر، عقب البدء في أنشطة المراقبة الانتخابية طويلة المدى في السودان في فبراير 2008 بدعوة من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان 32 مراقب على المدى المتوسط والطويل لتقييم تسجيل الناخبين والبيئة السياسية والانتخابية الأوسع على امتداد السودان. وقام مراقبو المركز بمسح لأنشطة تسجيل الناخبين في أكثر من 650 مركز من مراكز التسجيل الثابتة والمتجولة، في كل ولايات السودان البالغ عددها 25 ولاية على امتداد القطر. وينتمي هؤلاء المراقبون لواحد وعشرين بلداً هي الكاميرون، وكندا، و جمهورية الكنغو الديمقراطية، ومصر، وإثيوبيا، والمانيا, والهند، وايرلندا، وايطاليا، وكينيا، وموزنبيق، وهولندا، والنرويج، وفلسطين، وصربيا ، واسبانيا، و يوغندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة ، وزامبيا وزيمبابوي. وستواصل بعثة أصغر من مراقبي مركز كارتر تواجدها في البلاد لتغطية عرض الكشوفات و رفع الطعون في دوائر بمختلف أنحاء البلاد.

إن أهداف بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات بالسودان تتمثل في : أ) تقديم تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية من كافة الجوانب، و ب) تعزيز عملية انتخابية شاملة، لجميع السودانيين، و ج) إظهار الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في السودان، وتقوم البعثة بتقييم العملية الانتخابية في السودان انطلاقاً من اتفاقية السلام الشامل، والدستور القومي الانتقالي، وقانون الانتخابات القومية ، والالتزامات الواردة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية، والتي وقع عليها السودان، بإجراء انتخابات ديمقراطية ، بما في ذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب و العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.[i]

.

.

يقوم مركز كارتر بممارسة مهام مراقبة الانتخابات وفقاً لإعلان مبادئ مراقبة الانتخابات الدولي ولائحة السلوك التي تم تبنيها من قبل الأمم المتحدة عام 2005 ومن ثم اعتمادها بواسطة 35 مجموعة مراقبة انتخابات

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

###

تم إنشاء مركز كارتر عام 1982 بواسطة رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر وزوجته روزالين بالشراكة مع جامعة ايموري لتعزيز السلام والصحة حول العالم. و المركز منظمة غير ربحية وغير حكومية ساعد على تحسين حياة الناس في أكثر من 70 بحل النزاعات؛ وتطوير الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية؛ ومنع الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين زيادة إنتاج المحاصيل. لقد شرع مركز كارتر في العمل بالسودان عام 1986 في مشروع ساكاوا-غلوبال الزراعي وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً ظلت برامجه المتعلقة بالصحة والسلام تركز على تحسين الصحة ومنع وحل النزاعات بالسودان. نرجو زيارة موقعنا على

www.cartercenter.org لمعرفة المزيد عن مركز كارتر.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

بيان حول تسجيل الناخبين في السودان، 1 نوفمبر– 7 ديسمبر 2009

17 ديسمبر 2009

يستكمل هذا البيان التقرير التمهيدي الصادر عن مركز كارتر حول عملية تسجيل الناخبين، والصادر في 30 نوفمبر. ومع انتهاء المفوضية القومية للانتخابات من أرقام تسجيل الناخبين، يقدم مركز كارتر هذه الملاحظات من أجل تقديم تقييم محايد للعملية ولإظهار الدعم للعملية الانتخابية في السودان.

بانتهاء مرحلة التسجيل، يتجه التركيز الآن لضمان دقة سجلات الناخبين، وحماية التعبير الحقيقي عن الحقوق المدنية والسياسية من قبل الأفراد، و الجمعيات و الأحزاب السياسية في فترة ما قبل الانتخابات؛ وحل المشكلات الفنية والإدارية العالقة والمتصلة بتنفيذ الانتخابات، وتنفيذ إصلاح التشريعات اللازمة لضمان بيئة سياسية مواتية. وفي خضم التوتر بين الأحزاب السياسية فإن التدهور الأخير في احترام الحريات المدنية، ومناخ من العنف والتأليب، فإن على حكومة الوحدة الوطنية، وحكومة جنوب السودان، وكل الأحزاب السياسية اتخاذ خطوات لتحسين البيئة السياسية إذا كان يراد إجراء انتخابات حقيقية.

بدأ تسجيل الناخبين في معظم الولايات في 1 نوفمبر، رغم حدوث تأخيرات كبيرة في كل من غرب الاستوائية وجونقلي. لقد شارك الملايين من السودانيين في عملية تسجيل انتخابي كانت في معظمها سلمية ومنظمة. وبذل ضباط الانتخابات جهدهم خلال العملية لإجراء عملية تسجيل شاملة. ووفقاً للمفوضية القومية للانتخابات فإن 75.8 بالمائة من السودانيين الذين لديهم الأهلية تم تسجيلهم (15.7 مليون من الناخبين المقدر عددهم ب 20.7 مليون)، وهي نسبة قريبة من ال 80

بالمائة التي هدفت المفوضية القومية للانتخابات الوصول إليها. ولكن، اتسمت مشاركة المواطنين وانخراطهم بالتفاوت على امتداد أقاليم السودان.

إن تمديد فترة التسجيل لأسبوع – والذي طالبت به عدد من الأحزاب السياسية ووافقت عليه المفوضية القومية للانتخابات – ساعد في ضمان أن عدداً أكبر من المسجلين قادرين على المشاركة. فالعديد من الولايات أبلغت عن وجود معدلات متدنية من التسجيل في 30 نوفمبر، وكان سيتم حرمان العديد من المواطنين من حقهم في التصويت لو انهي التسجيل في ذلك الموعد. لكن، لو كانت المفوضية القومية للانتخابات قامت بإعلان مواقع وجداول تمديد فترة التسجيل، لكان يمكن للتمديد أن يصل إلى عدد أكبر من الناخبين المؤهلين.

ومع تمديد أسبوع واحد، كانت كل الولايات قادرة على تسجيل أكثر من نصف العدد المقدر من الناخبين المستحقين. ولكن، 13 ولاية بما في ذلك شمال كردفان، وجونقلي وولايات دارفور الثلاث، فشلت في الوصول إلى نسبة ال 80 بالمائة من الناخبين المستحقين، وهي نسبة التسجيل التي سعت المفوضية لتحقيقها. وبالنظر إلى الإجحاف وعدم المساواة التاريخيين في السودان، فإن النتائج المتفاوتة تعتبر مسألة مؤسفة وتوحي إن تثقيف الناخبين والتجهيزات اللوجستية غير الكافيين قد أضرا بتنفيذ التسجيل في هذه الولايات. لقد سجلت ولاية الخرطوم، وهي منطقة ذات تنوع كبير، أقل نسبة تسجيل. وفي الوقت ذاته، ورغم الفجوات في جهود تثقيف الناخبين فقد أورد ضباط الانتخابات معدلات تسجيل عالية للغاية في ولايات الوحدة، و وغرب وشمال بحر الغزال في جنوب السودان، و ولايات النيل الأزرق و جنوب كردفان في شمال السودان.

في بعض الأحيان، تسبب نقص المواد الخاصة بالتسجيل في إعاقة أنشطة التسجيل، وخصوصاً في ولايات جنوب السودان في كل من شمال وغرب بحر الغزال، واراب، وشرق الاستوائية، وأعالي النيل والوحدة. وبينما قامت المفوضية القومية للانتخابات بإرسال المزيد من المواد، فإن الإعاقات التشغيلية التي كان يمكن تجنبها عقدت العملية.

بوجه عام، يشيد المركز بضباط الانتخابات لتمكنهم من تسجيل معدل عالي نسبياً من الناخبين المؤهلين، إذ مثّل ذلك تطوراً ايجابياً في عملية الانتخابات في السودان. ومن أجل بناء الثقة في سجل الناخبين، يدعو المركز المفوضية القومية للانتخابات، و اللجان الولائية للانتخابات لاستكمال سجلات الناخبين الأولية دون تأخير، وإتاحتها للأحزاب السياسية والمراقبين المحليين والدوليين

للفحص والمراجعة الكاملة، وزيادة الجهود الإعلامية للتركيز على أهمية المراجعة العلنية. وبضمان أن المواطنين السودانيين يتمتعون بحق وجود علاج فعال لمشكلات تسجيلهم، كما هي ملزمة بالتزامات السودان الدولية[ii]، فإن المفوضية القومية للانتخابات ستتخذ خطوة هامة في بناء الثقة في العملية الانتخابية.

قرارات بشأن السياسات، وتدريب العاملين بالتسجيل، وإجراء التسجيل

لقد أعلنت المفوضية القومية للانتخابات قرارات متعلقة بتسجيل الناخبين قبل فترة وجيزة فقط من بداية التسجيل. لكن ظلت مسائل تنفيذية وسياسية معينة دون حلول قبل الشروع في التسجيل. وهذا مما أثقل الجهات المسئولة عن إدارة الانتخابات وشكل تحدياً لعمل مقدمي المساعدة الفنية. وقد تلقى ضباط التسجيل تدريباً متأخراً للغاية حول العملية، وفي العديد من الحالات قبل أيام قليلة فقط من بداية التدريب. ولتفادي وقوع مشاكل مشابهة خلال التصويت لا بد أن تتخذ المفوضية القومية للانتخابات الخطوات اللازمة لضمان أن كل ضباط الاقتراع يتمتعون بتدريب جيد على إجراءات التصويت قبل فترة كافية من انتخابات أبريل القادمة، والتي تتضمن التصويت لستة مستويات من الحكومة وإجراءات تصويت معقدة.

إن قرار المفوضية بنشر فرق تسجيل متنقلة كان خطوة ايجابية الغرض منها تسهيل تغطية جغرافية واسعة للبلاد خلال تسجيل الناخبين. إلا أنه بسبب القصر النسبي للمدة الزمنية المخصصة لكل موقع، فإن النجاح اعتمد على التوقيت السليم في نشر المعلومات المتعلقة بجداول التسجيل. لكن في العديد من المناطق لم تكن متوفرة بسهولة. وعلى الرغم من قابلية حركة مراكز التسجيل، إلا أن العديد من المواطنين اضطروا للسفر مسافات شاسعة وتحمل مشاق عظيمة للمشاركة في عملية التسجيل. وفي الأيام الأولى من تسجيل الناخبين كان هناك بعض المصاعب في توفير مجموعات متكاملة من المواد وفي ضمان فتح المراكز في الزمان المحدد وحسب الجدول المعتمد. وقد عانت العديد من فرق التسجيل من مصاعب عدم توفر الترحيل اللازم عند الانتقال من مكان إلى آخر. على المفوضية القومية للانتخابات، خلال عملية التصويت، أن توجه اللجان الولائية للانتخابات بالإعلان عن قائمة مراكز التصويت المحددة، وتواريخ وساعات العمل مقدماً قبل زمن كاف من الانتخابات وتوفر وسائل الترحيل الكافية.

إن قرار المفوضية القومية للانتخابات بإصدار إيصالات ذات أرقام متسلسلة مميزة للناخبين المسجلين كان خطوة ايجابية مصممة للمساعدة في تأمين عملية التسجيل، لكن المسئولين عن التسجيل كثيراً ما فشلوا في إبلاغ المسجلين عن ضرورة المحافظة على إيصالات التسجيل. وقد قامت بعض الأحزاب السياسية بجمع إيصالات الناخبين المسجلين الجدد بهمة. وقد تم بيع وشراء الإيصالات في بعض المناطق. وبما أن بعض الناخبين قد لا يحملون إيصالات يوم الانتخابات، ينبغي على المفوضية القومية للانتخابات اتخاذ خطوات إضافية لضمان قدرة ضباط الانتخابات على التحقق من اسم الشخص بالسجل الانتخابي وضمان نزاهة التصويت.

لقد أفاد مراقبو مركز كارتر بأن فرق التسجيل كانوا محترفين ومتحمسين لمهامهم في معظم المناطق التي زاروها. كما أن التسجيل كان فعالاً نسبياً، ومستفيداً من الوقت. إلا أن التقيد ببعض ضوابط التسجيل كان متراخياً، خاصة عدم تحقق مسئولي التسجيل في بعض الحالات من سن وجنسية ومدة إقامة المتسجل وعما إذا كان المتسجل قد تسجل مسبقاً في مكان آخر.

أفاد المراقبون بأن العملية كانت شاملة بصورة ايجابية – المواطنون الذين لم يكونوا مستندات هوية كان بإمكانهم إثبات هوياتهم بواسطة شهود، أو بواسطة السلطات التقليدية أو الهياكل المحلية أو الإدارية مما سمح لقطاع عريض من المواطنين بالتسجيل. وفي الخرطوم وغيرها من مناطق شمال السودان كان مندوبو اللجان المحلية الشعبية حاضرون في أحيان كثيرة مباشرة خارج مراكز التسجيل لتوفير شهادات السكن والشهود، حسب الضرورة. لكن يبدو أن فحص توزيع مستندات شهادات السكن كان ضعيفاً، وإذا أخذنا في الاعتبار الرأي الشائع بشأن طبيعة موالاة اللجان المحلية الشعبية، فإن ذلك يخلق بعض مفاهيم الموالاة في عملية تعريف المتسجلين.

في كثير من الأحيان لم يكترث ضباط التسجيل بتنوير المتسجلين بحقوقهم ومسئولياتهم بما في ذلك الحق في مراجعة سجل الناخبين المبدئي والطعن فيه. وفقاً لدليل تسجيل الناخبين الصادر من المفوضية القومية للانتخابات فإن ضباط التسجيل ببعض الولايات أبلغوا الناخبين بالعودة للتصويت بنفس الموقع، على الرغم من أن المفوضية القومية للانتخابات قد أعلنت الآن بأن التصويت لن يعقد كله في مواقع تسجيل الناخبين. لذا يجب أن يدرك الناخبون المحتملون هذه الأوجه من العملية ليمارسوا

العملية الانتخابية بصورة ذات معنى. وعلى مسئولي الانتخابات على المستويات الوطنية والولائية بذل جهود أكبر لنقل رسائل متسقة مع تواصل العملية الانتخابية.

شهد مراقبو المركز تسجيلات بالوكالة في العديد من الحالات. وعلى الرغم من أن التسجيل بالوكالة غير مسموح به وفقاً للضوابط الانتخابية، إلا أن الحوادث التي سجلها المركز لا تبدو كمحاولات سيئة القصد لإفساد العملية. ويبدو أن إجراءات ممارسات عمليات التسجيل المعتمدة سابقاً بالسودان وانعدام الوعي بالإجراءات الجديدة المعتمدة هي عوامل أدت إلى هذا السلوك.

هناك عدم تقيد بإجراءات إغلاق مراكز التسجيل وعانت العديد من الفرق مصاعب في تقديم نسخ كربونية لدفاتر التسجيل لضباط الدوائر الانتخابية في الوقت المحدد.

تمويل تسجيل الناخبين والعمليات الانتخابية

عدم قدرة المفوضية القومية للانتخابات على ضمان وصول الاعتمادات الانتخابية الكافية إلى كل اللجان الانتحابية الولائية في الوقت المقرر شكل قصوراً رئيسياً في العملية الانتخابية. وحيث أن العملية الانتخابية تتواصل بنشر قوائم الناخبين، يجب أن تتخذ المفوضية القومية للانتخابات خطوات تضمن توفير الاعتمادات المكملة بأسرع ما يمكن للجان الانتخابات المعنية. لقد أثبت العديد من ضباط التسجيل إخلاصهم وولاءهم للمهمة المكلفين بها، على الرغم من تلقيهم لجزء فقط من استحقاقاتهم وعلاواتهم.

من الواضح أن لجان الانتخابات الولائية لا زالت تواجه مصاعب في الحصول على اعتماداتها المالية من المفوضية القومية للانتخابات بالخرطوم، مما يعيق إنهاء قوائم الناخبين في وقتها والأعمال المرتبطة بها. وقد أبلغت بعض لجان الانتخابات الولائية حالياً عن نقص الاعتمادات المالية اللازمة لتوظيف عاملين لإدخال البيانات. بالإضافة إلى ذلك، ونظراً للتحديات اللوجستية، بما فيها عوائق الاتصالات والترحيل في جنوب السودان، لذا من الضروري ضمان توزيع المصادر المالية في الوقت المحدد خلال الوقت المتبقي من العملية الانتخابية.

التثقيف الأهلي وشمول المناطق النائية

تبين الأرقام التسجيل المبكرة أن الغياب الواسع لجهود التثقيف الأهلي قد أثرت في المشاركة عند بداية التسجيل. وعندما تواصل التسجيل أصبحت مجهودات التثقيف الأهلي أكثر نجاحاً في بعض المناطق وتزايدت أعداد المسجلين. أما بالنسبة للوصول إلى لإعلام الرسمي فإنه محدود طوال العملية، لكن انتشار قادة المجتمع المحلي والسلطات التقليدية والشخصيات الدينية كان مؤثراً في جعل التسجيل أكثر نجاحاً. وعلى كلٍ فإن العديد من المناطق الريفية لم تتلق تثقيفاً أهلياً كافياً حول تسجيل الناخبين.

يجب أن تتولى لجان الانتخابات الولائية توسيع التثقيف الأهلي ليشمل المناطق الريفية الأكثر نأياً، لضمان حصول كل المواطنين غلى فرصة المشاركة. أما بالنسبة للمناطق الأكثر نأياً بصفة خاصة، يجب أن تنظر المفوضية القومية للانتخابات في توفير اتصالات أقمار صناعية للجان الانتخابات الولائية وفرق الانتخابات المحلية للسماح باتصالات أفضل بين الرئاسة والعاملين الميدانيين.

عموماً فإن التثقيف الأهلي حول عملية التسجيل والعمليات الانتخابية ذات الصلة شكل قصوراً رئيسياً ضمن العملية. ويحتاج المشاركون الرئيسيون إلى اتخاذ لإجراءات فورية لتوسيع التثقيف الأهلي للتغلب على هذا القصور في المعلومات وانعدام الوعي بالعملية الانتخابية. ولا بد التثقيف الأهلي أن يمضي إلى أبعد من الإعلانات العامة المتقطعة، إذ يجب الشروع في جهود مستدامة لبناء المعرفة والثقة بالعملية الانتخابية من مستوى المجتمع وإلى أعلى. ويمكن للمنظمات الوطنية والدولية لعب أدوار رئيسية في دعم هذه الجهود التي يتوجب توسيعها الآن لضمان وعي ملايين المواطنين السودانيين بحقوقهم وواجباتهم الانتخابية. إن تثقيف الناخب مسألة حيوية للتأكد من تمتع ناخبين مطلعين بحقوق المشاركة والتواصل مباشرة مع التزامات السودان في ضمان قدرة جميع المواطنين على التصويت على أسس من المساواة وعدم التمييز[iii].

مشاركة النساء

إن المستوى العالي الواضح لمشاركة النساء في عملية التسجيل إنجاز هام بحد ذاته. وتسجيل النساء حسب النسبة العامة من عدد السكان أمر إيجابي، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار تحديات السودان بشأن ضمان مشاركة النساء بالتساوي خلال كل مراحل العملية الانتخابية بما في ذلك كموظفي تسجيل وتصويت. من الضروري أن تتخذ المفوضية القومية للانتخابات وحكومة جنوب السودان وحكومة الوحدة الوطنية الخطوات اللازمة لضمان تمتع المرأة بتمثيل أعلى على كل مستويات العملية الانتخابية وأنهم شركاء متساوون في تحقيق التحول الديمقراطي بالسودان[iv].

مشاركة البدو والمجموعات شبه المهاجرة

شارك البدو والمجموعات شبه المهاجرة أيضاً في عملية التسجيل، لكن لا بد أن يضع المسئولون اعتباراً لكيفية المشاركة الكاملة للمواطنين البدو وشبه المهاجرين في التصويت حيث ربما يكونون قد نزحوا من مناطق تسجيلهم الأصلية خلال عملية الانتخابات. إن تحديد ورفع الوعي بالإجراءات المناسبة القابلة للتطبيق على مثل هذه المجموعات من المواطنين ستكون ضرورية لضمان مشاركتهم الفعالة.

مشاركة النازحين

لم توفر المفوضية القومية للانتخابات موجهات رسمية إلى لجان الانتخابات الولائية حول مشاركة النازحين داخلياً. لقد سمحت مراكز التسجيل في الخرطوم والمناطق المحيطة بها للعديد من الأشخاص النازحين داخلياً بالتسجيل، لكن في دارفور لم تقم لجان التسجيل و لم تكن قادرة على زيارة معسكرات النازحين مما يفسر جزئياً النسبة المتدنية للتسجيل في الولايات الثلاث (راجع أيضاً القسم التالي الخاص بدارفور). بالنسبة للعملية الانتخابية لا بد أن توفر المفوضية القومية للانتخابات موجهات واضحة ومحددة متسقة مع المعايير الدولية لحماية حقوق النازحين داخلياً[v].

دور قوات الأمن

في معظم المناطق، عدا دارفور (راجع القسم أدناه) لعبت قوات الأمن دوراً ايجابياً بصفة عامة في ضمان تأمين مراكز التسجيل. وقد أفاد مراقبو المراكز بأن المواطنين تمكنوا من التسجيل بحرية ودون ترهيب أو مضايقات.

تسجيل الناخبين في دارفور

نظراً للقيود الأمنية في دارفور لم يتمكن مراقبو مركز كارتر من التنقل بالشكل الواسع الضروري لتقويم نوعية وشمول عملية التسجيل على امتداد المنطقة. وقد أعاقت المشاكل خلال استفتاء عام 2008 شمول مناطق قطاعات معينة من المنطقة خلال عملية تحديد الدوائر. و لم تتمكن لجان الانتخابات الولائية من الوصول إلى كل قطاعات المنطقة، خاصة تلك التي ليست تحت سيطرة الحكومة، كما لم تشجع التحركات العسكرية عملية التسجيل.

لم تتمكن و لم تقم لجان الانتخابات الولائية كل معسكرات النازحين، بما في ذلك معسكري كاس وكلما، مما يفسر جزئياً النسبة المتدنية للتسجيل في الولايات الثلاث. وحيث أن التسجيل ممارسة اختيارية، لذا فضل بعض النازحين عدم المشاركة.

في القطاعات التي زارتها بعثة مركز كارتر أفاد المراقبون بأن الوحدات العسكرية التابعة للقوات السودانية المسلحة والشرطة السودانية وعملاء الاستخبارات وقوات الأمن الوطني كانوا متواجدين بمراكز التسجيل. في بعض الحالات كان عملاء الاستخبارات والأمن الوطني يشاركون عملياً في عملية التسجيل مثلاً بتغليف إشعارات تسجيل الناخبين، وهي ممارسة أضرت باستقلالية سلطات الإدارة الانتخابية وطرحت العديد من التساؤلات حول دور الاستخبارات الوطنية والأمن الوطني في العملية الانتخابية. في شمال دارفور أفاد مراقبو المركز بوجود عربات بأسلحة ثقيلة محمولة (تقنيات) خارج مواقع التسجيل في عرض للقوة مما أرهب المسجلين.

بالنظر إلى احتمال تنامي التوتر خلال الانتخابات يتوجب على المفوضية القومية للانتخابات ولجان الانتخابات الولائية بدارفور اتخاذ إجراءات فورية لضمان وجود قوات الأمن بصورة كافية لتأمين السلام العام، لكن اقتصاره فقط على دورهم المقرر فقط. على قوات الأمن عدم تنفيذ أي مهام تقع ضمن مسئولية لجان الانتخابات بالتحديد. بتفادي مشاركة قوات الأمن في مهام إدارية رئيسية،

ستتمكن المفوضية القومية للانتخابات من بناء الثقة لدى الناخبين السودانيين بأن العملية الانتخابية خالية من أي ترهيب أو ترغيب ومتوائمة مع القوانين الوطنية والالتزامات الدولية[vi].

لكي تكون الانتخابات ذات معنى في دارفور، لا بد من بذل جهود معتبرة في توعية المواطنين بالعملية بما في ذلك صلتها بحل القضايا السياسية المعلقة في دارفور. إن من الضروري السماح للمنظمات الوطنية والدولية والجهات العاملة في التثقيف الأهلي بالعمل بحرية دون عوائق بيروقراطية أو تدخلات أمنية.

من المهم للغاية أن يتولى اللاعبون السياسيون اتخاذ خطوات فورية لبناء أسس تسوية سياسية حقيقية في دارفور مقدماً قبل انتخابات العام القادم. إن حالة الطوارئ والقيود المتطرفة على حرية التجمع والتوحد تخنق قيام حملة حرة ومفتوحة. يجب على المفوضية القومية للانتخابات وحكومة الوحدة الوطنية اتخاذ خطوات عاجلة لتنفيذ برنامج تثقيف أهلي واسع مع رفع القيود القائمة على حريات التجمع وتكوين الجمعيات، والتأكد من قدرة منظمات المجتمع المدني على المشاركة الكاملة في العملية الانتخابية بالسودان كما هو وارد بالتزامات السودان الوطنية والدولية[vii].

تسجيل القوات المسلحة وقوات الشرطة والسجناء

ينوه المركز إلى نشرة المفوضية القومية للانتخابات بتاريخ 24 أكتوبر والتي وجهت لجان الانتخابات الولائية بتسجيل القوات المسلحة وقوات الشرطة بمراكز تسجيل قريبة إلى مواقع عملهم المؤقتة بدلاً من مواقع سكنهم الدائمة. وحيث أن هذا الإجراء تم تطبيقه بصورة واسعة عبر السودان، من الضروري أن تتم إجراءات التصويت بالنسبة لأفراد القوات المسلحة وقوات الشرطة بشكل متوافق مع بقية المواطنين وبشكل علني بالكامل لتفادي التشويش أو الشكوك.

أما بالنسبة للمساجين فقد شهد مراقبو المركز التسجيل يتم داخل السجون في ثلاث ولايات. ونظراً لسياق مشاركتهم ، من الضروري حماية المساجين من الترهيب المحتمل، مثلاً إرغامهم على التسجيل أو التصويت. لذلك يدعو المركز المفوضية القومية للانتخابات لوضع إجراءات واضحة لحماية الحقوق المدنية للسجناء خلال العملية الانتخابية وفقاً للالتزامات الوطنية والدولية التي تبناها السودان[viii].

نشاط الأحزاب السياسية

أورد مراقبو المركز أن عدداً من الأحزاب السياسية استطاعت ايفاد ممثلين عنها إلى مراكز التسجيل، ولو بدرجة أقل في جنوب السودان. لقد أظهر ممثلو الأحزاب حماساً ومبادرة في عملهم، رغم محدودية تدريبهم الفني.

قامت بعض الأحزاب، خاصةً حزب المؤتمر الوطني، بجمع إيصالات تسجيل الناخبين أو قامت بتسجيل أرقام التسجيل والتفاصيل اللازمة للتعرف على المسجلين. ومع أن هذا الإجراء لا يخالف قانون الانتخابات إلا أن ممثلي الأحزاب فاتهم كما يبدو شرح أن هذا الإجراء ليس خطوة رسمية في عملية التسجيل، الأمر الذي أربك بعض المسجلين. كذلك لاحظ مراقبو مركز كارتر قيام ممثلي المؤتمر الوطني والحركة الشعبية بتغليف إيصالات التسجيل والمشاركة المباشرة في عملية التسجيل. مثل هذا النشاط الحزبي المنظم على مقربة من مراكز التسجيل يعتبر إشكالياً. على الأحزاب السياسية في المستقبل ضمان عدم مشاركة عضويتهم في أي نشاطات قد تقلل من ثقة الجمهور في نزاهة العملية الانتخابية.

فيما يتعلق بفترة الاقتراع، يجب أن تضع المفوضية القومية للانتخابات في الحسبان تحديد أدنى مسافة مقبولة تفصل بين مراكز الاقتراع وبين مواقع نشاط الأحزاب، كما عليها أن تحدد بوضوح النشاطات غير المقبولة بالقرب من مراكز الاقتراع (مع السماح لنشاط ممثلي الأحزاب المعتمدين).

المراقبون المحليون والدوليون

يرحب المركز بدور مراقبي الانتخابات المحليين في عملية التسجيل، لكن للأسف تأخرت المفوضية القومية للانتخابات في تحديد الإجراءات اللازمة لاعتماد المراقبين السودانيين، مما أدى إلى تأخر إيفاد هؤلاء. بالإضافة إلى ذلك، تم إصدار أربعة وثائق مختلفة لاعتماد مجموعات المراقبين المحليين، كان ذلك من المفوضية القومية للانتخابات أو من لجان الانتخابات الفرعية. إن عدم الوضوح الذي لازم الإجراءات ألقى بعبء إضافي على مجموعات المراقبين المحليين في شأن التقديم للاعتماد، وكذلك على ضباط التسجيل في خصوص السماح للمراقبين بمزاولة نشاطهم. على المفوضية القومية للانتخابات أن تتخذ الخطوات اللازمة لتيسير إجراءات اعتماد بسيطة وسريعة للمراقبين المحليين لما تبقى من العملية الانتخابية، إذ أن حق المراقبين المحليين المشاركة في عملية الانتخاب في السودان يعتبر ركناً أساسياً في القوانين الوطنية وكذلك في التزامات السودان الدولية[ix].

تم الاعتماد الكامل لمراقبي مركز كارتر من قبل المفوضية القومية للانتخابات بعد فترة تأخير قصيرة، وسارت مراقبة عملية التسجيل بدون مشاكل تذكر. لقد تمتع ممثلو مركز كارتر، لدرجة كبيرة، بحرية

الحركة واستطاعوا بذات الدرجة متابعة العملية الانتخابية. عليه، يرحب مركز كارتر بالخطوات التي قامت بها المفوضية القومية للانتخابات لجهة اعتماد مراقبي المركز. لكن، رغم واقع أن مركز كارتر يحق له كمؤسسة مراقبة كامل العملية الانتخابية لم يتم اعتماد أي من مراقبي المركز حتى الآن لفترة ما بعد التسجيل. ومن ثم، يعيد المركز طلبه للمفوضية القومية للانتخابات بإصدار اعتماد طويل الأجل لمراقبي المركز الدوليين حتى يتسنى له الاستمرار في مهمته الرقابية.

التسجيل خارج الحدود

لم يقم المركز رسميا بمراقبة إجراءات التسجيل خارج السودان. تم تنظيم التسجيل من قبل المفوضية القومية للانتخابات في 18 بلداً، ولكن لم يتعد التسجيل في معظم البلدان بضعة مئات. جملةً، لم يتجاوز التسجيل خارج الحدود مائة ألف شخص، ثلثيهم تقريباً في المملكة العربية السعودية. لقد قلصت القيود القانونية التي تشترط حمل جواز سوداني ساري وإذن بالإقامة من تسجيل اللاجئين السودانيين. وبما أن التسجيل والاقتراع خارج الحدود أمر ينص عليه القانون فإن المفوضية القومية للانتخابات واجب عليها ضمان إعلان إجراءات الاقتراع خارج الحدود قبل وقت كاف حتى يتسنى للسودانيين المسجلين المشاركة بفعالية في العملية الانتخابية.

ضمان سجل دقيق وموثوق

صحيح أن تسجيل نصيب عالي نسبيا ممن يحق لهم الاقتراح يعتبر تطوراً إيجابياً في عملية السودان الانتخابية، لكن لا بد من اتخاذ خطوات إضافية لضمان دقة قوائم الناخبين ولبناء الثقة في العملية برمتها. لهذا الغرض على المفوضية القومية للانتخابات وكذلك اللجان الولائية تيسير الجهود التي تبذلها الأحزاب ويبذلها المراقبون للتأكد من دقة السجل الالكتروني الذي يجري تجميعه حاليا، وضمان تصويب الأخطاء التي تصاحب تغذية المعلومات وسحب المغلوطة منها. كما على المفوضية القومية للانتخابات إصدار التوجيهات اللازمة لشرح كيفية تصحيح السجل الالكتروني وحمايته، كما يجب توفير السجل الانتخابي كاملاً للأحزاب السياسية في توقيت مناسب. لا بد من فحص السجل الانتخابي بدقة في الأربع ولايات التي تجاوزت فيها نسب تسجيل الناخبين 100% ممن يحق لهم الاقتراع، الأمر الذي يعتبر ذو أهمية قصوى لضمان صحة أرقام التسجيل.

على المفوضية القومية للانتخابات ضمان استطاعة المراقبين المحليين والأجانب وأي فاعلين آخرين مهتمين القيام بمراجعة وتدقيق قوائم التسجيل الأولية والنهائية. مثل هذا التقويم وغيره مهم جداً لضمان مخاطبة أي شكوك حول السجل وصحته.

إدخال البيانات و إجراءات الطعون ونشر السجلات

لقد ابتدأ إدخال البيانات الالكترونية في شمال السودان، واكتملت بنجاح في معظم الولايات. و لكن تعمل مراكز إدخال البيانات في ثلاث ولايات فقط في جنوب السودان. وما زالت لجان الانتخابات في سبع ولايات أخرى تنقصها الأموال اللازمة، والمعدات والكوادر المدربة على تغذية معلومات التسجيل. ويقدر المسئولون في جنوب السودان أن تستغرق عملية تغذية معلومات التسجيل بصورة كاملة شهراً على الأقل، مما يجعل من 11 يناير كموعد نهائي لاستكمال سجلات الناخبين بواسطة المفوضية القومية للانتخابات، هدفاً طموحاً للغاية. يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الجودة والتحقق من صحة السجل بينما تقوم السلطات بتوظيف كوادر لتغذية المعلومات. فوق ذلك، فقد ظهر أن البرنامج المستخدم لتغذية معلومات السجل الانتخابي حقل المدخلات اللازم لإدخال معلومات الهيئة التشريعية لجنوب السودان، الأمر الذي أدى لتوقف عملية تغذية المعلومات في أحد المراكز العاملة في ولايات جنوب السودان، هذا بانتظار توضيح الأمر من قبل خبراء المعلومات في المفوضية القومية للانتخابات.

يشجع مركز كارتر المفوضية القومية للانتخابات على توفير المزيد من الدعم الفني للجان الانتخابات ومراكز المعلومات الولائية لضمان دقة تجميع السجل الانتخابي ضمن الإطار الزمني المطلوب.

كما يرحب المركز بقرار المفوضية القومية للانتخابات تأسيس 5 مراكز لعرض المعلومات في كل دائرة جغرافية ومد فترة الإطلاع، مع لا يبدو أن هنالك ما يكفي بعد من التمويل أو من الكوادر لإدارة هذه المراكز.

ابتدأ نشر سجلات التسجيل في بعض الولايات، لكن دون إعلان كافي أو وعي كاف بالأمر من قبل الجمهور، بل ينتظر اكتمال تدريب العاملين على إجراءات نشر السجلات في بعض الولايات، والتنفيذ متذبذب في الولايات التي ابتدأ فيها عرض المعلومات، إذ أن بعض المسئولين عن نشر السجلات على غير وعي بحق أي شخص الإطلاع على السجل بل مساءلة المعلومات الواردة فيه. آخذين في الاعتبار القيود اللوجستية وإنهاك فرق التسجيل، وغالباً ما ستحتاج لجان الانتخابات الولائية مساعدات فنية إضافية وتوجيهات من المفوضية القومية للانتخابات لنشر السجل بصورة فعالة.

نسبة للتأخير في إصدار قوائم الكترونية في جنوب السودان ستستمر الطعون على السجل باستخدام نسخاً ورقية كربونية من القوائم المكتوبة باليد. الأمر الذي قد يعني عدم المراجعة القانونية للسجل

وعدم نشر السجلات الالكترونية في الفترة المحددة لذلك. على المفوضية القومية للانتخابات النظر في تنظيم عملية مراجعة تكميلية للقوائم الالكترونية التي سيتم نشرها في الولايات المتأثرة بالتأخير.

إن فترة نشر السجلات تعتبر فرصة مهمة للمواطنين لممارسة حقهم الإطلاع على قوائم الناخبين والسعي للطعن والتعديل كما يلزم. إن قبول واسع بصحة وشمول قوائم الناخبين سيساعد على بناء الثقة في العملية الانتخابية.

بالإضافة إلى ذلك، على المفوضية القومية للانتخابات المضي قدماً دون تأجيل لتشكيل ودعم لجان الشكاوى. أيا كان، لا يبدو أن الإجراءات الحالية، والتي تقول بتكوين لجان شكاوي من قاضي واحد في كل ولاية، توفر الضمان فعالية التعامل مع الشكاوى.

كذلك على المفوضية القومية للانتخابات النظر في اتخاذ خطوات لزيادة عدد القضاة، وإجراءات أخرى للمساعدة في مخاطبة الشكاوى الخاصة بقوائم التسجيل.

مشاركة منطقة أبيي في العملية الانتخابية

كان التسجيل أول نشاط انتخابي يتم في أبيي منذ سنين. إن الوضع الخاص لأبيي، وتعريفها بحسب اتفاقية السلام الشامل ذات تمثيل جغرافي في ولايتي جنوب كردفان ووراب، ما يستدعي تعاملاً خاصاً من المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية ذات الصلة. هنالك اضطراب عام في أبيي حول الكيفية التي سيمثل بها سكان المنطقة في الهيئة التشريعية القومية والهيئات التشريعية الولائية، وكذلك الصلة بين عملية التسجيل والاستفتاء حول أبيي. على السلطات اتخاذ ما يلزم من الخطوات، مباشرةً، للإجابة على هذه الأسئلة وتوضيح هذه القضايا، وذلك للحيلولة دون تأجيج الشكوك وانعدام الثقة في المنطقة. على اللجان الولائية في جنوب كردفان ووراب القيام بالمزيد لتنسيق جهودهم وعملهم في منطقة أبيي، وكذلك القيام بمحاولات أكثر للتشاور والاتصال مع إدارة منطقة أبيي، التي ظلت لدرجة كبيرة على غير علم بعملية التسجيل.

خلق بيئة سياسية وأمنية مواتية أكثر

إن مركز كارتر يساوره القلق الشديد حيال التصرفات الأخيرة لقوات الأمن في الخرطوم لمنع نشاط مشروع متعلق بممارسة حرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية الكلام. ويحث المركز حكومة السودان على وقف الاعتقالات التعسفية وإطلاق سراح الأشخاص المحتجزين لقيامهم بأنشطة سياسية سلمية.

وفقاً للتوجيهات الصادرة من وزارة الداخلية في 17 سبتمبر 2009، فإن الإخطار الصادر من حزب سياسي لتنظيم مسيرة هو إجراء كافٍ للمضي قدماً في مثل هذا النوع من النشاط. على الوزارة أن توضح بشكل عاجل الإجراءات التي يجب عملها لعمل مسيرات وأنشطة سياسية. علاوة على ذلك، على الوزارة والمسئولين الآخرين اتخاذ خطوات عاجلة لضمان التراخيص اللازمة لمثل هذه الأنشطة.

ويجب على حكومة السودان اتخاذ كافة الخطوات اللازمة للتحري في دعاوى متعلقة بوحشية الشرطة وان تتخذ إجراءً عاجلاً ضد الضباط الذين ثبت أنهم تجنوا أو سمحوا بأفعال غير مأذون لهم القيام بها ضد المدنيين. وإن أريد النظر للشرطة كقوة موثوق بها و محايدة في إدارة امن الانتخابات، فإنه يجب احترام المعايير الدستورية والحريات[x].

في جنوب السودان، يجب على حكومة جنوب السودان اتخاذ إجراء لضمان حماية تعدد الأحزاب السياسية. ويجب أن يمتد ذلك إلى أنشطة كل الأحزاب، بما في ذلك حزب المؤتمر الوطني في جنوب السودان. إن حرق ملحق مكتب حزب المؤتمر الوطني في واو، ونهب ومحاولة حرق مقار حزب المؤتمر الوطني في رمبيك هي أفعال إجرامية.

يجب على حكومة جنوب السودان ملاحقة الجناة دون تأخير إلى المدى الكامل في القانون. وتوجه الالتزامات المنصوص عليها في القوانين العامة الدولية بضرورة التحري من قبل الحكومة وجبر الضرر في أي حالات انتهاك لحقوق الإنسان[xi].

على امتداد السودان، فإن الدور المشروع للأحزاب السياسية يجب احترامه، وعلى حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان توجيه المسئولين في كافة مستويات حكومة الولاية إنهاء مضايقة الأحزاب السياسية[xii].

حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان- التغيير الديمقراطي، الأمة، والجبهة الديمقراطية المتحدة، أبلغوا عن احتجاز أو اعتقال أعضاء من أحزابهم من قبل سلطات اتحادية مختلفة أثناء تسجيل الناخبين. كما أن على الأحزاب السياسية واجب ممارسة التريث وان تظهر المسئولية في تصرفاتها.

ولكي يتم النجاح للعملية الانتخابية في معناها الواسع ، يجب أن ترافق التجهيزات الفنية خطوات لخلق بيئة شاملة بشكل حقيقي. وفيما لم يتبق إلا شهور قليلة من موعد الاقتراع في ابريل 2010، فإن تنفيذ قرار التحكيم حول أبيي ، وترسيم حدود الشمال والجنوب، وتفعيل وتنفيذ إصلاح التشريعات بما في ذلك قانون الأمن الوطني، تنفيذ العمليات التحضيرية الخاصة بالاستفتاء والمشورة الشعبية، وإحراز تقدم في عملية سلام دارفور، وكل المسائل التي تحتاج للانتباه واتخاذ خطوات بشأنها كما ورد في تقارير مركز كارتر السابقة.

على طرفي اتفاقية السلام الشامل أن يطبقوا بإخلاص كل الأحكام الواردة في اتفاقية السلام الشامل، وتظهر إرادتها على السماح بعملية انتخابية حقيقية و موثوقة.

بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات

نشر مركز كارتر، عقب البدء في أنشطة المراقبة الانتخابية طويلة المدى في السودان في فبراير 2008 بدعوة من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان 32 مراقب على المدى المتوسط والطويل لتقييم تسجيل الناخبين والبيئة السياسية والانتخابية الأوسع على امتداد السودان. وقام مراقبو المركز بمسح لأنشطة تسجيل الناخبين في أكثر من 650 مركز من مراكز التسجيل الثابتة والمتجولة، في كل ولايات السودان البالغ عددها 25 ولاية على امتداد القطر. وينتمي هؤلاء المراقبون لواحد وعشرين بلداً هي الكاميرون، وكندا، و جمهورية الكنغو الديمقراطية، ومصر، وإثيوبيا، والمانيا, والهند، وايرلندا، وايطاليا، وكينيا، وموزنبيق، وهولندا، والنرويج، وفلسطين، وصربيا ، واسبانيا، و يوغندا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة ، وزامبيا وزيمبابوي. وستواصل بعثة أصغر من مراقبي مركز كارتر تواجدها في البلاد لتغطية عرض الكشوفات و رفع الطعون في دوائر بمختلف أنحاء البلاد.

إن أهداف بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات بالسودان تتمثل في : أ) تقديم تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية من كافة الجوانب، و ب) تعزيز عملية انتخابية شاملة، لجميع السودانيين، و ج) إظهار الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في السودان، وتقوم البعثة بتقييم العملية الانتخابية في السودان انطلاقاً من اتفاقية السلام الشامل، والدستور القومي الانتقالي، وقانون الانتخابات القومية ،

والالتزامات الواردة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية بإجراء انتخابات ديمقراطية ، بما في ذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب و العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.[xiii]

يقوم مركز كارتر بممارسة مهام مراقبة الانتخابات وفقاً لإعلان مبادئ مراقبة الانتخابات الدولي ولائحة السلوك التي تم تبنيها من قبل الأمم المتحدة عام 2005 ومن ثم اعتمادها بواسطة 35 مجموعة مراقبة انتخابات

###

تم إنشاء مركز كارتر عام 1982 بواسطة رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر وزوجته روزالين بالشراكة مع جامعة ايموري لتعزيز السلام والصحة حول العالم. و المركز منظمة غير ربحية وغير حكومية ساعد على تحسين حياة الناس في أكثر من 70 بحل النزاعات؛ وتطوير الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية؛ ومنع الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين زيادة إنتاج المحاصيل. لقد شرع مركز كارتر في العمل بالسودان عام 1986 في مشروع ساكاوا-غلوبال الزراعي وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً ظلت برامجه المتعلقة بالصحة والسلام تركز على تحسين الصحة ومنع وحل النزاعات بالسودان. نرجو زيارة موقعنا على

www.cartercenter.org لمعرفة المزيد عن مركز كارتر.[xiv]

[i] صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير 1986. ودخل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي صدر في نيروبي (كينيا) عام 1981 من قبل مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1986. وإضافة إلى ذلك، صادق السودان على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986 الذي كان قد دخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976

[ii] العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 2 (3) ، الاتحاد الإفريقي، بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، حول حقوق المرأة، المادة 25

[iii] العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 25، الملاحظة العامة 25

[iv] الاتحاد الأفريقي، بروتوكول ميثاق حقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة، المادة 9 (1)

[v] مبادئ الأمم المتحدة المرشدة للأشخاص النازحين داخلياً، المبدأ 22 والمبدأ 29.

[vi] الدستور الوطني الانتقالي، المادة 40، المادة 41 والتعليق العام 25

[vii] الدستور الوطني الانتقالي، المادة 40، المادة 41 والتعليق العام 25 و الاتحاد الأفريقي، بروتوكول ميثاق حقوق الإنسان والشعوب المادة 13 (1)

[viii] العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 25، الملاحظة العامة 25

[ix] قانون الانتخابات القومي، 2008، المادة 105، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 25، التعليق العام 25

[x] الدستور القومي الانتقالي، 2005، المادة 40

[xi] مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام 28، الفقرة 3

[xii] العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، المواد 19، 20، 21.

[xiii] صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير 1986. ودخل الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي صدر في نيروبي (كينيا) عام 1981 من قبل مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الإفريقية، حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1986. وإضافة إلى ذلك، صادق السودان على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986 الذي كان قد دخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976

[xiv]

مركز كارتر يرحب بالحملة الانتخابية في السودان، ويحث على اتخاذ خطوات لضمان عملية مفتوحة وشاملة

مارس 2010 17

للنشر العاجل

للاتصال

الخرطوم: جراهام اليسون، هاتف +249 907978505، أو أجاي باتيل، هاتف +249 907978513

جوبا: سان فان دي بيرغ، هاتف +249 911 714 041 ، أو +256 477 182 893

اتلانتا: ديبورا هيكس ، هاتف +1 404 420 5124

لاحظ مركز كارتر، في آخر بيان له حول العملية الانتخابية في السودان، أنه وبينما تم في الواقع انجاز الكثير في تنظيم انتخابات عام 2010، التي تمثل الانتخابات التنافسية الأولى في السودان منذ عام 1986، إلا أن العملية ما زالت محفوفة بالمخاطر على جبهات عدة، بما في ذلك قدرة المرشحين على تنظيم حملاتهم بحرية وتأثير تأخر التحضيرات اللوجستية من جانب المفوضية القومية للانتخابات.

لقد تواصلت الحملات الانتخابية على امتداد السودان منذ فبراير 2010، بوجود 16000 مرشح يتنافسون على 1841 مقعداً برلمانياً وتنفيذياً. ورغم وقوع بعض حوادث العنف، إلا أن الحملة اتسمت بالهدوء حتى الآن. وبقيت البيئة الانتخابية العامة تعاني من تركة سنوات من القهر. إن تحسين حرية المرشحين في تنظيم حملاتهم ونشر رسائلهم الانتخابية عبر إعلام الدولة هو مسألة ضرورية. وعلاوةً على ذلك، تكبل القوانين القائمة، التي تناقض الحماية التي يضمنها دستور السودان، قدرة

المرشحين والموالين لهم على التعبير عن آرائهم بحرية. لقد واجه تنظيم الحملات الانتخابية قيوداً بسبب وجود بيئة من انعدام الأمن في العديد من أجزاء القطر، بما في ذلك دارفور وشرق السودان. وانعدام الأمن هذا قد يعوق من نجاح العملية الانتخابية ويحث المركز على بذل المزيد من الجهود لتحسين الأمن في فترة الانتخابات وما بعدها.

ويوصي المركز بقوة على أن تتخذ المفوضية القومية للانتخابات والسلطات السودانية خطوات لضمان الهدوء والتراهة خلال فترة الحملات الانتخابية لكافة المرشحين، وأن تتصدى بسرعة لأي انتهاكات قد تنشأ. إن الفشل في تحقيق ذلك يضعف الثقة في العملية الانتخابية ويعرض نجاحها للخطر.

يجب على كل فروع حكومتي الوحدة الوطنية وحكومة الجنوب المساعدة في تقديم الموارد اللازمة للانتخابات وأن تظل في الوقت ذاته محايدة تجاه الحملة الانتخابية.

ونظراً للجدول الزمني الضيق قبل بدء عملية الاقتراع، يجب على المفوضية القومية للانتخابات تقييم الوضع الحالي للتحضيرات الانتخابية، وأن تعمل في الوقت ذاته على تسريع عمل التحضيرات الأخيرة للاقتراع، وأن تقوم بتسريع عملية تثقيف الناخبين بشكل جدي وذلك من أجل إخراج الانتخابات وفقاً للمعايير المطلوبة المنصوص عليها في اتفاقية السلام الشامل.

إن التحضيرات اللوجستية تعوق القدرة المحدودة للمفوضية القومية للانتخابات. وفي ظل سلسلة من التأخيرات والتعديلات في إجراءات الاقتراع، قد يلزم تأجيل عملية الاقتراع لوقت قصير. ويحث بيان مركز كارتر المفوضية القومية للانتخابات على اتخاذ قرار، بأعجل ما تيسر، بخصوص أي تأجيل في موعد عملية الاقتراع، ليتسنى لكل ذوي الشأن الوقت الكافي لتعديل خططهم.

ويجب على الأحزاب السياسية احترام صلاحية المفوضية القومية للانتخابات، فيما يتعلق بالبت في شأن تعديل الجدول الزمني للانتخابات لأسباب عملياتية، بوصفها الهيئة المنوط بها إدارة الانتخابات.

خلفية حول بعثة مركز كارتر

بدأت بعثة مركز كارتر الدولية لمراقبة الانتخابات أنشطتها في السودان في فبراير 2008 استجابة لدعوة من قيادات حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، وأكملت مذكرة تفاهم شاملة مع حكومة السودان والمفوضية القومية للانتخابات تضمن برنامجاً كاملاً وغير مقيد للمراقبة الانتخابية

الدولية، بما في ذلك حرية الوصول إلى جميع المناطق بالسودان ولكل مراحل العملية الانتخابية. ويدعم المركز أيضاً جهود بناء القدرات مع مجموعات مراقبة الانتخابات المحلية بالسودان.

إن أهداف بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات بالسودان تتمثل في : أ) تقديم تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية من كافة الجوانب، وب) تعزيز عملية انتخابية شاملة، لجميع السودانيين، و ج) إظهار الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في السودان. وتقيّم البعثة العملية الانتخابية في السودان انطلاقاً من اتفاقية السلام الشامل، والدستور القومي الانتقالي، وقانون الانتخابات القومي، والالتزامات الواردة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية بشأن إجراء انتخابات ديمقراطية، بما في ذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[1].

نرجو زيارة موقعنا على www.cartercenter.org/sudan-eom *لمعرفة المزيد عن مركز كارتر.*

###

تم إنشاء مركز كارتر عام 1982 بواسطة رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر وزوجته روزالين بالشراكة مع جامعة ايموري لتعزيز السلام والصحة حول العالم. والمركز منظمة غير ربحية وغير حكومية ساعد على تحسين حياة الناس في أكثر من 70 بحل النزاعات؛ وتطوير الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية؛ ومنع الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين زيادة إنتاج المحاصيل. لقد شرع مركز كارتر في العمل بالسودان عام 1986 في مشروع ساسكاوا –غلوبال الزراعي 2000 وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً ظلت برامجه المتعلقة بالصحة والسلام تركز على تحسين الصحة ومنع وحل النزاعات بالسودان.

[1] صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير 1986. دخل الميثاق حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1981 بواسطة اجتماع رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك صادق السودان على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986 والذي دخل حيز النفاذ في 23 مارس 1976.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

بيان أولي حول المراحل النهائية للعملية الانتخابية في السودان

17 مارس 2010

بيئة الحملات الانتخابية

بدأت الحملات الانتخابية لكل مستويات الحكومة في 13 فبراير 2010، في عملية غير مسبوقة في تاريخ السودان الحديث. ونحن نرحب بالجهود المبذولة من جانب كل الأحزاب السودانية المسجلة تقريباً، إضافةً إلى المرشحين المستقلين للمشاركة في الانتخابات بالسودان.

ويأمل مركز كارتر أن تتسم الحملات الانتخابية، التي ستشتد في مستهل أبريل، بالهدوء طوال فترة الانتخابات.

تستمر العديد من المناطق في البلاد تواجه انعدام الأمن، مما يحد من امكانية وجود بيئة انتخابية مفتوحة وشاملة بشكل حقيقي. في شرق السودان، يساور المركز القلق حول أمن الأحزاب السياسية في همشكوريب وتلكوك وطوكر/ مناطق الحدود الإرترية. كما تمثل مناطق كثيرة من دارفور، بما في ذلك جبل مرة ومناطق في أقصى غرب دارفور، مصدراً للقلق بالنظر إلى التقارير الواردة حول العنف. إذ تم إطلاق النار على ثلاثة مرشحين على الأقل، توفي أحدهم. والمركز يدين أعمال العنف هذه، ويحث على إجراء تحقيق شامل من طرف السلطات المختصة. إن سلطات الدولة السودانية في حاجة إلى اتخاذ خطوات لضمان أن تكون العملية الانتخابية شاملة وآمنة بالنسبة لجميع المواطنين.

وكما ورد في بيانات سابقة، يعبر مركز كارتر عن قلقه فيما يتعلق بالقيود المفروضة على حرية المواطنين في التجمع وحرية الكلام، تحت أحكام معينة من قانون الأمن الوطني، وقانون الصحافة والمطبوعات، والتشريعات الجنائية التي لا تتواءم مع اتفاقية السلام الشامل والدستور القومي الانتقالي. ويحث المركز السلطات السودانية على التمسك بالالتزام الذي تعهد به الرئيس البشير للرئيس السابق

للولايات المتحدة جيمي كارتر أثناء زيارته في فبراير 2010 بالامتناع عن تطبيق هذه القوانين فيما يتعلق بالأحزاب السياسية والمرشحين أثناء فترة الانتخابات.

ووفقاً لالتزامات السودان من أجل انتخابات ديمقراطية، يجب أن يحظى كل مواطن بفرصة متساوية للترشح والمنافسة على المناصب العامة[2]. ويقع على عاتق كل من المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية العليا للانتخابات مسئولية حماية حقوق المرشحين المستقلين، ويجب عليهما ضمان استفادة المرشحين المستقلين من نفس الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها الأحزاب السياسية. وعلاوة على دور الدولة وسلطات الانتخابات، يجب على الأحزاب السياسية أن تضمن معاملة المرشحين المستقلين بنفس القدر من الاحترام الذي يولونه لعضويتهم.

لقد أصدرت المفوضية القومية للانتخابات ووزارة الداخلية السودانية منشوراً حول أنشطة الحملات التي تحتاج إشعاراً قبل 72 ساعة على الأقل للإذن بأي أنشطة تعقد في الأماكن العامة. وهذا المنشور أكثر محافظةً من الموجهات التي أصدرتها وزارة الداخلية في قرارها الصادر في سبتمبر 2009 والخاص بممارسة الأنشطة الانتخابية، حيث يشترط المنشور الجديد على الأحزاب السياسية تقديم إشعار بأنشطة الحملة التي تعقد داخل مقراتها، الأمر الذي جعل الكثير من الأحزاب تعبر عن شكواها لمركز كارتر. وتشير الأحزاب السياسية إلى أن هذه القواعد تطبق بدون إنسجام عبر الولايات، وأن على الأحزاب، عملياً، أن تبلغ العديد من الأجهزة الأمنية وليس سلطة واحدة.

ميثاق الشرف المؤيد من الاتحاد الأفريقي. إن القرار الأخير الذي صدر عن ستة عشر حزباً والعديد من المرشحين المستقلين في جنوب السودان بتبني ميثاق الشرف المؤيد من الاتحاد الأفريقي لهو إنجاز واعد. إن المركز يثمّن الطريقة الودية غير الاقصائية التي وضع بها ميثاق الشرف بين الأحزاب. والمركز يعبر عن أمله أن يعمل أعضاء كل مجالس الأحزاب الولائية التي أنشأت نتيجة لميثاق الشرف في جنوب السودان بتعاون واحترام لحقوق الآخرين خلال الانتخابات وما بعدها.

إن غالبية نصوص ميثاق الشرف موجودة في القانون الساري، لكن الميثاق يقدم بعض الاضافات القيمة. فهو يرفض الحاجة للتصريح بالتجمعات والمناسبات الانتخابية في المناطق العامة، التي سميت في المفوضية القومية للانتخابات ضوابط الحملات الانتخابية. كذلك ينص ميثاق الشرف المؤيد من الاتحاد الأفريقي على آلية لفض النزاعات من خلال إقامة مجالس ولائية للأحزاب بالتعاون مع مجلس شئون الأحزاب، وهو المسجل القومي للأحزاب السياسية. وهذه المجالس يجب تأسيسها بسرعة لتحقيق أقصى استفادة من إمكاناتها.

[2] جامعة الدول العربية، الميثاق العربي لحقوق الإنسان، المادة 24. 3-4

من المؤسف أن جهود التوصل إلى ميثاق للشرف شامل يضم بقية الأحزاب السياسية لم تكلل بالنجاح. إن المركز يشجع على المزيد من الحوار لتبني مبادئ مشابهة وإظهار ضبط النفس والتحضر قبل وأثناء وبعد الاقتراع. إن أوجه القلق التي عبرت عنها العديد من الأحزاب السياسية النشطة في شمال السودان يجب أن تؤخذ في الاعتبار.

وينادي المركز، من أجل أن تكون عملية الحملات أكثر انفتاحاً، المفوضية ووزارة الداخلية أن تراجع لائحة الحملات بحيث لا تطلب تصاريح للحملات والمناسبات المعقودة في الأماكن العامة وفي مقرات الأحزاب. وإذا لم تراجع هذه اللوائح، يجب أن تكفل السلطات السودانية منح التصاريح بأعجل ما تيسر خلال فسحة الساعات الاثنين والسبعين، والقيام بكل الجهد لتبسيط عملية الموافقة بإصلاح الاجراءات وتحديد نقطة إتصال محددة في كل ولاية. إن التأخير في معالجة الطلبات أو أي معوقات بيروقراطية أخرى سيعطل تنظيم التجمعات في وقتها المحدد بلا داع ويقوض الثقة في حرية الانتخابات.

مشاركة النساء. منحت النساء، وفقاً لاتفاقية السلام الشامل نسبة 25% على الأقل في المجلس التشريعي القومي ومجلس تشريعي جنوب السودان والمجالس الإقليمية، ويرحب المركز بالمشاركة المتحمسة للنساء السودانيات في العملية الانتخابية. إن التعليقات الحاطّة من شأن النساء حول قدراتهن على العمل كممثلات للشعب لا مكان لها في مجتمع ديمقراطي ومتسامح. وينادي المركز المرشحين النأي بأنفسهم عن مثل هذه التصنيفات، مثلما حدث مؤخراً في التنافس على موقع حاكم ولاية الوحدة.

استخدام موارد الدولة. لاحظ المركز أن سيارات الدولة كثيراً ما تستخدم لأغراض حزبية، مما يشكل خرقاً لقانون الانتخابات. ويناشد المركز حكومتا السودان وجنوب السودان وكذلك حزبا المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان للتصدي الفوري لأي انتهاكات وأن يكفلوا تمتع كل المرشحين والأحزاب السياسية بملعب متكافئ عبر كل فترة الحملة الانتخابية.

ويقع على عاتق الحزبين الحاكمين، المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان مسئولية خاصة في تنظيم حملاتهما على أساس الملعب المتكافئ وعدم استخدام مواقع قوتهما لتقييد أنشطة الأحزاب الأخرى أو استخدام موارد الدولة للأغراض الانتخابية. إن المركز يشجع كل الأحزاب لإظهار الشفافية في إنفاقها وضمان الانصياع الكامل للضوابط المالية للمفوضية القومية للانتخابات.

موارد الحملة. على الرغم من أن قانون الانتخابات لا يشترط تمويل الأحزاب من الأموال العامة،

فقد وافقت حكومة جنوب السودان على تقديم مبلغ خمسة ملايين جنيه سوداني للأحزاب الثلاثة عشر في الجنوب في مجلس تشريعي الجنوب بعد طرح الموضوع في مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأخير. ويرحب مركز كارتر بهذه المساهمة في تحسين مناخ الحملة الانتخابية وتمهيد ملعب الانتخابات. لكن كان مدهشاً أن حزبين من الأحزاب، وليست الحكومة، أوكل لهما توزيع هذه الأموال العامة. وفي ضوء هذا القرار ينادي مركز كارتر حكومة الوحدة الوطنية للتحرك بسرعة لتتماشى مع هذا القرار بتمويل الأحزاب الشمالية.

وبمعزل عن هذا القرار، فمعظم الأحزاب، فيما عدا المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، تواجه الضغوط لحد أنها لا تملك موارد مالية كافية للاعلان الواسع عن حملاتها ومرشحيها. ويقول البعض أنهم اكتفوا باستخدام الملصقات، وفي بعض الحالات، كما في بورتسودان، تمنع لائحة محلية الأحزاب السياسية من وضع الملصقات في المدينة مما يقلل من تواصلها مع الجمهور. وهذه المشكلة تشي بالتفاوت في الموارد الذي تدخل به الأحزاب المختلفة إلى حملاتها.

المركز قلق أيضاً من الإزالة الخبيثة لملصقات المرشحين والقيود على عرضها في ظل حوادث وردت من الخرطوم وجوبا وواراب وملكال. وهذه الأفعال تتعارض مع روح الحملات الحرة والمفتوحة وعلى اللجان العليا في الولايات أن تتصدى لهذه الحوادث فوراً من خلال التأكيد على ضرورة نزاهة العملية، حيث تنال كل الأحزاب حقوقاً متساوية في الحملات والتعبير عن آرائها السياسية.[3]

وإجمالاً، على المفوضية القومية للانتخابات ضمان التصدي بسرعة لأي مشكلات تواجهها الأحزاب السياسية المسجلة أو المرشحين المستقلين. وحيثما كان ذلك ضرورياً، على المفوضية القومية أن تتدخل مباشرة لدى السلطات الولائية والمحلية لصالح ضمان تحقيق حملة أكثر تنافسية ومساواة قدر الإمكان.

البيئة الإعلامية

إن الوصول المتساوي إلى الإعلام المرئي والمسموع والمطبوع حق ديمقراطي أساسي للأحزاب السياسية المتنافسة[4]، لكن الحال ليس كذلك في السودان حالياً. ويرحب المركز بقرار المفوضية القومية للانتخابات بخلق عملية لمراقبة الإعلام. لكن انسحاب خمسة من الأحزاب السياسية الستة العضو في الآلية المشتركة، مما ترك المؤتمر الوطني منفرداً في الآلية، يثير قلقاً شديداً. إن الثقة في آلية مراقبة الإعلام

[3] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، التعليق العام 25، الفقرة 25

[4] الاتحاد الإفريقي، إعلان المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا المادة III a

أمر حاسم لضمان سير الحملة بفاعلية.

لقد أثلج صدورنا أن بعض المفوضيات الولائية العليا للانتخابات تعمل مع الإعلام المحلي بشكل وثيق لضمان التوزيع المتساوي للوقت المخصص لمختلف الأحزاب. لكن التقارير التي تشير في بعض الولايات أنه ستُطلب رسوم مالية لبث برامج الأحزاب السياسية قد تزعج المرشحين الأقل قدرة مالية.

لقد أغلقت محطتان إذاعيتان في جوبا – راديو بخيتة وإف إم الحرية – لوقت قصير على يد الأمن بسبب الاعتراض على محتوى ما تبثانه. وقد تعرض الصحفيون للمضايقة في أماكن أخرى من السودان وهددوا. إن هذا السلوك من هيئات الدولة غير مقبول، وتقوض مثل هذه الممارسات من الحمايات الدستورية ومن أهداف العملية الانتخابية الحقيقية.

إن المركز قلق من النص في قرار المفوضية القومية للانتخابات (رقم 68) بأن على كل الأحزاب أن تسجل برامج حملاتها مسبقاً لإجازتها بواسطة لجنة تابعة للمفوضية قبل بثها. وقد اتهم الصادق المهدي زعيم حزب الأمة بـ"إثارة الكراهية" في حديث رُفض بثه على إذاعة أم درمان، وهو قرار أمنت عليه لاحقاً لجنة فرعية تابعة للمفوضية. وينبغي أن يكون هدف اللجنة عند مراجعة المادة الإذاعية، إتاحة حرية التعبير المحمية بالدستور، وليس مراقبة الأحاديث السياسية. وحسب القانون، لا ينبغي أن يكون للمفوضية ولجانها الفرعية وجهة نظر في محتوى أي من المواد المقدمة[5]. وانتقاد الحزب الحاكم ومرشحيه وأعماله هي موضوعات مقبولة للنقاش ولا ينبغي أن يتدخل فيها إعلام الدولة.

لقد تعرض محررو صحيفتين على الأقل للاستدعاء بواسطة المجلس القومي للصحافة بسبب تعليقات نشرتها الجريدتين عن عمر البشير. ولا يجب أن تفرض هيئات الدولة الموضوعات المقبولة للنشر. وعلى المفوضية أن تضمن أن كل وسائل الاعلام يمكنها أن تعلق بحرية حول القضايا المتصلة بالحملة الانتخابية.

لقد منح المرشحون وقتاً متساوياً في إذاعات وتلفزيون الولايات خلال الفترات التي خصصت للأحزاب، لكن في أوقات أخرى منح وقت بث غير متكافئ لمرشحي المؤتمر الوطني الذين يحتلون مواقع كبيرة. ويدعو المركز المفوضية القومية للانتخابات أن تولي اهتماماً وثيقاً لمثل هذه الممارسات وأن تصدر – متى كان ذلك ملائماً – تحذيرات علنية لضمان أن يكون الإعلام محايداً حقاً خلال الحملة الانتخابية.

[5] الأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص حول حرية التعبير 1999، الفقرة 17

عملية الترشيح

تمخضت فترة الترشيح عن مشاركة رسمية لـ 72 حزباً سياسياً مسجلاً وأكثر من 16000 مرشح، يتنافسون على 1841 مقعداً برلمانياً وتنفيذياً. إن المركز يرحب بعملية ترشيح اتسمت، في العموم، بالشمول، وكذا بقرار المحكمة العليا القاضي بالنظر في طعون مرشحي الرئاسة الذين تم حظرهم سابقاً من الترشح.

وبذات الوقت، يشعر المركز بالقلق حول عدد من الأحداث التي وقعت أثناء عملية الترشيح، والتي بمقتضاها تعرضت أحزاب سياسية ومرشحين مستقلين إلى المضايقة مما حدا بعض المرشحين إلى العدول عن تقديم طلباتهم للترشح في الانتخابات. وتمثل مثل هذه الأحداث حيثما وقعت، تهديداً لحق الإنسان في الأمان على شخصه. وفي حال استمرت بالحدوث في الأسابيع المتبقية من فترة الحملات، فإنها ستمثل تعدياً على مجمل جودة العملية الانتخابية.

لاحظ المركز وجود خلط في بعض الأحيان بشأن شروط التنافس على مقاعد التمثيل النسبي في الانتخابات، وقدمت لجان انتخابات ولائية عدة معلومات متعارضة لمرشحين مرتقبين ولأحزاب سياسية بما في ذلك المستندات الإدارية المطلوبة للترشيح. وعلاوةً على ذلك، فقد أثّر قرار المفوضية القومية للانتخابات بتقديم الموعد الأقصى للانسحاب من الترشيح في منتصف الطريق، رغم أنه يعتبر قراراً قانونياً، على تخطيط الأحزاب السياسية.

ويشجع المركز، بالنسبة للانتخابات مستقبلاً، كل من المفوضية القومية للانتخابات والسلطات الولائية على إعادة فحص الشروط الخاصة بتوقيعات الترشيح وإيداعات المرشحين. وبالنظر إلى عدد المقاعد المتنافس عليها في نفس الوقت، فإن العبء المالي الذي يفرضه شرط الإيداع يأتي مجحفاً بحق الأحزاب السياسية الصغيرة، بحيث يجب أن يبقى شرط الإيداع فقط بهدف إعاقة المرشحين غير الجادين[6]. ويجب أن تضمن المفوضية القومية للانتخابات امتلاك لجان الانتخابات الولائية معلومات متسقة حول مطلوبات الترشيح وأن تطبق الإجراءات بشكل منسجم، وذلك لضمان ألا تكون هنالك عوائق لا لزوم لها تحول دون الدخول في المنافسة الانتخابية.

التعداد السكاني، جنوب كردفان و القضايا الأخرى المتعلقة باتفاقية السلام الشامل

[6] مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، الفقرة رقم 16.

يرحب المركز بالحوار السياسي الذي تم مؤخراً بين الحزبين الحاكمين لحل المشكلات التي وصلت إلى طريق مسدود فيما يتعلق بجنوب كردفان، وأبيي، والنزاع حول التعداد السكاني بالنسبة لتمثيل الولايات الجنوبية في المجلس الوطني. الآن وفي ظل اعتماد المفوضية القومية للانتخابات تأجيل انتخابات مقاعد المجلس الولائي ومقعد الوالي في ولاية جنوب كردفان، فإنه من الأهمية بمكان أن تمضي الخطة المتفق عليها لحل النزاع القائم في الولاية حول الحدود قدماً وعلى نحو عاجل. ويجب أن تبدأ التحضيرات الانتخابية الجديدة في وقت مناسب وذلك من أجل عدم تعريض عملية المشورة الشعبية لجنوب كردفان للخطر.

بالإضافة لذلك، يشجع مركز كارتر الأحزاب على حل المسائل العالقة المتبقية المتصلة بتنفيذ اتفاقية السلام الشامل، ويشمل ذلك ترسيم حدود الشمال/الجنوب والتعيين الرسمي لمفوضيات الاستفتاء في جنوب السودان وأبيي. إن التأجيل المستمر لتعيين مفوضيات الاستفتاء يعرض الأمل في إجراء عمليات استفتاء فعالة وفي وقتها المحدد للخطر. وبغض النظر عن نتيجة الانتخابات، على الحزبين الحاكمين تجديد التزامهما بتنفيذ كافة جوانب اتفاقية السلام الشامل، بما في ذلك الاستفتاء الهام حول تقرير المصير.

دارفور

يرحب المركز باتفاق المبادئ الذي وافقت عليه مؤخراً كل من حكومة السودان وحركة العدل والمساواة في الدوحة. وبذات الوقت، فإن الفشل في التوصل إلى وقف شامل لإطلاق النار، والعنف المستمر في دارفور سيهدد التحضيرات الانتخابية وقد يؤدي لحرمان العديد من المجتمعات المحلية. ويساور المركز القلق حول تواصل معدلات مرتفعة من العنف في أجزاء من جبل مرة وغرب دارفور.

هذا ويحث المركز كافة الأطراف على إعلان الهدنة للأيام المتبقية من فترة الحملة الانتخابية والأيام التي تسبق وتلي مباشرةً فترة الحملة الانتخابية، وذلك للسماح لأهل دارفور بالمشاركة في العملية الانتخابية، إذا اختاروا القيام بذلك.

إن الضمانات المقدمة من جانب السلطات السودانية بأن حالة الطوارئ في دارفور لن يتم استخدامها للحد من نشاط الأحزاب السياسية هي خطوة مرحب بها، ولكن ذلك لا يعتبر خطوةً كافيةً لتجاوز القيود المستمرة التي تحد من حرية المواطنين في دارفور.

أعداد مراكز الاقتراع: مخاوف حول الحد من المشاركة الكاملة

أعلنت المفوضية القومية للانتخابات مؤخراً أنه سيكون هنالك 10320 مركزاً للاقتراع، تستوعب 17.914 نقطة اقتراع على امتداد السودان[7]. ويمثل ذلك تراجعاً كبيراً عن عدد المراكز المخطط لـه في الأساس وهو قرابة 21000 مركزاً. ووفقاً للمفوضية القومية للانتخابات فإن عدد مواقع الاقتراع تقلص بسبب ضعف قدرة السلطات الولائية على تقديم أفراد شرطة وموظفي اقتراع.

ويساور المركز القلق من أن يحد عدد المواقع والمراكز المخطط لها من المشاركة الكاملة في العمليـة، خصوصاً في المناطق الريفية حيث قد تفصل مسافات شاسعة بين مراكز الاقتراع مما يضطر العديد من الناخبين إلى تكبد مشاق السفر، بدون مسوغ ، لمسافات طويلة من أجل الإدلاء بأصواتهم. على كلٍ، وبالنظر إلى وضع التحضيرات الانتخابية الحالية، يبدو أن زيادة عدد مواقع الاقتراع زيادة معتبرة، قد يمثل مهمة بالغة الصعوبة.

سيكون على كل مركز اقتراع في شمال السودان أن يستوعب حوالي 1200 ناخب، بينما سـيكون على مراكز الاقتراع في الجنوب استيعاب قرابة 1000 ناخب لكل مركز. لذلك من المهم أن يستبق تخطيط المفوضية القومية للانتخابات بدقة هذه القيود، بسبب عجز مراكز الاقتراع عن التعامل مـع المزيد من الناخبين، وأيضاً بسبب ما يتصل بذلك من تجهيزات مراكز الاقتراع المعدة سلفاً. وسيمثل احتواء حتى معدل متوسط من تدفق الناخبين خلال أيام التصويت الثلاثة تحدياً.

وهكذا، كنتيجة لعدد مراكز الاقتراع المخطط له من قبل المفوضية القومية للانتخابات، فقـد يتعين على اللجان الولائية للانتخابات أن تقوم بخيارات تقصي من خلالها مجتمعات محلية نائية أو يصـعب الوصول إليها، مقوضةً بذلك التزام السودان بتعزيز حق الاقتراع الشامل[8]. لقد جادلت العديد مـن اللجان الولائية للانتخابات من أجل المزيد من المواقع، قائلةً أن اشراك جميع الناخبين سيمثل تحدياً في ظل الفجوة الحالية في عدد مراكز الاقتراع. ويشجع المركز المفوضية القومية للانتخابات علـى تمكين اللجان الولائية للانتخابات من أجل ضمان أن كل المناطق بكافة الولايات تتمتع بتوزيع ملائم لمراكز الاقتراع، وذلك لضمان تساوي فرص الناخبين للوصول إلى مواقع الاقتراع في كل دائرة[9].

إن مشاركة النازحين ضرورية للغاية لضمان حق الاقتراع الشامل[10]. وبما أن مراكز الاقتراع ستكون في مواقع محددة يتعين على المفوضية القومية للانتخابات ضمان توفر العدد الكافي مـن المراكـز في

[7] المفوضية القومية للانتخابات، قائمة التوزيع النهائي، 16 مارس 2010

[8] (الأمم المتحدة، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 25 (ب

[9] الأمم المتحدة، حقوق الإنسان والانتخابات، الفقرة رقم 104

[10] مبادئ الأمم المتحدة حول النزوح الداخلي، الفقرة 4

المناطق التي تضم اعداداً كبيرةً من النازحين لاستيعاب كل الناخبين، دون التسبب لهم في مصـــاعب غير ضرورية للدخول في العملية.

لقد أظهرت محاكاة عملية الاقتراع، حيث قام ضباط الانتخابات بتمثيـــل دور النـــاخبين في بيئات نموذجية، معدل الوقت المطلوب لكل ناخب، وقد أظهرت التقديرات المثالية تدفقاً للناخبين بمعـــدل ناخب لكل دقيقتين ونصف، حسب عدد أوراق التصويت التي وزعت أثناء ذلك التمرين. وأوحت هذه المحاكاة أن عدداً من مراكز الاقتراع، حتى بافتراض أن الناخبين يصلون بمعدلات معقولة ثابتـــة، ستشهد صعوبة في التحقق من كل الذين سيرغبون في الاقتراع خلال الأيام الثلاثة. وبالنظر إلى هذه المخاوف يتعين على المفوضية القومية للانتخابات ضمان تقديم التدريب والتمويل والمـــواد بطريقـــة ملائمة وبأعلى مستوى يمكن تحقيقه، من أجل مساعدة موظفي الاقتراع على أداء مهمتهـــم علـــى أفضل وجه.

يساور مركز كارتر القلق حيال مسألة بطء تعيين الأشخاص المنوط بهم إدارة مراكز الاقتراع، جزئياً بسبب الموجهات المتباينة التي تسلمتها اللجان الولائية للانتخابات من المفوضية القومية للانتخابـــات حول عدد مراكز الاقتراع وعدد الموظفين المطلوبين لتسيير عملية الاقتراع وقد يؤثر هذا سلباً علـــى التدريب الكافي وعلى نشر موظفي الاقتراع في الوقت المناسب. ووفقاً لتوجيه المفوضـــية القوميـــة للانتخابات رقم (66) الصادر في 14 فبراير سيضم كل مركز اقتراع في الجنوب ستة موظفين، بينما كان العدد المذكور في الدليل الرسمي للاقتراع سبعة موظفين. وبالنظر إلى عدد الأصوات التي ســـيتم الإدلاء بها في الجنوب (12) والعدد المتوقع للناخبين لكل مركز اقتراع، يحث المركز كل من المفوضية القومية للانتخابات والسلطات الولائية أن تنظر بعناية في عدد المـــوظفين المطلـــوب لإدارة مراكـــز الاقتراع بشكل ملائم. كما يشجع المركز أيضاً المفوضية القومية للانتخابات على ضمان تعيين النساء كموظفات اقتراع وذلك لضمان المساواة بين الجنسين، وتحسين مستويات مشاركة النساء التي سبق لهن تحقيقها كضابطات انتخابات.

و قد يكون من الضروري، حتى مع بذل جهود استثنائية للتخطيط والتحضير من جـــانب ضـــباط الانتخابات وغيرهم، تمديد فترة الاقتراع لأكثر من يوم ثالث، خصوصاً عند الأخذ في الاعتبار تعقيد العملية الانتخابية وعدم معرفة معظم الناخبين بالإجراءات. وثمة عناصر إضافية من المرجح أن تـــؤثر على طول فترة الاقتراع مما يجب أن يؤخذ في الاعتبار. على سبيل المثال؛ في المناطق التي تفتقـــر إلى الإمداد الكهربائي، لن يكون منطقياً التحقق من الناخبين المصطفين خلال أيام الاقتراع بحلول الساعة السادسة مساء. ويجب عدم الاستهانة بالمشكلات المتعلقة بالمناخ أو بالتجهيزات اللوجستية.

في معرض استباقها لهذه المشكلات وللمشكلات الأخرى المشابهة، يتعين على المفوضية القومية للانتخابات توجيه اللجان الولائية بتحضير خطط للطوارئ. وفي حال لم يتخذ القرار أو لم توضع اللوائح قبل بدء الاقتراع، فقد لا يتوفر الوقت ولا القدرة الكافيين لتوصيل القرارات والتوجيهات شديدة الأهمية بخصوص الاقتراع لكافة مراكز الاقتراع، خاصةً تلك الموجودة في المناطق الريفية النائية، مما قد يفضي إلى وقوع ارتباك ومشكلات قد تكون خطرة.

بناءً على الخبرة العريضة في بلدان أخرى، اقترح مقدمو الدعم الانتخابي الدوليين خلق لوائح وقواعد بشكل مسبق بهدف تحديد الحاجة إلى يوم رابع للاقتراع. ويمكن بناء ذلك على عدد الناخبين المسجلين الذين تسنى لهم الاقتراع قبل نهاية اليوم الثالث للاقتراع، والذي يمكن تقييمه حينها والبت بشأنه على مستوى مركز الاقتراع. ويحث مركز كارتر المفوضية القومية للانتخابات على النظر في تبني تلك الإجراءات التي تقوم على الموافقة المسبقة لتمديد الاقتراع إلى يوم رابع، متى اقتضت الحاجة.

يوم الانتخاب: قوائم الناخبين وإجراءات الاقتراع. يمثل الاقتراع ذروة الحملة الانتخابية، وسيكون لحظة تاريخية لملايين السودانيين. وبالنظر إلى أن الوقت الذي خصص لمراجعة وتصويب قوائم الناخبين كان وقتاً محدوداً، نسبةً للتأخير الذي شهده عمل القوائم الالكترونية، يجب على المفوضية القومية للانتخابات ضمان عدم إرجاع أي من الناخبين المسجلين المخولين دون التمكن من الاقتراع، وأن تكون العملية شاملة بشكل ايجابي إلى أقصى مدى ممكن. ويجب أن تكون المفوضية القومية للانتخابات مهيأةً للتجاوب بشكل فوري مع أية مشكلات غير متوقعة الحدوث، وان تكون مستعدة لمجابهة أي مشكلات طارئة، ولإرسال المزيد من الإمدادات بشكل سريع، وأن تضمن وجود موظفين مدربين كبدلاء احتياطيين وأن يكونوا متاحين للنشر الفوري.

يساور مركز كارتر القلق الشديد من أن القوائم النهائية للناخبين ليست جاهزة، مع مئات الآلاف من الأسماء ما نزال محذوفة. وقد أظهرت التقارير وجود تباين وتضارب بين كتيبات تسجيل الناخبين المدونة بخط اليد وسجل الناخبين الالكتروني. وفي إحدى الحالات، تعرف المسئولون في واراب على 78000 فرقاً في عدد الناخبين المسجلين في كتيبات التسجيل والأسماء المدخلة بواسطة مركز البيانات. ويتعين على المفوضية أن تكون نشطة في جهودها للتعرف على الحالات المماثلة الأخرى، كما يجب على مسئولي الانتخابات على المستوى الولائي اتخاذ تدابير من شأنها ضمان ألا يحرم الناخبون المسجلون بشكل قانوني من المشاركة في عملية الاقتراع.

إن طباعة بطاقات الاقتراع لانتخابات رئاسة السودان ورئاسة جنوب السودان داخل البلاد قد يضعف من تأمين البطاقات. ويجب أن تكون الحماية من التزوير الانتخابي صارمة وشفافة من أجل

الاعتماد على كل البطاقات التي تم تحضيرها.

يجب على المفوضية القومية للانتخابات تعزيز إجراءات تأمين البطاقات خلال مراحل الاقتراع، والفرز والفحص وذلك للحؤول دون أن تكون مزاعم وجود زيادة في البطاقات عاملاً يقوض مصداقية الانتخابات. ويجب عليهم ضمان عمل مطابقة منهجية لكل البطاقات الصادرة وتعزيز إجراءات تأمين البطاقات في مراحل الاقتراع والفرز والفحص، ويجب أن تختم البطاقات عند إصدارها وفقاً للإجراءات. وعلاوةً على ذلك، يجب أن تكون البطاقات موقعة من موظف مركز الاقتراع عند إصدارها؛ وهي خطوة تم توصيفها بواسطة المفوضية للجان العليا للانتخابات في مؤتمر عقد حديثاً ولكنها لم تضمن رسمياً في كتيب الاقتراع.

تحضيرات العملية والجدول الزمني للانتخابات

لقد عانى تقريباً كل حدث ذي أهمية في التقويم الانتخابي من الانزلاق عن موعده، وخلقت هذه السلسلة من التأخيرات ضغطاً متصاعداً على الجدول الزمني. وبذات الوقت، فثمة عدد من التحديات التي تضع المزيد من القيود على العملية، ويشمل ذلك محدودية قدرة كل من المفوضية القومية للانتخابات والأمم المتحدة على توفير المواصلات، والحجم الضخم للمواد التي يجب نشرها، وإعادة تعبئة المواد التي طرأت الحاجة إليها نسبة لتغيير العدد المخطط له في مراكز الاقتراع، وعدد الناخبين لكل مركز اقتراع، علاوةً على التأخر في إنتاج بطاقات الاقتراع. ويصبح غير واضح باضطراد ما إذا كانت المفوضية القومية للانتخابات قادرة على إقامة انتخابات ناجحة في موعدها المحدد.

إن التغييرات المتعددة في الخطط العملياتية للمفوضية القومية للانتخابات تسببت في إحداث صعوبات في تنفيذ المسائل اللوجستية. فالمفوضية القومية للانتخابات في أمس الحاجة لفعل المزيد لتسريع التحضيرات النهائية، وأن تمضي قدماً للأمام وفقاً للخطة العملياتية المتفق عليها، وضمان وجود قدرة كافية على المستوى الولائي، وأن تحرص على الاتساق في تطبيق الإجراءات. إن من الجوهري بذل كل الجهد لتسريع عجلة التحضيرات اللازمة، وفي الأثناء ضمان تغطية كل مناطق القطر بشكل ملائم، بما في ذلك المناطق النائية والتي تشوبها صعوبات من الناحية اللوجستية، إلى جانب معسكرات النازحين.

وبينما يتعين على المفوضية القومية للانتخابات المضي قدماً في التحضيرات الانتخابية بأعجل ما يمكن، فإن مركز كارتر يحمل الاعتقاد أيضاً أن المفوضية القومية للانتخابات يجب أن تستمر في تقييمها لما تبقى من الجدول الانتخابي، وأن تضع التعديلات المطلوبة لعقد انتخابات ذات مصداقية في كل أرجاء

القطر. وتملك المفوضية القومية للانتخابات،إذا لزم الأمر، صلاحية تأجيل الانتخابات، وعليها أن تفعل، إن مثّل ذلك اشتراطاً للوفاء بمسؤولية تنفيذ انتخابات شاملة وذات مصداقية. ويحث مركز كارتر المفوضية القومية للانتخابات على أن تزن كافة العوامل، بما في ذلك موسم الأمطار في جنوب السودان وجنوب دارفور. ومن الضروري ، على أية حال، أن يتخذ أي قرار بشأن تأجيل الاقتراع من جانب المفوضية القومية للانتخابات، بأعجل ما يمكن، وذلك لمنح المفوضية وشركاء الدعم الفني الدوليين أكبر فسحة من الوقت للبدء في ترتيبات لموعد انتخابات جديد.

الإعلان الفوري لنتائج مراكز الاقتراع

لضمان الشفافية عقب الاقتراع، فإن التنفيذ الفوري لأنشطة الاقتراع وما بعد الاقتراع يعتبر مسألة مصيرية. ويجب توضيح وتبيان عملية إعلان نتائج الانتخابات. ويحث المركز المفوضية القومية للانتخابات على ضمان أن يتم إعلان النتائج بشفافية ووفقاً لخطة واضحة الأبعاد بما يتماشى مع الممارسات الدولية الجيدة المتفق عليها.

وبالنظر إلى عمليات الاقتراع المعقدة والصعوبات اللوجستية، سيمثل إعلان النتائج بعد أربعة أيام فقط من بدء فرز الأصوات تحدياً كبيراً، خاصةً بالنظر إلى المشكلات المرجح وقوعها فيما يتعلق بالمواصلات والصعوبات الإجرائية في ظل وجود استمارات نتائج مفقودة أو إشكالية. ورغم ذلك، وبالنظر إلى الضغط الشديد بهدف تقديم نتائج اقتراع شاملة بشكل سريع، فإن التأخير غير المبرر في إعلان النتائج يمكن أن يثير المخاوف والتوترات.

إن توجيه المفوضية القومية للانتخابات بإعلان النتائج مباشرةً بعد الفرز في كل مركز اقتراع على حدة، مع نشر النتائج في كل موقع هو توجيه يستحق الإشادة. لكن، يحث مركز كارتر بشدة أن تتخذ المفوضية القومية للانتخابات واللجان الولائية للانتخابات خطوات على المستوى الولائي وذلك عبر نشر نتائج المراكز واحداً بعد الآخر بشكل مترافق مع ملخص النتائج. بدون هذا الترتيب، سيكون من الصعب على المواطنين والمرشحين التأكد من أن ملخص النتائج المنشورة تطابق تلك المعروضة في مراكز الاقتراع، مما قد يقوض مصداقية الانتخابات.

ينطبق ذلك على النتائج الأولية، والنهائية، والنتائج المتقدمة إن حدثت. ويجب نشر هذه النتائج بشكل فوري على موقع المفوضية القومية للانتخابات، وأن تعرض في مقار اللجان الولائية للانتخابات، وأن تنشر على صفحات الصحافة المحلية بأعجل ما تيسر.

إن مركز كارتر قلق من أنه ليس هناك نص في ضوابط التصويت والفرز يقضي باستلام وكلاء الأحزاب السياسية والمرشحين لنسخة من استمارات النتائج (أورنيك 9) بهدف التحقق مما يقلل من الشفافية والثقة في العملية. وعلى المفوضية القومية للانتخابات أن تدرس تضمين نسخ إضافية طبق الأصل من استمارات النتائج توزع على الوكلاء اتساقاً مع أفضل الممارسات الانتخابية[11].

التعليم المدني والمشاركة

نبه مركز كارتر خلال فترة التسجيل إلى أن الغياب الواسع لجهود التعليم المدني وتثقيف الناخبين قبل وأثناء التسجيل قد أثر سلباً على مستوى المشاركة، وكذلك على فهم المواطنين السودانيين للعملية برمتها. إن المركز قلق من أنه ما لم يقم جهد عاجل لتوسيع جهود التعليم المدني وتثقيف الناخبين فقد ينشأ وضع مماثل خلال عملية التصويت مع احتمال وقوع عواقب وخيمة، خاصة وأن توعية الناخبين تعتبر على نطاق واسع هامة لممارسة الحقوق الانتخابية بواسطة ناخبين واعين[12].

إن اعتقال ثلاثة ناشطين شباب من منظمة "قرفنا" مؤخراً بحجة "الإزعاج العام" بينما كان ثلاثتهم يحاولون رفع الوعي المدني بعملية الحملة الانتخابية في مكان عام هو إساءة استخدام لسلطة الدولة ويرسل رسالة محبطة لكل منظمات المجتمع المدني التي تعمل في دعم الوعي الانتخابي. كذلك أزعجت مركز كارتر التقارير الواردة بشأن تأجيل أو إلغاء مناسبات للتوعية المدنية في ست ولايات بشمال السودان بسبب عدم التنسيق بين المفوضية القومية للانتخابات والسلطات على المستوى الولائي. وعلى المفوضية القومية التأكد من عدم ضياع المزيد من فرص التعليم المدني خلال الأسابيع القادمة قبل التصويت.

إن الانتخابات السودانية تتميز بعملية تصويت معقدة للغاية في بلد لا يمتلك فيه المواطنون سوى القليل من خبرة المشاركة في الانتخابات. وحتى الآن فإن مراقبي مركز كارتر المنتشرين في الأقاليم والعواصم لم يلحظوا سوى جهود هامشية فقط للتعليم المدني الدائرة حول عملية التصويت والتي، إن لم يتم رفع وتيرتها بصورة كبيرة وعاجلة، سوف تتسبب في اضعاف نوعية هذه الانتخابات. وتقول الممارسات الدولية الجيدة في هذا الشأن أنه من المهم أن يعرف الناخبون المكان الذي يجب أن يصوتوا فيه، وما هي المستندات المطلوبة للتصويت، ومتى ستتاح لهم النتائج.[13]

هناك الآن حاجة ماسة أن تتقبل المفوضية القومية للانتخابات ولجان الانتخابات الولائية وشركائهم

[11] Commonwealth Secretariat, Good Practice, para. 36

[12] مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، التعليق العام رقم 25، الفقرة 88

[13] UN, Human Rights and Elections, para. 88

الرئيسيين مسئولية التعليم المدني وتوعية الناخبين وبذل أقصى جهد ممكن لتوسيع البرامج، خاصة في المناطق الريفية لضمان المشاركة القصوى لكل المواطنين السودانيين. كذلك لا بد أن تشمل هذه الجهود قادة المجتمع والسلطات التقليدية والإعلام غير الرسمي لتحقيق أقصى تغطية ممكنة.

تمويل الانتخابات والتوظيف الأفراد

ستواجه لجان الانتخابات بالولايات تحديات جسيمة في توفير العربات المستأجرة والمواد اللازمة لإنشاء هياكل مؤقتة وخدمات أخرى لتنفيذ الأنشطة الضرورية السابقة للتصويت وخلال التصويت. ولتسهيل الجهود اللازمة لمواجهة هذه التحديات، من الضروري بصورة عاجلة أن توزع المفوضية القومية الاعتمادات المالية لكل لجان الانتخابات بالولايات بصورة منظمة وفي وقتها. إن التأخير في توزيع الاعتمادات المالية للجان الانتخابات بالولايات خلال فترة تسجيل الناخبين بالولاية عند البداية وبعد إعلان التمديد يخلق توتراً غير ضروري في العلاقة بين العاملين في التسجيل ومقدمي الخدمات. ومن الضروري أن تنعكس التكلفة العالية في جنوب السودان على تخطيط المفوضية القومية للانتخابات وتحويلاتها المالية.

المراقبون المحليون ومندوبو الأحزاب

يرحب مركز كارتر بعمل المراقبين المحليين ومندوبي الأحزاب والدور الكبير الذي بإمكانهم لعبه في العملية الانتخابية. وعلى المفوضية القومية للانتخابات واللجان الانتخابية في الولايات توفير إرشادات واضحة لمجموعات المراقبين المحليين ومندوبي الأحزاب حول إجراءات الاعتماد بأسرع ما يمكن لضمان إصدار بطاقات الاعتماد. وقد تسبب عدم الوضوح بشأن هذه الإجراءات خلال فترة تسجيل الناخبين في حدوث تأخيرات غير ضرورية وتشويش لدى مجموعات المراقبين المحليين ومندوبي الأحزاب، وكذلك لدى لجان الانتخابات في الولايات. إن المركز يحث المفوضية القومية للانتخابات على تبسيط إجراءات الاعتماد بأسرع ما يمكن، والتخلي عن إلزام المراقبين بتقديم هوية بصورة فوتغرافية وتمديد فترة نافذة الاعتماد المقرر إغلاقها في 20 مارس لمنح أوسع فرصة لمشاركة المراقبين السودانيين.

من الضروري توسيع وتكثيف تدريب مندوبي الأحزاب، وعلى الأحزاب بذل الجهد لضمان تلقي مندوبيهم التعليمات المناسبة حول إجراءات التصويت لصالح المشاركة في عملية سليمة. إن المركز يشجع الأحزاب السياسية على إحاطة لجان الانتخابات في الولايات بقوائم مندوبيهم بأسرع ما يمكن في الوقت المتبقي قبل الانتخابات.

كما يرحب المركز بإصدار المفوضية القومية للانتخابات للمرحلة الأولى من إعتمادات مراقبي المركز الدوليين ويتطلع لأن تتلقى مجموعات المراقبة الأخرى التي أبدت رغبتها في مراقبة العملية الانتخابية نفس المعاملة السريعة. ويدعو المركز أيضاً المفوضية القومية للانتخابات وسلطات الانتخابات الولائية لتوعية موظفي التصويت بدور وحقوق المراقبين الدوليين والمحليين ومندوبي الأحزاب.

التخطيط لأمن الانتخابات

بينما يرحب المركز بالجهود التي تتولاها حكومة الوحدة الوطنية وحكومة الجنوب لتوفير الأمن خلال فترة الحملة الانتخابية والتصويت، ما تزال هناك تحديات جسيمة لضمان قيام انتخابات آمنة. ومن الضروري أن يكمل المسئولون الولائيون ومسئولو الانتخابات الخطة الأمنية للمحافظة على أمن مراكز التصويت فوراً ، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن أيام التصويت المتعددة تتطلب تشغيل نوبات متعددة لضمان الوجود المتواصل في مراكز التصويت.

قد تتطلب الظروف استدعاء قوات الجيش السوداني والجيش الشعبي لتحرير السودان لمساعدة الشرطة في توفير الأمن. ومن المهم للغاية أن تكون أدوارهم واضحة بما في ذلك تحديد مسافة تمركز هذه القوات عن مراكز التصويت، وضمان وصول كل المعلومات ذات الصلة بصورة واضحة إلى قوات الأمن وكذلك الجمهور والأحزاب السياسية بغرض بناء الثقة في العملية وتفادي وقوع تشويش.

وعلى المفوضية القومية للانتخابات واللجان الانتخابية والسلطات الولائية في دارفور اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتفادي عسكرة مراكز التصويت وحدوث أي حالات تدخل من مسئولي الأمن الوطني مثل التي شهدها مراقبو كارتر في دارفور خلال تسجيل الناخبين. ويواصل المركز الدعوة إلى رفع حالة الطوارئ لخلق مناخ ملائم خلال فترة الحملة الانتخابية والتصويت.

بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات

نشر مركز كارتر، عقب البدء في أنشطة المراقبة الانتخابية طويلة المدى في السودان في فبراير 2008 بدعوة من حكومة السودان وحكومة جنوب السودان 12 مراقباً طويل المدى لتقييم العملية الانتخابية والبيئة السياسية والانتخابية الأوسع على امتداد السودان. وينتمي هؤلاء المراقبون لاثني عشر بلداً هي الكاميرون، وكندا، ومصر، وإريتريا، وكينيا، وهولندا، والنرويج، وجنوب أفريقيا وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وزيمبابوي.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

وأهداف بعثة مركز كارتر لمراقبة الانتخابات بالسودان تتمثل في : أ) تقديم تقييم محايد لجودة العملية الانتخابية من كافة الجوانب، وب) تعزيز عملية انتخابية شاملة، لجميع السودانيين، و ج) إظهار الاهتمام الدولي بالعملية الانتخابية في السودان. وتقيّم البعثة العملية الانتخابية في السودان انطلاقاً من اتفاقية السلام الشامل، والدستور القومي الانتقالي، وقانون الانتخابات القومي، والالتزامات الواردة في الاتفاقيات الإقليمية والدولية بشأن إجراء انتخابات ديمقراطية، بما في ذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[14].

###

تم إنشاء مركز كارتر عام 1982 بواسطة رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر وزوجته روزالين بالشراكة مع جامعة ايموري لتعزيز السلام والصحة حول العالم. والمركز منظمة غير ربحية وغير حكومية ساعد على تحسين حياة الناس في أكثر من 70 بحل النزاعات؛ وتطوير الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية؛ ومنع الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين زيادة إنتاج المحاصيل. لقد شرع مركز كارتر في العمل بالسودان عام 1986 في مشروع ساسكاوا-غلوبال 2000 الزراعي وعلى مدى أكثر من عشرين عاماً ظلت برامجه المتعلقة بالصحة والسلام تركز على تحسين الصحة ومنع وحل النزاعات بالسودان. نرجو زيارة موقعنا على www.cartercenter.org/sudan-eom *لمعرفة المزيد عن مركز كارتر.*

[14] صادق السودان على الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في 18 فبراير 1986. دخل الميثاق حيز النفاذ في 21 أكتوبر 1981 بواسطة اجتماع رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك صادق السودان على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في 18 مارس 1986 والذي دحل حيز النفاذ في في 23 مارس 1976.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

بعثة مراقبة الانتخابات

انتخابات السودان الرئاسية والولائية والتشريعية، أبريل 2010

بيان أولي

17 أبريل 2010

ديبورا هيكس، الخرطوم حتى 20 أبريل: +249 909 010 573

أتلانتا: +1 404 420–5124

جراهام إلسون، الخرطوم: + 249 907 978 505

ملخص تنفيذي

يهنئ مركز كارتر الشعب السوداني على عملية الاقتراع التي سارت عموماً بسلام حتى اللحظة، ويدعو إلى إجراء المراحل المتبقية من عد للأصوات وتصنيف وفرز وإعلان للنتائج بشفافية ودقة. وعلاوةً على ذلك يجب أن يتسع الانفتاح السياسي المحدود حول الانتخابات إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في الدستور ، وأن ينخرط القادة من كل الاتجاهات في حوار جدي للتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه السودان.

وفي حين أنه من المبكر جداً طرح تقييم شامل ونهائي، إلا أن من الواضح أن الانتخابات ستكون دون المستوى الذي يلبي المعايير الدولية والتزامات السودان بإجراء انتخابات حقيقية في العديد من الجوانب. وعلى الرغم من ذلك فالانتخابات مهمة بوصفها عتبة رئيسية في إتفاقية السلام الشامل، وبسبب المشاركة السياسية والمدنية المتنامية التي حدثت خلال الشهور العديدة الماضية. وفي نهاية الأمر سيعتمد نجاح الانتخابات على مدى تحرك القادة السودانيين لتعزيز تحول ديمقراطي راسخ.

وعلى الرغم من ضعفها الملحوظ، فإن هذه الانتخابات تُعد إحدى عتبات اتفاقية السلام الشامل، وسيتيح إجراؤها تطبيق ما تبقى من بنود الاتفاقية.

بدعوة من السلطات السودانية، شرع مركز كارتر في تقييم العملية الانتخابية في 2008 حيث قام بنشر 12 مراقباً طويل المدى في أواخر 2009. ونشر في نوفمبر وديسمبر 2009، أثناء فترة تسجيل الناخبين، 20 مراقباً آخراً، وفي اقتراع أبريل 2010 نظم المركز فريقاً للمراقبة ضم أكثر من 70 مراقباً راقبوا العملية في كل ولايات السودان البالغ عددها خمس وعشرون ولاية.

إن العملية الانتخابية ما تزال مستمرة من خلال الفرز والعد والتجميع الذي سيستمر على الأرجح لأيام عديدة أخرى ثم يليه إعلان النتائج. وسيواصل مراقبو المركز مراقبة هذه العمليات حتى نهايتها.

وأهم ما توصلت له بعثة المركز من نتائج حتى الآن كالتالي:

- تمت انتخابات 2010 بموجب إتفاقية السلام الشامل لسنة 2005 وقد نظر لها بوصفها جزءاً حاسماً من تحول ديمقراطي أوسع.

- للأسف قُيدت حقوق وحريات سياسية عديدة طوال معظم فترة الانتخابات مما غذى عدم الثقة وسط الأحزاب السياسية الرئيسية.

- خلال فترة الحملات وما تلاها من إنتخابات 2010، كان هناك إنفتاح سياسي محدود، لكنه على درجة من الأهمية، لأحزاب المعارضة والمجتمع المدني للانخراط في العملية السياسية. وقد بدأت الأحزاب السياسية ومجموعات المجتمع المدني على إمتداد البلاد تعبئ الناس بعد فترة طويلة من الكمون.

- التقت معظم أحزاب المعارضة معاً لتطالب بإصلاح القوانين ورفع القيود على الحريات السياسية، لكن في نهاية المطاف انسحبت العديد من الأحزاب الرئيسية من الانتخابات قبل وقت وجيز من يوم التصويت. وعلى الرغم من أن أسماء كل المرشحين ظلت على أوراق الاقتراع، كان هناك القليل من المنافسة في السباق على الرئاسة مع منافسة أقل من المعتاد في السباقات الأخرى.

- كان الاقتراع خلال أيام 11-15 أبريل منضبطاً وسلمياً إلى حد كبير. وعلى الرغم من التشوش والتحديات اللوجستية، فقد أظهر موظفو الاقتراع والناخبون في معظم المناطق التزاماً وصبراً وتسامحاً لافتاً وقد تحرك الناخبون بأعداد جيدة للإدلاء بأصواتهم، لكن بمستويات متفاوتة من المشاركة عبر البلاد. ويستحق السودانيون التهنئة لروحهم المتحضّرة وكبريائهم وحسن وفادتهم.

- وبرغم هذه السمات الايجابية، فقد لاحظ مراقبو مركز كارتر أخطاء مهمة ووجدوا أن العملية لم تفِ بالتزامات السودان والمعايير الدولية ذات الصلة وذلك في عدد من جوانبها.

- إن الإطار القانوني في السودان يتسم بالتناقض، ولا يؤمن الاحترام الكافي للحقوق السياسية والحريات الأساسية الواردة في دستور السودان، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع والتنظيم.

- رغم أن عملية تسجيل الناخبين أفرزت مشاركة واسعة، وإن كانت غير متكافئة، عبر البلاد فقد تم تقويضها عبر سلسلة من أوجه القصور الخطيرة. فالقوائم الأولية لم تُعلن بصورة متسقة ليتمكن الناس من مراجعتها، خاصةً في الجنوب، كما ظلت الصيغة النهائية للسجل الانتخابي وقوائم محطات الاقتراع غير مؤكدة. وقد تلقى مركز كارتر مؤخراً نسخة الكترونية من القائمة النهائية وسيحاول تحديد ما إذا كانت أي من التغييرات قد قُصد منها مساعدة أحزاب سياسية بعينها.

- واجه الناخبون في أيام الانتخابات عدداً من المشاكل اللوجستية والإجرائية مثل وصول المواد متأخرة و/أو عدم كفايتها، أو عدم اكتمال أو عدم دقة قوائم الناخبين، أو عدم كفاية أو عدم صحة بطاقات التصويت، أو بطاقات تصويت مكتوبة بلغات غير ملائمة، أو عدم اتساق الإجراءات. لقد خُفّفت هذه المشاكل جزئياً بتمديد فترة التصويت يومين إضافيين.

- فوق ذلك، افتقرت العملية الانتخابية الضمانات والشفافية اللازمة للتحقق من الخطوات الأساسية وبناء الثقة في العملية. فقد أفاد مراقبونا بمشاكل تتعلق بالحبر، وأقفال صناديق الاقتراع، وعملية التحقق من الناخبين بما في ذلك إثبات هوية الناخبين عند إصدار شهادات التسجيل من قبل اللجان الشعبية في مراكز الانتخابات. كما وردت تقارير بتصويت ناخبين قُصَّر.

- كان هنالك عدد كبير من الناخبين الأميين، وهنالك بعض الأدلة على قيام مسؤولي الانتخابات بتحريف رغبات بعض الناخبين عن قصد.

- شهدت الانتخابات في جنوب السودان نسبة عالية من التخويف واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها. كانت هنالك حالات عديدة قام فيها الجيش الشعبي لتحرير السودان بتهديد الناخبين من خلال تواجدهً بأقرب مما يلزم إلى مراكز الاقتراع. وكان تدخل الدولة في الحملات الانتخابية لمرشحين معارضين واسع الانتشار في الجنوب.

- إن استمرار حالة الطوارئ، وقمع الحريات المدنية، والصراع المستمر في دارفور كلها عوامل لم تسمح بوجود بيئة تشجع على انتخابات مقبولة. آخذين في الاعتبار المشاركة المحدودة لنازحي دارفور في الاحصاء

السكاني وتسجيل الناخبين، فقد ظل غالبية السكان خارج العملية الانتخابية. ولم يتمكن مراقبو مركز كارتر من الوصول إلى مناطق واسعة من الاقليم بسبب الأوضاع الأمنية. وبينما كانت المناطق التي تمت مراقبتها آمنة للحد البعيد، أفاد المراقبون بوجود انتهاكات فنية وإجرائية صارخة خلال الاقتراع.

- يجب على القادة السياسيين وقادة المجتمع المدني السودانيين على اختلاف طيفهم السياسي تأكيد التزامهم خلال الأشهر القادمة بالقيم الديموقراطية الأساسية. ولا بد أن تضمن الحكومة السودانية توسيع الانفتاح الديموقراطي وتعميقه. وسيساعد الاحترام التام لحقوق الإنسان والمبادئ الديموقراطية والشفافية على تضميد عدم الثقة الذي انتقص من العملية الانتخابية.

- من المهم للسودان أن يستخلص الدروس من هذه الانتخابات لضمان ألا تعتري الاستفتاءات القادمة والمشورات الشعبية ذات الأخطاء، فنياً وسياسياً. وسيقدم مركزنا وكذلك المراقبون الدوليون الآخرون مقترحات للمساعدة على تحقيق هذا الهدف.

خلفية

في يونيو عام 1989 أطاحت الجبهة الاسلامية القومية، وهي السلف الذي ينحدر منه حزب المؤتمر الوطني الحاكم، بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً التي كان يرأسها رئيس الوزراء السابق السيد الصادق المهدي، حيث تم حظر كل الأحزاب والأنشطة السياسية لفترة من الوقت. وعبر السنوات الستة عشر التالية تم تقليص الحريات المدنية والسياسية الأساسية، كما تعرض المجتمع المدني للتقييد، في حين أضعفت الحرب بين الشمال والجنوب التنمية في جنوب السودان سياسياً واقتصادياً. وفي 9 يناير من عام 2005، وقعت الحكومة التي يقودها حزب المؤتمر الوطني اتفاقية السلام الشامل مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، لينتهي نزاع دام استمر لاثنين وعشرين عاماً. وقد نصت اتفاقية السلام الشامل على اجراء انتخابات قومية لتعزيز التحول الديمقراطي في السودان، وعلى خلق حكومات خاضعة للمساءلة في شمال وجنوب السودان، تشرف على استفتاء 2011 حول حق تقرير المصير لشعب جنوب السودان. لم يتحقق التحول الديموقراطي الموعود بحسب اتفاقية السلام الشامل رغم اتخاذ خطوات مترددة نحو الانفتاح السياسي. كذلك أضعف استمرار الصراع في دارفور والعجز المتصل عن التصدي للتهميش في جنوب كردفان وشرق السودان ومناطق أخرى مكتسبات السلام الموعودة بحسب اتفاقية السلام الشامل.

حلت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمركز كارتر في السودان منذ فبراير 2008 بدعوة من قيادة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان. وقد نشر المركز قبل الانتخابات 12 مراقباً طويل المدى لتقييم عملية التحضير للانتخابات. ثم نشر المركز 20 مراقبا آخر متوسط المدى في نوفمبر وبواكير ديسمبر 2009 لتقييم تسجيل الناخبين. وفي أوائل أبريل 2010 عضد مركز كارتر وجود مراقبيه طويل المدى بنشر أكثر من 70 مراقباً قصير المدى لمراقبة التصويت وعمليات

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

الفرز والعد والتجميع لانتخابات أبريل القومية. قاد بعثة مركز كارتر للمراقبة كل من جيمي كارتر، الرئيس الأميركي الأسبق؛ والأخضر الابراهيمي، وزير خارجية الجزائر الأسبق وعضو لجنة الحكماء؛ والقاضي جوزيف سيندي واريوبا، رئيس وزراء تترانيا الأسبق والقاضي السابق بالمحكمة الدولية لقانون البحار والقاضي السابق بمحكمة العدل لشرق افريقيا، ود. جون هاردمان المدير التنفيذي ورئيس مركز كارتر.

ويستمر مراقبو مركز كارتر في مراقبة نتائج الفرز والعد والتجميع وسيظلون في السودان لمراقبة الأحوال ما بعد الانتخابات. وقد تم تقييم هذه الانتخابات بموجب دستور السودان الانتقالي، واتفاقية السلام الشامل لسنة 2005، وقانون الانتخابات الوطني، وقانون الأحزاب السياسية، وكذلك التزامات السودان الدولية. وقد قامت بعثة مركز كارتر بمهمتها بحسب إعلان المبادئ الخاص بعمليات مراقبة الانتخابات الدولية وميثاق الشرف الذي تبنته الأمم المتحدة في 2005 وأقرته أكثر من 35 مجموعة مراقبة.

هذا البيان يعتبر تصريحاً أولياً، ويمكن أن تصدر تصريحات أخرى بعد ختام فترة العد وإعلان النتائج. وسينشر المركز تقريراً ختامياً عند نهاية العملية الانتخابية.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

بيان حول النتائج و المستخلصات الأولية

الخلفية السياسية

أجرى السودان أول انتخابات تعددية تنافسية بعد مرور 21 عاماً على اطاحة الجبهة الإسلامية القومية، السلف الذي انبثق منه حزب المؤتمر الوطني الحاكم، بحكومة الصادق المهدي المنتخبة، وقد حظرت الأحزاب والأنشطة السياسية لفترة من الزمن. فشلت انتخابات عامي 1996 و 2000 في الوفاء بالمعايير الدولية الأساسية التي يقتضيها إجراء انتخابات حقيقية، وقد قاطعت عدة أحزاب سياسية تلك الانتخابات. وقد أنهى التوقيع على اتفاقية السلام الشامل بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان حرباً أهليةً دامت 22 عاماً. أسست اتفاقية السلام الشامل فترة انتقالية مدتها ست سنوات تحكم خلالها حكومة للوحدة الوطنية مكونة من حزب المؤتمر الوطني (حائزاً على 52 بالمائة من مقاعد المجلس الوطني)، والحركة الشعبية لتحرير السودان (28 بالمائة من المقاعد)[1] والاحزاب الاخرى 20 بالمائة. وتُختتم الفترة الانتقالية بإجراء استفتاء حول تقرير المصير لجنوب السودان.

اشتملت اتفاقية السلام الشامل على بروتكولات منفصلة لأبيي، التي سيجرى فيها استفتاء بالتزامن مع جنوب السودان حول ما إذا كانت أبيي ستبقى مرتبطة بالشمال أو تصبح جزءاً من ولاية واراب. وبالإضافة إلى ذلك، قررت الاتفاقية أن مشورة شعبية في كل من جنوب كردفان والنيل الأزرق سيتم إجراؤها من قبل المجالس الولائية الجديدة المنتخبة. ودعت اتفاقية السلام أيضاً إلى عقد انتخابات قومية على ست مستويات من الحكومة، قبل إجراء الاستفتائين في جنوب السودان وأبيي، لضمان أن يشرف على اقتراع الاستقلال مسئولون منتخبون بطريقة ديمقراطية.

ومن أجل التحضير للانتخابات أجرى السودان عملية تعداد سكاني في أبريل 2008، تم نشر نتائجها في مايو 2009. وعلى إثر اعتراضات حول دقة التعداد السكاني تم التوصل إلى اتفاق في مطلع شهر مارس عام 2010 بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، يحصل جنوب السودان بموجبه على 40 مقعداً إضافياً في المجلس الوطني، ومقعدين لأبيي، وأربعة مقاعد لجنوب كردفان. وفي حالة جنوب كردفان، اتفق الحزبان على إعادة التعداد السكاني وتسجيل الناخبين في معرض التحضير لانتخابات المجالس الولائية وانتخابات الولاة التي يجب إجراؤها قبل حلول 11يونيو 2010 . هذا الاتفاق بين الحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني حول مقاعد المجلس الوطني ومقاعد المجلس التشريعي لولاية جنوب كردفان تم اعتماده عقب ذلك من جانب المفوضية القومية للانتخابات، لكن ما يزال ينتظر أن يجاز في المجلس الوطني. لكن لم يتم حل المسائل المتعلقة بنتائج التعداد السكاني في الأجزاء الأخرى من السودان، خصوصاً في دارفور والشرق.

1 في حكومة الجنوب خُصص للحركة الشعبية لتحرير السودان 70بالمائة من المقاعد في المجلس التشريعي لحكومة الجنوب، فيما خصص للمؤتمر الوطني وبقية الأحزاب السياسية 15 بالمائة.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

الإطار القانوني

أسس مركز كارتر ملاحظاته ونتائجه الأولية على قوانين السودان المحلية والالتزامات السياسية المتعلقة بالعملية الانتخابية، علاوةً على التزامات السودان الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. ويفصل هذا التقرير الأولي مدى التزام السودان بالتزاماته، كما يقدم توصيات أولية للعمليات الانتخابية مستقبلاً.

ترسي اتفاقية السلام الشامل الموقعة في 2005 الإطار القانوني الأعلى في السودان. كما أن آليات قانونية محلية إضافية تحكم هذه الانتخابات تشمل الدستور القومي الانتقالي، والدستور الانتقالي لجنوب السودان، والدساتير الولائية، وكلها وردت في اتفاقية السلام الشامل، وقانون الانتخابات لعام 2008. وقد ألزمت حكومة السودان نفسها عبر موافقتها ومصادقتها على الاتفاقيات الدولية[2]، وبتضمينها للمواثيق المعترف بها دولياً في وثيقة الحقوق الدستورية، بحماية العديد من الحقوق السياسية وحقوق الإنسان التي تعتبر جوهرية لإجراء انتخابات ديمقراطية، بما في ذلك حرية التعبير وحرية التجمع وحرية التنظيم[3].

كما يرسي قانون الانتخابات القومية إطاراً انتخابياً متقدماً وشاملاً للانتخابات السودانية، ويضع اللبنات لانتخابات ذات مصداقية تعززها الحماية الواسعة لحقوق الإنسان التي أُقرّت في وثيقة الحقوق الدستورية. لكن، تعتبر العديد من القوانين الرئيسية المحلية السارية، مثل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية لعام 1991[4]، وتلك التي تم تفعيلها منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل، مثل قانون تنظيم العمل الإنساني والعمل الطوعي لعام 2006[5]، وقانون الأمن الوطني لعام

2 انضم السودان إلى العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (18 مارس 1986)، والاتفاقية الدولية للقضاء على التفرقة العنصرية (21 مارس 1977)، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (18 مارس 1986)، وصادق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (24 ابريل 2009، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب (18 فبراير 1986)، والميثاق العربي لحقوق الإنسان (22 مايو 2004)، والميثاق الأفريقي لمنع ومحاربة الفساد (30 يونيو 2008)، والبرتوكول رقم 1 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة (30 يونيو 2008)،

3 المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية تنص في جزء منها أن " يكون لكل مواطن الحقوق التالية، التي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة: أ) أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارهم بحرية، ب) أن ينتخب ويُنتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين. علاوةً على ذلك فإن الفقرة 12، من التعليق العام رقم 25 الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أقر أن "حرية التعبير، والتجمع، والتنظيم هي شروط أساسية لممارسة فعالة لحق الاقتراع، ويجب أن يتم حمايتها بشكل كامل".

4 هذه القوانين تنص على الاحتجاز من دون أمر قبض، ومن دون اللجوء الفوري للقضاء. كما يقر هذا القانون فرض قيود على حرية التجمع.

5 يلزم القانون المنظمات الطوعية الوطنية القيام بالتسجيل ورفع التقارير حول أنشطتها، مما يقيد حريتها في التنظيم.

2009[6]، وقانون الصحافة والمطبوعات[7]، قوانين شديدة التقييد ولا تتماشى مع التزامات السودان المشار إليها.

علاوةً على ذلك، فقد تصرفت مؤسسات الدولة، بما في ذلك جهاز الأمن الوطني والمخابرات ومفوضية الشؤون الإنسانية، على نحو يغض الطرف عن مواثيق الحماية المذكورة، ويحد من فرص تطبيقها بنجاح. إن هذه القوانين المقيدة، وفشل هيئات الدولة، في كل من الشمال والجنوب، في الوفاء بالتزاماتها الخاصة بحقوق الإنسان، خلافاً للأحكام الواضحة في اتفاقية السلام الشامل، أثرت بشكل سلبي على البيئة الانتخابية، وبالأخص على عملية الحملات الانتخابية، وحرية الإعلام، ومشاركة المجتمع المدني.

النظام الانتخابي

إن النظام القانوني، كما نص عليه قانون الانتخابات القومية، هو نظام معقد للغاية، قاد إلى حدوث ارتباك وسط الجماهير ومشكلات جدية في تطبيقه. فالنظام الانتخابي يدعو إلى انتخابات تنفيذية (رئيس جمهورية السودان، ورئيس الجنوب، وحكام الولايات)، وإلى ثلاثة مستويات للانتخابات التشريعية (المجلس الوطني، المجلس التشريعي لجنوب السودان، والمجالس التشريعية للولايات). وتستلزم انتخابات رئاسة السودان ورئاسة الجنوب الحصول على الأغلبية المطلقة (50% + واحد) من أصوات المقترعين، بينما تعتبر انتخابات الولاة منافسات تقوم على الفوز بالأغلبية البسيطة. وتستخدم الانتخابات على مستوى كل المجالس مزيج من أنظمة الأغلبية والتمثيل النسبي. وقد خصص 60% من المقاعد لأعضاء يمثل كل عضو فرد منهم دائرة جغرافية، بينما يُنتخب 40% من خلال القوائم الحزبية المغلقة، حيث خصصت 25% منها للنساء و 15% للأحزاب السياسية. أما بالنسبة للمقاعد التي يتم اختيارها من قبل كل من القائمة النسوية والقائمة الحزبية فقد تم استخدام نظام "دي هوندت" للتمثيل النسبي، بشرط أن تحوز الأحزاب على أربعة بالمائة من إجمالي الأصوات على أقل تقدير، حتى تخصص لها مقاعد. ولكن، بالنظر إلى أن المقاعد سيتم تخصيصها على أساس دوائر من كل الولايات، فإنه من غير المرجح التوصل الى النسبية الحقيقية.

هيئة إدارة الانتخابات

إن هيئة انتخابية مستقلة ومحايدة تعمل بشفافية ومهنية تعتبر، على المستوى الدولي، وسيلة فعالة لضمان أن المواطنين قادرين على المشاركة في انتخابات ديمقراطية حقيقية، وان الإلتزمات الدولية الأخرى المتعلقة بالعملية الانتخابية يمكن

6 يملك جهاز المخابرات والأمن الوطني صلاحيات مراقبة وتحري واسعة وغير محددة، إلى جانب القدرة على احتجاز الأفراد بدون اللجوء للقضاء ف في الوقت المطلوب.

7 ينص القانون على أن مجلس الصحافة يتمتع بصلاحية إيقاف صدور صحيفة لمدة تصل إلى ثلاثة أيام، كما يتمتع بصلاحية إصدار تراخيص شركات الصحافة، وتحديد الشروط الخاصة بتسجيل الصحفيين، والموزعين والناشرين.

الوفاء بها[8].

لقد تم تكوين الهيئة التي تضطلع بمهام إدارة الانتخابات، أي المفوضية القومية للانتخابات، لتدير الانتخابات بشكل محايد، وشفاف، ومستقل، لكنها لم تفِ بهذه الأهداف في كل الأوقات. تضم المفوضية تسع مفوضين تم تعيينهم من قبل الرئيس بموافقة النائب الأول سلفاكير، الذي له الاعتراض على المرشحين المقترحين، لكن لا يحق له اقتراح مرشحين بدلاء، إضافةً إلى موافقة ثلثي المجلس الوطني. ومن ثم يتم تعيين رئيس ونائب رئيس من داخل المفوضية بواسطة الرئيس، وأيضاً بموافقة النائب الأول.

ورغم أن هذا الإجراء الخاص بالتعيين لا يضمن وجود هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات على النحو الذي تقتضيه أفضل الممارسات الدولية[9]، فقد تم اختيار المفوضية القومية للانتخابات باجماع الأحزاب السياسية. حيث قامت كل من الحكومة والمعارضة بتسمية العديد من المرشحين. ومن ثم تفاوض الرئيس والنائب الأول على قائمة من المفوضين، ممن نُظر في اسمائهم بشكل جماعي، وتمت الموافقة عليهم بالاجماع من جانب المجلس الوطني.

انشأت المفوضية عدداً من الهيئات الفرعية تشمل 25 لجنة عليا للانتخابات الولائية، ولجنة عليا لانتخابات جنوب السودان، لم تُحدد سلطاتها بشكل واضح في اللوائح المنظمة. ويبدو أن اللجنة العليا لانتخابات جنوب السودان كانت مسئولة عن الإشراف على انتخابات رئيس حكومة الجنوب، وانتخابات المجلس التشريعي لجنوب السودان، والتنسيق بين اللجان الولائية العليا والمفوضية القومية للانتخابات. على أية حال، رفعت اللجان العليا لانتخابات جنوب السودان تقاريرها مباشرة للمفوضية القومية للانتخابات.

تتمتع المفوضية بسلطات، وواجبات، ومسئوليات واسعة النطاق عن كافة أوجه العملية الانتخابية، بما في ذلك سلطة اتخاذ التدابير التنفيذية. ومع ذلك فإن سيطرة وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني على خدمات الأمن قيّدت تفويض المفوضية القومية للانتخابات. على سبيل المثال، قُلّص عدد أفراد الأمن المتاحين لحراسة مراكز الاقتراع، مما نتج عنه تقليص عدد مواقع الاقتراع.

عملية ترسيم الحدود

عند إعلان نتائج التعداد السكاني المتنازع عليها في مايو 2009، قامت المفوضية القومية بتحديد الدوائر الجغرافية خلال 30 يوماً كما نص القانون. لم يكن ذلك وقتاً كافياً لإنجاز مثل هذا التمرين المعقد والحساس من الناحية السياسية. وقد أوكلت المفوضية القومية للانتخابات مهمة ترسيم الدوائر للجان الولائية العليا. ولكن لم يتم تقديم توجيهات واضحة

8 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، الفقرة 20.

9 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 25، لجنة حقوق الانسان، التعليق العام رقم 25، فقرة 20

حول الكيفية التي سينفذ بها ذلك، مما قاد إلى إختلافات واسعة على امتداد الولايات الخمس والعشرين. فحدود الدوائر مبهمة، وغير محددة بخرائط، ويصعب على المراقبين وضباط الانتخابات فهمها. وبعض المناطق، مثل شمال دارفور، لم تضمن في أي دائرة، ونتيجة لذلك قد لا يمثّل السكان الموجودين هناك في المجلس الوطني، في وضع يتناقض مع المواثيق الدولية[10]. لقد أفرزت المخاوف المتعلقة بترسيم الحدود العديد من الشكاوى التي قدمت للمفوضية القومية للانتخابات.

وينص القانون على ألا ينحرف العدد الاجمالي للسكان في كل منطقة عما هو محدد على النطاق القومي[11] بـ 15% زيادةً أو نقصاناً.[12] لكن عند الممارسة الفعلية كثيراً ما تم تجاوز هذا الهامش، ففي جونقلي كان الهامش بمقدار 32% دون ما هو محدد على المستوى القومي و 52% أكثر منه. وهذا يخرق مبدأ تكافؤ الصوت الذي تنص عليه المعايير الدولية[13].

تسجيل الناخبين

أجرى السودان تسجيلاً للناخبين في نوفمبر وديسمبر 2009 سبق الانتخابات العامة. وقد نشر مركز كارتر 32 من المراقبين على المدى المتوسط والطويل لتقييم تسجيل الناخبين والبيئة السياسية والانتخابية الأوسع عبر السودان. وقد راقبت بعثة مركز كارتر أنشطة تسجيل الناخبين في أكثر من 650 مركز تسجيل ثابت ومتنقل في الولايات الخمس والعشرين عبر البلاد. وقد قَدِم أعضاء البعثة من 21 بلداً[14].

وطبقاً للمفوضية القومية للانتخابات فحوالي 79% ممن يحق لهم التصويت، أي حوالي 16.4 مليون نسمة من مجموع الناخبين البالغ عددهم 20.7 مليون من السودانيين داخل البلاد قد ادرجوا في السجل. وقد جاءت 12 من ولايات السودان دون النسبة التي استهدفتها المفوضية. وتجاوزت المشاركة في بعض ولايات جنوب السودان نسبة 100% من إجمالي عدد السكان الذين يحق لهم الانتخاب طبقاً لتقديرات إحصاء 2008، مما يشكك في دقة أحد الرقمين (الاحصاء أو التسجيل). وقد سجل فقط 71% ممن يحق لهم الاقتراع في الشمال. ووجد مركز كارتر أن التسجيل قد وصل للمواطنين بنجاح في معظم أنحاء البلاد، على الرغم من التحديات اللوجستية والأمنية الكبيرة والنقص الكبير في التعليم

10 العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، المادة 25، لجنة الأمم المتحدة حقوق الانسان، التعليق العام رقم 25، فقرة 21 تنص على " إن ترسيم الحدود الانتخابية و طرق تخصيص الأصوات لا يجب أن تؤدي إلى تشويه توزيع الاصوات أو إلى التمييز ضد أي مجموعة، ولا يجب أم تقصي أو تقيد بشكل غير منطقي حق المواطنين في اختيار ممثليهم بحرية"

11 هذا محدد في قانون الانتخابات لسنة 2008، المادة 38 (ب) نتيجة قسمة إجمالي عدد سكان السودان على عدد المقاعد المخصصة للمجلس الوطني لتمثيل الدوائر الجغرافية

12 يجب أن يظل التفاوت بين الدوائر في حده الأدنى مراعاة لمبدأ تكافؤ الصوت.

13 المادة 25 من العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، لجنة الأمم المتحدة حقوق الانسان، التعليق العام رقم 25، فقرة 21.

14 جاء المراقبون من الكاميرون وكندا والكونغو الديمقراطية ومصر وأثيوبيا وألمانيا والهند وايرلندا وإيطاليا وكينيا وموزمبيق وهولندا والنرويج وفلسطين وصربيا واسبانيا ويوغندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وزامبيا وزيمبابوي.

المدني[15]. لقد كدّ مسئولو التسجيل للتغلب على التحديات اللوجستية وأوجه القصور الادارية.

وطبقاً للمفوضية القومية للانتخابات، فقد تجاوز تسجيل النساء للانتخابات 50%، وهذه خطوة كبيرة نحو توسيع شمول العملية الانتخابية وتلبية التزامات السودان الوطنية والدولية لضمان المشاركة الشاملة والحماية من التمييز[16].

ويتفاوت رقم التسجيل كنسبة مئوية من أرقام الاحصاء بشكل كبير، من 64% في الشمال إلى 190% في ولاية الوحدة. إن أرقام التسجيل المنخفضة في شمال وجنوب وغرب دارفور التي تتراوح بالتتابع من 65 إلى 67 إلى 69 من أرقام الاحصاء هي أرقام تثير القلق أيضاً، خاصة وأن أعداداً كبيرة من النازحين لم يضمهم تعداد 2008.

وفي مسعى لإتاحة الفرصة للشتات السوداني، تم تسجيل للناخبين أيضاً في عدد من البلدان في الخارج. وللأسف فقد استبعدت أماكن بها تركز عال للاجئين السودانيين عن العملية الانتخابية بسبب الشروط الصعبة لاثبات الهوية. وجاءت معدلات تسجيل الناخبين منخفضة في ما وراء البحار بمشاركة 100 ألف مواطن سوداني فحسب. ويحث مركز كارتر السودان على تعزيز آليات تسجيل واقتراع المواطنين بالخارج قبل أي انتخابات قادمة.

لقد فشلت المفوضية القومية للانتخابات في تقديم توجيه محدد وواضح لحماية الحقوق السياسية والمدنية للنازحين وضمان ممارستهم لحقهم في التسجيل من أجل التصويت حسبما تتطلبه الاعراف الدولية[17]. ومن بين أعداد النازحين الهائلة في دارفور اشارت التقارير إلى أن نسبة محدودة قد تم تسجيلها. إذ كانت معدلات التسجيل في المعسكرات منخفضة جزئياً بسبب خوف النازحين من أن التسجيل في المعسكرات قد يمنعهم من العودة إلى أرضهم التي هربوا منها، وبسبب وجود الحركات المسلحة التي تعارض الانتخابات. و لم تزر فرق التسجيل العديد من معسكرات النازحين إطلاقاً بما في ذلك معسكري كاس وكلمة.

لاحظ مركز كارتر أثناء عملية التسجيل عدداً من الأنشطة التي قوضت ثقة المواطنين في العملية. على سبيل المثال، شارك أعضاء من الحركة الشعبية لتحرير السودان والمؤتمر الوطني في أنشطة التسجيل، بما في ذلك جمع أعضاء المؤتمر الوطني لقسائم التسجيل ممن قاموا بتسجيل أنفسهم. وعلى الرغم من أن جمع هذه القسائم لا يشكل خرقاً من الناحية الفنية، استمرت هذه العملية حتى عشية الانتخابات وخلقت تشويشاً وسط الناخبين. وقد لوحظ أن إيصالات التسجيل تباع وتشترى في بعض المناطق. وكثيراً ما تقاعس موظفو التسجيل عن تنوير المسجلين بأهمية حفظ إيصالات التسجيل في

15 تصريح مركز كارتر حول تسجيل الناخبين، ديسمبر 2009.

16 الدستور القومي الانتقالي لجمهورية السودان بسنة 2005، المواد 32)1(، و 41 (1)؛ والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 3؛ البروتوكول الاضافي للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة، المادة 2.

17 المادة 25 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والمادة 23 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والمادتين 13 و 24 من البروتوكول الاضافي للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة، كما يعكسها المبدأ 1 22 (د) من المبادئ التوجيهية حول المشردين داخلياً التي وضعها ممثل الأمين العام حول الأشخاص المشردين داخلياً السيد فرانسيس دينق.

مكان آمن. وقد كان بإمكان سلطات إدارة الانتخابات على المستويين الوطني والولائي أن تتخذ خطوات تمنع الأحزاب السياسية من هذه الممارسات وأن تزود الناخبين بالمعلومات حول الغرض من قسائم التسجيل.

لقد كان على المفوضية القومية للانتخابات أن تشدد عل أهمية مراجعة العامة لسجل الناخبين بعد نشر القوائم الأولية لكشوف الناخبين، حسب التزامات السودان الدولية، ولتحسين دقة السجل[18]. وعلاوة على ذلك، كانت مراجعة بيانات سجلات الناخبين المدخلة غير كافية مما طرح الشكوك حول مجمل دقة وشمول سجل الناخبين. لقد فشلت المفوضية في نهاية فترة التسجيل في بناء الثقة حول سجل الناخبين بعدم إكمالها للقائمة الكاملة للناخبين على مستوى البلاد، وعدم إتاحتها للأحزاب السياسية والمراقبين الوطنيين والدوليين على نطاق واسع من أجل فحصها ومراجعتها بشكل شامل.

لقد قادت تحديات وتأخير إكمال السجل إلى مشكلات كبيرة في أيام الاقتراع ما هدّد بتقويض نزاهة مجمل العملية. وعلاوة على ذلك، يبدو أن القائمة المستخدمة الآن تختلف اختلافاً كبيراً عن القائمة التي وزعت على الأحزاب السياسية وفاعلين آخرين.

تثقيف الناخبين

تثقيف الناخبين مسألة ضرورية لتأمين معرفة الناخبين بالعملية وتمكينهم من ممارسهم حقهم في التصويت بفعالية[19]. في هذه الانتخابات كانت الحاجة لتثقيف الناخبين كبيرة نظراً لتعقيد عملية التصويت، وغياب تراث ديمقراطي في التاريخ القريب، ومستوى الأمية المرتفع في السودان. رغم ذلك، لاحظ مركز كارتر بكل قلق محدودية هذه الجهود في الواقع العملي، والتي اعيقت من قبل مفوضية انتخابات أخفقت في الوفاء بمسؤوليتها في توفير التثقيف، ومن قبل بيئة تعج بالقيود وتجعل تنظيم فعاليات تثقيف الناخبين أمراً متعسّراً.

تشير أفضل الممارسات الدولية على نحو واضح إلى أن تثقيف الناخبين غير المنحاز والمتسق هو مسؤولية أجهزة الدولة بالدرجة الأولى، خاصةً جهاز إدارة الانتخابات، وليس مسؤولية الأحزاب السياسية.[20] وقد لاحظ مركز كارتر طوال فترة المراقبة حوادث عطلت فيها سلطات الدولة نشاطات تثقيفية للناخبين، خاصة في دارفور، وذلك بسبب عجز المفوضية القومية للانتخابات عن الاتصال بالسلطات المختصة في الوقت المناسب لضمان رفع القيود عن حرية حركتها. أعاقت هذه القيود المفروضة على عمل هذه الأجهزة مساعي تثقيف الناخبين من قبل فاعلين غير تابعين للدولة، وقللت بذلك من المعلومات المتاحة للناخبين السودانيين بخصوص العملية الانتخابية.

وبينما قامت بعض منظمات المجتمع المدني بنشاطات تثقيف مدني وانتخابي كان نقص خبرتها في الممارسة الديموقراطية يعني

18 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 2 (3) و 25، التعليق العام للجنة حقوق الإنسان رقم 25 الفقرة 11، الاتحاد الأفريقي، البروتوكول الاضافي للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب حول حقوق المرأة، المادة 25.

19 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25، الفقرة 11

تدني مردود هذه النشاطات. بالإضافة إلى ذلك أعاق الضعف المؤسسي للأحزاب السياسية قدرتها على توفير تثقيف انتخابي كافٍ لأعضائها.

إن استخدام الرموز أو الصور بهدف توسيع تأثير تثقيف الناخبين، وجعل وسائل التثقيف في متناول الناخبين الأميين يُعتبر أمرٌ معترف به على نطاق واسع [21]. لكن، يبدو أن القصد الحسن لهذه التدابير في السودان قد تم تقويضه، حيث قامت المفوضية القومية للانتخابات بمبادرات لتثقيف الناخبين مستخدمة ذات شعار الرئيس الحالي ونشرت مواد تثقيف انتخابية تظهر شجرة، رمز حزب المؤتمر الوطني الحاكم. لقد خلق استخدام هذا الشعار وهذا الرمز المعين مساحة واسعة من الارتباك والخلط بين مساعي التثقيف والدعاية الانتخابية.

المرشحون، والأحزاب، وبيئة الحملة الانتخابية

تحمي المبادئ الدولية والحقوق الانتخابية الأساسية حق الأفراد في المشاركة في الشؤون العامة بما في ذلك تأسيس أحزاب سياسية والانضمام إليها بحرية والمشاركة في الحملات الانتخابية.[20]

في بداية الأمر رحّبت الأحزاب السياسية الشمالية، المستبعدة من الحكم لسنين عديدة، بالانتخابات القومية إذ أعطتها فرصة لإعادة الارتباط بقواعدها السياسية. وقدم حوالي 72 حزباً سياسياً مرشحيهم للانتخابات رغم أن حزبين فقط، المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، يملكان ما يكفي من الموارد المالية والبشرية للمنافسة في الانتخابات في دوائر عديدة. ورغم بعض حوادث الاعتقال والتخويف اتّسمت عملية الترشيح بالحرية لدرجة كبيرة، كما شهدت بروز عدد كبير من المرشحين المستقلين ينتمي معظمهم إلى الحركة الشعبية، وبدرجة أقل إلى المؤتمر الوطني.

لكن، كانت هنالك عراقيل كبيرة تقف في وجه تنظيم حملة تنافسية. لقد عانت الأحزاب السياسية الشمالية من القمع الحكومي سنيناً عددا، وعُوّقت قدرتها على منافسة المؤتمر الوطني الحاكم. في ذات الوقت، فشلت الأحزاب في تطوير قواعدها. خلال الأعوام الخمسة منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل فشلت حكومة الوحدة الوطنية في دفع أوضاع الديموقراطية في البلاد قُدماً، كما فشلت في ضمان حريات سياسية مهمة مثل حرية التنظيم وحرية الإعلام.

طالبت أحزاب المعارضة، وبعضها فاعل ضمن تحالف جوبا ذي التنظيم الفضفاض[21]، بإصلاح أو تجميد مختلف القوانين الأمنية. لم تقبل الحكومة هذا الطلب، لكنها وعدت بعدم تطبيق هذه القوانين خلال الحملة الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، شكّكت أحزاب المعارضة الشمالية في مذكرة بتاريخ 6 مارس 2010 في نزاهة وحياد وشفافية المفوضية القومية

20 [2]0 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ الفقرة 25(أ)، العهد الدولي الخاص بالقضاء على كافة أنواع التمييز، الفقرة 5(ج)؛ سيداو، الفقرة 7(ب)؛ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ملاحظة عامة 25، الفقرة 26

21 تحالف جوبا، لاحقا أطلق عليه قوى التوافق الوطني، يتكون من الحركة الشعبية لتحرير السودان–قطاع الشمال، حزب الأمة القومي، الحزب الشيوعي السوداني، حزب الأمة الإصلاح والتجديد وحزب المؤتمر الشعبي، وعدد من الأحزاب الأصغر

للانتخابات. انسحب أعضاء تحالف جوبا من مجلس الإعلام الذي كونته المفوضية القومية للانتخابات بعد أن شكت من التحيّز، رغم أن المفوضية القومية للانتخابات وافقت في آخر أيام الحملة الانتخابية على زيادة عدد الاعضاء غير الحكوميين. كذلك شكت الأحزاب من عجز المفوضية في وضع حد أقصي لمنصرفات الحملة الانتخابية، ومن ثمّ إزالة الفروق الشاسعة في التمويل بين المؤتمر الوطني والأحزاب الأخرى (باستثناء الحركة الشعبية لتحرير السودان). أقرّت المفوضية القومية للانتخابات هذا الطلب أيضاً ولكن قبل 5 أيام فقط من التصويت في بادرة اعُتبرت غير ذات جدوى. كما اشتكت أحزاب المعارضة الشمالية من خروقات في تسجيل الناخبين، ومن استخدام الممتلكات الحكومية لأغراض الحملة الانتخابية للمؤتمر الوطني، وطالبت برفع حالة الطوارئ في اقليم دارفور وبأن تصل الحكومة إلى اتفاق سلام يسمح للمجموعات المسلحة في دارفور بالمشاركة في الاننخابات.

أعلنت أربعة من أكبر ستة أحزاب في تحالف جوبا – وهي الحركة الشعبية لتحرير السودان، وحزب الأمة القومي، والحزب الشيوعي السوداني، وحزب الأمة الإصلاح والتجديد – أن الظروف غير مواتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ورغم مرور الحد الزمني الأقصى للانسحاب من الانتخابات سحبت الأحزاب مرشحيها من الانتخابات في كل أنحاء شمال السودان، بما في ذلك السباق الرئاسي، وذلك في آخر أيام الحملة الانتخابية. وبذلك تبقى في السباق كل من الحزب الاتحادي الديموقراطي والمؤتمر الشعبي. هذه الخطوة قوّضت بشكل كبير الطبيعة التنافسية للانتخابات. لكن بقيت أسماء جميع المرشحين على بطاقات الاقتراع المطبوعة.

رغم أن الحملة الانتخابية كانت سلمية في غالب الأمر، إلا أنه كانت هنالك بعض حوادث العنف المعزولة. فقد قُتل في جنوب السودان مرشح، يحتل موقعاً رسمياً، ينتمي إلى الحركة الشعبية لتحرير السودان وكان مرشحاً لمقعد في المجلس التشريعي لجنوب السودان بولاية الوحدة. كما أطلقت النار على مرشح عن حزب الأمة لمجلس تشريعي ولاية جنوب دارفور أثناء سفره بصحبة الأمين العام لحزب الأمة. كذلك قُتل مرشح عن المؤتمر الوطني في شمال الخرطوم. ولم تتوفر أي أدلة على أن هذه الجرائم كانت ذات دوافع سياسية.

أصدرت المفوضية القومية للانتخابات ووزارة الداخلية السودانية منشوراً حول نشاطات الحملة الانتخابية يقضي بإبلاغ السلطات قبل 72 ساعة من القيام بأي نشاط سياسي دعائي يتم في موقع عام. لقد جاء المنشور أكثر تحفظاً من توجيهات وزارة الداخلية الصادرة في سبتمبر 2009 بخصوص ممارسة النشاطات الانتخابية، حيث يقتضي المنشور الجديد من الأحزاب السياسية إبلاغ المفوضية القومية للانتخابات بأي نشاطات تخص الانتخابات تنظمها داخل دورها. استأنف عدد من الأحزاب السياسية لدى المفوضية القومية للانتخابات مطالبين السماح لهم بعقد نشاطات انتخابية في أماكن عامة شرط تبليغ لجان الأمن المختصة بدلاً عن التقدم بطلب للموافقة على النشاطات، وكذلك بإلغاء التبليغ عن النشاطات داخل الدور الحزبية، لكن لم يتم قبول الاستئناف. أشارت الأحزاب السياسية إلى أن هذه القواعد تم تطبيقها بصورة غير متسقة عبر الولايات، وأنه في الممارسة توجب على الأحزاب مخاطبة العديد من الجهات الأمنية بدلا عن سلطة واحدة.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

لاحظ المركز أمثلة لعرقلة حكومة جنوب السودان والجيش الشعبي لتحرير السودان لحملة الحركة الشعبية لتحرير السودان–التغيير الديموقراطي، وحملة الجبهة الديموقراطية المتحدة، ومنبر جنوب السودان الديموقراطي، وغيرها من الأحزاب المعارضة. في بعض الأحيان شوهد جنود الجيش الشعبي وهم يمزقون ملصقات لمرشحين من غير الحركة الشعبية لتحرير السودان. وعرقلت سلطات الدولة في ولايات الاستوائية الوسطى والوحدة وشمال بحر الغزال تنظيم تجمعات انتخابية لمرشحين معارضين. وقلصت الظروف الأمنية من الحملات الانتخابية في دارفور ومناطق في شرق السودان.

بحسب قانون الإجراءات الجنائية لعام 1991 للولاة سلطة التحكم في اللقاءات العامة. وينص كل من قانون الإجراءات الجنائية لعام 1991 وقانون قوات الأمن الوطني لعام 2009 على الاعتقال والتحفظ بدون اللجوء للقضاء.

بذل الرئيس الجنوب افريقي السابق ثامبو أمبيكي جهوداً لاقناع الأحزاب السياسية بميثاق للشرف. وقد قبلت الأحزاب المعارضة في الجنوب وحكومة جنوب السودان بميثاق شرف في الجنوب، رغم عدم اتفاق الأحزاب على ميثاق مشابه في الشمال. على أية حال، وبالنظر إلى المضايقات اللاحقة من قبل سلطات الولاية تجاه الحركة الشعبية لتحرير السودان–التغيير الديموقراطي والأحزاب المعارضة الأخرى، الموقعة على الميثاق، فإن تطبيق الميثاق لم يكن كاملاً.

لوحظت قيود على حرية التعبير. فقد أُتّهِم زعيم حزب الأمة الصادق المهدي بالتحريض على الكراهية في خطاب مسجل رُفض بثه عبر إذاعة الدولة، وذلك في قرار أقرته لجنة فرعية من المفوضية القومية للانتخابات، هذا رغم أن مركز كارتر لم يجد دليلاً يعضّد هذا الاتهام. اشترطت المفوضية القومية للانتخابات على المرشحين تسجيل برامجهم للدعاية الانتخابية مسبقاً لاعتمادها قبل البث.

يتيح قانون الانتخابات للحكومات توفير موارد من الدولة لصالح الأحزاب السياسية. الحكومة القومية لم تفعل ذلك. وعلى العكس من ذلك وفرت حكومة جنوب السودان خمسة ملايين جنيه سوداني لثلاثة عشر حزب سياسي في الجنوب كانت قد طرحت المسألة في قمة الاتحاد الافريقي حول ميثاق الشرف. وأوكلت حكومة جنوب السودان توزيع هذا التمويل إلى حزبين سياسيين بدلاً عن السلطات الحكومية، الأمر الذي أدى إلى عدم استلام بعض الأحزاب لأي تمويل على الإطلاق.

يحظر قانون الانتخابات استخدام موارد الدولة من قبل المرشحين بدون دفع تكاليف هذا الاستخدام. ورغم ذلك، لاحظ مركز كارتر عدة حالات لاستخدام مركبات الدولة من قبل مسئولين يشغلون مناصب حكومية. كذلك، يتيح القانون للمفوضية القومية للانتخابات فرض سقف أعلى على الصرف الانتخابي في كل الانتخابات. وقد أعلنت المفوضية القومية للانتخابات في 3 أبريل أن الحد الأقصي للصرف لمرشح رئاسة الجمهورية 17 مليون جنيه سوداني، ولرئاسة حكومة جنوب السودان 7 مليون جنيه سوداني، وللمناصب الأدنى مبالغ أقل.[22] لقد فشلت المفوضية القومية للانتخابات في

22 تم تحديد السقف الأعلى لسباقات حكام الولايات بمبلغ 800,000 جنيه سوداني، المقاعد البرلمانية الفردية 700,000 جنيه سوداني، وقوائم

إضفاء أي فعالية على الهدف من وراء وضع سقف أعلى للصرف الانتخابي بسبب التأخير في إعلان حدود الصرف وبسبب وضع سقف عال جداً يساوي أضعاف متوسط الدخل السنوي للفرد في السودان.[23]

البيئة الإعلامية

تشمل الالتزامات الدولية المتعلقة بالإعلام والانتخابات كل من حرية التعبير والرأي والحق في البحث وتلقي ونشر المعلومات عبر وسائل الإعلام[24]. وعلى الرغم من أن مركز كارتر لم يقم بمراقبة شاملة للإعلام خلال انتخابات 2010 في السودان، لكننا نقدم الملاحظات أدناه.

تنص المواد 65 و 66 و 98 من قانون الانتخابات في السودان لعام 2008 على توفير زمن متساو للمرشحين وفقاً لنظم ولوائح القنوات الإعلامية والصحافة. إن قانون الانتخابات ينص على أن يتمتع كل مرشح وحزب سياسي بحرية مطلقة في التعبير وتقديم البرامج الانتخابية والحصول على المعلومات كجزء من حقه في تنظيم حملته.

على الرغم من أن الرقابة القبلية على الصحافة قد توقفت رسمياً، لكن لا يمكن تناول العديد من المواضيع في الإعلام، كما أن الإعلام لم يتناول قضايا معينة تعتبر حساسة وقد تستفز الحكومة. وقد واجهت العديد من الصحف والصحفيين الأفراد قضايا قانونية كما تعرضوا للإدانة من قبل مجلس الصحافة المعين بواسطة رئاسة الجمهورية لتنظيم الصحافة. كذلك فإن العامل الكابح الآخر هو أن معظم الإعلام واقع بصورة مباشرة أو غير مباشرة تحت سيطرة الحكومة وحزب المؤتمر الوطني أو حلفاؤه.

لقد مُنح المرشحون فرصاً منصفة بإذاعة وتلفزيون الدولة خلال الفترات المخصصة للبث الحزبي، لكن برامج أخرى وفرت وقت تغطية غير متكافئ لمرشحي حزب المؤتمر الوطني الذين يشغلون في نفس الوقت مناصب حكومية رفيعة. كما تعرضت محطتي إذاعة في جوبا للإيقاف لفترة قصيرة من قبل ضباط الأمن اعتراضاً على برامجها السياسية.

إدارة الانتخابات

بسبب إعطاء الأولوية للأمن على الشفافية لم تتشارك المفوضية القومية للانتخابات دائماً المعلومات ذات الصلة مع الأحزاب ومجموعات المراقبين و لم توفر لهم السبل اللازمة للحصول عليها. هذه المشكلة كانت واضحة بصفة خاصة في

الأحزاب وقوائم المرأة 50,000 جنيه سوداني.

23 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الفقرة 2(3) و 25، لجنة حقوق الإنسان ملاحظة عامة رقم 25، الفقرة 19، تقول بمشروعية وضع حدود معقولة للصرف الانتخابي متى ما كان ذلك ضروريا لضمان عدم تقويض الاختيار الحر للناخبية أو تشويه العملية الديموقراطية بصرف غير متناسب من قبل أي ناخب أو حزب.

24 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

طباعة أوراق التصويت عندما بدأت الطباعة دون إخطار الأحزاب أو المراقبين الذين سُمح لهم فقط بالدخول بطريقة محدودة ومحددة سلفاً. وعند وصول المواد الحساسة تم فتح مستودعات المفوضية القومية للانتخابات للمراقبين مرة واحدة فقط ولفترة في مناسبة عامة، وتم بعدها إغلاقها بالشمع مما نشأ عنه ارتياب مبرر من قبل العامة. إن انعدام الشفافية تمثل مخاطرة بتقويض عامل حاسم في العملية الانتخابية.

لقد لاحظ مركز كارتر أن إدارة الانتخابات تمت بدون انسجام عبر البلاد. وقد فشلت المفوضية القومية للانتخابات في استباق التحديات اللوجستية وتوفير الاحتياجات في الكثير من أنحاء البلاد، خاصة في الجنوب. لقد تعرضت دارفور لمشاكل خاصة لأن الانتخابات كانت تتم تحت قوانين الطوارئ وانعدام الأمن، في ظل وجود عدد كبير من النازحين الذين يعيشون في المعسكرات. يضاف إلى ذلك تفاوت القدرات والموارد مادياً وفنياً بين لجان الانتخابات العليا. إن العديد من لجان الانتخابات العليا خاصة في جنوب السودان أفادت باستلام تمويلها متأخراً من المفوضية القومية للانتخابات لدعم الأنشطة الانتخابية والتدريب، إلى جانب تأخير استلام المواد الانتخابية الضرورية.

تسليم وتوزيع المواد

لقد تعطّل تسليم مواد الانتخابات بسبب عدم الكفاية والتضارب والتخطيط المتأخر من قبل المفوضية القومية للانتخابات.إن التأخير والتغيير في القرارات بشأن عدد مراكز ومحطات الاقتراع أثّر بصورة سلبية على شراء وتسليم وتوزيع المواد الحساسة الضرورية لإجراء التصويت. إن البداية المتأخرة في أكثر من 1000 مركز اقتراع أدت كذلك إلى تحديات في طباعتها وتسليمها إلى مراكز الاقتراع. لعب مقدمو المساعدة الفنية الدوليين، الذين واجهوا مشاكل لوجستية رئيسية، دوراً رئيسياً في تسليم المواد الهامة.

التصويت

إن عملية التصويت هي الأساس الجوهري للالتزام بكفالة التعبير الحر عن إرادة الشعب عبر انتخابات دورية حقيقية. وثمة حقوق مشاركة معينة لا بد من الوفاء بها لتعكس عملية التصويت إرادة الشعب بشكل دقيق. والأهم من بين هذا الطيف من الحقوق هي حق التصويت، وحق المشاركة في الشئون العامة، وحق التمتع بالأمن الشخصي[25]. ويجب على الدولة أن تتخذ كل الخطوات اللازمة لضمان حماية وتوفير مثل هذه الحقوق بالكامل لكل المواطنين بشكل متساو بدون تفرقة[26].

25 العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية: المواد 2 و 25 (أ) و 9

26 على الدولة أن تتخذ كل التدابير اللازمة لتفعيل الحقوق الواردة في الاتفاقية التي هي طرف فيها. مثل هذه الحقوق تشمل حق كافة المواطنين في المعاملة بصورة متساوية دون تفرقة. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 2 (2) والعهد الدولي في إنهاء كل أشكال التفرقة العنصرية، المادة 1.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

لقد نشر مركز كارتر بالسودان بعثة مكونةً من 70 مراقباً قصير المدى من 23 بلداً لمراقبة انتخابات أبريل 2010 القومية، بناءً على الوجود الرقابي طويل المدى للمركز بالبلاد الذي بدأ في فبراير 2008[27]. لقد انتشر مراقبو مركز كارتر في 25 من ولايات السودان إضافة إلى منطقة أبيي، وراقبوا مراحل العملية الانتخابية منذ التسجيل والتصويت والعد، مع التخطيط للبقاء بالسودان لمراقبة فرز وعد الأصوات والتجميع وإعلان النتائج وعمليات ما بعد الانتخابات.

عند حلول مساء 15 أبريل كان مراقبو مركز كارتر قد زاروا أكثر من 1050 محطة اقتراع عبر كل مناطق البلاد أي حوالي 6٪ تقريباً من كل محطات الاقتراع (وفقاً لأحدث أرقام المفوضية القومية للانتخابات). وكانت حوالي 51٪ من محطات الاقتراع التي رصدها مراقبو مركز كارتر موجودة في الريف، بينما 49كانت ٪ من مراكز الاقتراع موجودة في مناطق حضرية.

يستحق شعب السودان الثناء من أوجه عديدة لمشاركتهم المسالمة إلى حد كبير في أول انتخابات سودانية منذ عام 1986. كذلك تستحق المفوضية القومية للانتخابات الثناء لإدارتها انتخابات معقدة للغاية تتطلب نقل آلاف الأطنان من المواد ومشاركة 16.000 مرشح في تصويت متعدد ذي سباقات متعددة في أكبر قطر في أفريقيا.

وعلى الرغم من ذلك فقد وفرت تقارير مراقبي مركز كارتر أدلة على أن سلسلة من المشاكل الفنية والسياسية هدّدت مصداقية التصويت لدى العديد من الناخبين عبر البلاد. ومن الأمثلة الدالة على هذه المشكلات اللوجستية تأخر وصول المواد الأساسية، والمشاكل المتعلقة بالحبر متعذر المحو، وأخطاء الطباعة وأخطاء بطاقات التصويت، وسوء الاتصالات بين المفوضية القومية للانتخابات ولجان الانتخابات العليا بالولايات، وكذلك بين اللجان العليا ومراكز الاقتراع. إضافة لذلك فإن المشاكل الخطيرة لجودة سجل الناخبين والاستخدام المتفاوت لتعريف الهوية عبر السودان، والترهيب واسع النطاق، كل ذلك أفسد إلى حد كبير شمول ومصداقية الانتخابات القومية. وكل هذه المجالات الثلاثة بحاجة إلى تصحيح جذري في أي ممارسة انتخابية مستقبلاً.

كان للمصاعب الفنية تأثير رئيسي في قبول العملية الانتخابية مما يؤدي إلى تدني العديد من أوجه المراجعة والموازنة checks and balances التي تضمن نزاهة الانتخابات. وفي العديد من المواقع لم يتم استخدام الضمانات اللازمة لمنع التصويت المتعدد والتزوير على الوجه المطلوب. وفي ما يلي تفصيل أكبر للمشكلات التي واجهناها خلال بعثة المراقبة التي نظمها المركز:

بطاقات التصويت

27 تم تمثيل الدول الآتية في بعثة مراقبي المركز: الجزائر، النمسا، كندا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، مصر، ألمانيا، العراق، إيطاليا، ساحل العاج، الأردن، لبنان، ليبيريا، هولندا، فلسطين، جنوب أفريقيا، الصومال، سويسرا، تنزانيا، تونس، الأمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، زمبابوي

وفقاً لقائمة توزيع المفوضية القومية للانتخابات الأخيرة في 23 أبريل كان من المقرر أن يتم الاقتراع في 9.650 مركز اقتراع تشمل 16.502 محطة اقتراع. وكان من المقرر أن تفتح مراكز الاقتراع بين الثامنة صباحاً والسادسة مساء على مدى ثلاثة أيام من 11 إلى 13 أبريل. وقد أشار جدول المواعيد إلى أن جميع المواد الضرورية للتصويت سيتم تسليمها بمراكز الاقتراع بحلول 9 أبريل.

لقد شاب بداية التصويت عوائق في انتاج وتوزيع بطاقات الاقتراع الصحيحة وقوائم الناخبين السليمة مما وضع المفوضية القومية للانتخابات أمام أكبر عائق لوجستي وعملياتي تواجهه. في اليوم الأول للتصويت في 11 أبريل، أفاد مراقبو مركز كارتر بأن عدداً مقدراً من مراكز الاقتراع فتحت متأخرة أو لم تفتح على الاطلاق بسبب التسليم الجزئي أو عدم التسليم المواد الضرورية، خاصة بطاقات التصويت نهائياً. في النيل الأبيض أفاد المراقبون أن الاقتراع لم يتم قبل الساعة 12:00 ظهراً حيث كان يتوجب طباعة مجموعتين من بطاقات التصويت في مساء 10 أبريل و لم تصل حتى حينها. وفي كاودة بجنوب كردفان لاحظ فريق المركز مشكلة واسعة النطاق فيما يتعلق بالتسليم المتأخر لمواد التصويت لمراكز الاقتراع مما نتج عنه عدم فتح 48 من أصل 51 مركز اقتراع بالمنطقة في الوقت المحدد.

وفي عدد غير قليل من مراكز الاقتراع، خاصة في جنوب السودان، فإن بطاقات التصويت لبعض السباقات الانتخابية كانت إما مفقودة أو سلمت للمواقع الخطأ. وقد أفاد المراقبون بأن ذلك كان هو الحال في الإستوائية الوسطى وشرق الاستوائية وجونقلي وأبيي وواراب والوحدة والجزيرة وكسلا وجنوب كردفان وغرب دارفور. وعلى الرغم من هذه المشكلة قررت بعض مراكز الاقتراع المضي في الاقتراع بدون تلك البطاقات مستكملين اجراءات التصويت لعدد كبير من الناخبين قبل أن يعلقوا التصويت في انتظار استلام البطاقات الصحيحة. وفي العديد من الحالات الأخرى طُبعت البطاقات بطريقة خاطئة حيث تم فيها إما حذف إسم المرشح، أو وضع الرمز الخطأ للحزب بجانب إسم المرشح. كذلك تلقينا العديد من التقارير عن تسليم كميات غير كافية من البطاقات للناخبين المسجلين في الموقع المعين. وعلى الرغم من أن العديد من المشاكل المتعلقة ببطاقات الاقتراع تم حلها بحلول اليوم الثاني من الاقتراع، إلا أنها ساهمت في فقدان ثقة الناخبين في هيئات إدارة الانتخابات، وربما ساهمت أيضاً في حرمان العديد من الناخبين الذين لم يستطيعوا الإدلاء بأصواتهم لكل مستويات الحكومة.

قوائم الناخبين

كذلك أفاد المراقبون بأن أجسام إدارة الانتخابات كانت غير مكتملة، وفي بعض الأحيان سلمت قوائم للناخبين غير صحيحة. وعلى الرغم من تفاوت مشكلة قوائم الناخبين عبر الولايات، إلا أن العيوب في قوائم الناخبين كان المشكلة الوحيدة المشتركة عبر البلاد وربما تكون السبب الأكبر في حرمان الناخبين من حقهم في التصويت. وقد أفاد المراقبون بوجود عدد كبير من الناخبين لم يجدوا أسماءهم في قوائم الناخبين بسبب مشاكل اللغة أو الترتيب الأبجدي للأسماء بطريقة

خاطئة أو مضللة، أو ربما ببساطة بسبب الارتباك حول كيفية وضع الأسماء في قوائم الناخبين. وفي العديد من الحالات فإن الناخبين الذين أبلغوا بأن نقاط اقتراعهم هي نفس مراكز تسجيلهم في نوفمبر تعرضوا أيضاً للتضليل من قبل موظفي الانتخابات.

لقد شاهد مراقبو مركز كارتر ناخبين تم إبعادهم وكان بحوزتهم قسائم تسجيل لكن لم يجدوا أسماءهم في قوائم الناخبين في كل ولايات جنوب السودان وكذلك في شمال كردفان وجنوب كردفان والجزيرة والنيل الأزرق وغرب دارفور. وفي معظم الحالات التي تم فيها إبعاد الناخبين لم يكن هناك ما يدل على نصحهم أو توجيههم إلى مركز الاقتراع الصحيح. وفي بعض المراكز تم التخلي عن القوائم الالكترونية والرجوع للقوائم الورقية الأصلية، أو ببساطة تم التخلي عن القوائم نهائياً مثل ما حدث في واراب.

في بعض مراكز الاقتراع التي أبرز فيها الناخبون قسائم تسجيلهم و لم يجد ضباط التعريف أسماءهم في سجل الناخبين سجل الضابط أسماءهم وأرقامهم وسمح لهم بالتصويت. لوحظ ذلك في ولايات الاستوائية الوسطى وشرق الاستوائية وواراب. وعلى الرغم من أن ذلك يعني أن الناخبين الذين كانوا سيستبعدون نهائياً من عملية الانتخاب، أتيحت لهم الفرصة كي يصوتوا، إلا أن ذلك يفتح المجال للتصويت المتعدد إذا أساء الناخبون استخدام قسائم التصويت في عدة مراكز اقتراع في دائرة بعينها.

شكلت مشكلة قوائم الناخبين أكبر نكسة للعملية الانتخابية وربما قادت إلى حرمان أكبر عدد من الناخبين المؤهلين وقد تؤثر على درجة تمثيل النتيجة لواقع الاقتراع المحلي. إن تأخير المفوضية القومية للانتخابات في إنهاء قوائم الناخبين الالكترونية كان العامل الرئيسي في المعضلات الواقعة خلال الاقتراع. كذلك هناك حاجة فعلية للتحليل لمعرفة مقدار مشكلات سجل الناخبين في كل ولاية على حدة.

مشاكل تحديد الهوية

وفقاً لتعليمات المفوضية القومية للانتخابات فقد سُمح للناخبين بالإدلاء بأصواتهم طالما أن أسماءهم ظهرت في سجل الناخبين وكانوا قادرين على إثبات هوياتهم. ولكن أبلغ العديد من المراقبين عن حالات لا يقدم الناخبون فيها أي مستند لإثبات الهوية، ولا يُطلب من العرّيفين عمل اجراءات التحقق الأخرى. وفي حالات أخرى تم قبول شهادات لتأكيد الهوية، يعُتقد أنها صادرة عن اللجان الشعبية المحلية، بدون فحص ظاهر. وفي العديد من المناطق التي زرناها، شارك وكلاء الأحزاب في عملية التعرّف على الناخبين الذين لديهم قسائم تسجيل، أو الناخبين الذين تبدو هوياتهم موضع الشك.

كما لاحظ الفريق وجود حالات عديدة لأشخاص ليس لديهم أي نوع من أنواع مستندات إثبات الهوية يحاولون الاقتراع. لقد تفاقمت هذه المشكلة بملاحظة إصدار اللجان الشعبية لشهادات هوية على أساس متحيز. وفي بعض الحالات

الأخرى، خاصة في شمال دارفور، لاحظ المراقبون بأن الشهادات الصادرة من اللجان الشعبية كانت مليئة بالخدوش وعلى قطع ممزقة من الورق بدون أي توثيق آخر.

في ولايات كسلا والبحر الأحمر والنيل الأبيض ونهرالنيل ودارفور لاحظ المراقبون العديد من الناخبين صغار السن الذين سمح لهم بالتصويت على نحو يشي بالترتيب المسبق. وفي العديد من الحالات استطاع المراقبون مباشرة التأكد من أن الناخب صغير السن لا يحمل بطاقة هوية سارية المفعول وقسيمة تسجيل. وفي حالات أخرى خاصة بولاية الوحدة وغرب بحر الغزال أفاد المراقبون أن الناخبين المفترض أنهم صغار سن سارعوا بالركض قبل التمكن من التأكد من أنهم راشدون.

مشاركة الناخبين الأميين

واجه الكثير من الناخبين السودانيين الأميين أو شبه الأميين صعوبات خلال الاقتراع مما زاد من المدة اللازمة لإجراء العملية وصعب عليهم إيجاد المركز الانتخابي المخصص لهم بحسب قوائم الناخبين. و لم يخصص سوى القليل من الجهد لضمان تعريف سكان السودان الأميين بالانتخابات تعريفاً تاماً.

وبينما يعتبر استعمال الرموز ممارسة دولية بامتياز، خاصة في الدول ذات معدلات الأمية العالية، ضاعف استخدام الرموز في هذه الانتخابات من تعقيد الاقتراع نسبة لنظام التصويت المتعدد وقوائم المرشحين الطويلة. فوق ذلك، لم يدرك العديد من الأحزاب والمرشحين قيمة هذه الرموز. كذلك عجز نظام تثقيف الناخبين الضعيف عن إيصال معنى هذه الرموز لكل نوع من أنواع الانتخابات.

يرحب مركز كارتر بتوجيه المفوضية القومية للانتخابات القاضي بالسماح للناخبين الذين يحتاجون العون باختيار شخص لتعبئة بطاقات الاقتراع الخاصة بهم. هذه الخطوات الرامية لتقديم عون محايد تتسق والمعايير الدولية[28]. لكن، كانت هنالك العديد من الاتهامات أن الأشخاص المعاونين أساءوا استخدام الثقة المنوطة بهم وعلّموا البطاقات بما يخالف رغبات الناخبين.

المساعدة على التصويت

الإجرءات الخاصة بالمساعدة على التصويت تعتبر أداة مهمة لمفوضية الانتخابات تعين على تحقيق الاقتراع العام. وفي ذات الوقت، إذا لم يتم اتباع الإجراءات بصورة سليمة يمكن أن تقوّض المساعدة على التصويت سرية الاقتراع وتسيئ إلى اختيار الناخب. وقد شهد مراقبو مركز كارتر كلا الأمرين في مراكز اقتراع عبر السودان.

تم الانتقاص من سرية الاقتراع بالنسبة للناخبين الذين يحتاجون المعونة في ولايات جنوب دارفور والوحدة ووسط

28 لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ملاحظة عامة 25 الفقرة 20

الاستوائية وأعالي النيل إلا أن المراقبين شعروا بأن انتهاك سرية الاقتراع لم يتم غالب الأمر بقصد سيئ أو بقصد التزوير. أما في ولايتي البحيرات وشمال بحر الغزال فقد كان المراقبون حضوراً في مراكز اقتراع حاول فيها موظفون التأثير بصورة غير ملائمة على اختيار الناخبين أو حتى تعبئة بطاقات اقتراع الناخبين الأميين بدون حتى سؤالهم عن اختياراتهم. وقد احتاج العديد من الناخبين المساعدة لفهم وتعبئة بطاقات الاقتراع مما ابطأ كثيراً من سير العملية.

نزاهة الاقتراع

تعتبر الأقفال المرقّمة مواد انتخابات معيارية لمنع التلاعب بمحتوى صناديق الاقتراع. لكن لم يكن استخدام الأقفال على النسق نفسه في كل مناطق السودان، بل لاحظ مراقبون غياب الأقفال في عدد من المواقع، خاصة في جنوب السودان بولايات البحيرات وغرب بحر الغزال والوحدة. وأفاد مراقبون، في عدد من الحالات، باستخدام أقفال غير مرقمة لصناديق اقتراع بما في ذلك حالتين في ولاية البحيرات حيث لم يتم تأمين صندوق اقتراع يحوي بطاقات فارغة بصورة سليمة مما قد يسمح بحشو صندوق الاقتراع زوراً.

كذلك لاحظ مراقبون في شمال السودان استخدام أقفال خضراء غير مرقمة مصممة لربط الأكياس لتأمين فتحة التصويت في صناديق الاقتراع في عدة ولايات مما يعرضها للتلاعب المحتمل. ولوحظ هذا الاستخدام في جنوب كردفان والقضارف وبأوسع ما يكون في دارفور. ولم يكن موظفو مراكز الاقتراع في بعض الأحيان على وعي بأنهم لا يغلقون صناديق الاقتراع بصورة سليمة. إن الفشل في تأمين أغطية صناديق الاقتراع في فترة تخزين مواد الاقتراع أثناء الليل أضر بالتصورات حول مصداقية الاقتراع في هذه المناطق.

الحبر غير القابل للمحو

تعددت التقارير بخصوص سهولة إزالة الحبر غير القابل للمحو من أصابع الناخبين بعد يوم أو إثنين. ونجم ذلك، في بعض الأحيان، ربما، عن عدم قيام موظفي الاقتراع برجّ زجاجات الحبر قبل استخدامه، أو إضافة سيليكا التغليف غفلةً ما تسبب في جفاف الحبر. إن استخدام الحبر غير القابل للمحو يعتبر ضمانة مهمة لتأمين عدم تكرار التصويت. وقد أضعف فشل الحبر علاوة على مشاكل سجل الناخبين الاحترازات الخاصة بتعدد التصويت.

وكلاء الأحزاب السياسية

نقل مراقبو مركز كارتر حدوث عدة مشاكل وخروقات منها تهديد وكلاء الأحزاب السياسية والتحرش بهم أو منعهم من الوصول إلى العملية الانتخابية. ويجب التشديد على أن هذه الحالات تكررت بصورة خاصة في جنوب السودان. ففي أحد مراكز الاقتراع في ولاية البحيرات طُلب من وكلاء الأحزاب السياسية التواجد على بعد 100 متر من مركز الاقتراع رغم دعوة وكلاء الحركة الشعبية لتحرير السودان وحدهم بعد ذلك إلى مركز الاقتراع لمراقبة سريان العملية.

وصدّ موظفو مركز الاقتراع وكلاء الحزب الاتحادي الديموقراطي في همشكوريب بولاية كسلا منعاً لهم من مراقبة أي جزء من عملية التصويت. كما نقل مراقبو مركز كارتر ملاحظة وضع عراقيل أمام وكلاء الأحزاب السياسية في ولاية سنار حيث تم السماح لوكيل واحد في كل فترة بالتواجد داخل مركز الاقتراع، الأمر الذي يخالف قواعد الانتخابات. كذلك علم المراقبون باعتقال وكلاء أحزاب سياسية في ولايات وسط الاستوائية والوحدة وشمال بحر الغزال.

التخويف

إن درجة التخويف التي تمت ملاحظتها، سواء كان تخويفاً مبطناً أو عنيفاً، يعتبر مشكلة جدية. وتتنافى التعليقات الملتهبة، التي صدرت عن الرئيس البشير أثناء حملته في البحر الأحمر والجزيرة مهدداً المراقبين الدوليين، مع قانون الانتخابات، وكذلك مع مذكرة التفاهم الموقعة بين مركز كارتر وحكومة السودان، كما تضع الالتزام الوارد في اتفاقية السلام الشامل بوجود رقابة دولية محل تساؤل.

صدرت تقارير عن حالات تخويف من ولايات عديدة، قام بها عناصر أمن في زي رسمي أو مدني وعناصر جيش ووكلاء وأعضاء أحزاب سياسية أو مفوضي محليات. واستهدف التخويف ناخبين ومرشحين وموظفي مراكز اقتراع ووكلاء أحزاب سياسية ومراقبين. بدا أن معظم الأفعال ذات دوافع محلية أكثر منها تحت سيطرة مركزية، لكن أثرها العام على الانتخابات الحرة كان مقلقاً.

إن وجود رجال في زي مدني عرفوا نفسهم باعتباره "أمن عام"، "أمن مقاطعة" أو فقط "أمن" يقومون بدور فاعل في عملية التصويت كان أمرا إشكالياً. وقد أظهر الجيش الشعبي لتحرير السودان القوة في بعض المناطق بأخذ مواقع الأمن بمراكز الاقتراع أو بتأشير بطاقات الاقتراع. وقد جعل الجيش الشعبي لتحرير السودان حضوره محسوساً في بعض مراكز الاقتراع، وفي حالة واحدة روّع المراقبين المحليين. وتم اعتقال وتهديد أو ضرب موظفي مراكز اقتراع في عدد من الولايات، وطال الأمر كذلك وكلاء أحزاب ومرشحين.

كان للجيش الشعبي لتحرير السودان وجوداً واضحاً في مراكز اقتراع بولايتي النيل الأبيض والبحيرات؛ كما قام جنود في شمال بحر الغزال بتأشير بطاقات اقتراع وحلوا عنوة محل الشرطة ووكلاء الأحزاب في مراكز الاقتراع. وقام موظفو الاقتراع بتأشير بطاقات انتخابية لصالح أحد الأحزاب في ولايتي شمال بحر الغزال وواراب. بينما أظهر وكلاء أحزاب اهتماماً نشطاً بكيفية تصويت الناخبين في ولايتي البحيرات وأعالي النيل.

صدرت تقارير عن مراقبين محليين في ولاية الوحدة تفيد قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان بتهديدهم. وفي حالة واحدة على الأقل تم التحرش بمراقب وموظف من مركز كارتر. وتحرش مفوضو مقاطعات بموظفي اقتراع وناخبين في ولايتي الوحدة والبحيرات؛ كما تم اعتقال موظف اقتراع في كسلا، علاوةً على اعتقال وتهديد أو ضرب مرشحين أو وكلاء

أحزاب في وسط الاستوائية وشمال بحر الغزال والجزيرة والوحدة وبورتسودان.

التزام موظفي الانتخابات والتمديد

أعلنت المفوضية القومية للانتخابات في 12 أبريل تمديد التصويت على المستوى القومي مدة يومين إضافيين حتى الخميس 15 أبريل نظراً للمشكلات التي صاحبت التصويت في اليوم الأول. كانت هذه خطوة إيجابية قامت بها المفوضية القومية للانتخابات وسمحت لمزيد من الناخبين في السودان بممارسة حقهم في التصويت.

نقل مراقبو مركز كارتر أن الموظفين في مراكز الاقتراع أظهروا التزاماً مثالياً بعملهم وثباتاً يثير الإعجاب بالاستمرار في العمل خلال يومي تمديد التصويت، وفي أحيان كثيرة تحت ظروف تأخير التعويض المالي والحد الأدنى من الأكل والشرب، هذا رغم الصعوبات اللوجستية والقضايا السياسية الحقيقية التي واجهها موظفو الاقتراع. فوق ذلك، تعرض مسؤولو الانتخابات في بعض الأحيان للتخويف والتهديد، لذلك تجب تهنئتهم على استمرار العمل في إدارة انتخابات السودان القومية.

الفرز والعد والتجميع

نرحب بالفقرة القانونية التي تلزم بنشر نتائج التصويت على الفور في مراكز الاقتراع. لكن، يتعارض انعدام فقرة قانونية تلزم بنشر النتائج النهائية للانتخابات مفصلة بحسب نتائج كل مركز اقتراع مع أفضل الممارسات الدولية[29]. يحث مركز كارتر المفوضية القومية للانتخابات على نشر النتائج النهائية مفصلة بحسب مراكز الاقتراع لتعزيز الثقة في النتائج.

إننا نأمل أن تكمل المفوضية القومية واللجان العليا للانتخابات عملية العد والفرز وتجميع النتائج بأسرع ما يمكن وأن تحترم الجدول الزمني المحدد في قانون الانتخابات القومي. وتعتبر الشفافية في هذه المرحلة من العملية ذات أهمية قصوى. وسيظل مراقبو مركز كارتر موجودين بالبلاد خلال فترة العد وتجميع النتائج ثم إعلان النتائج وما بعد ذلك، كما سيراقبون عمليات الشكاوى والطعون.

من الشواغل المقلقة حقيقة أنه حتى بداية العد لا تتوفر لدى ثلاث لجان عد ولائية في جنوب السودان مراكز عد مجهزة تحتوي حواسيبها على البرامج المناسبة. فوق ذلك، لم تقم تسع لجان ولائية بتوظيف أو تدريب موظفي مراكز العد.

---

29 يمكن الخلوص إلى أفضل الممارسات الخاصة بنشر نتائج انتخابات مفصلة بحسب كل مركز اقتراع من الفقرة 112 من *الأمم المتحدة حقوق الإنسان والانتخابات* والتي توجب "أن تكون عملية فرز الأصوات والتحقق منها وتقرير النتائج والتحفظ على المواد الرسمية آمنة وعادلة. الفقرات 2(3) و 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، والملاحظة العام 25 للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة تقول بضرورة الفحص المستقل لعملية التصويت والعد والقرز، والحصول على مراجعة قانونية أو أي عملية مماثلة حتى يثق الناخبون في سلامة الاقتراع وعد الأصوات. يعد نشر النتائج النهائية مفصلة بحسب مراكز الاقتراع شرطا لهذا الفحص.

لن تتمكن لجان الانتخابات الولائية بدون هؤلاء المشغلين من تقديم نتائج مجملة، وقد يفوق عبء العمل طاقة موظفي الانتخابات المنهكين أصلاً. تعتبر نتائج الانتخابات المتأخرة بؤر ممكنة لتفاقم النزاعات الانتخابية في وجود حالات تزوير متصورة أو حقيقية.

دارفور

آخذين في الاعتبار السياق السياسي في السودان لا يمكن الحكم على العملية الانتخابية فقط على أساس فني. هذا يصح بوجه خاص على دارفور حيث يغلب الصراع والنزوح وانعدام الأمن على حياة الملايين الذين يعيشون في الاقليم. ورغم أن الوضع الأمني في دارفور عموماً قد تحسن شيئاً ما، إلا أن انتشار بعثة مراقبة مركز كارتر تقلص نسبة للاعتبارات الأمنية. في شمال دارفور تم اعتقال عدد من قادة معسكرات النازحين. لكن، من الواضح أن استمرار حالة الطوارئ المعلنة من قبل الحكومة واستمرار نزوح 2,7 مليون شخص عن مواطنهم الأصلية والصراع المسلح المتقطع في جبل مرة كانت عوامل هددت بشدة بيئة الانتخابات.كذلك ساهمت المخاوف العالقة بخصوص عدالة عملية الإحصاء في 2008 وعملية تسجيل الناخبين التي شهدت مشاركة متدنية في ولايات دارفور الثلاث في إفراز عملية انتخابية أضعف. لا يمكن كذلك تجاهل مقاطعة جميع الأحزاب المعارضة تقريباً للانتخابات. لقد غابت ثقة العديد من الأحزاب والمواطنين في شرعية عملية تتم في اقليم ما يزال في اضطراب متصل.

رغم هذه العوامل فقد بُذل جهد فني مقدر تجهيزاً واعداداً للانتخابات في دارفور. وقد قدر مراقبو مركز كارتر في جنوب دارفور أن الناحية الفنية من الانتخابات كانت ناجحة لدرجة معتبرة، لكن تجلى الفشل في تثقيف الناخبين في جميع أنحاء دارفور. وقد لوحظت مخالفات تخص توزيع بطاقات الاقتراع ومشكلات تتعلق بقوائم الناخبين، الأمر الذي حرم العديدين من المشاركة. وبخصوص دارفور لا يمكن أن يعتمد مركز كارتر الانتخابات في الاقليم بوصفها انتخابات تفي بالمعايير الوطنية أو الدولية.

تسوية النزاعات الانتخابية

إن آليات النزاعات الانتخابية الفعالة، بما في ذلك التحقيق أمام محكمة في حال الضرورة، تعتبر أساسية لتأمين معالجات فعالة لتدارك أي انتهاكات للحقوق الأساسية المتعلقة بالعملية الانتخابية[30]. وحال الفشل في توفير معالجات فعالة خاصة بأي انتهاكات محتملة في أجزاء رئيسية من العملية الانتخابية ستقصُر عملية تسوية النزاعات الانتخابية في السودان دون المعايير الدولية.

30 العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، الفقرة 2(3)، لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ملاحظة عامة رقم 32، الفقرة 18

بحسب قانون الانتخابات يمكن لأي ناخب مسجل في دائرة جغرافية أن يصحح أو يطعن في قائمة الناخبين خلال سبعة أيام من نشر السجل الانتخابي. لكن، قاد انعدام الوعي بالحق في التحقّق من القوائم والطعن فيها إلى انخفاض عدد الطعون المقدمة. وبسبب عدم اكتمال معظم قوائم الناخبين المطبوعة في جنوب السودان حتى بعد فترة مقدرة من الموعد النهائي في 16 يناير استعملت لجنة الانتخابات الولائية كراسات التسجيل المكتوبة باليد لعرض الأسماء الواردة في السجل الانتخابي. لذلك تم تقديم 8,933 طعن على أساس القوائم المكتوبة باليد والتي لم تتسنَ مقارنتها بالقوائم الالكترونية النهائية. عليه، لم تتوفر طريقة للتحقق من فعالية تلك المعالجات. ولا يوفر الإطار القانوني آلية للشكوى من الاستبعاد غير الصحيح من سجل الناخبين، ما يعتبر اخلالاً واضحاً بالحق في معالجة فعالة.[31]

وبحسب المفوضية القومية للانتخابات فقد قُدمت 885 شكوى تخص تقسيم الدوائر، قُبل 400 منها في "التقرير النهائي للحدود". ويعطي قانون 2008 الحق في استئناف قرارت المفوضية القومية للانتخابات النهائية بخصوص تقسيم الدوائر الجغرافية أمام المحكمة العليا. وقد قُدم 58 استئنافاً قُبل منها ثمانية. ووردت اتهامات أن الطعون التي تم قبولها لم يتم تنفيذها على الأرض. وبما أنه لم تنشر تفاصيل واضحة تبيّن تقسيم الدوائر الانتخابية على الإطلاق، لم تتوفر وسيلة للتحقق من فعالية المعالجة.

كذلك يعطي القانون الحق في استئناف رفض تسجيل مرشحين أمام المحكمة العليا. وقد قدمت ثمانية طعون من هذا النوع بخصوص الترشح لرئاسة الجمهورية، وإثنين بخصوص الترشح لرئاسة الجنوب، وستة عشر بخصوص الترشح لمنصب الوالي.

يمكن للناخب أو الحزب أو المرشح أن يقدم شكوى لرئيس مركز الاقتراع خلال أيام التصويت. وقد جُهزت استمارة خاصة لهذا الغرض (استمارة رقم 7). ويتعين على رئيس مركز الاقتراع محاولة تسوية الشكوى مباشرة. ولا يمكن طلب إعادة العد سوى في مراكز الاقتراع بعد إعلان النتائج. ولا تتوفر أي مواد قانونية لطلب إعادة تجميع النتائج، ما يمثل تجاهلاً مؤثراً وإنكاراً لمعالجة الانتهاكات الممكنة في عملية التجميع بصورة فعالة. وبعد إعلان النتائج يمكن فقط لمرشح أو حزب سياسي استئناف النتيجة أمام المحكمة العليا وذلك خلال سبعة أيام. ويجب على المحكمة العليا إصدار حكمها خلال 14 يوم.

بينما عبر عديد من الذين التقيناهم عن مخاوف تخص استقلالية وشفافية القضاء، فقد قام القضاء بمهامه حتى هذا التاريخ في وقت ملائم بصورة تتسق والقانون. وسيواصل مركز كارتر مراقبة عملية الشكوى والطعون حتى إعلان النتائج النهائية.

المجتمع المدني والمراقبة المحلية

يؤسس الالتزام الدولي القائل بحق كل مواطن في المشاركة في الشؤون العامة لبلاده لحق جميع المواطنين في المشاركة الحرة

31 العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، الفقرة 2(3)

في المجتمع المدني ومنظمات المراقبة المحلية.[32]

وقد دعم مركز كارتر عمل مجموعات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات في كل من جنوب وشمال السودان. وتمثل مراقبة الانتخابات بواسطة منظمات مجتمع مدني غير منحازة طريقة مهمة لمشاركة المواطنين في العملية الديموقراطية، وتؤمن العملية الانتخابية، وتوفر معلومات هامة بخصوص نزاهة العملية وتوصيات تحسين هذه العملية.

كان لشمال السودان أحد المجتمعات المدنية الأكثر تطوراً في أفريقيا والشرق الأوسط، في حين كان جنوب السودان ضعيفاً تحت هيمنة زعماء القبائل والكنائس. لقد أضر قانون تنظيم العمل الطوعي والإنساني لعام 2006 بصورة خاصة بتطوّر المجتمع المدني في شمال السودان. وبحسب هذا القانون يجب على المنظمات غير الحكومية الحصول على موافقة مسجل عام المنظمات الذي يعينه رئيس الجمهورية. ويجب على منظمات المجتمع المدني أن تكون مسجلة مسبقاً لاعتمادها كمنظمات مراقبة محلية.

أدت الانتخابات لنشوء شبكات مراقبة عديدة في كل من الشمال والجنوب، أنشطها شبكة تمام، ومركز الخاتم عدلان للاستنارة والتنمية البشرية، والمنبر المدني القومي، والمجموعة السودانية للانتخابات، في الشمال؛ وبرنامج مراقبة الانتخابات المحلي، والشبكة السودانية لانتخابات ديمقراطية، في الجنوب. نشرت هذه المنظمات مجتمعة 8 ألف مراقب عبر السودان. وبحسب المفوضية القومية للانتخابات تحصل 10,286 مراقب سوداني على اعتماد لمراقبة الانتخابات. إن مركز كارتر يرحب بجهود السلطات الانتخابية لفتح الباب أمام المراقبين السودانيين، الذين تواجدوا خلال عملية الاقتراع في 82% من المراكز التي زارها مراقبو مركز كارتر الدوليون.

ورغم ذلك واجهت منظمات المجتمع المدني تحديات جمة في عملية الاعتماد نسبة للتأخير الذي شاب أداء المفوضية القومية للانتخابات، وانعدام الوضوح حول مطلوبات الاعتماد، وعدم الاتساق في الطريقة التي تم بها تطبيق هذه المطلوبات، والتأخير في إصدار شارات الاعتماد للمنظمات. بالإضافة إلى ذلك، واجه بعض المراقبين المحليين عراقيل في الوصول إلى عملية الاقتراع، رغم أن هذه العراقيل تبدو ذات طابع جزئي وليست منهجية.

32 العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، الفقرة 25(1)

NEWS

THE CARTER CENTER

ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

مركز كارتر يفيد بوجود مخالفات واسعة النطاق في تجميع الأصوات في الانتخابات السودانية، ويحث بشدة على اتخاذ خطوات لزيادة الشفافية

10 مايو 2010

للنشر الفوري

للاتصال:

في الخرطوم: غراهام إلسون 249907978505+ أو اجاي باتيل 249907978513+

في جوبا: سان فان دن بيرغ 249911714041+ أو 256477182893

في اتلانتا: ديبورا هيكس 14044205124

في بيان صادر اليوم، أفاد مركز كارتر أنه بناءً على ملاحظاته المباشرة، فإن عملية عد وتجميع الأصوات بالانتخابات السودانية كانت فوضوية، وغير شفافة، وقابلة للتلاعب الانتخابي بشكل كبير. ونتيجةً لذلك، فإن المركز قلق بشأن دقة النتائج الأولية التي أعلنتها المفوضية القومية للانتخابات، حيث أن الإجراءات والضمانات التي قُصد منها ضمان الدقة والشفافية لم يتم تطبيقها بانتظام، وفي بعض المناطق جرى تجاوزها بصورة مكررة. كذلك لاحظ المركز وجود مخاوف حقيقية حول وقوع العنف الانتخابي والترهيب في العديد من الولايات خاصةً في شمال بحر الغزال والوحدة وغرب الاستوائية.

ويحث المركز، من أجل توفير شفافية أوسع وبناء الثقة العامة، المفوضية القومية للانتخابات على نشر نتائج التصويت الخاصة بكل محطات الاقتراع على حدا، وبأعجل ما تيسر وعلى أوسع نطاق، وأن تقوم بمراجعة النتائج بشكل متعمق، خاصةً تلك القائمة على التجميع اليدوي، والتي تفتقر إلى ضمانات

نظام التجميع الالكتروني، أو حيثما وقع انحراف عن الإجراءات. إن النشر العاجل لنتائج كافة محطات الاقتراع يسمح لكل ذوي الشأن بالتحقق من دقة البيانات الرسمية، والتعامل مع الشكوك القائمة بشأن مصداقية النتائج. يجب على المفوضية القومية للانتخابات إتاحة نتائج محطات الاقتراع كل على حدا، حتى تتمكن كل الأطراف من الحصول على البراهين اللازمة لرفع شكاوى واستئنافات وطعون ذات معنى ضد نتائج الاقتراع. ويجب على المفوضية القومية للانتخابات والمحكمة السماح برفع الشكاوى والاستئنافات متى وحالما توفرت نتائج محطات الاقتراع.

لقد اتسمت فترة العد والتجميع، بصورة عامة، بالهدوء في معظم المناطق، إلا أنه أبلغ عن وقوع حوادث خطيرة في العديد من الولايات. في جنوب دارفور قضى 22 شخص نحبهم في قتال نشب في منطقة شرق الجبل، مما أعاق العد والتجميع. كما أدى العنف اللاحق للانتخابات بولاية الوحدة إلى سقوط ثلاثة قتلى وعدد من الجرحى. إن المركز يعبر عن قلقه العميق لهذا الحادث ويدعو قوات الأمن، والسلطات المحلية، والأحزاب السياسية، والمرشحين، لإظهار احترامهم وتقيدهم بالاحتجاج المدني السلمي. وبجانب العنف الخطير الواقع في ولايات جنوب دارفور والوحدة، كانت هناك وقائع اعتقالات لا يسندها القانون، وإساءة معاملة لموظفي اللجان الولائية العليا من قبل قوات الأمن في شمال بحر الغزال وغرب الاستوائية. وفي ولاية الاستوائية الوسطى تشكل حوادث سرقة أجهزة الحاسوب واستمارات نتائج انتخابات الولاة من مقار اللجنة الولائية العليا، بواسطة قوات أمنية مسلحة غير معروفة مدعاة للقلق العميق. من الضروري أن تلتزم السلطات الولائية بحكم القانون وضمان ألا يتعرض المواطنون والمرشحون وموظفو إدارة الانتخابات للمضايقة والاعتقال غير القانوني. كذلك يقع على عاتق حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان دور هام في تعزيز أمن المواطنين.

رفض عدد من الأحزاب السياسية نتائج الانتخابات، أو أعلنت أنها ستطعن فيها لدى المحكمة. لذا من الضروري أن تعمل كل من المفوضية القومية للانتخابات والمحكمة القومية العليا،في الوقت المناسب، على تيسير هذه العملية بنزاهة ووفقاً لالتزامات السودان الدولية.

وإذ نرحب بعقد الانتخابات القومية في السودان، إلا أن المركز يرى أن الانتخابات ليست سوى واحدة من مجموعة واسعة من الالتزامات الواردة باتفاقية السلام الشامل. إنه من الضروري، خلال الأشهر القادمة، أن يضمن السودان معالجة أوجه القصور والمخالفات التي وقعت في انتخابات عام 2010 حتى تتحسن العمليات الانتخابية في المستقبل، ومن ثمَّ يتم تمكين حدوث تحول ديمقراطي حقيقي. إن تحسين إجراء الانتخابات المتوقعة في الجزيرة وجنوب كردفان والمناطق الأخرى لهو أمر حاسم. إضافةً

لذلك، يحتاج القادة السودانيين مضاعفة جهودهم في التصدي للالتزامات الديمقراطية الأخرى الموضحة في اتفاقية السلام الشامل، والتي لم يتم الوفاء بها.

حلت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمركز كارتر في السودان منذ فبراير 2008 بدعوة من قيادة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان. وفي أوائل أبريل 2010 نشر مركز كارتر أكثر من 70 مراقباً قصير المدى لمراقبة عمليات الاقتراع، و الفرز والعد، والتجميع، للانتخابات القومية. وقاد بعثة مركز كارتر للمراقبة كل من جيمي كارتر، الرئيس الأميركي الأسبق؛ والأخضر الإبراهيمي، وزير خارجية الجزائر الأسبق وعضو لجنة الحكماء؛ والقاضي جوزيف سيندي واريوبا، رئيس وزراء تنزانيا الأسبق ؛ ود. جون هاردمان المدير التنفيذي ورئيس مركز كارتر. عقب اختتام الاقتراع يوم 15 ابريل، ظل مراقبو مركز كارتر موجودين في كل ولايات السودان لمراقبة عمليات الفرز و العد والتجميع، في مراكز ومحطات الاقتراع، ومراكز البيانات الولائية، وفي مركز البيانات القومي في الخرطوم. هذا وسيستمر موظفو مركز كارتر الأساسين، ومراقبو المركز على المدى الطويل في تقييم عمليات الشكاوى والطعون في مرحلة ما بعد الانتخابات، وحل تلك الشكاوى والطعون، وسيبقون لمراقبة تحضيرات وتنفيذ انتخابات المجلس التشريعي في ولاية الجزيرة، وجنوب كردفان، و الانتخابات الأخرى التي تمت جدولتها للإعادة.

يجري مركز كارتر تقييمه لعملية انتخابات السودان القومية بموجب اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005،و دستور السودان الانتقالي، وقانون الانتخابات القومية، وقانون الأحزاب السياسية، وكذلك التزامات السودان الدولية. وقد قامت بعثة مركز كارتر بمهمتها بحسب إعلان المبادئ الخاص بعمليات مراقبة الانتخابات الدولية.

يغطي البيان التالي مرحلة العد والتجميع. وكان مركز كارتر قد أصدر تقريرًا بتاريخ 17 أبريل حول مرحلة الاقتراع في الانتخابات يجب قراءته متصلاً مع هذا البيان، الذي يعتبر تصريحاً أولياً.وسينشر مركز كارتر تقريراً ختامياً عند نهاية العملية الانتخابية.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

بيان حول مراحل العد والتجميع في انتخابات السودان

10 مايو 2010

يشيد مركز كارتر بجهود موظفي الاقتراع وإدخال البيانات بالسودان على عملهم لساعات طويلة خلال عملية العد والتجميع – في أعقاب خمسة أيام من التصويت – ويقدر الروح السمحة التي أبداها معظم وكلاء الأحزاب السياسية، وأفراد قوات الأمن، في دعمهم لعملية عد وتجميع هادئة نسبياً. وعلى الرغم من هذه الجهود، إلا أن المركز يفيد بأن مراحل العد والتجميع في الانتخابات القومية السودانية كانت فوضوية للغاية، وغير شفافة، وقابلة للتلاعب الانتخابي.

إنه من الأهمية بمكان، بالنسبة لانتخابات مجالس الولايات المقرر عقدها بولايات الجزيرة وجنوب كردفان، السباقات الانتخابية التي يجب إعادتها للعديد من المقاعد في كافة أنحاء السودان، أن تتخذ التدابير الضرورية لتصحيح أوجه القصور التي تم تحديدها، لضمان نزاهة الانتخابات القادمة.

بتاريخ 16 أبريل، أي بعد خمسة أيام من الاقتراع، بدأ عد الأصوات بمراكز الاقتراع في كافة أنحاء البلاد. ومن ثم نقلت استمارات النتائج إلى اللجان الولائية العليا للانتخابات للتجميع في عواصم الولايات،لتنقل بعدها نتائج كل ولاية إلى المفوضية القومية للانتخابات بالخرطوم. وقد حدث تأخير في العد في بعض المناطق ومشاكل لوجستية في استعادة بطاقات الاقتراع واستمارات النتائج.

لقد تم تطبيق نظام المفوضية القومية للانتخابات لمراحل العد والتجميع بصورة غير منتظمة، وهي مشكلة ضاعف منها الموظفين غير المدربين بشكلٍ كافٍ، والموارد الشحيحة، وانعدام الشفافية، والمشاكل اللوجستية في العديد من ولايات السودان. وعلى الرغم من أن المفوضية القومية للانتخابات صممت نظام تجميع الكتروني يحتوي على العديد من الضمانات في إدخال البيانات، إلا أن العملية لم يتم إتباعها كما هو مقرر،مما حال دون عمل خطوات التحقق والفحص الرئيسية الشيء الذي أضعف من دقة النتائج. في بعض الحالات لجأ المسئولون إلى التجميع اليدوي متجاهلين التدابير الخاصة بحماية البيانات والمقررة من قبل المفوضية القومية للانتخابات. ويدعو مركز كارتر المفوضية القومية للانتخابات للتحقق، بشكل شامل، من النتائج التي تتلقاها من اللجان الولائية العليا للانتخابات، لضمان ألا تتعرض نزاهة الانتخابات للمزيد من التقويض.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

يحق للمفوضية القومية للانتخابات إعلان النتائج النهائية خلال 30 يوماً بعد انتهاء الاقتراع[1]. وحيث أن النتائج الكاملة لمحطات الاقتراع لم تتوفر بعد، فإن قدرة المرشحين على الطعن في النتائج محدودة للغاية. إن الإعلان السابق لأوانه للنتائج النهائية سيعيق من لجوء المرشحين للطعن في نتائج الانتخابات. على كل من المفوضية القومية للانتخابات، والمحكمة، استخدام سلطتها لضمان إمكانية رفع الشكاوى والطعون على أساس النتائج المنفصلة لكل محطة اقتراع على حدا، متى تم التوفر عليها[2].

ظل مراقبو مركز كارتر متواجدين في كل ولايات السودان[3] لمراقبة عملية العد والتجميع بمحطات ومراكز الاقتراع، ومراكز البيانات بالولايات، ومركز البيانات القومي بالخرطوم. إن التصريحات الواردة في هذا التقرير مستقاة من الملاحظات المباشرة لمراقبي مركز كارتر وموظفيه الرئيسيين.

العد

تمثل عملية العد الدقيقة والخالية من التمييز، ويشمل ذلك إعلان النتائج، وسيلة جوهرية لضمان أن الحق الأساسي في الانتخاب تم الوفاء به.[4] يلاحظ مركز كارتر عجز مسئولي الانتخابات عن إتباع الإجراءات الإدارية السليمة، وموافقة عدد بطاقات الاقتراع التي تم استلامها مع العدد الذي تم إحصاءه (أي، صالحة، غير صالحة، تالفة، غير مستخدمة)، الأمر الذي نجم عنه إكمال عدد كبير من استمارات النتائج بصورة غير دقيقة. لقد خلق الفشل في التوفيق السليم بين عدد الأصوات المدلى بها في محطات الاقتراع عبئاً كبيراً على اللجان الولائية العليا، وجعل عملية فرز النتائج عرضة للتلاعب في المراحل اللاحقة.

بدأ العد، في معظم المناطق، في 16 أبريل، أي اليوم التالي لانتهاء مرحلة الاقتراع، وذلك وفقاً للتوجيهات الصادرة من المفوضية القومية للانتخابات. إلا أن العد ابتدأ مباشرةً بعد قفل باب الاقتراع في كل من النيل الأزرق والقضارف وأعالي النيل، الشيء الذي أظهر أن بعض المناطق لم تتلق التوجيهات الكافية، ولم يحصل العاملون في محطات الاقتراع على فترة الراحة المقررة لهم.

---

1 قانون الانتخابات القومية، المادة 82

2 سبق وأن أظهرت المفوضية القومية للانتخابات سلطتها التقديرية في تغيير فترة الشكاوى عندما تأجل توقيت بدءها إلى ما بعد اعلان نتائج الانتخابات الرئاسية

3 لم يتمكن مركز كارتر من مراقبة عملية التجميع الكامل في غرب دارفور لمحاذير أمنية، وسحب مراقبيه قبل انتهاء التجميع.

4 العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية، المادة 25(ب)

شهد مركز كارتر في كل من شرق الاستوائية، وجونقلي، والبحيرات، وجنوب كردفان، وأعالي النيل قيام وكلاء الأحزاب السياسية بمساعدة مسئولي الاقتراع في عد البطاقات، إلا أن المركز لا يسعه أن يخلص إلى أن هذه الممارسة تمت بنية خبيثة. شارك أفراد الأمن في غرب دارفور وشرق الاستوائية في عملية العد مما يتنافى والإجراءات الانتخابية[5].

أورد مراقبو مركز كارتر أن البطاقات الانتخابية كثيراً ما تعتبر غير صالحة عندما لا توضع فيها العلامة بدقة داخل الدائرة المخصصة، وذلك حتى عندما يبدو أن مقصد الناخب واضح وظاهر. بحسب القسم 77 من قانون الانتخابات القومي لعام 2008 تعتبر البطاقة سليمة طالما أن خيار الناخب يمكن تحديده بدرجة معقولة دون أية شكوك. وهو أمر يتماشى أيضاً مع أفضل الممارسات الدولية .

لم يتم استكمال الاستمارات على النحو الصحيح بطريقة مكررة، كما لم يتم عرضها خارج مراكز الاقتراع كما تقتضي دواعي الشفافية[6]. لقد كان هناك قدر من انعدم الاتساق في إعلان النتائج في محطات الاقتراع، حيث تباينت الممارسة من ولاية إلى أخرى. لقد ساعد الإعلان الفوري للنتائج، على مستوى محطات الاقتراع، مباشرةً بعد إكمال العد، ساعد على زيادة شفافية العملية. هذا ويمثل الفشل في إعلان النتائج في كل المواقع فرصة مهدرة لتحسين الثقة في نزاهة نتائج الانتخابات على مستوى المجتمع المحلي.

استعادة المواد الحساسة

إن المشاكل اللوجستية، التي أخرت توزيع بطاقات الاقتراع على الدوائر الانتخابية على مستوى البلاد، أعاقت كذلك استعادة صناديق الاقتراع، واستمارات النتائج، والشكاوى الرسمية، والمواد الحساسة الأخرى بنهاية العد. وفي جنوب كردفان وعلى امتداد جنوب السودان، تأخرت استعادة هذه المواد من المناطق الريفية لعدة أيام بسبب مشاكل النقل. زاد هذا الأمر من قابلية التلاعب وأخر بدء مرحلة التجميع في

[5] المفوضية القومية للانتخابات، دليل الاقتراع والفرز لمسئولي الانتخابات، ص 27؛ في أحد مراكز الاقتراع في الفاشر كان أفراد الأمن هم الجهة الوحيدة التي تقوم بعد الأصوات.

[6] يعتبر عرض النتائج على مستوى مراكز الاقتراع من أفضل الممارسات الدولية المعترف بها. أنظر على سبيل المثال، معهد جنوب افريقيا الانتخابي ومنبر مفوضيات الانتخابات لمجموعة افريقيا الجنوبية التنموية، مبادئ إدارة ومراقبة الانتخابات، ص 26. دعم الوصول إلى المعلومات يعتبر أحد التزامات السودان، أنظر مثلاً، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 13(ب)

بعض الولايات. لقد كانت مساعدة بعثة الأمم المتحدة في السودان في نقل المواد الانتخابية من المواقع النائية إلى عواصم الولايات غاية في الحيوية.

التجميع

أفاد مراقبو مركز كارتر أن عملية التجميع كانت فوضوية تعوزها الشفافية في كل البلاد، مما أثار أسئلة جدية حول دقة نتائج الانتخابات. إن نزاهة العملية قوضت عبر سلسلة من المشكلات، ويشمل ذلك التدريب غير الكافي لموظفي إدخال البيانات، والفشل في استخدام الضمانات المرساة ضد تزوير النتائج أو الإخلال بها، وأوجه القصور في تصميم برامج التجميع الالكترونية، وتعديل النتائج المخالفة للإجراءات القياسية. وبينما كان تعديل النتائج، في أحيان كثيرة، محاولة لتصويب أخطاء رياضية، إلا أنه تم تغيير الأرقام جزافاً في بعض الحالات دون توضيح شافي.

لاحظ مراقبو مركز كارتر في مراكز التجميع الولائية مشكلات واسعة النطاق في الغالبية العظمى من استمارات النتائج التي عالجها موظفو إدخال البيانات. وشملت المشكلات الشائعة أخطاء الموظفين، والحسابات الرياضية الخاطئة، والتباين في توافق البيانات في استمارات النتائج. لاحظ مراقبو مركز كارتر، بشكل مباشر، وجود عدد من الاستمارات ذات الأخطاء الفادحة، بما في ذلك استمارات أعيدت فارغة، أو تنقصها معلومات ضرورية مثل مركز الاقتراع، محطة الاقتراع، معلومات عن الدائرة الانتخابية، أو نتائجها. كانت هذه مشكلة روتينية لوحظ وقوعها في مراكز بيانات في 16 ولاية. لقد أورد المراقبون تكرر خلو الاستمارات من الختم، أو من التوقيعات الكاملة لرئيس المركز الانتخابي أو وكلاء الأحزاب السياسية، وهي تدابير القصد منها إبراز قبول النتائج الواردة من جانب ذوي الشأن المعنيين.

على المفوضية القومية للانتخابات التعامل مع مزاعم عدم الدقة والتي أثيرت في العديد من الدوائر الانتخابية والولايات، وذلك بغرض بناء ثقة الجمهور في النتائج.

الوصول إلى مراكز التجميع

واجه وكلاء الأحزاب السياسية، وكذلك المراقبون المحليون والدوليون مصاعب في الوصول إلى ومراقبة عملية التجميع. ويتعارض دور أجهزة الأمن والعاملين في اللجان الولائية العليا في منع أو حصر وصول

وكلاء الأحزاب السياسية والمراقبين الدوليين والمحليين إلى مراكز التجميع ، مع أحكام قانون الانتخابات القومي، المادة 80، كما يتعارض مع التزامات السودان، ومع أفضل الممارسات الدولية والإقليمية.[7]

في سبع ولايات تم منع مراقبي مركز كارتر منعاً كاملاً أو منحوا فرصة محدودة جداً للوصول إلى عملية التجميع، في تعارض مع مذكرة التفاهم الموقعة مع المفوضية القومية للانتخابات. لقدُ منع مراقبو مركز كارتر في الفاشر، شمال دارفور، وعلى نحو متكرر، من مراقبة التجميع، ليتضح أن اللجنة الولائية العليا كانت تعقد جلسات ليلية للتجميع رغم إعلامها من قبل العاملين في إدخال البيانات أن مركز البيانات الولائي قد تم إغلاقه في السادسة مساءً. هذا وقد وجد المراقبون في كل من الخرطوم وجنوب دارفور أن عمليات تجميع موازية كانت تتم في عدة مواقع – أحدها مركز البيانات الرسمي الذي تمكن المراقبون من الوصول إليه، والآخر حيث تمت عمليات تجميع يدوية وكان الوصول إليها محدوداً. وأورد مراقبو المركز في أعالي النيل أن عمليات تجميع الاستمارات برمتها كانت تتم، كما يبدو، بطريقة يدوية، في غرفة مغلقة كان وصول المراقبين إليها محدود، وغاب عنها بوضوح وكلاء الأحزاب السياسية والمراقبون.

من جهة أخرى كانت شارات اعتماد المراقبين المحليين التي تم إصدارها لبعض المنظمات صالحة لتغطي الفترة من 11 حتى 18 أبريل فقط، الأمر الذي حد من قدرة هذه المنظمات مراقبة كامل عملية التجميع. و في بعض الحالات لم يسمح مسئولو اللجان الولائية العليا للمراقبين السودانيين ووكلاء الأحزاب السياسية بالوصول إلى مراكز التجميع. ذلك بينما كانت غرف مراكز البيانات في 4 لجان ولائية عليا مكتظة الأمر الذي حد من عدد المراقبين الذين يمكنهم التواجد في وقت واحد. إن نقص وعي المراقبين المحليين ووكلاء الأحزاب السياسية بأنه من المسموح لهم الوصول إلى مراكز التجميع ساهم في أن يكون تواجدهم محدوداً.

تحضيرات غير كافية للتجميع

لاحظ مراقبو مركز كارتر في تسع ولايات أن المسئولين لم يقوموا، بصورة عامة، بالتحضيرات الكافية لإجراء التجميع. في إحدى هذه الولايات المتأثرة نقل المراقبون أن ست لجان ولائية عليا لم تبدأ في تعيين وتدريب العاملين الضروريين للعملية إلا بنهاية العد. تم إكمال كتيب العمل في 12 أبريل ولم تتلقى

[7] تدعم التزامات السودانية الدولية وصول وكلاء الأحزاب السياسية والمراقبين المحليين للعملية، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، المادة 25؛ مكتب المفوض العالي لحقوق الإنسان، ملاحظة عامة 25، الفقرة 20. تشترط أفضل الممارسات الدولية والإقليمية وصول المراقبين الدوليين للعملية، معهد جنوب افريقيا الانتخابي ومنبر المفوضيات الانتخابية لمجموعة افريقيا الجنوبية التنموية، مبادئ إدارة ومراقبة الانتخابات، ص 26، آيديا الدولية، *الهيكل القانوني*، ص 77-78.

اللجان الولائية العليا نسخاً منه إلا قبل أيام فقط من بداية التجميع، مما لم يفسح إلا وقتاً محدوداً للتعود على النظام المعقد. أدى ذلك إلى التأخير في أو عدم كفاية تدريب العاملين في إدخال وإدارة البيانات.[8] أوقف التأخير في دفع حقوق العاملين عملية التجميع بصورة مؤقتة في ولايات الاستوائية الوسطى، وشرق الاستوائية، وشمال بحر الغزال، وجونقلي، والبحيرات، كما حدثت مشاجرات ومواجهات عدة على مقربة من مكاتب اللجان الولائية العليا.

الانتقاص من ضمانات التجميع

بهدف ضمان كشف الأخطاء الحسابية الفعلية وتحديد الحالات التي تكون فيها النتائج موضع للشك، طورت المفوضية القومية للانتخابات نظاماً مزدوجاً لإدارة إدخال البيانات يقوم على جدول (إكسل) يستخدم بالتزامن مع نظام أكثر تطوراً لإدارة النتائج[9]. وذلك بحيث يمكن القول بأنه فقط عند استخدام النظامين تكون الضمانات الملائمة لعزل النتائج التي تتطلب مزيداً من التقصي والتصويب قد تم إنفاذها. ويتضمن نظام إدارة النتائج تحذيرات مدمجة داخلياً تنبه إلى ضرورة تقصي محطات الاقتراع التي تشوبها مخالفات محتملة عديدة، على سبيل المثال، عندما يكون عدد الناخبين المشاركين أكثر من 95% من عدد الناخبين المسجلين، أو عندما يكون العدد الكلي لبطاقات الاقتراع المحررة للناخبين أعلى من عدد الناخبين المسجلين أو الناحبين المشاركين[10]. إذا نشط أي عامل من عوامل الحجْر الإحدى عشر، يتم التنبيه إلى البيانات الداخلة، ومن ثم يجب ألا تمرر تلك البيانات حتى يجرى تحقيق كاف وتتخذ إجراءات التصويب.

مع ذلك، فقد أفاد مراقبو مركز كارتر في أكثر من نصف الولايات التي تمت مراقبتها، أن اللجان الولائية العليا لم توظف إلا مكوناً واحداً من فقط من مكونات النظام الالكتروني، مما حال دون تطبيق ضمانات إدارة النتائج بصورة ملائمة وفتح الباب أمام أفعال قد تنتقص من نزاهة العملية.

لقد أُغفلت الضمانات الحاسوبية التي يوفرها نظام إدارة النتائج، أو تم تجاوزها كلياً من قبل العاملين في إدخال البيانات في عدد من الولايات، وذلك حتى في مراكز البيانات التي استخدمت النظامين كما هو

[8] في أعالي النيل، لم يصل المدرب على تدريب البيانات حتى 19 أبريل،أي أربعة أيام بعد نهاية فترة الاقتراع.

[9] القسم 4.2، كتيب العمل لمعالجة نتائج الانتخابات، المفوضية القومية للانتخابات.

[10] بداية الأمر، تم تصميم مؤشر الحجر التاسع الخاص بالمفوضية القومية للانتخابات لعزل الاستمارات التي تبلغ فيها نسبة التصويت لمرشح واحد 85%. لكن، تم تغيير هذا المؤشر في منتصف عملية التجميع إلى مستوى 95% من أجل تيسير العملية.

مقرر. كان هنالك مستوى مرتفع من النتائج المحجوزة في معظم الولايات؛ كما أفادت مصادر مطلعة أنه ما بين 25 إلى 30% من الاستمارات نشطَّت ضمانات البرامج الالكترونية، مع وجود مستويات أعلى من نتائج البيانات المحتجزة في ولايات الوحدة، و الاستوائية الوسطى، وشمال كردفان، والبحر الأحمر، وواراب، والقضارف.

إن الفشل في تطبيق الضمانات الأساسية بصورة متسقة يُعتبر نقطة ضعف حاسمة في تطبيق نظام إدارة النتائج. هذا وقد أطلعت مصادر موثوقة مركز كارتر أن المفوضية القومية للانتخابات،طوال فترة عملية التجميع، نصحت مسئولي الانتخابات في كل الولايات باعتماد نظام يدوي للإحصاء بشكل رئيسي، وذلك بالتوازي مع نظام معالجة البيانات في أحيان، وفي أحيان أخرى بالتخلي عن التجميع الرقمي كلية.

يبدو أن هذه الخطوة تمت بدافع من الرغبة في الإسراع بإخراج النتائج الأولية، وكذلك بسبب الانزعاج من تكرار حجر النتائج على نحو مرتفع نسبة لوجود استمارات نتائج إشكالية. لم يتم تقديم أية توجيهات أو أي تدريب على إجراء التجميع اليدوي، ما نجم عنه نقص في قياسية العملية. هذا وقد أطلعت اللجنة الولائية العليا في ولاية الخرطوم المراقبين أن عملية إدخال البيانات تعطلت بسبب مخاوف جدية حول جودة العديد من الاستمارات، الأمر الذي قاد المفوضية القومية للانتخابات للتدخل وتأسيس مركز ثانوي للتجميع اليدوي.

في هذا المركز الثانوي، اتسمت العملية بالفوضى الشديدة، في ظل وجود استمارات إحصاء تفتقر إلى التنظيم والتأمين على نحو ملائم. أورد المراقبون قيام مسئولي الانتخابات بتجميع النتائج في أوراق متفرقة سائبة، وفي استمارات تم تصميمها بصورة غير دقيقة في معظم الولايات. لقد قوض التجميع اليدوي غير المخطط له دقة عملية النتائج. في التطبيق المثالي، يجب أن تعيق أنظمة إدارة النتائج محاولة اللجان الولائية العليا والمفوضية القومية للانتخابات لتجاوزها بصورة جزافية دون حل التفاوتات.

ذلك و في ربع الولايات تحت المراقبة على الأقل، لوحظ قيام العاملين في إدخال البيانات بتعديل استمارات النتائج إما بزيادة أو بتقليل كل من عدد الأصوات غير الصالحة وعدد الأصوات التي حصل عليها مرشحون، وذلك من أجل موائمة الأرقام. يطرح هذا الأمر شكوكاً جدية حول دقة النتائج ويجعل من تتبع كيفية عد النتائج وكيفية حل التفاوتات في كل مركز بيانات أمراً صعباً.

هذا وبينما تم القيام بتعديلات في استمارات النتائج باستخدام قلم أحمر وبإضافات الأحرف الأولى لجعل التعديل يبدو ظاهراً وقابلاً للتتبع، إلا أنه من المستحيل في بعض الحالات تحديد أين ومتى تم القيام بهذه التصويبات ومن قبل مَنْ، الأمر الذي يقلل من المحاسبية.[11] .

تُشير المشكلات التي أُبلغ عنها في عملية التجميع إلى العديد من الجوانب افتقرت فيها العملية إلى الضمانات والشفافية الحاسمة، مما يفتح الباب للتلاعب. وبينما يمكن إيعاز بعض الحالات إلى الخطأ أورد مراقبو مركز كارتر، في سبعة مراكز بيانات ولائية على الأقل، أن هنالك عدداً مقدراً من مراكز الاقتراع التي تظهر أنماط اقتراع مشكوك فيها أو بيانات تستوجب التحقيق.[12] على سبيل المثال، لاحظ المراقبون أن عدد من المراكز بلغت فيها نسبة الاقتراع 100% بما في ذلك همشكوريب وكسلا، أو مراكز نال فيها مرشح واحد أو حزب واحد 100% من الأصوات، كما هو الحال في كسلا والبحر الأحمر لصالح المؤتمر الوطني، وفي شرق الاستوائية وواراب لصالح الحركة الشعبية لتحرير السودان. لاحظ المراقبون في ولايات شرق الاستوائية، والخرطوم، والوحدة، وغرب دارفور استمارات نتائج تجاوز فيها عدد الناخبين المشاركين في الاقتراع عدد الناخبين المسجلين.

في غياب ضمانات نظام الحجر quarantine system، تزداد صعوبة كشف وتقصي نتائج مراكز الاقتراع الإشكالية. يجب على المفوضية القومية للانتخابات النظر في إمكانية عزل المحطات والدوائر التي تشهد شكوكاً جدية حول دقة النتائج.

من المفهوم أن نتائج محطات الاقتراع يمكن استبعادها من حساب النتائج النهائية بموافقة المفوضية القومية للانتخابات أو ضابط الانتخابات العائد في الحالات التي يتم فيها تحديد تجاوزات كبيرة. إلا أن كتيب العمل التابع للمفوضية القومية للانتخابات لا يضع تعريفاً واضحاً لمستوى التجاوزات التي تعتبر كبيرة، ولا يحدد ما يتعين القيام به للتحقق من أن النتائج غير سليمة لتضمن في السجل النهائي. يحث المركز المفوضية القومية للانتخابات على بذل جهود معقولة للحيلولة دون تقويض حق الاقتراع دون وجه حق. من أجل إنجاز هذا التفويض يجب القيام بتحقيق متعمق في الأعمال الكتابية وبطاقات الاقتراع المعنية، إن لزم الأمر، قبل استبعاد نتائج المحطات الاقتراع المنفردة.

---

[11] في واراب، لاحظ المراقبون استخدام أقلام قابلة للمحو، وهي محظورة صراحةً، بدلاً عن الأقلام الحمراء المطلوبة بحسب القسم 5.3 من كتيب العمل لمعالجة نتائج الانتخابات الذي أصدرته المفوضية القومية للانتخابات.

[12] بداية الأمر، تم تصميم مؤشر الحجر التاسع الخاص بالمفوضية القومية للانتخابات لعزل الاستمارات التي تبلغ فيها نسبة التصويت لمرشح واحد 85%. لكن، تم تغيير هذا المؤشر في منتصف عملية التجميع إلى مستوى 95% من أجل تيسير العملية.

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

مراجعة المفوضية القومية للنتائج قبل إعلان النتائج النهائية

من الأهمية بمكان أن تبذل المفوضية القومية للانتخابات أقصى جهد لضمان أن تكون المعلومات المنشورة دقيقة ومتسقة وشاملة، قبل إعلان النتائج النهائية. ونظراً لمباعث القلق تجاه ضعف عمليات التجميع في كافة أنحاء السودان و التعديلات التي أجريت على إحصاءات أصوات المرشحين المدونة على استمارات النتائج دون تخويل، فان مركز كارتر يدعو المفوضية القومية للانتخابات إلى إجراء مراجعة داخلية شاملة للنتائج المقدمة من اللجان الولائية العليا للانتخابات، وخاصةً في الحالات التي كانت فيها النتائج مبنية على التجميع اليدوي أو شهدت انحرافاً عن الإجراء المعياري. وينبغي أن يشمل ذلك خطوات لتحديد وتقصي نتائج محطات الاقتراع التي قد تكون غير صحيحة، والتحري في شكاوى ومزاعم التزوير، مع إعادة العد اليدوي لبطاقات الاقتراع متى دعت الحاجة، والتحري في أي نتائج أُحتجزت في السابق بواسطة نظام إدارة النتائج الالكتروني لضمان الصدقية وثقة العامة في مجمل النتائج.

النتائج على مستوى محطات الاقتراع

كي يتمكن الجمهور وغيرهم من ذوي الشأن من التحقق من صدقية النتائج، ولزيادة الثقة العامة من الضروري أن تقوم المفوضية القومية للانتخابات بنشر النتائج النهائية لكل الانتخابات منفصلة ومفردة لكل محطة من محطات الاقتراع في وسائل الإعلام القومية، وفي الجريدة الرسمية للدولة (الغازيتا)، وعلى موقع المفوضية القومية للانتخابات على شبكة الانترنت، وكذلك يتعين على المفوضية القومية للانتخابات القيام بكشف النتائج المفصلة لكل المراكز التي تم استبعادها من السجل النهائي مع بيان أسباب استبعادها. كما يجب على المفوضية القومية للانتخابات النظر في أمر عرض كل استمارات النتائج لدى كل من اللجان الولائية العليا للانتخابات والمفوضية القومية للانتخابات.إن هذه الخطوات تتسق مع المعايير السليمة إقليمياً ودولياً حتى تلبي استحقاق حرية الوصول إلى المعلومات ومكافحة الفساد[13]

الطعون والاستئنافات الانتخابية

[13] العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 19، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المادة 10(أ) اتفاقية منع ومحاربة الفساد مادة 9

ظلت النتائج معلقة، بالنسبة للعديد من المكاتب الانتخابية، وسيتم إعلانها بشكل منتظم، إضافة إلى ذلك فإن النتائج التي تم إعلانها تعتبر نتائج مؤقتة إلى حين نهاية الفترة الزمنية التي ينص عليها قانون الانتخابات القومية والتي يمكن في غضونها رفع الشكاوى للمحكمة العليا. وفقاً لأحكام المادة (81) من قانون الانتخابات القومية فإن الفترة الزمنية لرفع الشكاوى حُدِّدت بسبعة أيام من التاريخ الرسمي لإعلان الفائز في كل سباق انتخابي بعينه. ويكون لدى المحكمة أسبوعين للتوصل إلى حكم في القضايا المرفوعة. إن تحديد موعد أخير لتسليم والنظر في الشكاوى يتماشى مع الالتزامات بضمان إجراء معالجة في الوقت المناسب [14]. إلا أن هنالك افتقار ملحوظ للمعلومات فيما يتعلق بعملية الاستئنافات. يتعين على المفوضية القومية للانتخابات، لضمان الوعي بالمعالجات القانونية، توضيح إجراءات الاستئناف والتأكد من أن لدى المرشحين القدرة والموارد لتسليم الشكاوى اللازمة. إن المركز قلق، على نحوٍ خاص، بشأن أن الاستئنافات تُرفع فقط في الخرطوم، الأمر الذي يفاقم العبء المالي والمادي للمرشحين في المناطق التي تبعد عن العاصمة. على المفوضية القومية للانتخابات النظر في أمر السماح بأن تقدم الاستئنافات بعد نشر نتائج كل محطة اقتراع على حدا، وأن تراعي المرونة في تطبيق مطلوب الموعد النهائي لتقديم الاستئنافات.

إن توفير المفوضية القومية للانتخابات لآلية استلام الشكاوى(عبر استمارة رقم 7 ،استمارة الشكاوى) من الأحزاب السياسية في مراكز الاقتراع لاقى ترحيباً. إلا أن المراقبين كثيراً ما أبلغوا عن غياب استمارة (7) في محطات الاقتراع، مما يحرم الأطراف المتظلمة من حقها في تقديم شكاوى، وتأسيس سجل قانوني بالشكاوى المستلمة. والمعيب أنه عند تسليم استمارات الشكاوى إلى اللجان الولائية العليا للانتخابات، لا يتم أي بيان لما سيعقب تلك الخطوة. ومن دون عملية منظمة لإدارة الشكاوى فإن فائدة الاستمارة خفضت إلى دليل محتمل على وجود طعون ضد النتائج. إن إجراء استمارة الشكاوى يحصر حق الشكوى في الأحزاب السياسية والمرشحين فقط، وبهذا يحرم المقترعين وموظفي الاقتراع، والمجتمع المدني من أي آلية لرفع الشكاوى. كما كانت استمارات الشكاوى غير متوفرة وغير قابلة للتطبيق أثناء عمليات التجميع وإدخال البيانات، وبهذا تُجرد هذه المرحلة الانتخابية الحرجة من الاعتراضات الموثقة. وبينما قادت بعض استمارات الشكاوى إلى حلول فورية في الموقع أثناء عملية عد الأصوات في محطات اقتراع معينة، إلا أن الآلية أخفقت في ضمان الحق العام في معالجة ناجعة، خاصة خلال معالجة النتائج[15].

[14] الميثاق الافريقى لحقوق الإنسان والشعوب المادة 7 –الميثاق الافريقى حول الديمقراطية، والانتخابات و الحكم، المادة 17 (2)

[15] العهد الدولي ,المادة 2 (3)– بروتوكول 1حول حقوق المرأة، و الميثاق الافريقى لحقوق الإنسان والشعوب المادة 25

الانتخابات التي ستعاد جدولتها

يحث مركز كارتر المفوضية القومية للانتخابات على القيام بالإعداد للاقتراع في الدوائر الأربعين التي عُلِّقت فيها الانتخابات، أو تلك التي يلزم فيها إعادة الاقتراع، إلى جانب الانتخابات التي تم تأخيرها من قبل في ولايات الجزيرة، وجنوب كردفان، وذلك بأعجل ما تيسر. وبالنظر إلى التوترات السابقة في جنوب كردفان، فإن تأخير الانتخابات ، دون داع، قد يفاقم مشاعر الإقصاء الراهنة. هذا ويجب القيام بخطوات على صعيد كافة المناطق من شأنها ضمان تحسن جوهري في قوائم المقترعين في الانتخابات التي ستُجرى مستقبلاً، ويشمل ذلك زيادة المدة الزمنية المقررة للنشر العام والتصويب. كما يجب أيضاً استخدام إجراءات شفافة لإدارة عمليات عد وتجميع النتائج.

وبالنظر قدماً، يمكن للمفوضية القومية للانتخابات أن تساعد في ضمان تحسن الثقة والدقة في نتائج الانتخابات وذلك بضمان توفير تدريب ملائم لكل موظفي إدخال البيانات، والتقيد بالسياسات و التدابير الموضوعة للتجميع، ونشر النتائج وعرضها على الجمهور في الوقت المناسب على مستوى محطة الاقتراع. علاوةً على ذلك، فإنه من المهم أن تعمل كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان بجد لضمان سلامة وأمن مركز الاقتراع و موظفي مركز البيانات خلال مجمل العملية، بجانب ضمان أن تلعب قوات الأمن دوراً بناءً لا يضعف أو يقوض إرادة الشعب.

الحوادث الرئيسية والعنف

لاحظ مراقبو مركز كارتر،بخلاف المصاعب الإدارية والفنية التي صاحبت مرحلة العد والتجميع، وقوع حوادث خطيرة من الترهيب، والاعتقال التعسفي، والعنف، مورست ضد موظفي إدارة الانتخابات، ووكلاء الأحزاب، والمواطنين.

هذا وتقدر مصادر حكومية أن 22 مواطناً قضوا في القتال الذي استعر بين مجموعات قبلية في دائرة شرق الجبل بجنوب دارفور[16] بينما تقدر مصادر أخرى موثوقة عدد القتلى ما بين 100-300 قتيل. ولم يجري تأكيد للتقارير حول عدد القتلى وانتماءات العناصر الرئيسية منهم، ويعود ذلك ،من ناحية، إلى أن محققي حقوق الإنسان من القوات الهجين (اليوناميد) لم يتمكنوا من الوصول إلى مناطق النزاع.

[16] قالت حكومة الجنوب أن القتال كان بين مجموعات قبلية، بينما أورد مصدر آخر أنه كان بين حرس الحدود التابع للاستخبارات(قوة حكومية مجلوبة بشكل واسع من قبيلة واحدة)، ومدنيين مسلحين من قبائل أخرى.

إن مسئولية ضمان حماية المواطنين تقع بشكل أساسي على عاتق حكومة السودان[17]. علاوةً على ذلك، فإن القيود على حرية الحركة تثير أيضاً الأسئلة حول الحقوق المدنية والسياسية التي يتمتع بها المواطنون السودانيون أثناء الانتخابات، وخاصةً في إقليم دارفور.

إضافةً إلى ذلك، ذكرت تقارير أن القتال بين ذات المجموعتين تسبب في إيقاف الاقتراع مبكراً في دائرة كاس المجاورة لشرق الجبل. وعلى نحوٍ مشابه، تأثرت عملية العد إذ أن بطاقات الاقتراع جرى عدها بعيداً عن كثير من مراكز الاقتراع بسبب الأوضاع الأمنية.

أورد مراقبو مركز كارتر عدداً من حوادث العنف خلال مرحلة العد والتجميع في منطقة غرب الاستوائية. ففي الدائرة رقم 23 يانقيري أُحرقت بطاقات الاقتراع المخزنة، غير أن استمارات النتائج الأصلية كان قد تم تسليمها إلى اللجنة الولائية العليا، مما حد من التأثير السلبي لهذا الفعل على المدى الطويل، إلا أنه، في الدائرة رقم 6 ييري، أحرقت بطاقات الاقتراع واستمارات النتائج قبل نقلها وبذا لم يتم إنقاذها . إن تدمير مواد الانتخابات لهو أمر يستدعي الشعور بالقلق، ويتعين إجراء تحقيق في الملابسات المحيطة بالحريق. ويرحب المركز بإعلان المفوضية القومية للانتخابات تضمين الدائرة رقم 6 ييري في قائمة إعادة التصويت المحدد لها شهر يونيو القادم.

في اليوم الرابع والعشرين من شهر إبريل قامت سلطات الولاية في يامبيو بولاية غرب الاستوائية بالاستيلاء على مقر اللجنة الولائية العليا للانتخابات، وتم استبدال الحراس، بما في ذلك الحرس الشخصي لرئيس اللجنة الولائية العليا، بعناصر شرطة آخرين من بينهم جنود في الزي الرسمي للشرطة. ووفقاً لرئيس اللجنة الولائية العليا، فإن اللجنة الولائية لم تطلب كما أنها لم تُخطر بهذه الاستبدالات. لم تكن قوات الشرطة الجديدة وجنود الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين تم نشرهم خارج مقر لجنة الانتخابات وحول المدينة من قوات الشرطة المحلية. و أعقب ذلك قيام الجيش الشعبي باعتقال رئيس مركز البيانات وأحد مساعديه، حيث أخذا إلى ثكنات الجيش الشعبي و عوملا بخشونة، هذا وقد لجأ الموظفان المذكوران، بعيد إطلاق سراحهم، للاختباء. يتعين على كلٍ من المفوضية القومية للانتخابات،

[17] العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 9(1).

وحكومة جنوب السودان القيام بخطوات تضمن أن سيادة حكم القانون يتم احترامها، وأن موظفي إدارة الانتخابات بمنأى عن التهديد أو التعرض للاحتجاز أو الاعتقال غير القانوني[18].

لاحظ مركز كارتر في ولاية الاستوائية الوسطى، أن استمارات النتائج على مستوى انتخابات الولاة في محطات الاقتراع في الدوائر الولائية الأربعة في مقاطعة تيريكيكا تتسم بنسبة مشاركة مرتفعة بشكل كبير(+ 90بالمائة) مقارنةً بنسب المشاركة في مناطق أخرى من الولاية، أو على مستوى سباقات تنفيذية أخرى(44-48 بالمائة). وفي تيريكيكا، يبدو أن هناك أصوات أضيفت إلى رصيد الحاكم الحالي، مما وسع من هامش فوزه الواضح. وفي برهنة مثيرة للقلق على التدخل من جانب قوات الأمن، أورد مسئول في اللجنة الولائية العليا أنه بتاريخ 27 ابريل اقتحم مسلحون مجهولو الهوية مكاتب ومخزن اللجنة الولائية العليا في جوبا، وأزالوا أجهزة الحاسوب ونتائج انتخابات سباق الولاة من 14 دائرة دون مبرر. وبينما تم فتح محضر بالحادث لدى الشرطة، لم يظهر تفسير مقنع حتى الساعة كما لم يجرى تحقيق متعمق حول الحادث.

وفقاً لمراقبي مركز كارتر، والمراقبين المحليين، ووكلاء الأحزاب، والمرشحين، أن الانتخابات في ولاية الوحدة عانت من عمليات ترهيب، وعنف، وأخطاء إدارية، ومؤشرات تلاعب، واسعة النطاق. وتعتبر مقاطعات اللير وباريانق المناطق الأكثر إثارةً للجدل، مما يثير التساؤل حول مدى دقة ونزاهة النتائج في تلك المقاطعات، واحتمالية التأثير في النتائج على مستوى الولاية. وقد تقدم المرشحون من مختلف الأحزاب في مقاطعة باريانق بشكاوى عديدة تتمحور حول طرد وكلائهم خارج مراكز الاقتراع، وحشو صناديق الاقتراع،وتدمير بطاقات الاقتراع الخاصة بالمرشحين المستقلين، واستمارات النتائج غير الموقعة من وكلاء الأحزاب، واستمرار عمليات التصويت حتى بعد الإغلاق الرسمي للاقتراع في اليوم الخامس عشر من شهر إبريل، وهي كلها مزاعم تقتضي التحقيق والتقصي من قبل المفوضية القومية للانتخابات.شهد مراقبو مركز كارتر، بمركز بيانات الولاية ورود عدد مقدر من استمارات النتائج الفارغة لمنصب الوالي من مقاطعة باريانق، كما شهدوا ورود استمارات تسجل عدداً أكبر للمقترعين يفوق عدد المقترعين المسجلين في مراكز الاقتراع.و كما في أجزاء السودان الأخرى من الضروري أن تقوم المفوضية القومية للانتخابات بإعلان النتائج في كل مركز اقتراع في ولاية الوحدة ، يضاف إلى ذلك وجوب إتباع خطوات عملية الاستئناف الجارية بعناية وأن تقوم المحكمة العليا بمراجعتها.

[18] العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 9، المحكمة الافريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المادة 6

وفي ولاية الوحدة أيضاً، ومباشرةً عقب إعلان النتائج، اشتبكت قوات أمن الجيش الشعبي في بانتيو مع محتجين على النتائج، ونجم عن ذلك مقتل ثلاثة مواطنين ووقوع إصابات عديدة. يجب على حكومة ولاية الوحدة، وحكومة جنوب السودان، العمل بصورة لصيقة مع قوات الأمن لضمان فتح تحقيق حول عمليات القتل هذه.

كما وردت تقارير من شمال بحر الغزال عن مخالفات خطيرة جرت خلال عملية الاقتراع والعد، ُنسبت بدرجة كبيرة للوالي ومعتمدي المحافظات. وقد أجرى مراقبو مركز كارتر مقابلة مع رئيس أحد مراكز الاقتراع الذي كان الجيش الشعبي قد اعتقله إبان فترة الاقتراع، و قد ظهرت آثار جلية ناجمة عن تعرضه للضرب. لقد أورد ضابط الانتخابات المذكور أن هنالك ما يفوق مائة معتقل آخر من موظفي الانتخابات، ووكلاء الأحزاب، في ثكنات الجيش حيث جرى احتجازه. وبعد انتهاء عملية الاقتراع وردت تقارير إلى مراقبي مركز كارتر من سلطات الانتخابات حول استمرار عمليات التدخل، ففي محليتين قام المعتمدون المحليون مستخدمين جنود الجيش الشعبي أو عناصر أمنية أخرى بمحاولة إعاقة عملية العد وتغيير النتائج، كما جرى اعتقال أحد كبار مسئولي الانتخابات بالدائرة لمدة 24 ساعة. وأورد عدد من مسئولي الانتخابات وقوع تهديدات باعتقال رؤساء مراكز اقتراع أخرى إذا لم يقوموا بتزوير النتائج.

ووفق ما أورد أحد أعضاء اللجنة العليا للانتخابات لولاية شمال بحر الغزال فإنه قد حدث في عدة مناسبات أن قام أعوان الوالي بإدخال صناديق اقتراع محشوة إلى مراكز الاقتراع، ووجهت تهديدات إلى اللجنة العليا بالولاية حينما رفضوا الانصياع إلى توجيهات الوالي. إن هذا التدخل غير مقبول ويعرض نزاهة الانتخابات بشمال بحر الغزال للخطر، بما يتناقض مع التزامات السودان الدولية بضمان المساواة في حق الاقتراع، ومكافحة الفساد[19]. ويحث مركز كارتر حكومة جنوب السودان ضمان سلامة أعضاء وموظفي اللجنة الولائية العليا للانتخابات. إضافةً إلى ذلك يتعين على حكومة جنوب السودان، بالتنسيق مع المفوضية القومية للانتخابات، العمل مع جميع أعضاء اللجنة الولائية العليا للانتخابات، لتحديد وتعيين محطات الاقتراع التي جرت بها مخالفات، وإجراء تحقيق كامل حول ذلك.

حلت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمركز كارتر في السودان منذ فبراير 2008 بدعوة من قيادة حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان. وفي أوائل أبريل 2010 نشر مركز كارتر أكثر من 70 مراقباً

[19] العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، المادة 25 (ب) ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، المادة 18،

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

قصير المدى لمراقبة عمليات الاقتراع، و الفرز والعد والتجميع، للانتخابات القومية. قاد بعثة مركز كارتر للمراقبة كل من جيمي كارتر، الرئيس الأميركي الأسبق؛ والأخضر الابراهيمي، وزير خارجية الجزائر الأسبق وعضو لجنة الحكماء؛ والقاضي جوزيف سيندي واريوبا، رئيس وزراء تنزانيا الأسبق ؛ ود. جون هاردمان المدير التنفيذي ورئيس مركز كارتر. عقب اختتام الاقتراع يوم 15 ابريل، ظل مراقبو مركز كارتر موجودين في كل ولايات السودان لمراقبة عمليات الفرز و العد والتجميع، في مراكز ومحطات الاقتراع، ومراكز البيانات الولائية، وفي مركز البيانات القومي في الخرطوم. هذا وسيستمر موظفو مركز كارتر الأساسين، ومراقبو المركز على المدى الطويل في تقييم عمليات الشكاوى والطعون في مرحلة ما بعد الانتخابات، وحل تلك الشكاوى والطعون، وسيبقون لمراقبة تحضيرات وتنفيذ انتخابات المجلس التشريعي في ولاية الجزيرة، وجنوب كردفان، و الانتخابات الأخرى التي تمت جدولتها للإعادة.

يجري مركز كارتر تقييمه لعملية انتخابات السودان القومية بموجب اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005،و دستور السودان الانتقالي، وقانون الانتخابات القومية، وقانون الأحزاب السياسية، وكذلك التزامات السودان الدولية. وقد قامت بعثة مركز كارتر بمهمتها بحسب إعلان المبادئ الخاص بعمليات مراقبة الانتخابات الدولية.

يغطي البيان التالي مرحلة العد والتجميع. وكان مركز كارتر قد أصدر تقريرًا بتاريخ 17 أبريل حول مرحلة الاقتراع في الانتخابات يجب قراءته متصلاً مع هذا البيان، الذي يعتبر تصريحاً أولياً .وسينشر مركز كارتر تقريراً ختامياً عند نهاية العملية الانتخابية.

ملحق F

خطة مركز كارتر لنشر المراقبين

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

ملحق G

قوائم الفحص اليومي أثناء التسجيل والانتخابات

قائمة تسجيل الناخبين

قائمة تسجيل الناخبين في السودان			شعار مركز كارتر
أسماء فريق المراقبة	رقم الفريق	التاريخ	
الدائرة الإنتخابية	الولاية	وقت الوصول ص/م	
اسم مركز تسجيل الناخبين	رقم مركز التسجيل	وقت المغادرة ص/م	
ساعات عمل مركز تسجيل الناخبين ——— ص/م ——— ص/م	متنقل ☐	ثابت ☐	

احصائيات تسجيل الناخبين	
1. ما عدد الأشخاص الذين سجلوا في المركز اليوم؟ ———	4. ما عدد الأشخاص المسجلين في المركز منذ بداية عمله؟
2. هل تم تسجيل جنس المسجلين في دفتر التسجيل؟ نعم ☐ لا ☐ (إذا كان الأمر كذلك نرجو اجابة السؤالين الثالث والرابع)	5. النسبة المئوية لمجموع المسجلين من الإناث هي %
3. ما عدد المسجلين الإناث في المركز اليوم؟	6. اذا كان المركز متنقلا كم عدد الأيام التي قضاها الفريق في هذا الموقع؟

عملية مركز تسجيل الناخبين			
التعليمات: إقرأ الأسئلة جيداً وضع إشارة X بناءً على ملاحظاتك في المربع المناسب تحت عمود "ملاحظة مباشرة". ضع إشارة X في المربع " غير متوفر " اذا كنت لا تستطيع الإجابة عن السؤال او إذا لم يكن له صلة. زوّدنا بالتفاصيل في قسم التعليقات الموجود على ظهر النموذج اذا كانت اجابتك (لا) لأي سؤال، او عند وقوع أخطاء ملحوظة. ممثل المراقبين المحليين و/أو مندوبي الأحزاب السياسية إذا كان ذلك ممكناً عن ملاحظاتهم فترة ما قبل وصولك وسجل إجاباتهم في قسم "التعليقات" الواقع في أسفل النموذج، يرجى تسجيل اجاباتهم حتى لو كانت تختلف عن ملاحظاتك المباشرة، وعليك دوماً التمييز بوضوح بين ملاحظاتك المباشرة والتقارير التي تسلمها من الآخرين.			
	ملاحظة المباشرة		
	نعم	لا	غير متوفر
اسئلة تُطرح عن موظفي تسجيل الناخبين			
7. ما عدد الساعات والأيام التي يتوقع ان يعملها المسجلون دون انقطاع؟ ———			
8. هل تلقى العاملون في تسجيل الناخبين الدعم الكافي من مدير الدائرة الإنتخابية ولجنة الولاية العليا والمفوضية القومية للانتخابات كما يجب؟			
9. هل استلم المسجلون كامل أجورهم دون اي تأخير أو إشكال من اللجان الانتخابية المختصة؟			
10. هل فحص المسجلون المستلزمات لضمان تخزينها بشكل آمن قبل الإفتتاح؟			
11. هل يمتلك مركز تسجيل الناخبين الكمية الكافية من جميع المستلزمات اللازمة للتسجيل؟ رجاءً انظر في كتيب تسجيل الناخبين ص 11			
12. في كل محطة تسجيل ناخبين جديدة هل بدأ المسجلون بتسجيل المواطنين في سجل جديد وغير مستعمل؟			

(تابع)

قائمة تسجيل الناخبين (تابع)

13. هل قام موظفو التسجيل بتعبئة جميع المعلومات اللازمة بشكل صحيح على غلاف دفتر تسجيل الناخبين قبل تسجيل المواطنين؟			
14. هل يتوافر لدى موظفي التسجيل خطة واضحة لانهاء نقل مستلزمات التسجيل النهائية لمقر الدائرة الانتخابية في نهاية اليوم؟			
أسئلة تطرح عن المواطنين والمراقبين المحليين ومندوبي الأحزاب			
15. هل تم إعلام المواطنين عن عملية التسجيل من خلال برامج توعية للناخبين التي تديرها الولاية؟ ثم يسأل المواطنين والمراقبين المحليين ومندوبي الأحزاب عن رأيهم في هذه المسألة.			
16. ما متوسط المسافة التي يجب ان يسافرها المواطنون ليصلوا الى مركز تسجيل الناخبين. بناءً على معلومات من 5 مواطنين؟ _____كم			
افتتاح التسجيل الانتخابي			
17. فيما يتعلق بمراكز التسجيل المتنقلة، هل تواجد فريق تسجيل الناخبين في الموقع في الوقت والتاريخ المحدد من قبل السلطات الإنتخابية؟			
18. هل حضر مسؤولي تسجيل الناخبين (رئيس التسجيل واثنين من المسجلين)؟ اذا كانت الاجابة "لا" يرجى تدوين من كان غائبا من المسؤولين.			
19. هل كان يبدو أن مسؤولي تسجيل الناخبين متدربين تدريبا جيدا ومنظمين جيدا وأكفاء؟			
عملية تسجيل الناخبين			
20. قبل التسجيل، هل طلب من المواطنين إثبات اهليتهم بإجابة الأسئلة التالية؟ اذا لم يتم ذلك، نرجو الإشارة الى الأسئلة التي لم يتم طرحها ☐ الاسم الكامل للمسجلين ☐ جنسية المسجلين ☐ مكان إقامة المسجلين ☐ عمر المسجلين ☐ إذا ما سجل في دائرة اخرى أو مكان آخر			
21. هل سمح لكل شخص يبدو انه مؤهل للتصويت بالتسجيل ؟			
22. اذا كان لدى المسجلين أي شكوك حول أهلية المواطنين للتسجيل، فهل طلبوا اثبات للأهلية؟ (رجاءً انظر في كتيب تسجيل الناخبين ص.14 لقائمة وثائق تحديد الهوية المقبولة)			
23. هل كان يختار فريق تسجيل الناخبين للمواطنين أسئلتهم عن تعريفات بشفافية بطريقة موضوعية ومعقولة؟			
24. اذا لم يتمكن المواطن من تزويدهم بهويته لإثبات اهليته، هل كان يستخدم معرّفا أو شاهدا مناسب؟(انظر في كتيب تسجيل الناخبين ص. 15) نرجو الاشارة الى من كان الشاهد أو المعرّف. ☐ طاقم تسجيل الناخبين ☐ بائع طلبني ☐ العمدة أو الشيخ أو شاطان ☐ عضو/رئيس اللجنة الشعبية			
25. إذا كان يعتبر أي من المواطنين غير مؤهل، فهل كان يتم تحديد ذلك على أساس معايير موضوعية ومعقولة؟			
26. لجميع المواطنين المؤهلين للتصويت، هل أكمل فريق تسجيل الناخبين جميع المعلومات اللازمة بشكل صحيح في دفتر التسجيل، وفصلوا واعطوا هذا الإيصال إلى المواطن المسجل؟			

(تابع)

قائمة تسجيل الناخبين (تابع)

27. هل تم إكمال عملية تسجيل الناخبين بشكل واضح ومقروء؟			
28. هل تم توفير فريق التسجيل جميع المواطنين المسجلين عن حقوقهم ومسؤولياتهم وفقاً لصفحة 17 من كتيب تسجيل الناخبين؟ إذا لم يتم ذلك، أرجو الإشارة إلى ما لم يتم شرحه للمواطنين. ☐ حقهم في مراجعة سجل الناخبين الأولي والاعتراض عليه خلال فترة العرض ☐ يجب عليهم العودة إلى نفس الموقع (أو إلى مركز الإقتراع الأقرب إلى ذلك الموقع) في يوم الانتخابات ☐ أهمية احتفاظهم بإيصال التسجيل كإثبات لأهليتهم الإنتخابية.			
29. هل كانت العملية الإنتخابية خالية من المشاكل اللوجستية والفنية؟ إذا لم يكن هذا الحال، أرجو الإشارة إلى المشاكل التي حدثت من القائمة أدناه. ☐ مشاكل في كتب النسخة الكربونية ☐ مشاكل في التصحيح ☐ مستلزمات غير كافية أو غير مناسبة ☐ نقص في فهم العملية من جانب المسجلين أو الناخبين ☐ أمور أخرى			
30. هل يبدو أن المواطنين يفهمون العملية الإنتخابية؟			
31. هل كانت مراكز التسجيل ملائمة لتسجيل أشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة؟			
32. هل كانت مستلزمات وإجراءات تسجيل ملائمة لتسجيل الأشخاص الأميين؟			
33. هل كانت مراكز التسجيل مهيئة لاستقبال النساء والأطفال؟			
قضايا أمنية			
34. هل تم إجراء العملية الإنتخابية بطريقة سلمية ومنظمة؟			
35. هل كان المواطنين قادرين على التسجيل بدون أي تهديد أو مضايقة أو عنف؟			
36. هل تواجدت قوات وشرطة الأمن خارج مركز الإقتراع (على الأقل على بعد 10 أمتار)؟ أرجو الإشارة إلى قوات الامن المتواجدة ☐ شرطة السودان ☐ القوات المسلحة السودانية ☐ الجيش الشعبي لتحرير السودان ☐ الأمن الوطني ☐ المخابرات العسكرية ☐ غير ذلك			
37. في حال تواجدهم، هل لعبوا دورا ايجابيا في العملية الانتخابية بدون اي تدخل في الانتخابات وبدون دخول مركز الإقتراع عالم يطلب منهم رئيس تسجيل الناخبين ذلك لهدف معين؟			
المراقبة			
38. هل حضر المراقبون المعتمدون إلى مركز التسجيل؟ أرجو تزويدنا بقائمة بأسماء المنظمات التابعة لشبكة المنظمات غير الحكومية إذا ما تواجد أي منها.			
39. هل كان المراقبون المعتمدون يرتدون اي شارات للتعريف بهويتهم؟			
40. هل كانت الأحزاب ممثلة بمندوبيها في مركز التسجيل؟ أرجو عمل قائمة بأسماء الأحزاب التي كان ممثليها متواجدين؟			

(تابع)

قائمة تسجيل الناخبين (تابع)

41. هل تم توفير وصول منطقي للمراقبين المحليين وموظفي الإعلام ومندوبي الأحزاب لرصد الإجراءات الإنتخابية؟			
إجراءات تقديم الشكاوى			
42. هل يبدو أن المواطنين ومندوبي الأحزاب يفهمون إجراءات تقديم الشكاوى، والتي من ضمنها الحق في مناشدة المفوضية العليا للإنتخابات في حال عدم إجراء إصلاحات من قبل رئيس التسجيل؟			
43. هل كان مسؤولو التسجيل ملتزمون بإجراءات الإعتراض والشكاوى الرسمية، والتي من ضمنها توثيق جميع الشكاوى في ملف تسجيل الناخبين؟ انظر صفحة 23 من كتيب تسجيل الناخبين.			
44. هل تمت معالجة الإعتراضات والشكاوى والطعون من قبل رئيس التسجيل بطريقة فعالة ومرضية؟			
إغلاق التسجيل			
45. هل سمح للمواطنين الذين وصلوا قبل الساعة الخامسة والنصف بالتسجيل؟			
46. هل منع رؤوساء التسجيل المواطنين الذين وصلوا بعد الساعة الخامسة والنصف من التسجيل؟			
47. بعد إغلاق التسجيل، هل قام رئيس التسجيل بجمع المستلزمات وحفظها بشكل آمن وإكمال التقرير اليومي؟ انظر صفحة 20 من كتيب تسجيل الناخبين.			
48. هل عمل فريق التسجيل على فصل نسختي الكرين لجميع نماذج التسجيل، وادراجها في مظاريف لمنع التلاعب بها، وتسليم المظاريف لرئيس الدائرة الإنتخابية؟			
49. فيما يخص عمليات التسجيل المتنقلة، هل أكمل رئيس التسجيل التقرير النهائي عن التسجيل في هذا الموقع عند إغلاقه في اليوم الأخير؟			
التعليقات			
التعليقات: في المربع أدناه، رجاءً قم بتزويدنا بالتفاصيل المتعلقة بأي سؤال اجبت عليه بـ "لا". نرجو تزويدنا أيضاً بالتفاصيل التي لاحظتها لأي شكاوى أو مخالفات حدثت في مركز التسجيل. اذا كنت بحاجة الى فراغ اضافي، قم بإرفاق أوراق إضافية مع هذا التقرير أو قم بالكتابة على ظهر الورقة.			

الافتتاح

الافتتاح				
شعار مركز كارتر الانتخابات العامة في السودان، نيسان 2010	رقم فريق المراقب:		التاريخ (اليوم / الشهر):	
	الدائرة الإنتخابية:		وقت الوصول (24 ساعة): ☐☐:☐☐	
	رقم مركز الإقتراع:		وقت المغادرة (24 ساعة): ☐☐:☐☐	
	رقم محطة الإقتراع:		☐ حضري ☐ ريفي	

	نعم	لا	غير متوفر
خارج مركز الإقتراع			
1. هل كانت الاجواء في محيط مركز الإقتراع ☐ هادئة ☐ هادئة إلى حد ما ☐ متوترة ☐ عنيفة			
2. هل كانت الاجواء في محيط مركز الإقتراع ☐ منظمة ☐ منظمة إلى حد ما ☐ غير منظمة ☐ محلة بالنظام			
3. هل كانت بيئة مركز الإقتراع خالية من مُنشطة الحملات الإنتخابية؟			
4. هل كانت البيئة المحيطة بمركز الإقتراع (بما فيها الطرق والممرات) خالية من العوائق والمتاريس التي قد تمنع وصول الناخبين؟			
5. هل كان يمكن الوصول إلى مركز الإقتراع لجميع الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة؟			
داخل مركز الإقتراع			
6. ما عدد موظفي الإقتراع المتواجدين؟ ☐			
7. ما عدد موظفي الإقتراع الإناث؟ ☐			
8. هل ساعدت تجهيزات مركز الإقتراع على اقتراع الناخبين بطريقة سلسة؟			
9. ما عدد الناخبين المسجلين في مركز الإقتراع؟ ☐☐☐☐			
10. ما عدد أقلام الإقتراع التي تم استلامها في مركز الإقتراع الخاصة بإنتخابات الرئاسة؟ ☐☐☐☐			
الإجراءات			
11. في اليوم الأول، هل تم عرض صناديق الإقتراع وهي فارغة على جميع المتواجدين قبل ختمها؟			
12. هل تم ختم صناديق الإقتراع بالشكل الصحيح؟ اذا لم يتم ذلك، ارجو التعليق في الأسفل			
13. هل كان المندوبون والمراقبون المحليون قادرون على تسجيل رُقم الأختام بشكلها الصحيح؟			
14. في يوم إعادة الافتتاح، هل كانت صناديق الإقتراع مغلقة جيداً في وقت إعادة الافتتاح؟			
15. هل لاحظ أي من مندوبي الأحزاب أو المراقبين المحليين اي تناقضات في أرقام ختم صناديق الإقتراع؟			

(تابع)

الافتتاح (تابع)

16. هل تم فتح مركز الإقتراع في الوقت المحدد (على الأقل الساعة 8:15 صباحاً)			
16. أ. اذا لم يتم ذلك، يرجى تحديد خلال أي فترة فتح المركز: ☐ 9:00-8:15 ☐ 10:00-9:00 ☐ 11:00-10:00 ☐ 12:00-11:00 ☐ بعد الساعة 12:00 ☐ لم يفتح اليوم			
16. ب. اذا لم يتم ذلك، يُرجى إختيار واحدة من الأسباب التالية التي تفسر لماذا تأخر مركز الإقتراع بفتح أبوابه: ☐ نقص في فهم موظفي الإقتراع للإجراءات ☐ مستلزمات ناقصة أو غير كافية ☐ عدد غير كاف من موظفي الإقتراع ☐ غياب الأمن ☐ غير ذلك			
17. هل كانت جميع المستلزمات الضرورية للاقتراع متوفرة لجميع الناخبين المسجلين؟			
17. أ. إذا لم تكن جميعها متوفرة، يُرجى إختيار ما كان مفقوداً أو غير كافي: ☐ طوابع رمحية ☐ حبر دائم ☐ سجل الناخبين النهائي ☐ أوراق الإقتراع ☐ صناديق الإقتراع ☐ شاشات التصويت ☐ أختام لمنة ☐ ملصقات مترجمة لأوراق الإقتراع الرئاسية (فقط في الجنوب) ☐ غير ذلك			
18. هل كانت العملية خالية من تدخل (موظفي الأمن ومندوبي الأحزاب وغيرهم)؟ اذا لم يكن ذلك، يُرجى التعليق.			
حضور اشخاص اخرين			
19. هل تواجد موظفو الأمن في مركز الإقتراع؟			
19. أ. في حال تواجدهم، هل بقوا خارج مركز الإقتراع ما لم يتم دعوتهم من قبل مسؤولي مركز الإقتراع؟			
20. ما عدد المراقبين المحليين المتواجدين؟ ☐☐			
20. أ. ما عدد المراقبين المحليين من الإناث؟ ☐☐			
20. ب. اذا حضر المراقبون، ضمن أي المؤسسات؟ يُرجى الاختيار: ☐ تعلم (شمال السودان) ☐ قوات التوافق الوطني (شمال السودان) ☐ المجموعة السودانية للانتخابات (شمال السودان) ☐ برنامج مراقبة الانتخابات المحلية (جنوب السودان) ☐ الشبكة السودانية لانتخابات ديمقراطية (جنوب السودان) ☐ غير ذلك			
21. ما عدد مندوبي المرشحين والأحزاب السياسية المتواجدين؟ ☐☐			
21. أ. ما عدد مندوبي المرشحين والأحزاب من النساء؟ ☐			
21. ب. إذا حضر مندوبو المرشحين والأحزاب السياسية، ضمن أي الأحزاب؟ يُرجى الإختيار ☐ حزب المؤتمر الوطني الحاكم ☐ الحركة الشعبية لتحرير السودان ☐ غير ذلك (يُرجى الذكر) _____			

(تابع)

الافتتاح (تابع)

مراقبة المراقبين المحليين والمندوبين			
22. هل قام مندوبو الأحزاب أو المراقبون المحليون بالإبلاغ عن اي مشاكل لم تشاهدها انت؟ اذا كانت الإجابة نعم أرجو التعليق.			
شكاوى رسمية			
23. هل تم تسجيل أي من الشكاوى الرسمية على النموذج؟ اذا كانت الإجابة نعم ارجو التوضيح.			
تقييم عام			
تعليمات لهذا القسم: ضع إشارة "X" بجانب أفضل وصف يوافق تقييمك لسير عملية الانتخابات وعملية التصويت داخل مركز الاقتراع اذا كانت اجابتك (ضعيف) أو (ضعيف جداً)، من المهم ان تروينا بشرح وافي في قسم التعليقات.			
جيد جداً: لا يوجد حوادث كبيرة أو أخطاء			
جيد: حوادث قليلة او بعض الأخطاء ولكنها لم تؤثر بشكل كبير على سلامة العملية الانتخابية			
ضعيف: أخطاء وحوادث أثرت بشكل كبير على سلامة العملية الإنتخابية			
ضعيف جداً: أخطاء وحوادث كبيرة أثرت على العملية الانتخابية وجعلتها في موضع شك.			
التعليقات			
التعليمات: في الفربع أدناه، أرجو تزويدنا بالتفاصيل التي لاحظتها لأي شكوى أو مخالفات حدثت في مركز الإقتراع. يجب تزويدنا بتفسيرات لأي سؤال كانت أجبته "لا". اذا كنت بحاجة الى فراغ اضافي، نرجو الكتابة على ظهر النموذج و / أو قم بإرفاق أوراق إضافية مع هذا التقرير.			
توقيع المراقب _____ التاريخ _____			

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

الإقتراع

الإقتراع نموذج رقم 2				
شعار مركز كارتر الانتخابات العامة في السودان، نيسان 2010	رقم فريق المراقب:	التاريخ (اليوم / الشهر):		
	الدائرة الإنتخابية:	وقت الوصول (24 ساعة): ☐☐:☐☐		
	رقم مركز الإقتراع:	وقت المغادرة (24 ساعة): ☐☐:☐☐		
	رقم محطة الإقتراع:	☐ حضري ☐ ريفي		
		نعم	لا	غير متوفر
خارج مركز الإقتراع				
1. هل كانت الاجواء في محيط مركز الإقتراع ☐ هادئة ☐ هادئة إلى حد ما ☐ متوترة ☐ عنيفة				
2. هل كانت الاجواء في محيط مركز الإقتراع ☐ منظمة ☐ منظمة إلى حد ما ☐ غير منظمة ☐ منظمة بالقوة				
3. هل كانت بيئة مركز الإقتراع خالية من أنشطة الحملات الإنتخابية؟				
4. هل كانت البيئة المحيطة بمركز الإقتراع (بما فيها الطرق والممرات) خالية من العوائق والمتاريس التي قد تمنع وصول الناخبين؟				
5. هل كان يمكن الوصول إلى مركز الإقتراع لجميع الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة؟				
داخل مركز الإقتراع				
ملاحظة: الأسئلة من 6-9 تتطلب منك أن تتكلم بشكل مباشر لمسؤولي الإقتراع والمراقبين المحليين. ارجو ان تعمل ذلك فقط في حال عدم تعطيك للعملية الإنتخابية.				
6. ما عدد الناخبين المسجلين في المركز؟ ☐☐☐☐				
7. ما عدد صناديق الإقتراع التي تم استلامها لإنتخابات الرئاسة؟ ☐☐☐☐				
8. ما عدد الناخبين الذين ادلوا بأصواتهم؟ ☐☐☐☐				
9. هل تم فتح مركز الإقتراع في الوقت المحدد (على الأقل الساعة 8:15 صباحاً)				
9 أ. اذا لم يتم ذلك، يرجى تحديد خلال أي فترة فتح المركز: ☐ 9:00-8:15 ☐ 10:00-9:00 ☐ 11:00-10:00 ☐ 12:00-11:00 ☐ بعد الساعة 12:00 ☐ لم يفتح اليوم				

(تابع)

الإقتراع (تابع)

9. ب. اذا لم يتم ذلك، نرجو إختيار واحدة من الأسباب التالية التي تفسر لماذا تأخر مركز الإقتراع بفتح أبوابه: ☐ نقص في فهم موظفي الإقتراع للإجراءات ☐ مستلزمات ناقصة أو غير كافية ☐ عدد غير كاف من موظفي الإقتراع ☐ غياب الأمن ☐ غير ذلك			
10. ما عدد موظفي الإقتراع المتواجدين؟			
11. ما عدد موظفي الإقتراع الإناث؟			
12. هل كانت جميع المستلزمات الضرورية للاقتراع متوفرة لجميع الناخبين المسجلين؟			
12. أ. إذا لم تكن جميعها متوفرة، نرجو إختيار ما كان مفقوداً أو غير كافي: ☐ طوابع رمعية ☐ حبر دائم ☐ سجل الناخبين النهائي ☐ أوراق الإقتراع ☐ صناديق الإقتراع ☐ شاشات التصويت ☐ أنظمة إضاءة ☐ مستلزمات مترجمة لأوراق الإقتراع الرئاسية (فقط في الجنوب) ☐ غير ذلك			
13. هل تم عرض قائمة الناخبين بالشكل الصحيح؟ إذا لم يتم ذلك، نرجو التعليق			
14. هل ساعدت تجهيزات مركز الإقتراع على اقتراع الناخبين بطريقة سلسة؟			
عملية التصويت			
15. هل تم اتباع الاجراءات المحددة بشكل صحيح؟ اذا لم يتم ذلك، نرجو التعليق			
16. نرجو الإشارة إلى جميع نماذج التحقق من الهوية التي لاحظتم استخدامها في مركز الإقتراع ☐ وثائق إثبات هوية شخصية ☐ شهادة من اللجنة الشعبية (شمال السودان)/ السلطة الإدارية التقليدية (جنوب السودان) ☐ شاهدان ☐ لا أحد ☐ غير ذلك (أرجو التعليق)			
17. هل تم تطيب أسماء الناخبين بعد تحديد هويتهم بشكل صحيح من قائمة الناخبين؟			
18. هل تم إتباع إجراءات وضع الحبر بالشكل الصحيح ومن ضمنها فحص علامات الحبر قبل إعطاء الناخبين أصابع الإقتراع			
19. هل حضر أي شخص للتصويت ولم يكن اسمه موجوداً على القائمة؟ اذا كانت الاجابة نعم، نرجو التعليق			
19. أ. اذا كانت الاجابة نعم، لماذا سُمح لهؤلاء الأشخاص بالتصويت بالرغم من أن اسمائهم غير موجودة على القائمة			
20. هل تم اتباع اجراءات اصدار أوراق الإقتراع بالشكل الصحيح؟			
21. هل تم اتباع اجراءات المساعدة على التصويت؟			
22. هل تم احترام سرية صناديق الإقتراع؟ اذا لم يتم ذلك، نرجو التعليق			
23. هل يبدو أن معظم الناخبين قد فهموا العملية الإنتخابية للإدلاء بأصواتهم بالشكل الصحيح؟			
23. أ. اذا لم يتم ذلك، هل زودهم موظفي مركز الاقتراع بالمعلومات اللازمة حول العملية الانتخابية؟			

(تابع)

الإقتراع (تابع)

24. هل كانت العملية الإنتخابية خالية من المخالفات والأخطاء؟			
24. أ. إذا لم تكن كذلك، يرجى اختيار كل ما ينطبق: ☐ تصويت متعدد ☐ صندوق الإقتراع ممتلئ ☐ توقف التصويت ☐ الترهيب ☐ تصويت مجموعات/ عائلات ☐ تصويت بالوكالة ☐ غير ذلك			
حضور أشخاص آخرين			
25. هل تواجد موظفو الأمن في مركز الإقتراع؟			
25. أ. في حال تواجدهم، هل بقوا خارج مركز الإقتراع ما لم يتم دعوتهم من قبل مسؤولي مركز الإقتراع؟			
26. ما عدد المراقبين المحليين المتواجدين؟ ☐☐			
26. أ. ما عدد المراقبين المحليين من الإناث؟ ☐☐			
26. ب. إذا حضر المراقبون، فمن أي المؤسسات؟ أرجو الاختيار: ☐ تعلم (شمال السودان) ☐ قوات التوافق الوطني (شمال السودان) ☐ المجموعة السودانية للانتخابات (شمال السودان) ☐ برنامج مراقبة الانتخابات المحلية (جنوب السودان) ☐ الشبكة السودانية لانتخابات ديمقراطية (جنوب السودان) ☐ غير ذلك			
27. هل كان هناك أية قيود منعت المراقبين المحليين من أداء مهامهم؟ إذا كان كذلك أرجو التحقيق			
28. ما عدد مندوبي المرشحين والأحزاب السياسية المتواجدين؟ ☐☐			
28. أ. ما عدد مندوبي المرشحين والأحزاب من النساء؟ ☐			
28. ب. إذا حضر مندوبو المرشحين والأحزاب السياسية، فمن أي الأحزاب؟ أرجو الإختيار ☐ حزب المؤتمر الوطني الحاكم ☐ الحركة الشعبية لتحرير السودان ☐ غير ذلك (أرجو التذكر) _____			
29. هل كان هناك أي من القيود التي منعت مندوبو الأحزاب من أداء مهامهم؟			
مراقبة المراقبين المحليين والمندوبين			
30. هل قام مندوبو الأحزاب أو المراقبون المحليون بالإبلاغ عن أي مشاكل لم تشاهدها أنت؟ إذا كانت الإجابة نعم أرجو التحقيق			
شكاوى رسمية			
31. هل تم تسجيل أي من الشكاوى الرسمية على النموذج؟ إذا كانت الإجابة نعم أرجو التوضيح			
تقييم عام لعملية التصويت			

(تابع)

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

الإقتراع (تابع)

تعليمات لهذا القسم: ضع إشارة "X" بجانب أفضل وصف يوافق تقييمك لبيئة الانتخابات وعملية التصويت داخل مركز الإقتراع اذا كانت اجابتك (ضعيف) أو (ضعيف جداً) من المهم أن تزودنا بشرح وافي في قسم التعليقات.	
جيد جدا: لا يوجد حوادث كبيرة أو أخطاء	
جيد: حوادث قليلة أو بعض الأخطاء ولكنها لم تؤثر بشكل كبير على سلامة العملية الإنتخابية	
ضعيف: أخطاء وحوادث أثرت بشكل كبير على سلامة العملية الإنتخابية	
ضعيف جدا: أخطاء وحوادث كبيرة أثرت على العملية الانتخابية وجعلتها في موضع شك.	
التعليقات	
التعليمات: في الفراغ أدناه، نرجو تزويدنا بالتفاصيل التي لاحظتها لأي شكوى أو مخالفات حدثت في مركز الإقتراع. يجب تزويدنا بتفسيرات لأي سؤال كانت أجبته "X". اذا كانت بحاجة الى فراغ إضافي، نرجو الكتابة على ظهر النموذج و / أو قم بإرفاق أوراق إضافية مع هذا التقرير.	
توقيع المراقب _____ التاريخ _____	

الإغلاق

الإغلاق				
	رقم فريق المراقب:		التاريخ (اليوم / الشهر):	
شعار مركز كارتر الانتخابات العامة في السودان: نيسان 2010	الدائرة الإنتخابية:		وقت الوصول (24 ساعة): ☐☐:☐☐	
	رقم مركز الإقتراع:		وقت المغادرة (24 ساعة): ☐☐:☐☐	
	رقم محطة الإقتراع:		☐ حضري ☐ ريفي	

	نعم	لا	غير متوفر
خارج مركز الإقتراع			
1. هل كانت الاجواء في محيط مركز الإقتراع ☐ هادئة ☐ هادئة إلى حد ما ☐ متوترة ☐ عنيفة			
2. هل كانت الاجواء في محيط مركز الإقتراع ☐ منظمة ☐ منظمة إلى حد ما ☐ غير منظمة ☐ منظمة بالتنظيم			
3. هل كانت بيئة مركز الإقتراع خالية من أنشطة الحملات الإنتخابية؟			
4. هل كانت البيئة المحيطة بمركز الإقتراع (بما فيها الطرق والممرات) خالية من العوائق والمتاريس التي قد تمنع وصول الناخبين؟			
5. هل كان يمكن الوصول إلى مركز الإقتراع لجميع الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة؟			
داخل مركز الإقتراع			
6. ما عدد موظفي الإقتراع المتواجدين؟ ☐			
7. ما عدد موظفي الإقتراع الإناث؟ ☐			
8. ما عدد الناخبين المسجلين في المركز؟ ☐☐☐☐			
9. ما عدد قسائم الإقتراع التي تم استلامها لإنتخابات الرئاسة؟ ☐☐☐☐			
10. ما عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم؟ ☐☐☐☐			
عملية الإغلاق الأخيرة			
11. هل أعلن رئيس مركز الإقتراع عن إغلاق المركز في تمام الساعة السادسة مساءً؟			
12. ما هو عدد الناخبين المتواجدين في طابور التصويت الساعة السادسة مساءً تقريباً ☐☐☐			
13. هل كان يسمح لجميع الناخبين المتواجدين في الطابور في تمام الساعة السادسة مساءً بالتصويت؟			
14. هل كان يتم صرف الناخبين الذين يصلون بعد الساعة السادسة مساءً دون الإدلاء بأصواتهم؟			
15. هل كان رئيس قلم الإقتراع يختم ويسجل أرقام الختم بالشكل الصحيح (نموذج 6)؟ اذا كانت الإجابة "لا" ، أرجو التعليق في الأسفل			

(تابع)

الإغلاق (تابع)

16. هل سجل رئيس مركز الإقتراع البيانات ذات الصلة في نموذج "التقاطع والمطابقة"؟ (نموذج 9)			
17. هل تم تخزين جميع مستلزمات الإنتخابات بما فيها صناديق الإقتراع ومستلزمات التصويت بشكل آمن حسب الإجراءات اللازمة؟			
18. هل كانت الساحة خالية من المتخلفات (موظفي الأمن، ومندوبي الأحزاب وغيرهم)؟ إذا لم يكن ذلك، أرجو التعليق.			
مراقبة المراقبين المحليين والمندوبين			
19. هل قام مندوبو الأحزاب أو المراقبون المحليون بالإبلاغ عن أي مشاكل لم تشاهدها أنت؟ إذا كانت الإجابة نعم أرجو التعليق.			
شكاوى رسمية			
20. هل تم تسجيل أي من الشكاوى الرسمية على النموذج؟ إذا كانت الإجابة نعم أرجو التوضيح.			
حضور أشخاص آخرين			
21. هل تواجد موظفو الأمن في مركز الإقتراع؟			
21. أ. في حال تواجدهم، هل بقوا خارج مركز الإقتراع ما لم يتم دعوتهم من قبل مسؤولي مركز الإقتراع؟			
22. ما عدد المراقبين المحليين المتواجدين؟ ☐☐			
22. أ. ما عدد المراقبين المحليين من الإناث؟ ☐☐			
23. إذا حضر المراقبون، فمن أي المؤسسات؟ أرجو الاختيار: ☐ تعلم (شمال السودان) ☐ قوات التوافق الوطني (شمال السودان) ☐ المجموعة السودانية للانتخابات (شمال السودان) ☐ برنامج مراقبة الانتخابات المحلية (جنوب السودان) ☐ الشبكة السودانية لانتخابات ديمقراطية (جنوب السودان) ☐ غير ذلك			
24. هل كان هناك أية قيود منعت المراقبين المحليين من أداء مهامهم؟ إذا كان كذلك، أرجو التعليق			
25. ما عدد مندوبي المرشحين والأحزاب السياسية المتواجدين؟ ☐☐			
25. أ. ما عدد مندوبي المرشحين والأحزاب من النساء؟ ☐			
26. إذا حضر مندوبو المرشحين والأحزاب السياسية، فمن أي الأحزاب؟ أرجو الإختيار ☐ حزب المؤتمر الوطني الحاكم ☐ الحركة الشعبية لتحرير السودان ☐ غير ذلك (أرجو الذكر) _____			
27. هل كان هناك أي من القيود التي منعت مندوبي الأحزاب من أداء مهامهم؟			
مراقبة المراقبين المحليين والمندوبين			

(تابع)

الإغلاق (تابع)

28. هل قام مندوبو الأحزاب أو المراقبون المحليون بالابلاغ عن اي مشاكل لم تشاهدها انت؟ اذا كانت الإجابة نعم فرجو التعليق.			
تقييم عام لعملية التصويت			
تعليمات لهذا القسم: ضع إشارة "X" بجانب أفضل وصف يوافق تقييمك لبيئة الانتخابات وعملية التصويت داخل مركز الاقتراع اذا كانت اجابتك (ضعيف) أو (ضعيف جداً)، من المهم ان تزودنا بشرح وافي في قسم التعليقات.			
جيد جداً: لا يوجد حوادث كبيرة أو أخطاء			
جيد: حوادث قليلة او بعض الأخطاء ولكنها لم تؤثر بشكل كبير على سلامة العملية الانتخابية			
ضعيف: أخطاء وحوادث أثرت بشكل كبير على سلامة العملية الإنتخابية			
ضعيف جداً: أخطاء وحوادث كبيرة أثرت على العملية الانتخابية وجعلتها في موضع شك.			
التعليقات			
التعليمات: في الصندوق أدناه، أرجو تزويدنا بالتفاصيل التي لاحظتها لأي شكوى أو مخالفات حدثت في مركز الإقتراع. يجب تزويدنا بتفسيرات لأي سؤال كانت أجبته "لا". إذا كانت بحاجة الى فراغ إضافي، نرجو الكتابة على ظهر النموذج و / أو قم بإرفاق أوراق إضافية مع هذا التقرير.			
توقيع المراقب _____ التاريخ _____			

(تابع)

المطابقة وفرز الأصوات

المطابقة وفرز الأصوات				
شعار مركز كارتر الانتخابات العامة في السودان، نيسان 2010	رقم فريق المراقبة:		التاريخ (اليوم / الشهر):	
	الدائرة الإنتخابية:		وقت الوصول (24 ساعة): ☐☐:☐☐	
	رقم مركز الإقتراع:		وقت المغادرة (24 ساعة): ☐☐:☐☐	
	رقم محطة الإقتراع:		حضري ☐ ريفي ☐	
		نعم	لا	غير متوفر
خارج مركز الإقتراع				
1. هل كانت الاجواء في محيط مركز الإقتراع ☐ هادئة ☐ هادئة إلى حد ما ☐ متوترة ☐ عنيفة				
2. هل كانت الاجواء في محيط مركز الإقتراع ☐ منظمة ☐ منظمة إلى حد ما ☐ غير منظمة ☐ منظمة بالفظام				
3. هل كانت بيئة مركز الإقتراع خالية من أنشطة الحملات الإنتخابية؟				
4. هل كانت البيئة المحيطة بمركز الإقتراع (بما فيها الطرق والممرات) خالية من العوائق والمتاريس التي قد تمنع وصول الناخبين؟				
5. هل كان يمكن الوصول إلى مركز الإقتراع لجميع الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة؟				
عملية عد وفرز الأصوات				
ملاحظة: الأسئلة من 6-10 تتطلب منك أن تتكلم بشكل مباشر لمسؤولي الإقتراع والمراقبين المحليين. ارجو ان تعمل ذلك فقط في حال عدم عرقلة العملية الإنتخابية.				
6. ما عدد الناخبين المسجلين في المركز؟ ☐☐☐☐				
7. ما عدد صناديق الإقتراع التي تم استلامها لإنتخابات الرئاسة؟ ☐☐☐☐				
8. ما عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم؟ ☐☐☐☐				
9. هل تم الفرز مباشرة بعد الإقتراع؟ إذا لم يكن ذلك، ارجو التحقيق				
10. في أي وقت بدئت عملية الفرز؟ ☐☐:☐☐				
11. هل تم إعادة ترتيب مركز الإقتراع بشكل يسمح بشفافية عملية الفرز؟				
12. هل قصص مسؤولو قلم الإقتراع سلامة اختام صناديق الإقتراع؟				
13. هل كان هناك أي تناقضات بين أرقام ختم صناديق الإقتراع والأرقام المسجلة على نموذج "سجل الأختام" (نموذج رقم 6)؟				
14. هل تم فرز فسائم الإقتراع الموجودة في الصناديق بناءً على الإجراءات اللازمة؟				

(تابع)

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

المطابقة وفرز الأصوات (تابع)

15. هل عمل موظفي الإقتراع على المطابقة بين أعداد قسائم الاقتراع الصادرة وأعداد قسائم الإقتراع في الصناديق وعدد الأسماء التي شطبت من قائمة الناخبين؟ اذا لم يتم ذلك، فرجو التعليق			
16. هل تم تحديد صحة قسائم الإقتراع وفقا للإجراءات؟ اذا لم يتم ذلك، فرجو التعليق			
17. هل تم فرز قسائم الاقتراع الصحيحة بدقة؟ اذا لم يتم ذلك، فرجو التعليق			
18. هل سجل رئيس مركز الإقتراع البيانات ذات الصلة في نموذج "النتائج والمطابقة"؟ (نموذج 9)			
19. هل راقبتي أي من مندوبي المرشحين أو الأحزاب توقيع نموذج "النتائج والمطابقة"؟ اذا كانت الاجابة نعم، فرجو التعليق			
20. هل تم إعلان النتائج على باب قلم الإقتراع (نموذج 9)؟ اذا لم يتم ذلك، فرجو التعليق			
21. هل كانت العملية خالية من التدخلات (موظفي الأمن، ومندوبي الأحزاب وغيرهم)؟ اذا لم يكن ذلك، فرجو التعليق			
مراقبة المراقبين المحليين والمندوبين			
22. هل قام مندوبو الأحزاب أو المراقبون المحليون بالابلاغ عن أي مشاكل لم تشاهدها أنت؟ اذا كانت الإجابة نعم، فرجو التعليق			
شكاوى رسمية			
23. هل تم تسجيل أي من الشكاوى الرسمية على النموذج؟ اذا كانت الإجابة نعم، ارجو التوضيح			
حضور اشخاص آخرين			
24. هل تواجد موظفو الأمن في مركز الإقتراع؟			
24. أ. في حال تواجدهم، هل بقوا خارج مركز الإقتراع ما لم يتم دعوتهم من قبل مسؤولي مركز الإقتراع؟			
25. ما عدد المراقبين المحليين المتواجدين؟ ☐☐			
25. أ. ما عدد المراقبين المحليين من الإناث؟ ☐☐			
26. اذا حضر المراقبون، فمن أي المؤسسات؟ ارجو الاختيار: ☐ تعلم (شمال السودان) ☐ قوات التوافق الوطني (شمال السودان) ☐ المجموعة السودانية للانتخابات (شمال السودان) ☐ برنامج مراقبة الانتخابات المحلية (جنوب السودان) ☐ الشبكة السودانية لانتخابات ديمقراطية (جنوب السودان) ☐ غير ذلك			
26. أ. هل كان هناك أية قيود منعت المراقبين المحليين من أداء مهامهم؟ اذا كان كذلك، أرجو التعليق			
27. ما عدد مندوبي المرشحين والأحزاب السياسية المتواجدين؟ ☐☐			
27. أ. ما عدد مندوبي المرشحين والأحزاب من النساء؟ ☐			

(تابع)

المطابقة وفرز الأصوات (تابع)

28. إذا حضر مندوبو المرشحين والأحزاب السياسية، فمن اي الأحزاب؟ (رمز الإختيار) ☐ حزب المؤتمر الوطني الحاكم ☐ الحركة الشعبية لتحرير السودان ☐ غير ذلك (رمز الذكر) _____			
29. هل كان هناك أي من القيود التي منعت مندوبي الأحزاب من أداء مهامهم؟			
تقييم عام			
تعليمات لهذا القسم: ضع إشارة "X" بجانب أفضل وصف يوافق تقييمك لبيئة الانتخابات وعملية التصويت داخل مركز الإقتراع إذا كانت إجابتك (ضعيف) أو (ضعيف جداً)، من المهم أن تزودنا بشرح وافي في قسم التعليقات.			
جيد جداً: لا يوجد حوادث كبيرة أو أخطاء			
جيد: حوادث قليلة أو بعض الأخطاء ولكنها لم تؤثر بشكل كبير على سلامة العملية الإنتخابية			
ضعيف: أخطاء وحوادث أثرت بشكل كبير على سلامة العملية الإنتخابية			
ضعيف جداً: أخطاء وحوادث كبيرة أثرت على العملية الانتخابية وجعلتها في موضع شك.			
التعليقات			
التعليمات: في المربع أدناه، أرجو تزويدنا بالتفاصيل التي لاحظتها لأي شكوى أو مخالفات حدثت في مركز الإقتراع. يجب تزويدنا بتفسيرات لأي سؤال كانت أجبته "X". إذا كنت بحاجة إلى فراغ إضافي، نرجو الكتابة على ظهر النموذج و / أو قم بإرفاق أوراق إضافية مع هذا التقرير.			
توقيع المراقب _____ التاريخ _____			

عملية مراقبة نتائج الإنتخابات

عملية مراقبة نتائج الإنتخابات			
شعار مركز كارتر	رقم الفريق المراقب:		وقت الوصول (24 ساعة): ☐☐:☐☐
	الولاية:		وقت المغادرة (24 ساعة): ☐☐:☐☐
	التاريخ (اليوم / الشهر):		
	كم عدد مراكز الإقتراع الموجودة في الولاية؟		
	ما هو مصدر عدد مراكز الإقتراع التي تحتاجها العملية الإنتخابية؟ مثلاً المفوضية القومية للإنتخابات ولجان الولايات العليا		
	ما عدد مراكز الإقتراع التي تم استلام نتائجها؟		
	ما عدد مراكز الإقتراع التي تم فرز نتائجها؟		
	ما عدد نتائج الإنتخابات التي تمت صياغتها بصورة نهائية؟ زودنا بالتفاصيل اذا كانت الإجابة نعم وأضف التعليقات.		

	نعم	لا	غير متوفر
1. هل كان عدد موظفي مركز البيانات كافٍ؟			
2. هل كان يبدو أن الموظفين يفهمون أدوارهم ومسؤولياتهم؟			
3. هل تم تدريب الموظفين؟			
4. ما عدد البيانات الضوئية المتوفرة لمركز البيانات؟			
5. هل تم عمل البيانات المدخلة بواسطة فريق تقني باستخدام جهازي حاسوب؟			
5 أ. اذا كانت الإجابة نعم، هل كان يحتوي الحاسوب الثاني على تنصيب برنامج البيانات المدخلة وغيرها من البرامج المعدولة؟			
5 ب. اذا كانت الاجابة نعم، هل أثر مدخلي البيانات على النتائج؟			
5 ج. اذا كانت الإجابة لا، هل استخدم النظام برنامج إدخال البيانات؟ اذا لم يتم ذلك نرجو وصف المزيد في التعليقات.			
6. هل كانت أوراق النتائج الأصلية من مراكز الإقتراع متوفرة للمراقبة؟ اذا كان ذلك نرجو نسخ أرقام النتائج إلى جدول النتائج.			
7. هل تم وضع قائمة المراكز الانتخابية وتوزيعها داخل مركز البيانات؟ اذا لم يكن ذلك نرجو التعليق.			
8. هل كانت أوراق ملخص نتيجة الدائرة الانتخابية والولاية مدققة بالكامل؟ اذا لم يكن ذلك، نرجو التعليق.			
9. هل تم تزويد مركز البيانات بالأمن الكافي؟			
10. هل تميزت العملية الانتخابية بالشفافية؟			

(تابع)

عملية مراقبة نتائج الإنتخابات (تابع)

عملية حجب النتائج			
11. هل تم حجب نتائج مركز الاقتراع في مركز البيانات؟			
11. أ. إذا كانت الإجابة نعم، فكم كان عددها؟	عدد الحالات		
أرجو ملاحظة عدد الدوائر الانتخابية ومراكز الاقتراع ومحطات الاقتراع. وذكر تفاصيل ماذا وكيف يخطط مركز البيانات للتعامل معهم في قسم التعليقات.			
التخلص من الحجب			
12. أ. الحجر بسبب تعليم البرنامج للنتيجة	عدد الحالات		
12. ب. الحجر بسبب شك موظفي مركز البيانات	عدد الحالات		
12. ج. الحجر بسبب المخاوف التي اثيرت عند اعادة فرز الأصوات في مركز الإقتراع	عدد الحالات		
مراقبة المراقبين المحليين والمندوبين			
13. هل قام مندوبو الأحزاب أو المراقبون المحليون بالابلاغ عن اي مشاكل لم تشاهدها انت؟ إذا كانت الإجابة نعم أرجو التعليق			
حضور أشخاص آخرين			
14. هل تواجد موظفو الأمن في مركز الإقتراع؟			
15. هل تواجد أي من الاشخاص غير المعتمدين داخل مركز البيانات؟ إذا تم ذلك أرجو التعليق			
16. ما عدد المراقبين المحليين المتواجدين؟ ☐☐			
17. أ. ما عدد المراقبين المحليين من الإناث؟ ☐☐			
18. إذا حضر المراقبون، فمن أي المؤسسات؟ أرجو الاختيار: ☐ تعلم (شمال السودان) ☐ قوات التوافق الوطني (شمال السودان) ☐ المجموعة السودانية للانتخابات (شمال السودان) ☐ برنامج مراقبة الانتخابات المحلية (جنوب السودان) ☐ الشبكة السودانية لانتخابات ديمقراطية (جنوب السودان) ☐ غير ذلك			
19. هل كان هناك أية قيود منعت المراقبين المحليين من أداء مهامهم؟ إذا كان كذلك أرجو التعليق			
20. ما عدد مندوبي المرشحين والأحزاب السياسية المتواجدين؟ ☐☐			
21. ما عدد مندوبي المرشحين والأحزاب من النساء؟ ☐			
22. إذا حضر مندوبو المرشحين والأحزاب السياسية، فمن اي الأحزاب؟ أرجو الإختيار ☐ حزب المؤتمر الوطني الحاكم ☐ الحركة الشعبية لتحرير السودان ☐ غير ذلك (أرجو الذكر) _____			

(تابع)

عملية مراقبة نتائج الإنتخابات (تابع)

23. هل كان هناك أي من القيود التي منعت مندوبو الأحزاب من أداء مهامهم؟				
نموذج الشكوى (نموذج رقم 7)				
24. كم مرة لاحظت النموذج (7) في الصناديق عند فتحها؟				
25. ما هو عدد النماذج (7) التي لم يستلمها مركز الشيالات؟	عدد الحالات			
تقييم عام				
تعليمات لهذا القسم: ضع إشارة "X" بجانب أفضل وصف يوافق تقييمك لبيئة الانتخابات وعملية التصويت داخل مركز الإقتراع إذا كانت اجابتك (ضعيف) أو (ضعيف جداً)، من المهم أن تزودنا بشرح وافي في قسم التعليقات.				
جيد جداً: لا يوجد حوادث كبيرة أو أخطاء				
جيد: حوادث قليلة أو بعض الأخطاء ولكنها لم تؤثر بشكل كبير على سلامة العملية الانتخابية				
ضعيف: أخطاء وحوادث أثرت بشكل كبير على سلامة العملية الإنتخابية				
ضعيف جداً: أخطاء وحوادث كبيرة أثرت على العملية الانتخابية وجعلتها في موضع شك.				
التعليقات				
التعليمات: في الفربع أدناه، نُرجو تزويدنا بالتفاصيل التي لاحظتها لأي شكوى أو مخالفات حدثت في مركز الإقتراع. يجب تزويدنا بتفسيرات لأي سؤال كانت أجبته "ب". إذا كانت بحاجة إلى فراغ إضافي، نرجو الكتابة على ظهر النموذج و / أو قم بإرفاق أوراق إضافية مع هذا التقرير.				

(تابع)

مراقبة انتخابات السودان القوميّة 2010

الافتتاح

توقيع المراقب _____ التاريخ_____

حالات الحجب				
الدائرة الانتخابية	مركز الاقتراع / محطة الاقتراع	تاريخ وضع الحجب	القضية	الإجراءات المزمع اتخاذها

ملحق H

قوائم الفحص اليومي أثناء التسجيل والانتخابات

جمهورية السودان
المفوضية القومية للانتخابات
NATIONAL ELECTIONS COMMISSION
مكتب رئيس المفوضية

No.: NEC/A/1/A ..... النمرة :
Date: 16/02/2009 ..... التاريخ :

To : Aly Verjee
Deputy (Acting) Director,
The Carter Center,
Democracy Program- Khartoum, Sudan

Subject: **Observation of Elections**

Reference your letter dated January, 25, 2009 and further to our short meeting at the Commission HQs., I would like to reiterate that the Carter Center is welcome to be one of the international observers for the coming elections.

I am sure that your positive contribution will add to the fairness and transparency of the process.

Thanks and regard,

جمهورية السودان
مكتب
رئيس المفوضية
التاريخ
المفوضية القومية للانتخابات

Prof. Abdalla Ahmed Abdalla
Deputy Chairman, NEC

تلفون : 783019 - 783839

THE
CARTER CENTER

One Copenhill
453 Freedom Parkway
Atlanta, GA 30307
(404) 420-5188
Fax (404) 420-5196
www.cartercenter.org